الصرف العربي
بين المقاربات اللغوية القديمة
والمقاربات اللسانية الحديثة

د. محمد شندول

مركز النشر الجامعي

الصرف العربي
بين المقاربات اللغوية القديمة
والمقـــاربـــات اللســـانية الحديثة

الدكتور محمد شندول

المعهد العالي للغات بتونس - جامعة قرطاج

مركـــز النّشـــر الجـــامعـــي

2015

الهاتف : 71600025 (216)
الفاكس: 71601266 (216)

الرموز المستعملة

مجموعة	مج
عناصر افتراضية	أ$^{\times}$ ، ب$^{\times}$ ، ج$^{\times}$
رمز لعناصر توضيح	( )
رمز لمجموعة عناصر	{ ، }
رمز لإضافة من مرجع	[ ]
رمز للكتابة الصوتمية	/ /
رمز عملية تحول	$\leftarrow$
حاجز بين عنصري ثنائية	/
علامة لمعنى ضمني	$\Leftarrow$
علامة عدم وجود	ϕ
علامة إيجاب؛ علامة جمع	+
علامة سلب؛ علامة طرح	−
علامة تساو	=
علامة اختلاف	$\neq$

تمهيد

يتنزل بحثنا هذا في إطار البحوث النظرية في اللسانيات المعجمية التي يشتغل بها فريقا البحث اللذان أنتمي إليهما وهما فريق وحدة البحث "مفردات العربية بين المعجم والقاموس" بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة وفريق جمعية المعجمية العربية بتونس. ونريد في بحثنا هذا أن نزيد بعض الآراء والنظريات الدائرة بين أعضاء الفريقين، توضيحا وتطبيقا على العربية ونقدم من خلال ذلك بعض الإضافات النظرية المسجلة في المسائل المدروسة. فالمسائل التي سنعالج هي مسائل تطرق إليها أعضاء الفريقين. لكن ما يتميز به بحثنا هو تفصيل بعض ما رأينا أنه بقي في حاجة إلى مزيد من التوضيح وتسجيل بعض النتائج ذات الجدوى وإضافة مقترحات نرى أنها ذات فائدة مباشرة في الدرس اللغوي العربي اليوم. ونحاول أن يكون بحثنا هذا مستفيدا في الوقت نفسه من الدرس اللغوي العربي القديم ومن الدرس اللساني الحديث بما يمثل وجهة نظر ذات صلة بالترات ومرتبطة بالتطور الحاصل في الدرس اللغوي اليوم.

ومما دفعنا إلى هذا العمل هو ما لاحظناه من ثبات على الدرس الصرفي العربي منذ نشأته إلى اليوم حتى لكأن ما فيه من المضامين والمصطلحات "قد وضعها واضع واحد في زمن واحد، واستمرت من بداية النحو إلى أيامنا دون أن يترك التاريخ بصماته عليها"[1].

ومن أبرز عوامل الثبات في هذا الدرس غلبة الجانب التعليمي عليه إذ نلاحظ حرصا على توجيهه توجيها مدرسيا يخضع اللغة لقواعد تعليمية قارة. من

---

[1] حمزة (حسن): من قضايا التأصيل، ص1. على أنه تجدر الإشارة إلى أنّه في بداية الثمانينات انطلقت محاولات في ترجمة بعض المصطلحات اللسانية الحديثة منها ما هو ذو صلة بعلم الصرف. ومن هذه المحاولات كتاب: قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي الصادر عن الدار العربية للكتاب سنة 1984. ومن المصطلحات الصرفية الحديثة والمترجمة الواردة فيه: بديل Variant : وبنينة: Structuration، وبنية مقوليّة: Structure catégorielle، وصيغم: Morphème (ينظر الصفحات: 102، 103، 167).

ذلك أنه يعتبر صيغ الفعل الثلاثي المجرد ثلاثا هي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. وهذه قاعدة مدرسية موروثة باتت كالحقيقة الثابتة والحال أنها تقتضي المراجعة في نطاق ما يثيره الدرس اللساني الحديث من المساءلات حول طريقة تكوّن الصيغ.

ومن الاعتبارات التقليدية الأخرى التي خضع لها الدرس القول بأن كلم العربية ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وأنّ المفردات من حيث نوعها جامدة ومشتقة، ومن حيث طرائق تولدها جذرية بالأساس... إلخ. لكن أغلب هذه الاعتبارات يحتاج إلى مزيد من البحث. فرغم بعض الجهود التي عُدّت مراجعة لبعض تلك الاعتبارات، كالتي تعلق منها بأقسام الكلام وقواعد التوليد، فإن جوانب أخرى من النظام الصرفي بقيت ثابتة على التصور التقليدي الذي وضع لها كالتصور الذي يفيد كون المسائل الصرفية هي نفسها مسائل التصريف.

وقد أصاب الحرص على توجيه الدرس الصرفي توجيها مدرسيا الكثير من مسائله بالجمود. فمسألة صيغ الفعل الثلاثي المجرد التي أشرنا إليها آنفا أصبحت في جمودها كالبديهية المسلّم بها التي تجعل البحث عن احتمالات أخرى غير ممكن. فلو سئل بعض المحافظين: هل يمكن أن تكون للفعل صيغ أخرى دون الصيغ الثلاث المذكورة ؟ لأجاب بالنفي نتيجة تقصير في البحث وتمسك بالمعهود.

لقد كان إذن لتكرار الدرس الصرفي وجموده بسبب قواعد مدرسية متوارثة أثر في ثبات هذا الدرس من ناحية البحث في المسائل الصرفية كالمتعلق منها بمضامينه وفروع هذه المضامين. بل ربما عَدّ المحافظون مقاربة هذه المسائل بمزيد النظر فيها مخالفة للواقع ومحاولات لا داعي إليها.

ولا تخلو المفاهيم الأساسية لفروع الدرس اللغوي أيضا من ضبابية المفاهيم في كثير من الدراسات. فاللبس المفهومي بين صطلحات "نحو" و"صرف" و"تصريف" و"اشتقاق" يدرك من تداخل مواضيع كل واحد بالآخر في أغلب الكتب المدرسية ومن التعدد الدلالي للمصطلح الواحد. فقد يذكر دارس ما المصطلح "نحو" وهو يعني الصرف والتصريف والإعراب أو المصطلح "صرف" وهو يعني

التصريف أو المصطلح "اشتقاق" وهو يعني الصرف، وغير ذلك من وجوه الخلط والتداخل كثير.

على أن من الدارسين من يوجد مبررا لمظاهر الجمود في هذا الدرس. فالطيب البكوش، على سبيل المثال، يرى أنه "لا يمكن أن نعيب على الكتب المدرسية اتباع الطرق القديمة في تفسير الظواهر الصرفية وتعليلها لأن تجديد الكتب المدرسية لا بدّ أن يسبق بتجديد في مستوى البحوث الأساسية"[1]. لكنه يعبر عن استغرابه من طول العهد على هذا الجمود قائلا: "لكن ما قد يدعو إلى شيء من الاستغراب، هو أن يعيش العرب أكثر من اثني عشر قرنا على هذه النظريات دون أن يطوروها أو يعيدوا فيها النظر رغم اهتمامهم بالنحو المقارن واطلاعهم على اللغات الأجنبية وانكباب بعض الباحثين المعاصرين منهم على الكتب الحديثة (...)"[2].

وقد رمنا في عملنا هذا مقاربة بعض جوانب الدرس الصرفي لما ذكرنا من الأسباب. واخترنا من القضايا القضايا المتصلة بالصرفمية والصيغمية والتوليد والعلاقات بين الأبنية كالاشتراك والترادف الصيغيين. وهي قضايا تتعالق وتتكامل ويجرّ بعضها إلى بعض. فالصرفمية تدفع إلى الحديث عن الصيغمية لأن العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل. والصيغمية تدفع إلى الحديث عن الاشتراك والترادف الصيغيين لأن من الصياغم ما يتحد في التعبير عن مقولات مختلفة فيتولد بذلك الاشتراك الصيغي، ومنها ما يتناظر في علاقات استبدالية للتعبير عن مفردة واحدة ذات انتماء مقولي محدد فيتولّد الترادف الصيغي، ومنها ما يتباعد ويتباين فيُحدث علاقات أخرى غير التي ذكرنا... إلخ.

وسنستمد منطلقات معالجتنا لهذه القضايا من آراء علماء اللغة العربية القدماء ومن اللسانيات المعاصرة ومن واقع اللغة.

---

[1] البكوش: التصريف العربي، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص ص 24 – 25.

وقد فضلنا المعالجة الشكلية في إطار مقاربة بنيوية نعامل فيها اللغة معاملة النظام النظري المجرد الذي يؤخذ فيه بعين الاعتبار وجهان: الوجه الأول هو الوجه النظري البحت، والوجه الثاني هو الوجه العملي ذو البعد التطبيقي. فالوجه الأول نبحث فيه الصيغ المجردة وطرق تكونها الصرفي. والوجه الثاني ندرس فيه الوحدات اللغوية المجسدة للأنماط الصيغية والقائمة في الاستعمال، ولا عبرة في ذلك بكثرة النماذج التي يستوعبها نمط من الأنماط الصيغية أو قلتها لأن ما يهمنا هو قدرة النمط الصيغي على الوجود العملي من خلال ما يمثّله في الكلام. فالمطلوب إذن هو اختبار قدرة النمط الصيغي على التحقق الفعلي بالكلام مقابل وجوده النظري الممكن.

ونستمد رؤيتنا هذه من مفهوم المصطلح "البنيوية" في مدلوله العام بما يمكن أن يختزنه من تحديد، وهو كونه يعني منهجا لسانيا في معالجة الوحدة اللغوية في شكلها ونظامها المجردين، وكون هذا المنهج ليس مطبّقا بطريقة واحدة عند الجميع، فقد يختلف من لساني إلى آخر كما هو الحال في التباين الذي نلاحظه بين تيارات البنيوية مثل بنيوية سوسير، وبنيوية بلومفيلد، وتوزيعية هاريس... إلخ.

ونلاحظ أن كلمة " البنية" لا تكاد تختلف في دلالتها عن مفردات لغوية قريبة منها كلفظة شكل وصورة وهيئة. لكن مع وجود فارق منهجي هو أن البنية نظام مجرد يشتمل على الشكل في علاقته بالمحتوى في حين أن الشكل أو الصورة أو الهيئة تقع في مقابل المحتوى. على أن مفهوم الشكل قد يرادف مفهوم البنية، حين نجرده وندركه داخل تنظيم منطقي من حيث هو طريقة كشف عن الخصائص الخفية لما هو هيئة ووجود ظاهري في الخارج. وفي هذه الحالة لا نعتقد أن الشكل يضعنا في تعارض مع البنية وذلك أن فهم البنية بالصورة التي ذكرنا يوقعنا في علاقة وطيدة بالشكل حين نتحول بالشكل إلى تمثيل رياضي أو هندسي ذي طبيعة عقلية قوامها الترميز المجرد لعناصر المظاهر اللغوية المحسوسة، ليكون هذا الترميز أداة تبين مضمون البنية من خلال فهم العلاقات التي تربط بين مختلف عناصرها.

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ الوصف الرياضي لما هو لساني هو أحد مظاهر الشكلنة فلا تتعارض بذلك الرياضيات مع البحث اللساني، فهي رافد مهم في تقصي الظواهر وشكلنتها من أجل إبرازها وتفسيرها واستنباط قوانينها ورسم قواعدها. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، مسألة علاقة الرياضيات باللسانيات، نذكُر موقفين: موقفا لا يعتد بالمنهج الرياضي فيهمل المعطيات الرياضية ويحصر البحث اللغوي في خصوصيات النسق اللساني فحسب، وموقفا يرى أن علاقة اللسانيات بالرياضيات مما يقتضيه الدرس اللغوي سواء في توصيف النظام اللغوي وتمثيل المعطى وتقعيد الاستنتاج على أساس من التجريد، أو في طريقة الاستدلال المنطقي لأنواع التقابلات والتوافقات والمعطيات الكمية في بعض ما هو عنصر مفرد مما يسمى في الرياضيات ممكنا (Possible)، أو في بعض ما هو مجموعة إمكانات مما يسمى في الرياضيات أيضا، احتمالات (Propabilités). الفرق بين الممكن والمحتمل أن الممكن متصور مبهم لا يقتضي قاعدة قبل الوجود، إذ يمكن أن يوجد بمقتضيات ذاته ودون قاعدة حكيمة تستبق وجوده[1]. أما المحتمل فهو عكس ذلك: هو من الاحتمال. والاحتمال ما يتردد في الذهن بتصور طرفيه والنسبة بينهما، أي الإمكان الذهني في إطار قيد النسبة، فيكون بذلك من الناحية الرياضية، مجموعة من العناصر الافتراضية مما لا يتأتى بطرق الجمع المعروفة بل باستنباط قاعدة حكيمة تستبق وجوده تتمثل في تصور عدد المرات التي يمكن أن يقع فيها الحادث[2]. ومثال ذلك في اللغة، ما قدمه الخليل بن أحمد في معجمه "العين". فقد اعتمد في جمع مواد هذا المعجم نسقا رياضيا قائما على قواعد الاحتمالات. فتتولّد مداخل المعجم من نواحيها المختلفة بحسب تلك القواعد. وتتضح القوانين والمبادئ الأساسية التي تؤلف بين تلك المداخل من خلال جملة علاقات الائتلاف والاختلاف التي يوفرها كل احتمال والتي بواسطتها يعرف ما يمكن أن يوجد وما يبقى في

---

[1] ينظر: صليبا: المعجم الفلسفي، 2/ 424.

[2] ينظر: الجرجاني: التعريفات، ص 14؛ صليبا: المعجم الفلسفي، 2/353.

نطاق القوة. وتبعا لذلك تفسّر كل عملية تكوّن ممكنة أو غير ممكنة، بقاعدة من قواعد تكوّنها وفقا لمجموع الاحتمالات وطبقا لما يحْكم قواعد التكوّن من علاقات.

وقد حددنا لأنفسنا في عملنا هذا بعض المبادئ اللسانية التي تمثل أساسا في الوصف البنيوي بالصورة التي ذكرنا، من ذلك:

1) أنّ اللغة في بعدها الاجتماعي ليست كيانا جامدا بل أداة تواصل تدرك وحداتها انطلاقا من مظاهر استعمالها، وأنّ هذه الوحدات ليست إرثا ثابتا بل هي ملك لأصحاب اللغة قابل للتحول بالنقص أو الزيادة تبعا لحاجات الجماعة اللغوية وفقا لمبدإ التجدد الخاضع لقواعد التوليد.

2) أنّ اللغة في بعدها المجرد نظام عام من العلاقات المجردة يمكن دراسة كل فرع منه على حدة، وعلى أساس ما يربطه بغيره من علاقات ائتلاف أو اختلاف.

3) أن اللغة، بالمنظور السوسيري، سابقة للكلام إذ هي جملة القواعد المخزنة بالتكرار في ذهن كل فرد من الجماعة اللغوية لاستعمالها في إنتاج ما يُراد من التعابير.

4) إيثار الشكل على المعنى دون تقليل من شأن المعنى، والعناية بالوصف القواعدي للأبنية كما هو الحال في البنيوية.

5) تفسير الظواهر بالتمثيل الشكلي (الرياضي أحيانا) للكشف عن القوانين العامة للغة وما يستتبع ذلك من إبانة للقواعد التي تتحكم في المظهر المدروس انطلاقا من أن اللغة نظام تتكون أنساقه من بني عقلية مفترضة مجسمة في الكلام.

6) اعتبار أن كل بنية هي مجموعة من العناصر وأن قوام البحث في ذلك معرفة نوع العلاقات بين تلك العناصر.

7) تحليل العلاقات القائمة بين عناصر كل بنية تظهر على السطح وصولا إلى تبين البنية العميقة التي تحرك تلك العناصر، بناء على المبدإ القائل بأن البنية العميقة متخفية لا ظاهرة، ثم إعادة تركيب تلك الأجزاء، لأن العلاقات القائمة بين العناصر تجعل كل عنصر يشترط وجود الآخر كما هو الحال في المنطق.

8) البنية ذات طبيعة عقلية، والوقائع التجريبية المباشرة تمثل مظهرها المحسوس.

وليست محاولتنا هذه من أجل إقامة الجدل بقدر ما هي مساهمة ترمي إلى إعادة النظر في بعض ما قدمه الدرس الصرفي العربي من المعطيات التي تعدّ من المسلمات، ذلك أننا لم نرُم من هذا العمل إلا البحث في النظام اللغوي في العربية عما يميز بين فروعه وعما يمكن أن يمثل منهجا يقدم تفسيرا لبعض قضاياه كقضايا تكوين المفردات والصيغ وقواعد التوليد الصرفي بما يقدم وصفا سليما وتعليلا موضوعيا لهذه القضايا.

مـــقدّمـــة

نحاول أن نتبين في هذه المقدمة دلالة مصطلحين لغويين رئيسيين يتداخلان في المفهوم هما المصطلحان "صرف" و"تصريف" من أجل تحيين دلالة هذين المصطلحين وتحديد ما يشتمل عليه علم الصرف على وجه الخصوص من المسائل حتى يكون ما نحيل إليه في عملنا هذا من المضامين بعيدا عن الخلط بين فروع الدرس اللغوي ومستندا إلى رؤية لسانية معاصرة.

ونحن نعتبر هذه المحاولة في التمييز بين الصرف والتصريف محاولة تندرج في إطار دراسة إبستيمولوجية تضع المفاهيم والمصطلحات اللغوية في مواضعها الحقيقية من الدرس اللساني العربي وتجعلها على درجة من الوضوح المفهومي الذي يجنب البحث اللغوي في العربية الخلط واللبس. فدلالة مصطلح "صرف" مازالت من مسائل الدرس اللغوي العربي التي لم يُسْتَوْفَ فيها البحث، ذلك أنها تتداخل تاريخيا مع دلالة مصطلح "تصريف" فتتنازعان المفهوم. وهذا التنازع يكوّن في ذهن القارئ لكتب اللغة التقليدية ثنائية مفهومية من شأنها أن تربك الدارسين وتشوش البحوث اللغوية. واجتنابا لكل هذا رأينا ضرورة البحث في هذه الثنائية لتحديد المقصود من المصطلحين "صرف" و"تصريف" قصد ضبط الدلالة الدقيقة لكل منهما. فبهذا الضبط يكون عملنا هذا وما نتناوله فيه من المحاور وما يفضي إليه من نتائج في الإطار الصحيح من البحث. فأيّ المصلحين أسبق في الظهور؟ وكيف تداخل مفهوماهما ؟ وكيف تم الفصل بينهما ؟

يؤدي البحث التاريخي عن نشأة المصطلحين أن مصطلح "تصريف" أبعد تاريخا من مصطلح "صرف" وأنّ أول الكتب في ذلك كان موسوما بكلمة تصريف لا بكلمة صرف، ذلك أنّ أقدم من ألف كتابا في التصريف من علماء اللغة العربية هو أبو عثمان المازني (ت249هـ/863 م). وقد سمى كتابه "التصريف". ويذكر السيوطي أن لعلي بن المبارك الأحمر (194 هـ/809 مـ) أيضا كتابا اسمه

"التصريف"[1]. وإن صح ذلك فإننا نعتبر أول كتاب في التصريف هو الكتاب الذي ألفه الأحمر.

لكن لم ينقل عن الأحمر أنه عرّف التصريف. وكذلك المازني، فهو أيضا لم يقدم تعريفا خاصا للتصريف. لكن يمكن أن نستنتج هذا التعريف من خلال ما ضبطه من القضايا المتعلقة به. وجملة ما ننتهي إليه في ذلك هو أن التصريف يدل على تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة وعلى سائر ما ينجر عن ذلك من التغيرات الشكلية التي تطرأ على تلك الكلمة. وهذا المعنى لا يختلف عما نستنتجه مما خص به سيبويه هذا العلم. فسيبويه قد قدّم في كتابه صورة لهذا العلم وهو كونه بحثا عن قواعد تصاريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض، ووجوه تطبيق تلك القواعد. وهو ما يفيد بأنّ المازني قد استوعب مضمون هذا العلم من سلفه سيبويه.

وقد بينت لنا كتب اللغة التي اطلعنا عليها أنّ العناية بهذا العلم حدّا وموضوعا بدأت في أوائل القرن الرابع الهجري. وبدا لنا أنّ أبرز المتقدمين هو ابن السراج (ت 316 هـ/928 م). وهذا الرجل قد عرّف التصريف في كتابه "الأصول في النحو (231/3)" بما نصه: "هذا الحد إنما سمّي تصريفا لتصريف الكلمة بأبنية مختلفة. وخصوا به ما عَرَض في أصول الكلام وذواتها من التغيير. وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام، وله حدّ يعرّف به"[2].

والملاحظ في هذا التعريف أنّ علم التصريف يشتمل على قضايا اشتقاق المفردات وأنواع الأبنية كما يشمل على وجوه التعامل الصوتي التي تطرأ على المفردات كالإعلال والتماثل والقلب المكاني والتباين...إلخ.

فالتصريف عند علماء اللغة القدماء هو في عمومه بحث في أبنية المفردات ووجوه صوغ الأفعال والأسماء والصفات عليها سواء في حال التجريد أوالزيادة

---

[1] ينظر السيوطي: بغية الوعاة، 159/2.

[2] ابن السراج: الأصول في النحو، 231/3.

وما يتعلق بالقوانين العامة التي تفسّر مظاهر التغيير الصوتي كالإبدال والإدغام، وما يساعد على تبيّن أنواع التغييرات من التمارين والتدريبات العملية. على أنّ هذا العلم بقيت عناصره غير متمايزة إذ كان جمعا بين قضايا الاشتقاق والأصوات والزيادات النحوية التي تلحق بالمفردات.

لقد كان علم التصريف، إذن، واسع الدائرة إذ هو يشتمل على كل ما يتعلق بالمفردات في صورها الشكلية من حيث أبنيتها مجردة ومزيدة، ومظاهر اشتقاقها وقواعد توليدها، وما يطرأ عليها من مظاهر التعامل الصوتي.

وأدى هذا الاتساع في ما ذهب إليه ابن عصفور (ت 669 هـ/1271م) في كتابه "الممتع"، إلى تشعب مسائل هذا العلم وتداخلها وإلى العزوف عن وضع تأليف فيه يكون مرتبا وجامعا. فقد جاء في كتابه ما نصه: "وبعد، فإني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضة علم التصريف فتركوا التأليف فيه، إلا القليل منهم فإنهم وضعوا فيه ما لا يبرد غليلا ولا يحصل لطالبه مأمولا لاختلال ترتيبه وتداخل تبويبه، وضعت في ذلك كتابا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملّكته عاصيته وطائعه"[1]. فهل أدى هذا التشعب الذي أشار إليه ابن عصفور إلى إعادة فهم لعلم التصريف وإلى تصنيف جديد لمسائله بما يمكن أن يؤدي إلى تفريعه إلى علمين أو أكثر من فروع علم اللغة وإلى نظمنة جديدة لأبوابه ؟

للإجابة عن هذا السؤال نحاول أن نتتبع في ما يلي ما صاحب هذا التشعب من وجوه المعالجة ومن رؤى لفروع هذا العلم. ونكتفي من ذلك بمحاولة ابن عصفور نموذجا. ففيم تجسدت محاولة هذا الرجل ؟ وهل أمكن له إعادة توزيع المسائل بأن يستغل على سبيل المثال الفرق بين صيغتي "صرف" و"تصريف" ؟

في الحقيقة، لم يتجاوز سعي ابن عصفور إلى معالجة ما عليه علم التصريف من تشعب وتداخل، تجميع المسائل في قسمين. فقد اعتبر تغيير صيغ الكلمة لمعنى صرفي ما قسما، وتغيير الكلمة عن أصلها لسبب صوتي من غير أن

---

[1] ابن عصفور: الممتع، ص 27

يكون ذلك التغيير دالاًّ على معنًى طارئ على الكلمة، قسما آخر. وقد ذكر ذلك في مقدمة الكتاب، فقال:" والتصريف ينقسم قسمين: "أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتضرَّب، وتضَاربَ، واضطرَب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد، وراء، وباء، نحو: "ضرْب"، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة... والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاًّ على معنًى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم "قَوَلَ" إلى "قال"... وهذا التغيير منحصر في: النقص كـ"عِدَة" ونحوه، والقلب كـ"قال" و"باع" ونحوهما، والإبدال كـ"اتَّعَد" و"اتَّزَن" ونحوهما، والنقل كنقل عين "شاكٍ" و"لاثٍ" إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: "قُلْتُ" و"بِعْتُ"[1].

وقد بنى ابن عصفور كتابه على أساس هذا التقسيم فجعل القسم الأول من الكتاب لتبيين الحروف الزوائد التي تدخل على أبنية الأسماء والصفات والأفعال، ووجوه تصريف الفعل ومعاني المزيد فيه. وجعل القسم الثاني لمظاهر التعامل الصوتي من إبدال، وإعلال، وقلب... إلخ.

على أن هذا الجهد لم يكن سوى محاولة تبويب داخلي للمسائل. فقد بقي يرى تلك المسائل مترابطة، فلم يرق تبويبه إلى عملية فصل منهجي تفضي إلى استقلال باب ما كالأصوات مثلا، عن غيره من الأبواب ليكون فرعا من علم اللغة قائم الذات.

إذن، بقي علم التصريف، عند ابن عصفور، وكذلك عند غيره[2]، على اتساعه وعلى ما عليه من التداخل والتعقيد. فلم تفصل مسائله بعضها عن بعض

---

[1] المرجع نفسه، ص 33 ؛ ينظر أيضا: أبو حيان: الارتشاف، فقد ذهب المذهب نفسه إذ قال (ص 22): "وينقسم (علم التصريف) قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام".

[2] نجد من غير ابن عصفور ابن جني على سبيل المثال، في كتابه "التصريف الملوكي"، كما نجد ابن الحاجب في كتابه "الشافية" والاستراباذي في "شرح الشافية"...إلخ. والملاحظ في هذه الكتب وغيرها أنّها جميعا كتب –

ولم تجعل فروعا مستقلة بنفسها. لقد بقيت المسائل جميعا كلا متداخلا تجتمع فيه قضايا الاشتقاق والأصوات وأحوال الأبنية. فكيف ظهرت إذن ثنائية "تصريف/ صرف" ؟

لقد ظهرت هذه الثنائية في القرن الخامس الهجري. ويمكن أن نسمي هذه المرحلة، مرحلة القرن الخامس الهجري وما بعده، بمرحلة الانشطار. فقد تميزت هذه المرحلة بظهور ثنائية صرف/تصريف على المستوى الاصطلاحي. ففي هذه المرحلة برز مصطلح "صرف" عنوانا لبعض الكتب أو جزءا من مضمونها موازيا للمصطلح "تصريف"، ولعلّ أول كتاب وصل إلينا باسم "الصرف" عوضا عن التسمية "تصريف" هو كتاب "المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ/1079م) وبعد ذلك كتاب "نزهة الطرف في علم الصرف" لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت 518 هـ/ 1124م) صاحب كتاب الأمثال.

على أن الانتقال إلى هذه التسمية كان من قبيل الاستبدال الشكلي غير الوظيفي إذ لم يؤد ذلك إلى تغير في مفهوم المصطلح. فقد ذهب الجرجاني في كتابه "المفتاح في الصرف" إلى أن الصرف هو التصريف، وأنه لا فرق بين المصطلحين سوى في الصيغة، فقال:"اعلم أن التصريف تفعيلٌ من الصرف"[1]. ومثل ذلك نجده عند أحد أعلام القرن السادس وهو الميداني في كتابه "نزهة الطرف في علم الصرف" حيث قال ما قاله الجرجاني: " التصريف تفعيلٌ من الصرف"[2].

واستمر الحال على هذه الوتيرة إلى العصر الحديث. فبقي استعمال مصطلحي "صرف" و"تصريف" بديلين تناوبيين (Allomorphe) عند كثيرين كأحمد الحملاوي في كتابه "شذا العرف في فن الصرف" الذي صدر بمصر سنة 1894.

تتضمن مسائل التصريف بصورة متداخلة دون أن يرتقي فيها البحث إلى تبويب موضوعي دقيق تراعى فيه طبيعة المواضيع وحقولها اللغوية أو تفريع منهجي تصنف فيه المسائل بحسب نوع مقاربتها.

[1] الجرجاني: المفتاح، ص 26.

[2] الميداني: نزهة الطرف، ص 4.

فهو يذهب إلى القول بأن الصرف يقال له أيضا التصريف[1]. وإلى مثل ذلك ذهب المحقق محمد عبد المعطي في تقديمه الكتاب في طبعته الثانية سنة 1957[2].

وفي تونس نجد صالح القرمادي يذكر المصطلحين بمعنى واحد أيضا في سياق تقديمه لكتاب "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" للطيب البكوش، الصادر بتونس سنة 1971[3]. بل سار مؤلف الكتاب نفسه في الاتجاه ذاته[4]. وكذلك الشأن في الكتاب المدرسي "الصرف العربي" الذي ألفه عبد الوهاب بكير وعبد القادر المهيري والتهامي نقرة والصادر بتونس أيضا سنة 1983، حيث وُسِم الكتاب بـــ"الصرف العربي"، ووُسِمت في الوقت نفسه، مسائل الثلاثي المجرد في المتن (ص 21) بالمصطلح "تصريف"، فكان مضمونه نتيجة لذلك جمعا بين قضايا الأبنية، وقضايا ما يطرأ على المفردات من تغييرات صوتية وتصريفية وكأن المؤلفين تسيرهم خلفية ترجمةٍ للمصطلحين الفرنسيين «Morphologie». « Conjugaison».

والاتجاه نفسه نجده في لبنان عند باحثين آخرين معاصرين كإيميل يعقوب وبسام بركة ومي شيخاوي في "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية" الذي نشروه بلبنان سنة 1999، فهؤلاء أيضا لا يرون فرقا بين الصرف والتصريف فيحدون الصرف بالحد الذي وضعه القدماء للتصريف، فقد ذهبوا إلى أنه "علم تعرف به أبنية الكلمة وما لأحرفها من أصالة أو زيادة وصحة وإعلال، وما يطرأ عليها من تغيير إما لتبدل في المعنى أو تسهيلا للفظ"[5].

فما حصل في البحوث العربية إذن هو استبدال شكلي في الاصطلاح أدى إلى ترادف في الجهاز المصطلحي للعلم نفسه.

---

[1] ينظر: الحملاوي: شذا العرف، ص 49.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص ص 39 – 43.

[3] ينظر: البكوش: التصريف العربي، ص ص 9 – 10.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص ص 17– 18.

[5] إميل يعقوب وآخرون: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص 279.

لكن الدرس اللساني الغربي اليوم يميّز بين مفهومي الصرف والتصريف. فالمفهوم الأول هو الذي يطلق عليه في الفرنسية المصطلح: Morphologie dérivationnelle والذي يمكن مقابلته في العربية بمصطلح "علم الصرف الاشتقاقي"[1]. وهو علم يهتم باشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب[2]، ويتخذ من مكونات المفردات موضوعا له مقابل المعنى النحوي والوظيفة الإعرابية[3]. وهو أيضا العلم الذي يبحث في أبنية المفردات (Structures des mots) وقواعد توليدها[4]، فهو إذن " علم الوحدات الصرفية المعجمية (Morphèmes lexicaux)"[5].

ويوازي المصطلح « Morphologie dérivationnelle» في الاستعمال، مصطلح آخر في الفرنسية يجري بالمعنى نفسه وهو المصطلح « Morphologie lexicale » الذي يمكن مقابلته بمصطلح "علم الصرف المعجمي"[6]. ونحن نرى أنّ الاقتصار على مقابلة المصطلحين الأعجميين بمصطلح "صرف" في الدرس اللغوي العربي دون نعت، أكثر اختصارا وأبعد عن تعقيدات الترادف.

والمفهوم الثاني هو الذي يطلق عليه بالفرنسية أيضا، المصطلح: Morphologie flexionnelle. وقد قوبل في العربية بمصطلح "علم التصريف". والترجمة الحرفية له هي "علم الصرف التصريفي"[7]. لكنّ مقابلته بمصطلح "علم التصريف" هو أكثر اختصارا. ويُعْنَى هذا العلم بدراسة ما يعتورُ وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم

---

[1] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص 40-44.

[2] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص 40-44؛ بعلبكي: معجم، ص 143، 196، 318، 315 Lerot : Précis, p ;

[3] ينظر مثلا: Matthews: Morphology,p.3؛ Lerot : Précis,p.315

[4] ينظر: Anderson : A morphous morphology,p p.180-197; Riegel (M.) et all :Grammaire méthodique La créativité, p.105, 274 Guilbert: du français, p.531 ;

[5] ابن مراد: مقدمة، ص 40.

[6] ينظر : ابن مراد: مقدمة، ص9؛ Anderson : A- morphous morphology,p.218 -227؛ Matthews: Morphology, p.61-64.

[7] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص 40.

والبناء للمجهول وغير ذلك من المقولات النحوية[1]. وهو بذلك أعلق بعلم النحو، ولا يتعارض مع وجهة النظر التقليدية. لكنه من ناحية أخرى، أبعد عن علم الصرف. وقد نبه إلى ذلك اليوم بعض الباحثين العرب فنرى إبراهيم بن مراد على سبيل المثال، يخصه بالحديث في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم" ويقابله بمصطلح "علم التصريف"[2].

ويلح عدد من علماء اللسانيات الغربيين على البت في هذا التمييز. فقد قرر عدد من علماء اللسانيات الغربيين اعتباره فرعا من علم اللغة قائم الذات مستقلا بنفسه. وكان ذلك في مؤتمر علمي عقدته جماعة اللسانيات بباريس (La Société de Linguistique de Paris) يوم: 2008/01/19[3].

والحاصل من استعمال المصطلحين صرف/تصريف في اللسانيات الحديثة أنّ الصرف يعنى به العلم الذي يتخذ موضوعا له معالجة مفردات اللغة وهي خارج التركيب وأن التصريف يعنى به العلم الذي يدرس ما يدخل على تلك المفردات من مقولات تصريفية وهي داخل التركيب.

وفصلت اللسانيات الحديثة في الإطار ذاته، البحوث المتعلقة بقضايا الأصوات عن غيرها من البحوث الأخرى التي يشتمل عليها علم التصريف التقليدي. فجعلت علم الأصوات فرعا مستقلا من الدراسة اللسانية.

وهكذا انقسم علم التصريف التقليدي، في الدرس اللساني المعاصر، إلى ثلاثة علوم فرعية هي علم الصرف وعلم التصريف وعلم الأصوات. وهذا تفريع صالح لأن يكون أساسا للفصل المفهومي بين عدد من فروع الدرس اللغوي العربي ومنهجا لدراسة ما في كل واحد منها من القضايا.

---

[1] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 74 ؛ Riegel (M.) et al :Grammaire méthodique du français, p.531 Polguère :Notion de base en lexicologie,p.53 ; Lerot : Précis, p.318 ; Lehmann: Introduction à la lexicologie, pp.128

[2] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص 40-41.

[3] ينظر: LA Société de Linguistique de Paris : La morphologie lexicale : un domaine autonome de la grammaire, Series: Mémoires de la Société de linguistique de Paris. Nouvelle Série : 17 , T: XVII , Peeters, Paris, 2009

وأهم ما يختص به علم الصرف مقارنة بفروع الدرس اللغوي الأخرى كعلم التصريف وعلم الأصوات اللذين ذكرنا وكذلك علم الإعراب، هو كونه العلم الذي يتخذ موضوعا له دراسة الوحدات المعجمية خارج التركيب، فيبحث في كيفية تكوّنها وأنواع أنماطها الصيغية وطرائق تولّدها وعلاقاتها الشكلية. واستتباعا لذلك فإنه يشتمل، حسب تقسيم نستمده من الدرس اللساني اليوم، على أربعة مباحث أساسية هي: 1) الصرفمية، و2) الصيغمية، و3) التوليد الصرفي، و4) العلاقات بين الأبنية كالاشتراك والترادف الصيغيين[1]. وهو بهذه المباحث مكوّن من مكونات علم المعجم الذي هو أشمل منه لأن علم المعجم لا يهتم فقط بالجوانب الصرفية للوحدات المعجمية بل أيضا بجوانبها الصوتية والدلالية.

خلاصة القول إنّ مصطلحي "صرف" و"تصريف" كانا متداخلي الدلالة متنازعي المفهوم منذ نشأتهما. بل إن ذلك قد استمر إلى العصر الحديث، ولم تنحسر دلالة مصطلح "تصريف" في الدرس اللغوي العربي إلا اليوم. فقد لازم هذا العلم منذ بروزه مصطلحا لغويا، دلالة مركبة جمعت بين معناه اللغوي العام ودلالته الاصطلاحية. فهو يدل على التغيير الذي يصيب المفردة بجميع أنواعه، كما يدل على مختلف وجوه صوغ الأبنية وقواعد توليد المفردات بناء على االمعنى الحقيقي المستوحى من الآية "وتصريف الرياح"[2]، أي انتقالها من حال إلى حال، ومن وجه إلى وجه. فتداخل بذلك معنى الصرف والتصربف نتيجة الأصل الاشتقاقي الواحد ولم يستطع علماء اللغة التمييز بينهما وجرى استعمالهما بديلين تناوبيين شكليين عند المتأخرين من القدماء، وكذلك عند عدد من علماء اللغة المحدثين.

وقد سعت اللسانيات الحديثة إلى إعادة النظر في الأنحاء التقليدية وكان من نتائج ذلك ظهور تصنيف جديد لمواد الدرس اللغوي وتحول عدد من المفاهيم

---

[1] أبرز من نبهنا إلى هذه المباحث إبراهيم بن مراد. ونجد له في ذلك: المبحثين الأول والثاني في كتابه"من المعجم إلى القاموس، ص ص 75-94، والمبحث الثالث في كتابه: مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 143-156.

[2] البقرة: 164، الجاثية: 5

الضبابية إلى مفاهيم أوضح وأدق وأكثر تمايزا منها مفهومي الصرف والتصريف. وقد بدأت ملامح تأثير هذا التصنيف الجديد للمواد والمضامين تظهر اليوم في عدد من البحوث اللغوية العربية. وليس ذلك إسقاطا بل هو سلوك علمي الهدف منه الاستفادة من التطور العلمي في مجال اللسانيات من أجل إعادة النظر في الموروث وتقييمه في ضوء معطيات المستجدات العلمية. وعليه فإن تمييز الصرف عن التصريف في الدرس اللغوي العربي اليوم يتأتى مما تقدمه اللسانيات الحديثة من مظاهر التجديد. فليست مظاهر التجديد هذه وقفا على الأنحاء الأوروبية وإنما هي مظاهر عامة تفيد منها جميع الدراسات التي تتناول اللغات الطبيعية موضوعا لها.

على أن التحديد الذي يمكن أن نقرّه لعلم الصرف في خاتمة حديثنا هذا، هو ما انتهت إليه اللسانيات اليوم، وهو كونه العلم الذي يتخذ موضوعا له دراسة المفردة في حدّ ذاتها مستقلة بنفسها، أي من حيث هي فرد لغويّ قائم الذات منفصل عن الخطاب، فيبحث في القضايا المتعلقة ببنى المفردات الداخلية وتكونها الصرفمي وأنماطها الصيغية المجرّدة والمزيدة وقابليتها للتوليد. وهذه القضايا هي التي سنتناولها في عملنا هذا من خلال أربعة أبواب تستوعبها: الباب الأول سميناه "الصرفمية" وموضوعه بني المفردات وذلك في فصلين: الأول في التكون الصرفمي للمفردات من الجذور، والثاني في التكون الصرفمي للمفردات من الجذوع. والباب الثاني سميناه "الصيغمية"، وموضوعه بنى الصيغ وهو في فصلين أيضا، الأول حول مفهوم الصيغة وأنواع الأنماط الصيغية وخصائصها، والثاني حول تكوين الصيغ. والباب الثالث وسَمْناه بـــ"التوليد الصرفي" وهو كذلك في فصلين، الأول منهما في التوليد عند علماء اللغة العربية القدماء، والثاني في مقاربة اللسانيات الحديثة لهذه المسألة. والباب الرابع هو "العلاقات الصرفية"، ويتناول من هذه العلاقات الاشتراك والترادف الصيغيين: الاشتراك في الفصل الأول، والترادف في الفصل الثاني.

البـــاب الأول: الصرفمية

- الفصل الأول: التكوّن الصرفميّ للمفردات من الجذور
- الفصل الثاني: التكوّن الصرفميّ للمفردات من الجذوع

الفصل الأول

التكوّن الصرفميّ للمفردات من الجذور

تمهيد:

الصرفمية، التي هي عنوان هذا الباب، مصطلح مشتق من مصطلح "صرفم"[1]، وهي أحد مكونات علم الصرف، موضوعها "البحث في تكوّن الوحدة المعجمية الصرفميّ"[2]، أي البحث فيها "من حيث هي شكل، أي بنية (Structure) ذات تكوّن صرفمي (Morphématique)، أي من حيث العناصر الصرفية الاشتقاقية الدنيا التي تكوّنها"[3].

وإذن، فإنّ الصرفمية هي منهج في التحليل الصرفي يجعل هدفا له الكشف عن طبيعة التكون الصرفمي للوحدات المعجمية وآلياته. فكيف يتم إذن تكوين الوحدات المعجمية ؟ وما هي الخصائص الصرفمية التي تكتسبها هذه الوحدات من خلال عمليات تكوينها ؟

تتكون كل وحدة معجمية من عناصر أولية. والعناصر الأوّلية للتكون الصرفمي للوحدات المعجمية، في العربية، نوعان: جذور وجذوع. والأساس الجذري عند المعجميين العرب من أصحاب القواميس ثابت ومتكرّك، وكذلك الجذع. ونتبيّن تكوين الوحدات المعجمية من الأصول الجذرية في الفقرات التالية من هذا الفصل. أما تكونها من الأصول الجذعية فنتبيّنه في الفصل الموالي.

---

1 ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 78.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 75

3 المرجع نفسه، ص 75.

1- تكوين المفردات من الأصول الجذرية:

الأصول الجذرية هي أصول افتراضية لبنية الكلمة الصوتية. ومعنى هذا أنّ مكونات المفردة الأساسية هي هذه الأصول الافتراضية. فهذه الأصول هي عناصر تكوين المفردة. ويؤدي التأليف بين هذه العناصر إلى مفردة تنتمي إلى مقولة معجمية (Catégorie lexicale) غالبا ما تكون اسما أو فعلا أو صفة. ويكون هذا التأليف بتعاقب عدد من الصوائت (الحركات) على الجذر الصامتي ليتحقق عن طريق اتحاد الصوامت بالصوائت المفردة المطلوبة.

ومن النظريات التي تفسّر هذا النوع من تكوين المفردات نظريتان اعتمدهما أصحاب القواميس العربية يمكن أن نسمي إحداهما نظرية الجذر الثابت والأخرى نظرية الجذر المتحرك.

1-2 تكوين المفردات في نظرية الجذر الثابت:

تتجلى مظاهر تكوين المفردات حسب هذه النظرية في منهجين معلومين: منهج التأليف الخطي للجذور، ومنهج تقاطع الجذور والأوزان.

1-2-1 منهج التأليف الخطي للجذر:

التأليف الخطي للجذر آلية من آليات تكوين الوحدات المعجمية تقوم على افتراض وجود أصل اشتقاقي لكل مفردة من المفردات. وهذا الأصل الاشتقاقي يكون جذرا (Racine) مكوناتُه الصوامت (Consonnes)، وهي الحروف.

وتذهب الدراسات اللسانية إلى أنّ مفهوم الجذر هو المفهوم الذي يقوم عليه تكوين المفردات في اللغات السامية ومنها العربية، نظرا إلى وجود عدد من المفردات التي تشترك في الأصول نفسها وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بوجود جذر واحد تعود إليه جميعا. وهذا الجذر ذو تكوين صامتي، أي يتألف من أصول صامتية (حروف) مجردة من الزوائد[1]. ويذهب بعضهم، كدافيد كوهين (Cohen (D). على سبيل المثال، إلى أن ذلك

---

[1] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص 108 - 109.

يمكن أن يكون من صامت واحد مثل [ب] في حرف الجر [بِ] أو من صامتين، مثل [ب. ن] في [بِنْ] أو من أربعة، مثل [ب.ق.ب.ق] في [بقبقة]، أو من خمسة مثل الاسم: سَفَرْجَل والفعلين: اسْحنْكَكَ واقشَعرّ. إلا أنه يكون ثلاثيا في الغالب، مثل [أ م ل] في [أمَلَ] [1].

فالمفردة حسب هذا المنهج تتكوّن إذن، من أصل جذري افتراضي ثابت يكون من حرف واحد، أو من حرفين، أو من ثلاثة أحرف، أو من أربعة، أو من خمسة. وهذا يعني أن الأصول الاشتقاقية للمفردات في العربية خمسة أنواع: أصول أحادية وأصول ثنائية وأصول ثلاثية وأصول رباعية وأصول خماسية. والأصول الخماسية هي أقصى ما تكون عليه الكلمة من حروف أصلية على ما ذهب إليه الخليل بن أحمد[2].

وتؤُول قضية تكون الجذوع حسب هذا المنهج إلى النتائج التالية:

1) أنّ تكوّن المفردة بحسب التأليف الخطي للجذر لا يؤدي إلاّ إلى وحدات بسيطة مجردة من الزيادة. وهذه الوحدات هي "حصيلة اشتقاقية انطلقت من جذر أو من أس"[3]. وهي قابلة للتطور "بإضافة الزوائد إضافة تؤثر في الدلالة وتؤدي إلى توليد وحدات بسيطة (...) تكون وحدات معجمية مستقلة بمكوناتها الصوتية والصرفية والدلالية"[4].

2) أن تكوّن الوحدات المعجمية الصرفمي يخضع لمنهج في التحليل يُظهِر الوحداتِ المعجميةَ البسيطةَ "جذوعا أولى بسيطة التكوين.

---

[1] ينظر (Cohen (D.) : Dictionnaire des racines sémitiques, 1/22 - 2/39 , 42, 70) : نجد ما ذهب إليه كوهين في أصول المفردات، عند علماء اللغة العربية القدماء كسيبويه. فقد قال في" باب عدة ما يكون عليه الكلم" (الكتاب: 216/4): "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد". وإلى مثل ذلك ذهب ابن القطاع، فهو يرى أيضا أن من مفردات اللغة العربية ما يتكون من أصل حرفي واحد مثل همزة الاستفهام، أو من حرفين مثل "عَنْ" و"مِنْ" (ينظر: له: أبنية، ص 98).

[2] ينظر: الخليل: العين، 49/1.

[3] ابن مراد : مقدمة، ص 155.

[4] المرجع نفسه، ص 155.

3) أنّ هذه الجذوع الأولى هي على مستوى واحد من عمليات التكوين. فمذهب القول مثلا بأن الفعل قبل الاسم، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب القول بعكس ذلك وهو مذهب البصريين[1]، مسألة غير مبررة في مجملها في هذا المنهج، ومن ثَمّ لا معنى لها.

4) أنّ الوحدات المعجمية البسيطة هي وحدات بسيطة التكوين الصرفمي أحادية العناصر. وهذا التكوين الصرفمي البسيط يُخضِع توليدَ الصرفم لمنوال صيغم بسيط. ومثال الصرفم البسيط: [كَتَبَ]، فهو صرفم لا يعكسه إلا الجذع [كَتَبَ] الذي يمثل وحدة معجمية بسيطة تنتمي إلى مقولة الفعل وتخضع للنمط الصيغي "فَعَلَ".

وأهم نتيجة مما ذكرنا هي معرفة طبيعة البنية الداخلية للوحدة المعجمية الجذرية. فهذه الوحدة هي وحدة معجمية بسيطة ذلك أنّ طريقة تكوّنها الصرفي هي عملية تكوين داخليّ. وهذه العملية لا تُولّد إلا وحدة معجمية بسيطة، أي مفردة. أمّا خاصية البساطة والتركيب والتعقيد على مستوى الوحدة ذاتها فإنها لا تتجلى على مستوى البنية الصرفية الداخلية بل على مستوى آخر هو مستوى البنية الخارجية. فالوحدة المعجمية في هذا المستوى تطرأ عليها عمليات تحويل خارجي (Transformation externe) تحوّلها من درجة الوحدة المعجمية البسيطة إلى درجة الوحدة المعجمية المركبة أو المعقدة. فالمركبة هي التي تتكوّن من مفردتين مثل عبد الله، والمعقدة هي التي تتكون من ثلاث مفردات أو أكثر، مثل:"عقد شراء سيارة" و"نائب رئيس الحكومة السابق" على ما سنرى في الفصل الموالي.

على أنّ هذه النتيجة لا تنفي على مفردة ما، فعلا كانت أو اسما أو غير ذلك، من أن تكون أصلا جذعيا لتوليد أخرى، وذلك في حالات ثلاث:

1) الحالة الأولى: في ما لم يتم فيه وضع المفردة بدءا. فالفعل على سبيل المثال، يمكن أن يكون أصلا لاشتقاق الاسم، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الاسم. فإنه يمكن أن يكون جذعا أوّل يشتق منه فعل لم يوجد في اللغة. ومثال ذلك أن تشتق من الاسم "أسَد" الفعل "استأسَد".

---

[1] ينظر: ابن الأنبا ري: الإنصاف، 192/1.

2) الحالة الثانية: هي اشتقاق الفعل المزيد، فالفعل المزيد لا يتكون في المرحلة الأولى من مراحل الاشتقاق بل في المرحلة الثانية أو الثالثة، مثال ذلك أن تَشْتقَّ قَاتَلَ من قَتَلَ، وتَقَاتَلَ من قَاتَلَ، حيث: قَتَلَ ← قَاتَلَ ← تَقَاتَلَ

فــقَتَلَ" هي المرحلة الأول من عملية الاشتقاق، و"قَاتَلَ" هي المرحلة الثانية، و"تَقَاتَلَ" هي المرحلة الثالثة.

3) الحالة الثالثة: هي حالة تحميل المعاني الصرفية للمفردات. فالرغبة في تحميل معنى صرفي ما لمفردة ما يؤدي إلى أن تكون تلك المفردة أصلا في الاشتقاق. مثال ذلك أنك إذا أردت اشتقاق صفة المبالغة من "أَكَلَ" فإنك تقول: هو أكولٌ.

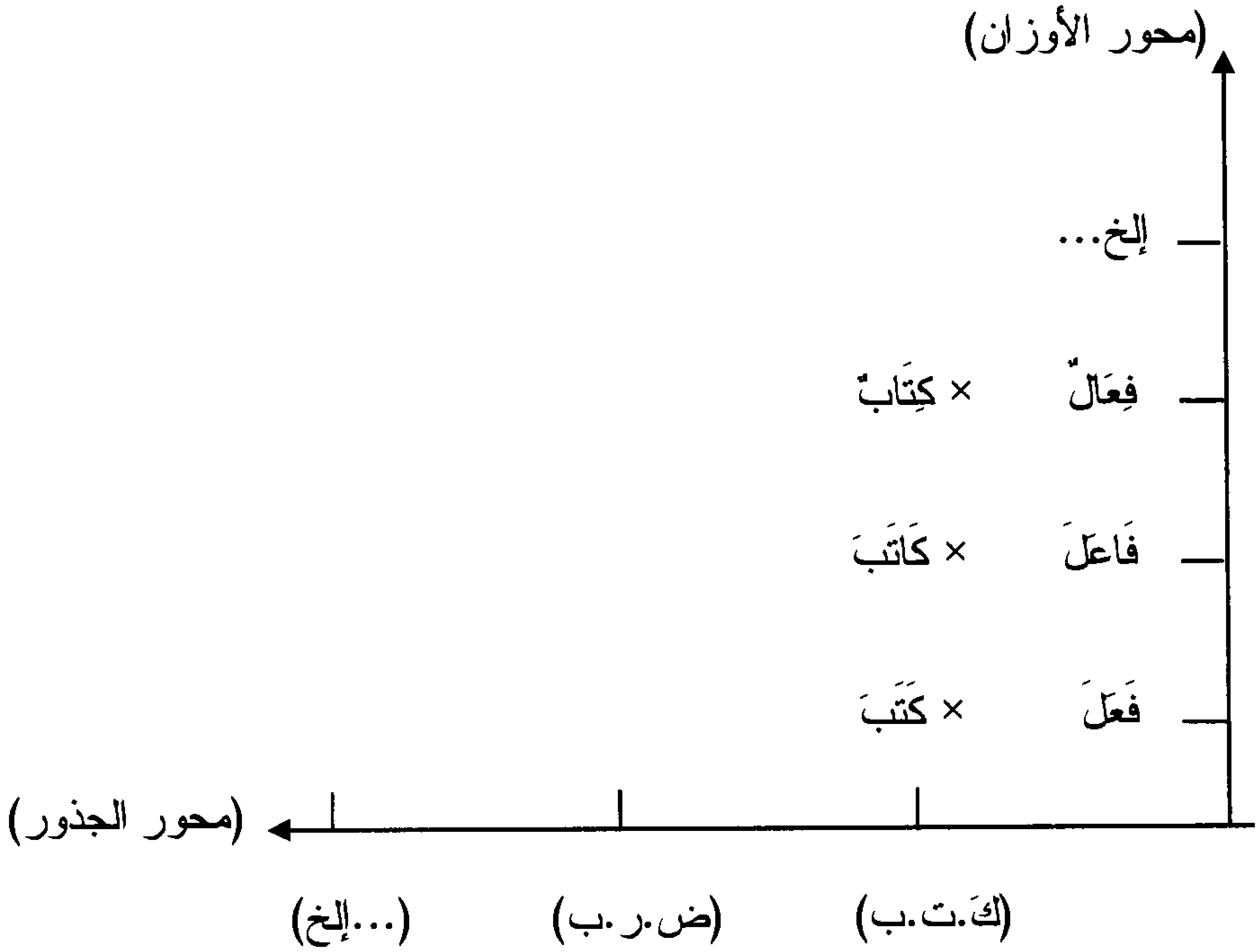
إلا أننا نشير إلى أنّ هذه الحالات الثلاث من التكوّن إنما تندرج في الاشتقاق من الجذوع، شأنها في ذلك شأن عمليات التحويل الخارجي الذي أشرنا إليه أعلاه. وكل هذا نتناوله في الفصل اللاحق الذي سيكون هدفنا منه النظر في طريقة تكوّن المزيد، والبنية الخارجية للوحدات المعجمية البساطة منها والمركبة والمعقدة.

1-2-2 منهج تقاطع الجذور والأوزان:

هو ما رآه اللساني الفرنسي جان كانتينو. ((Cantineau (J)[1]. وهي نظرية تقوم على اعتبار ألفاظ اللغة العربية ناشئة من تقاطع الأوزان (Schèmes) والجذور (Racines). ويُمثَّل لذلك بجدول توضع في خطه الأفقي الجذور، وفي خطه العمودي أوزانها. وتنشأ الكلمة عند التقاطع بين الجذر والوزن. فحين يتقاطع الجذر (ك.ت.ب) على سبيل المثال، بوزن فَعَلَ يتكوّن الفعْل: كَتَبَ، وبوزن (فَاعَلَ) ينشأ (كَاتَبَ)، وبوزن (فِعَال) ينشأ كِتَاب على غرار الرسم التالي:

[1] ينظر: Cantineau (Jean) : Racines et Schèmes, pp.119-125

رسم تقاطع الجذور والأوزان



وهكذا الشأن كلما تقاطع جذر من الجذور مع وزن من الأوزان. فكل كلمة من الكلمات العربية تنشأ بتقاطع الجذر مع الوزن. وهي من ثمة تنتمي إلى هذين المحورين. وكل الكلمات التي تنتمي إلى هذين المحورين تنتسب إلى مجموعة الألفاظ المبنية من جذر واحد والموجودة معها على الخط العمودي، وتنتسب في الوقت نفسه إلى مجموعة الألفاظ المبنية على الوزن نفسه والموجودة معها على الخط الأفقي. فكلمة (أبيض) على سبيل المثال، هي نقطة تقاطع الجذر (ب.ي.ض) بالوزن (أفعل)، فهي تنتمي إذن إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس الجذر كـ(البياض) وغيره، وتنتمي في الوقت نفسه إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في الوزن نفسه كـ(أسود) و(أحمر) وغير ذلك[1].

---

[1] ينظر: حسن حمزة: في الوضع والاشتقاق، ص 83.

ومفاد هذا المنهج، بغض النظر عن مدى وجاهته[1]، هو أن الجذوع الأصلية (الأفعال المجردة، والأسماء الجامدة، والأدوات) هي جميعا على مستوى واحد لأنها جميعا مشتقة من الجذر تبعا لعمليات تقاطعه مع الوزن. فلا الفعل مشتق من المصدر، ولا المصدر مشتق من الفعل، ولا الصفة مشتقة من هذا أو من ذاك، بل الكل مشتق بنفسه من صيغة موجودة سلفا في ذهن المتكلم رسخت في ذهنه باستعماله اليومي للغة فينسج هذا المتكلم على منوالها ما أراد من المفردات. وهذه الصيغة مؤتلفة صوتيا بصورة سابقة للجذر. فإذا ما استحضر المتكلم الجذر ألّف بين أصول هذا الجذر وما يستوجبه من الحركات التي تمليها الصيغة فتتكوّن لديه المفردة المطلوبة.

2- بنية المفردات في نظرية الجذر المتحرك :

تتجسم نظرية الجذر المتحرك في التقليب الرياضي لجذوع المفردات عن طريق عمليات التبادل المكاني الرياضية لحروف الجذر مع تلمس معنى أصلي بين تلك الحروف يعدّ المعنى المشترك الجامع بينها على أي صورة تشكلت، مثال ذلك ما تراءى لابن جني في تقاليب (ك.ل.م) من معنى القوة والشدة، وفي تقاليب (ق.ل) من الإسراع والخفة[2].

وتكشف هذه النظرية عن أن بنية المفردة السطحية تتحقق وفق طريقة رياضية تخفي وراءها عناصر بنيتها العميقة لتكون بذلك البنية السطحية انعكاسا خارجيا لبنية عميقة يمثل الجذر الصامتي المتحرك وصوائتُ العربية العناصرَ المحرّكةَ لها.

ويشير هذا المنهج إلى تفطن علماء اللغة العربية إلى أهمية التقليب الرياضي في معرفة كمّ الكلم في العربية. وقد اختلفت درجة الوعي بهذه الطريقة والقبول بها

---

[1] مذهب تقاطع الجذور والأوزان عند كنتينو يتعارض مع مذهب الذين يرون أن الاشتقاق يكون من الجذع لا من الجذر لكون الجذر ليس مادة للاشتقاق بل هو أصل افتراضي تعرف به أصول المفردات.

[2] ينظر المرجع نفسه، 1/ 5، 13.

عند علماء اللغة القدماء. وأول من عمل بها أبو علي الفارسي، فهذا الرجل كان كلما أشكلت عليه أصول الكلمة: الفاء أو العين أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه كما أشار إلى ذلك ابن جني[1]. وجاء بعده الخليل بن أحمد، ثم نبّه إليها ابن جني مؤيدا وبعد ذلك السيوطي معترضا. ونبرز في ما يلي خصائص هذا المنهج عند واضعه الأول وهو الخليل بن أحمد ثم نذكر بعد ذلك موقف ابن جني المؤيد ثم موقف السيوطي المعترض.

2-1 منهج التقليب الجذري عند الخليل بن أحمد:

تبَيّنَ من خلال المؤلفات اللغوية في هذا المجال أنّ الاهتمام بتقليب الجذور كان مبرره سعي الخليل إلى تبيّن طاقة النظام اللغوي على تكوين لمفردات وتوفيرها وصولا إلى معرفة ما يمكن أن يستعمل من تلك المفردات وفهم ما يربط بينها من العلاقات الشكلية والدلالية [2].

ومثَّل هذا الاتجاه أصحاب التأليف القاموسية على وجه الخصوص، نذكر منهم الخليل بن أحمد الذي يعد أبرز من أسس هذا المنهج وأوحى بنظرية التقليب[3]. فقد حاول هذا الرجل أن يحصر حصرا نظريا قوامه علم الأصوات الوظيفي، مفردات العربية المستعملة منها والنظرية. ويتحدد هذا التصور في تقسيم الجذور إلى جذور ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، ثم تقليب كل جذر من تلك الجذور بحسب ما تسمح به كل إمكانات التقليب الرياضية. فالكلمة الثنائيَّة – كما يرى– " تَتَصَرَّف على وَجْهَيْن، نحو: "قَدْ، دَقْ" و"شَدْ، دَشْ" والكلمةُ الثلاثيَّة تتصرَّفُ على ستة أوجُه، وتُسمَّى مَسدُوسة وهي نحو: ضرب ضبر، برض بضر، رضب،

---

[1] ينظر: ابن جني: الخصائص، 11/1.

[2] ينظر حول أثر منهج التقليب في تحديد العلاقات الشكلية بين الوحدات: ابن مراد: مسائل في المعجم، ص ص 16– 24.

[3] نجد بعد الخليل علماء آخرين نقلوا عنه واتبعوا منهجه منهم أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ / 980م) في قاموسه "تهذيب اللغة" وعلي بن إسماعيل بن سيده (ت 458 هـ/ 1065 م) في "المحكم والمحيط الأعظم".

ربض. والكلمة الرباعية تتصرَّف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف، تُضْرَب في وجوه الثلاثيِّ الصَّحيح وهي ستَّة أوجه، فَتصير أربعة وعشرين وَجْهاً، يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو عبقر تقول منه: عقرب، عبرق، عقبر، عرقب، عربق، قعرب، قبعر، قبرع، قرعب، قربع، رعقب، رعبق، رقعب، رقبع، ربقع، ربعق، بعرق، بقعر، بقرع، برعق، برقع. والكلمة الخماسية تتصرّف على مئة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها، وهي خمسة أحرف، تُضرَب في وُجُوه الرُّباعيِّ، وهي أربعة وعشرون حرفا، فتَصيرُ مئة وعشرينَ وَجْها، وهي نحو: سَفَرجل، سفرلج، سَفجرل، سجفرل، سجرلف، سرفجل، سرجفل، سلجرف، سلرفج، سلفرج، سجفلر، سرفلج، سجفرل، سلفجر، سرجلف، سجرلف، سرلجف، سجلفر، وهكذا..."[1].

ويميِّز الخليل المهمل (النظري) من المستعمل تبعا لما تجيزه القوانين الصوتية في استعمال العربية. فإن كان في تقليب الجذر وجه في الاستعمال ذكره. وإلا فإنه يكتفي بالإشارة إلى وجه التقليب النظري. ومثال ذلك أنه يأتي إلى باب الثنائي على سبيل المثال، فيأخذ الجذر (ع.ق)[2]، فيقلبه، ثم يعرفه، ويعرف مقلوبه "قع". وبعد ذلك ينتقل إلى الجذر الذي يلي (ع.ق) – وهو (ع.ك) – فيقلبه هو أيضا. وهكذا دواليك حتى يصل إلى نهاية الباب. فإذا وصل إلى ذلك انتقل إلى الثلاثي وبدأ بالصحيح. والمادة الأولى من هذا الباب عنده، هي المؤلفة من العين والهاء والقاف. فيقلبها على وجوهها الستة ويثبت منها المستعمل ويهمل الأوجه النظرية. فإذا انتهى منها انتقل إلى الذي يليها وهي المؤلفة من العين والهاء والكاف (عهك) فيقلبها، فيثبت فيها أيضا المستعمل ويهمل ما سواه. فإذا فرغ من هذا الباب عقد بابا جديدا وفعل فيه ما فعل في الأبواب السابقة إلى أن ينتهي من أبواب الكتاب جميعا.

---

[1] الخليل: العين، 54/1.

[2] المرجع نفسه، 60/1.

يتبيّن من هذا المثال أن غاية الخليل كانت استيعاب كلام العرب كله المستعمل منه والغريب المهمل. وقد صرح بذلك بقوله: بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف، ونضم إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب"[1].

وقد أدرك أن التقليب الرياضي هو السبيل إلى ذلك. وكان على وعي من أن هذا التقليب يأتي بالمستعمل وبالنظري. لكن ذلك لم يمنعه من التجرؤ على عرض عمله. فأجرى على كل جذر ثنائي وثلاثي التقليبات الممكنة بغض النظر عن المستعمل منها والمهمل ونسبة كل منهما. وأخذ في الحسبان عدد تقليبات الرباعي والخماسي جميعا. فللرباعي أربعة وعشرون تقليبا أكثرها مهمل وللخماسي مائة وعشرون. ومع ذلك فإن الخليل يقرها جميعا وإن لم يذكر منها في معجمه إلا المستعمل، وهو قليل.

2-2 منهج التقليب بين التأييد والاعتراض:

نذكر في ذلك موقف ابن جني في إطار تبيّن درجة وعي علماء اللغة العربية بأهمية نظرية التقليب في عمومها، ثم نذكر وجه الاعتراض عليها من خلال موقف أبرز المحترزين عليها وهو السيوطي في كتابه المزهر.

1) تأييد المنهج: موقف ابن جني نموذجا[2]:

قال ابن جني عن التقليب في سياق حديثه عن تقليب الجذرين (ق.و.ل) و(ك.ل.م): "ولنقدم أمام القول على الفرق بينهما (القول والكلام) طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر

---

[1] المرجع نفسه، 60/1.

[2] من المؤيدين أيضا أعلام كالسكاكي (ت 626 هـ) في مفتاح العلوم وأستاذه الحاتمي، وابن الأثير (ينظرله: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ص 198-199). وقد قال السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم (مطبعة دار الرسالة، بغداد، 1982، ص113): "وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت، مثل الصور الست للحروف الثلاثية المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرين للأربعة، والمائة والعشرين للخمسة، سمّي الاشتقاق الكبير".

الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه. وستراه فتجده طريقاً غريباً ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً"[1].

وذكر موقفه من عمليات تقليب المفردات على مختلف وجوهها بهدف تحديد الأصول الاشتقاقية التي تؤلفها ومعرفة المعنى المشترك بينها فقال: "فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب، والتورد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ولا تستبعد"[2].

واحتج على قوة الاعتداد بها بأبي علي الفارسي، فقد كان هذا الرجل يعتمد عليها لمعرفة أصول بعض الكلمات، قال ابن جني: "فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها (أي بطرائق تقليب الأصول) ألا تراه غلب كون لام أثفية – فيمن جعلها أفعولة – واواً على كونها ياء – وإن كانوا قد قالوا :" جاء يثفوه ويثفيه" – بقولهم: " جاء يَثِفُه "، قال: فيثِفُه لا يكون إلا من الواو ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا وهو قولهم " يَئِسُ " مثل يَعِسُ لقلّته. فلما وجد فاء وثف واواً قوي عنده في أثفية كون لامها واواً فتأنس للام بموضع الفاء على بعد بينهما. وشاهدته غير مرة إذا أشكل عليه الحرف: الفاء أو العين أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه"[3].

2) الاعتراض على منهج التقليب:

يذهب بعضهم إلى اعتبار التقليب مذهبا ليس معتَمداً في اللغة. ومن أبرز من رأى ذلك السيوطي في كتابه "المزهر"[4]. فالرأي عنده أن التقليب لا يكون قاعدة يُستنبط بها اشتقاق في لغة العرب وذلك لجملة من الأسباب أهمها:

---

[1] ابن جني: الخصائص، 5/1.

[2] المرجع نفسه، 11/1.

[3] المرجع نفسه، 11/1.

[4] ينظر: السيوطي: المزهر، 347/1.

1) أنه شكلي وليس عمليا. فكل ما فيه هو حفظ المادّة دون الهيئة. فــ(ق.و.ل) وتقاليبها الستة ليس منها ما هو على هيئةٍ إلا "قال". أما بقية التقاليب فهي جذور لا تتعدى كونها مادة (جذورا) لا هيأة لها. فلا وجود لكلمة هي هيـــأة لـــ: (و.ل.ق)، (و.ق.ل)، (ل.ق.و).

2) إهمال العرب له، وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه. وإن كان أبو علي الفارسي يلجأ إليه فليس ذلك إلا أحيانا من باب الاستئناس اليسير لا من باب الاشتقاق في لغة العرب. وكذلك الشأن عند ابن جني، فابن جني – في اعتقاد السيوطي– يعلم أيضا أن تقليب جذور الكلم ليس موضوعا لتوليد الصّيَغ. وإنما لجأ إليه لبيان قوة ساعده وردّه المختلفات إلى قَدْرٍ مشترك مع اعترافه وعِلْمِه[1].

3) أنه يتعارض مع مبدإ المجهود الأدنى ويؤدي إلى توسّع غير مرغوب فيه. فلو دلت تقاليب الجذر الواحد على معنى واحد لضاق الأمرُ جداً على أهل اللغة، ولاحْتاجوا إلى ألوف حروفٍ للوفاء بالتعبير عما يريدون من المعاني. فحال المتكلم أمام أنواع من المعاني المتفاهمة التي لا تكادُ تتناهى لا حاجة له بكمّ من التقاليب التي لا تفيد إزاء ذلك التنوع شيئا. ولذلك خصّ العرب كلّ تركيب بنوعٍ من المعاني ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة[2] .

4) أن البحث عن المعنى الجامع بين تقاليب الجذر الواحد، فيه من الجهد ما قد يؤدي إلى تكلف في التأويل أحيانا، وفيه من العنت والمضايق والمآزق ما لا طائل منه أحيانا أخرى. و"لا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها. ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب"[3]. فلا داعي بالتالي إلى اللجوء إلى التقليب.

---

[1] ينظر المرجع نفسه 347/1.

[2] ينظر المرجع نفسه، 347/1.

[3] ينظر المرجع نفسه، 347\1، 348.

على أن ابن جني لا يعتبر هذه المآخذ مدعاة إلى التخلي عن هذه النظرية. ذلك أنه يرى أن ما ذُكِر من الصعوبات لا يتطرد في كل أصل، وأن المعنى الجامع يمكن التقافه من الجذر نفسه من غير تقليب لشيء من حروفه. وإن تباعد شيء من ذلك رُد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[1]. وإذا جازت هذه الصعوبات في أصول، نحو "سفرجل" الذي لم يقولوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل"[2]، فليس معناه فساد النظرية. وقد عبر عن كل هذا بما نصه: "على أن هذا وإن لم يطَّرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه، أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق، كان فيما تقلبت أصوله، فاؤه وعينه ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح"[3]. بل إنّ ردّ ابن الأثير المؤيد لابن جني، أكثر وضوحا. فهو ينبه إلى"أنه إذا سقط من تراكيب الكلمة شيئ، فجائز، لأن الاشتقاق ليس من شرطه كمال تركيب الكلمة"[4].

والخلاصة أن منهج التقليب لا يخلو من سلامة في بعده النظري. لكنه على المستوى التطبيقي وعر المسلك. وهو بذلك مثار جدل كما يلاحظ ذلك في التعارض بين موقفي كل من ابن جني والسيوطي[5]. لكن "لا يجب مع هذا، أن تستنكر ولا تستبعد" على ما رآه ابن جني[6]. وهذا مذهب رآه ابن منظور أيضا في معجمه "لسان العرب". فهو لا يرفض هذه النظرية وإن عابها من الناحية العملية، بل يمتدح من عمل بها كالأزهري وابن سيده، فقد قال في مقدمة معجمه: "ولم أجد

---

[1] ابن جني: الخصائص، 134\2.

[2] المرجع نفسه، 61/1.

[3] المرجع نفسه، 12\1.

[4] ابن الأثير: أدب الكاتب، 198/3.

[5] ينظر في مثل هذا الموقف عند المحدثين: العلايلي، عبد الله: مقدمة لدرس لغة العرب، ص 206.

[6] المرجع نفسه، 11/1.

في كتب اللغة أجل من تهذيب اللغة... وأكمل من المحكم... فإنهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق... غير أن كلاً منهما مطلب عسر الدرك ومنهل وعر المسلك".

3- خـــاتـــمة:

نستخلص مما تقدم أن بنية الوحدات المعجمية من الجذور تتحقق بتحويل الجذر الصامت إلى وحدة معجمية منطوقة. وهذه العملية تطرأ على الجذر الثابت عند من يقول بنظرية الجذر الثابت، وتطرأ أيضا إثر كل عملية تحريك لهذا الجذر عند تقليب أصوله لدى من يقول بنظرية الجذر المتحرك.

على أن تحريك الجذر لبناء كلمات جديدة من الجذر المتحرك تترتب عليه عملية اشتقاقية تتفاعل فيها عناصر الجذر من أجل تحقيق علاقة بنيوية هي علاقة الأصل والفرع.

وما يمثل منطلقا لكل عملية من عمليات تكوين المفردة، سواء أكان ذلك من الجذر الثابت أو من الجذر المتحرك، هو عملية التحويل الشكلية لذلك الجذر من مستوى صامت إلى مستوى منطوق بإضافة صوائت في نسق خطي إلى عناصره. ويتولد عن هذه العملية مفردة ذات تكوين صرفمي بسيط. فعملية التحويل هذه هي إذن عملية بنيوية يعتبر فيها ما يتحقق من المفردات جذوعا أصلية لكون تلك الوحدات وحدات معجمية أولى.

والوحدات المولدة من الجذر تنتمي جميعا إلى المستوى الأول من عمليات التكوين. فلا الاسم مشتق من الفعل ولا الفعل مشتق من الاسم. ويفهم هذا بجلاء خاصة في منهج التأليف الخطي للجذور ومنهج تقاطع الجذور والأوزان.

الفصل الثاني

التكون الصرفي للمفردات من الجذوع

تمهيد:

الجذع في العربية أصل مستعمل موجود سلفا في اللغة. والأصول الجذعية في العربية تكُون كلمات، وتجسدها إحدى المقولات المعجمية التي هي خمس في بعض التقسيمات اللسانية الحديثة، وهي: الاسم، مثل: "أَسَدٌ" والفعل، مثل: "كَتَبَ" والصفة، مثل: جَدْبٌ" والظرف، مثل: "تَحْتَ" والأداة، مثل حرف الجر "عَلَى" واسم الاستفهام "كَمْ"[1].

ويجري من خلال هذه الأصول اشتقاق مفردة تكون اسما أو فعلا أو صفة، من أصل اشتقاقي ما، يكون جذعا.

ويستند هذا النوع من تكوّن المفردات إلى نظريتين نسمي الأولى منهما نظرية الجذع المتحرك التي يحدث فيها تكوّن المفردات بعمليات القلب والإبدال. ونسمي الثانية نظرية الجذع الثابت التي يتمّ فيها تكوّن المفردات انطلاقا من أصل جذعي يكون جامدا أو مشتقا[2]. ونطرح في ما يلي هاتين النظريتين للمساءلة مبرزين طرق تكوّن المفردات من خلالهما.

---

[1] ينظر في مثل أقسام الكلام هذه: ابن مراد: مقدمة، ص107؛ Polguère :Notion de base en lexicologie, p.55 ؛ Lyons: Linguistique générale,p.121

[2] الجمود بمعنى عدم الاشتقاق. والجامد هو ما كان أصلا بذاته وليس تحويلا من أصل آخر. ويربطه علماء اللغة العربية بمقولة الاسم.

1- نظرية الجذع المتحرك :

تتجسد هذه النظرية في مبدإ القول بالقلب والإبدال. وأبرز القائلين بذلك من علماء اللغة العربية في العصر الحديث أحمد فارس الشدياق.

وهدف الشدياق من ذلك، استقراء العربية بوضع منهج الغاية منه "الوصول إلى علم أسرار ألفاظها لفظة لفظة"[1]، أي تقصي ما يكون عليه معجمها من مفردات وإن كان ذلك غير ممكن عمليا كما نبه الشدياق نفسه إلى ذلك[2].

والقلب والإبدال ظاهرتان صوتيتان قديمتان قد ألّفت فيهما كتب كثيرة[3]. لكنّ الشدياق هو أول من طبّقهما في تحليل التطور من الأصل الثنائي الحروف إلى ما زاد على الاثنين. وهو بالتالي لا يعني بالقلب والإبدال في هذه النظرية المظهر الصوتي التعاملي بل مظهر التوليد المعجمي الذي يؤدي، بقواعد صوتية، إلى تكوّن وحدات جديدة مستقلة بجذورها.

ويؤيد تيار اللسانيات الوظيفية اليوم هذا الاتجاه إذ نجد أندري مارتيني (Martinet (A.)، في كتابه "مبادئ في اللسانيات العامة" (Éléments de linguistique générale)، يرى في التحليل الصوتي المتعلق بوظائف الأصوات أنّ لكل عنصر صوتي وظيفة

---

[1] الشدياق: سر الليال، 3/1.

[2] ينظر المرجع نفسه، 4/1.

[3] من الذين تناولوا ظاهرتي القلب والإبدال الصوتيتين يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت 244 هـ/858 م)، وله في ذلك رسالة سماها"كتاب القلب والإبدال" (نشرت في كتاب تضمن مجموعة من رسائله عنوانه: الكنز اللغوي في اللَّسَن العربي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،1903). وعرض لهذه النظرية أيضا الزجاجي (ت 337 هـ/948 م) في كتاب سماه "الإبدال والمعاقبة والنظائر" (نُشر بتحقيق عز الدين التنوخي، مطبعة الترقي، دمشق، 1962 ؛ ط2، دار صادر، بيروت، 1993). وكذلك ألف فيها أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ/962 م) كتابه "الأبدال" - بفتح الهمزة- (نشر بدمشق، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1960). ولابن جني كتاب لم يصل إلينا سماه « تعاقب العربية "، كما عقد لها أيضا في كتابه "الخصائص "بابين افترض فيهما وجود القلب والإبدال في كلم العربية، الباب الأول هو "باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه (2/82-88)"، والباب الثاني هو " باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (2/145-149)".

تمييزية تحدد نوع المفردة في نقطة ما من التلفظ في تعارضها مع علامات أخرى في نفس النقطة، مثال ذلك تعارض الباء المهموسة (p) مع الباء المجهورة (b) إذ يؤدي استبدال إحداهما بالأخرى في سياق ما ولغرض تواصلي مقصود إلى كلمتين مختلفتين كما في: bière/pièrre. وهو ما يعني أن عمليات الاستبدال الصوتي هي من قواعد توليد المفردات[1].

على أن عمليات القلب والإبدال تكون عفوية أحيانا وبسبب تعامل صوتي، إلا أنّ في هذه الحالة أيضا قد يولد هذا التعامل وحدة معجمية جديدة غير منتظرة. وممن نبه على هذا، لويس غلبار (L.Guilbert) أحد أعلام التيار التوليدي في اللسانيات الحديثة وذلك في كتابه "الإبداعية المعجمية" (La créativité lexicale) في الفصل الذي سمّاه: "التوليد الصوتمي" (La néologie phonologique). فقد أشار إلى أنّ من التحويرات الصوتية "ما يحدث انعكاسات معنوية غير متوقعة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تغيّر الوحدة المعجمية ذاتها وبالتالي إلى توليد وحدة معجمية جديدة لها دلالتها الخاصة [2].

وحَدُّ القلب في هذه النظرية "إقامة حرف من حروف الكلمة مكان حرف آخر منها فيتبادل الحرفان مكانهما مثل: جذَبَ وجبَذ، ويئس وأيس. أما الإبدال فهو إبدال حرف بحرف آخر نحو: قضب وقَضَمَ، وقَطَع وقطم.

ولا يُقيَّد الإبدال بالحرف الثالث من الكلمة، أي بلام الفعل، وإنما قد يطرأ الإبدال على الحرف الأول وهو فاء الفعل نحو: خبن وغبن، أو على الثاني وهو عين الفعل نحو: رسم ورشم (...).

على أن أكثر ما يجري الإبدال في حرفين من البدلين نحو: سحق وسهك، فإن الحاء بدل من الهاء وهما متقاربتان في المخرج، والقاف بدل الكاف وهما متقاربتان في المخرج أيضا. وقد يجري بين حروف ثلاثة في الكلمة الواحدة نحو:

---

[1] ينظر:. Martinet: Éléments,p.61

[2] ينظر: Guilbert : La créativité ,p. 63

درأ وطلع، فإن الدال والطاء متعاقبتان لأنهما نطعيتان، والراء واللام ذلقيتان، والهمزة والعين حلقيتان"[1].

وقوام هذه النظرية القول بوجود أصل. ثم يزاد إلى ذلك الأصل حرف. فالثلاثي مثلا عماده أصل ثنائي يزاد إليه حرف ثالث. وهذه الزيادة تكون بدئية، كما تكون وسطية أو آخرية، مثل ذلك[2]:

1) رَمّ[3] (أصل ثنائي بمعنى أكَل) ← حَرَم (مَنَع) : زيادة بدئية.
2) رمّ ← رَجَمَ (رماه بالحجارة وقتله): زيادة وسطية.
3) رَمّ ← رَمحَ (طعنه بالرمح): زيادة آخرية.

ويُحَدُّ الأصل الثنائي بحرفيه وترتيبهما. ويهتدى إلى معناه عن طريق معنى كل حرف من حرفيه، ثم بالجمع بين معنيي الحرفين بحسب موقع كل حرف من صاحبه.

وهذا الثنائي يشتق منه الثلاثي بزيادة حرف إليه. فإذا تركب منه الثلاثي بزيادة حرف إليه يهتدى إلى دلالة ذلك الثلاثي بدلالته هو، فيكون هو دليلاً إلى دلالة ذلك الثلاثي، لأنه يتضمن معنى جامعا لمختلف ما يشتق منه من تقاليب الثلاثي. على أن ذلك الجامع المعنوي للتقاليب لا يمنع من اختلاف دلالة كل تقليب

---

[1] ينظر موقع: الموسوعة العربية، م.1، الحضارة العربية، الإبدال اللغوي.
وجاء في هذه الموسوعة أيضا أن الإبدال قد يكون في الكلمة الرباعية كتَوْلَج ودَوْلَج (كناس الظبي)، حيث البدل في الحرف الأول منهما، وقد يكون في المكلمة الخماسية كجرسام وجلسام (السمّ، وتسمية العامة: البِرْسام)، وقد يكون في السداسية أيضا نحو: اعرَنْكَسَ الليل واعلَنكس إذا أظلم. ونحن نرى أن مثل هذا الإبدال من باب التعامل الصوتي العفوي لا من باب التوليد اللفظي الدلالي.
ونجد من قبيل ما ذكر عدة أمثلة أخرى عند ابن جني في كتابه الخصائص (2/145- 149)، ضمن باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، ذكرها تأييدا لهذه الفرضية.
[2] ينظر أمثلة أخرى غير التي نذكر: الكرملي: نشوء اللغة العربية، ص ص 4-7.
[3] رَمَّ هي ثنائية عند القائلين بالأصل الثنائي لأن التضعيف لحق بها لمّا صُيِّرت فعلا. وقد قال الخليل في ذلك: فإذا صيّرت الثنائيّ مثل: قَدْ وهَلْ ولَوْ اسما أدخلتَرعليه التشديد (الخليل: العين، 1/36)".

عن دلالة ما سواه. وهذا الاختلاف مرهون باختلاف موقع الحرف المزيد من الأصل الثنائي، أي باختلاف الثنائي وموقع الحرف الزائد منه.

والحاصل من ذلك أنّ الثلاثي يشتق من وحدتين: الثنائي والحرف المزيد. ولكل وحدة من هاتين الوحدتين دلالة تؤلف معنى الوحدة الثلاثية في المرحلة الأولى من تكونها. لكن بعد أن تصبح تلك الوحدة الثلاثية وحدة قائمة الذات ينظر في دلالتها العامة إلى المعاني الأولى لحروفها.

وتكتسب كل عملية قلب وإبدال وحدة معنوية لا تنبني على معاني الحروف فقط، بل أيضا على ترتيب معين لتلك الحروف. وكلما اختلف الترتيب بقلب وإبدال آخرين حدثت دلالة مغايرة، مع الاحتفاظ بجنس من المعنى جامع بين مختلف التقاليب.

ويمكن أن نشبه عمليات تحريك أصول الجذع بعمليات تحريك أرقام عداد الكهرباء المنزلي أو عداد المسافة في السيارة إذ تتعاقب الأرقام في إطار الخانة العددية المتكونة من ثلاثة أعمدة أو أربعة كلما استوفى العمود الواحد من تلك الخانة ما فيه من أرقام وإذ تتغيّر القيمة إثر كل عملية تحريك.

وتختلف هذه الطريقة في تكوّن المفردات عن طريقة الجذر المتحرك التي تحدثنا عنها في الفقرة: 2 من الفصل السابق. فبنية المفردة المتحققة بهذه الطريقة لاتخفي وراءها بنية عميقة. فالبنية السطحية لكل مفردة هي صورة أخرى لبنية سطحية سبقتها.

2- حدود النظرية:

تعترض نظرية القلب والإبدال جملة من المآخذ تحدّ من قيمتها في مجال علم الصرف الاشتقاقي. ومن هذه المآخذ:

1) أن هذه النظرية تعدّ مذهبا عسيرا في تكوين المفردات. ومن مظاهر هذا العسر صعوبة السيطرة على الجدول الهجائي إبدالا لفظيا وتحويلا موقعيا، وكذلك

صعوبة معرفة معاني كل حرف من ذلك الجدول. فالسيطرة على كل الحروف قلبا وتحويلا، مما يتعذر الإلمام به لكثرة الإمكانات الرياضية فيه. وكذلك تحديد معنى كل حرف من الجدول الهجائي، فهو أيضا يستوجب تتبع النصوص الموحية بدلالته واستقراء معانيه من خلال المفردات. وهذا ليس مضمون النتيجة لأنه يتعدّى عند تقصيه، جهد فرد من الأفراد.

2) أن القلب والإبدال لا يرقيان في هذه النظرية إلى الاشتقاق اللفظي. وإنما هما طريقة في الصناعة القاموسية موضوعها الغالب نظمنة صنف من المترادف يندرج في ما يسمى في علم البلاغة "تجنيسا". وقوام منهج الجمع في هذه الطريقة القاموسية تخزين المتشابهات اللفظية وفق قاعدة آلية في الاستنباط ليس السماع فيها المصدر الرئيس بل هذه القاعدة العامة التي تسمى القلب والإبدال[1].

وما يقوي القول بأن القلب والإبدال لا يؤلفان نظرية في الاشتقاق بل هما منهج في الصناعة القاموسية:

3) أن كل تقليب هو في حقيقته ليس عملية تكوين لكلمة جديدة بل هو أصل قائم الذات تكلمت به العرب ومنصوصا عليه، نحو كلم، وملك، وكمل، عدا ما كان من ذلك مهملاً. أما مما لا يعدّ أصلا كـ"أيس" فلا يُحمَل على كونه اشتقاقا بقدر ما يُحمَل على كونه مظهر تعامل صوتي محمول على أصل له هو "يئس".

4) أن تغير مواقع الحروف لا يفيد تولّد وحدة جديدة بقدر ما يفيد إبانة معنى جديد، لأن هذه الوحدة أصل منصوص عليه، وموجود سلفا في اللغة، فلا يتعدى القول بكونها مشتقةً تحصيلَ الحاصلِ. وإن كان ثمة فائدة من بيان طريقة اشتقاقها فلا يتعدى ذلك أيضا وصف ما هو موجود من وجهة نظر اجتهادية ليست قطعية.

---

[1] قواعد الاستنباط الرياضي هي الطريقة الأساسية في توليد الوحدات المعجمية في هذه النظرية. إلا أن الشدياق لم يشغل هذه الطريقة لصعوبة مسلكها كما صرح هو بذلك في مقدمة كتابه "سر الليال" (ص4). فعمد إلى جمع ما رآه نتيجة لقلب وإبدال من كتب اللغة المتفرقة، ثم جعله أبوابا في معجمه.

إذن، ليس القلب والإبدال، في ما بدا لنا، مهمة الصرفيين بل مهمة واضعي القواميس. فالمظهر الذي يغلب عليه، هو كونه طريقة رياضية استنبطها المعجميون قبل علماء الصرف لاستيعاب متجانسات يجتهد أصحاب القواميس في وضعها تحت باب خاص يردها إلى معنى جامع بينها لإفراد كل جنس منها بعد ذلك بمدخل يعرّف فيه معناها الخاص.

3- نظرية الجذع الثابت الجامد والمشتق:

هي نظرية مذهب القول فيها أن مفردات اللغة في هيئاتها الثابتة، يُشتَقّ بعضها من بعض. وقد تباينت مواقف علماء اللغة من مذهب القول بهذا النوع من الاشتقاق. فمنهم من يراه ومنهم من لا يراه. وقد ذكر أبو حيان هذا الاختلاف ذاهبا إلى أن للناس في ذلك ثلاثة أقوال. فهذا الاشتقاق الصغير هو على حدّ عبارته "أثبته الجمهور في أنّ بعض الكلم قد تشتق من بعض، وذهبت طائفة إلى أنه لا يشتق شيء من شيء، بل كلّ أصل. وذهب طائفة إلى أنّ كل كلمة مشتقة من الأخرى"[1].

ويذكر الزجاجي فئات من هذه المذاهب الثلاثة. فممن قال بأن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق "الخليل وسيبويه وأبو عمرو بن العلاء (...) وسائر البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون : بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وكذلك من الكوفيين الكسائي والفراء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثعلب ومن تابعهم". ومما ذهب إليه سيبويه في ذلك "أن الأسماء تقع على ضروب. فمنها ما يقع للفصل غير مشتق، وذلك نحو حجر وجبل (...) ومن الأسماء ما يكون مشتقا نعتا، ومشتقا غير نعت. فأما النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والأحمق. فهذه نعوت جارية على أفعالها"[2]، أي مشتقة منها.

---

[1] أبو حيان : الارتشاف، ص 25؛ ينظر أيضا: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص ص 277- 379؛ السيوطي: المزهر، 348/1.

[2] سيبويه: الكتاب، 185/3.

ومن قال بأن الكلام كله مشتق "طائفة من متأخري أهل اللغة. وليس هؤلاء في نظر الزجاجي، من الأولين ولا بقوم بأعيانهم مشهورين، ولا في ذلك كتاب مصنف. ومن قال بأن الكلام كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره، فليس أحد من أهل اللغة الأعلام المشهورين يقول بذلك ولا من النحويين الأئمة "[1].

تلك هي آراء القدماء. أمّا اليوم فإن المذهب الغالب في اللسانيات هو القول بأن بعض الكلام مشتق بعضه من بعض، وبعضه غير مشتق. وهذا يعني وجود نوعين من الجذوع: نوع جامد، ونوع مشتق. فالجامد (غير المشتق) هو ما كان أصلا بحد ذاته ولم يؤخذ من كلمة سبقته في الوجود. والمشتق ما أخِذ من أصل جذعي أي من وحدة معجمية موجودة سلفا في اللغة تبعا لأنواع المقولات (Catigorie) المعجمية التي تسمى تقليديا أقسام الكلام (Parties du discours).

والمقولات المعجمية التي يمكن أن تكون أصولا لاشتقاق وحدات معجمية ثلاثةٌ في التصور التقليدي، وهي الاسم والفعل والحرف، ذكر ذلك سيبويه إذ قال: "فالكَلِم اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل. فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط. وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء (...) وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو ثُمَّ وسَوْف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[2]. وسار على هذا المذهب أغلب علماء اللغة بعده.

أمّا في التصور اللساني الحديث فإن وجهات النظر في عدد المقولات المعجمية مختلفة. ومن المذاهب في ذلك المذهب الذي يرى أنّ أقسام الكلام في العربية خمسة، وهي: الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة[3].

---

[1] ينظر: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، ص ص 277- 379، ينظر أيضا: السيوطي: المزهر، 348/1.

[2] ينظر: سيبويه: الكتاب، 12/1.

[3] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص 145.

والطرائق التي بها تشتق المفردات بعضها من بعض والتي يذكرها علماء الصرف القدماء ثلاث هي الاشتقاق (Dérivation) الذي يكون من أصل جذعي واحد، والنحت (Mot-valise) والتركيب[1] (Composition).

على أن الدراسات اللسانية الحديثة تذكر طريقتين أخريين هما بالمنظور التقليدي منحشرتان في النحت: الطريقة الأولى منهما يطلق عليها المصطلح "معجمة" الذي قوبل بالمصطلح الفرنسي «Lexicalisation»، والطريقة الثانية يطلق عليها المصطلح "إقحام" مقابلة للمصطلح الفرنسي « Intrusion»[2]. وهذه القاعدة الثانية هي قاعدة صوتية وهي بالتالي لا تعنينا. ولذلك فإن جملة القواعد الصرفية المعتمدة حديثا هي أربع وهي الاشتقاق والنحت والمعجمة والتركيب يتخذ فيها النحت مفهوما جديدا مخالفا لمفهومه القديم على ما سنرى عند حديثنا عنه. وبالتالي فإنّ ما يتولد عن هذه القواعد من المفردات أربعة أنواع تبعا لقواعد توليدها، وهي: الوحدات المشتقة من أصل جذعي واحد والوحدات المنحوتة (Soudées) والوحدات المركبة (Composée) والوحدات الممعجمة (Lexicalisées). فكيف تتراءى البنية الصرفية لهذه الوحدات ؟

3-1 البنية الصرفية للوحدات المعجمية المشتقة من الأصل الجذعي الواحد:

3-1-1 تكوّن البنية وعناصرها الداخلية:

يمكن أن نتبين ذلك من خلال النظر في أمثلة من أنواع الوحدات المشقة بهذه القاعدة من الاشتقاق. فمن الأمثلة على ذلك:

(1) الاسم "إنسانيّة" (مصدر صناعي): يتكوّن من الأصل الاشتقاقي [إنسان] وهو صرفم حرّ، والزائدة الآخرية [يّة] وهو صرفم مقيّد، حيث:

---

[1] المصطلح "نحت" يقابله في الإنقليزية المصطلح "blending"، ينظر: Aronoff (Mark) et all : morphology, p.119

[2] أبرز من نبّه إلى هذه القواعد مجتمعة من أصحاب الدراسات اللسانية الحديثة ابن مراد في كتابه " مقدمة لنظرية المعجم"، ينظر له: مقدمة، ص ص 136-156.

إنسانية = [إنسان] + [يّة].

(2) الصفة "مُستَكْتِب": تتكوّن من الصرفم البسيط [كتب] والسابقتين [مُ] و[استَــ].

(3) الفعل "استأسَدَ": يتكوّن من الصرفم الحرّ، وهو الأصل الاشتقاقي [أسد] ومن الصرفم المقيد وهو الزائدة البدئية [استــ]، حيث:

استأسد= [استــ] + [أسد].

(4) الفعل "عَنْعَنَ": يتكوّن من الصرفم [عن] مكرّرا، حيث:

عَنْعَنَ = [عن] + [عن]

(5) الصفة المشبهة "أجْدَل": تتكوّن من الصرفم الحر [جدل (شدّة الخلق)] والزائدة البدئية [أ]، حيث: أَجْدل = [أ] + [جدل].

فما نستنتجه من هذه الأمثلة أن بنية الوحدات المشتقة من أصل جذعي واحد تتجسّم في جذع يتكون من الجذع الأصلي مضافا إليه صرفم مقيّد واحد فيكون جذعا مركبا، أو أكثر من صرفم فيكون جذعا معقدا. والصرفم المقيّد هو زائدة صرفية يندرج توظيفها في إطار نظام الزيادة الصرفية. وهكذا تمرّ المفردات بدرجات من البساطة والتركيب والتعقيد في مراحل تكوّنها الصرفي. فتكون بنيتها الصرفية من حيث عناصرها الصرفمية التي تكوّنها، نوعان[1]:

1) مفردة مركّبة التكوين: وهي التي تتكوّن من جذع بسيط يكون صرفما "حرّا" (وحدة قابلة للاستقلال بنفسها) وصرفم "مقيّد" يتمثل في زائدة اشتقاقية كما في "أَخْيَل" في المثال (5).

[1] فالوحدة المعجمية البسيطة من حيث تكوّنها الصرفمي ثلاثة أنواع: وحدة معجمية بسيطة التكوين ووحدة معجمية مركبة التكوين وحدة معجمية معقدة التكوين (ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص80).

2) مفردة معقدة التكوين: وهي التي تُكَوَّن من ثلاث وحدات صرفية دنيا أو أكثر، كما في "مُستَكْتِب" في المثال (2). فهي وحدة معجمية بسيطة معقدة التكوين لأنها تولّدت من الصرفم البسيط [كتب] والسابقتين [مُ] و[استَـــ].

والملاحظ أن ما يشتق من الوحدات يتنوع فيه الانتماء المقولي للصرفم الحر ومواضع الصرافم المقيدة وعددها. وينجرّ عن ذلك تنوع الانتماء المقولي المعجمي لكل بنية صرفية من بنى الوحدات المكونة من مجموع العناصر الصرفمية. فمجموع [[إنسان] + [يّة]] الوارد في المثال (1) كَوَّنَ المصدرَ الصناعيَّ "إنسانية" الذي ينتمي إلى مقولة الاسم، ومجموع [[عن] + [عن]] في المثال (5)، كَوَّنَ الوحدة المعجمية "عَنْعَنَ" التي تنتمي إلى مقولة الفعل.

والملاحظ أيضا أنّ الوحدة المعجمية التي تنتمي إلى مقولة بعينها يمكن أن تشهد هي أيضا، في عملية تكوّنها الصرفمي الداخلي، تنوّعا في الإنتماء المقولي للصرافم الحرة التي تكوّنها وكذلك تنوّعا في عدد الصرافم المقيّدة ومواضعها. ومثال ذلك ما تبرزه الوحدتان المعجميتان التاليتان اللتان تنتميان إلى مقولة الاسم وهما: مَأسَدَة وكمِّيّة، فـــ"مَأسَدَة" تتكون من ثلاثة صرافم : صرفم حرّ، وهو [أسَد] الذي هو جذع اسمي، وصرفمين مقيدين هما الميم التي في أول الكلمة والتاء التي في آخرها، حيث: مأسدة = [مـــ] + [أسد] + [ة]، و"كمِّيّة" تتكوّن من الأصل الاشتقاقي "كم" الذي هو الأداة، والزائدة الآخرية [يّة].

ويرى بعض القدماء كأبي حيان على سبيل المثال، أن الأصل في الاشتقاق من الجذوع "أن يكونَ من المصادر، وأصدقُ ما يكون في الأفعال المزيدة، والصفات منها، وأسماء المصادر والزّمان والمكان. ويغلبُ في العَلَم ويقلّ في أسماء الأجناس كغُراب: يمكن أن يُشتق من الاغتراب وجراد من الجَرْد"[1]. على أن للسيوطي في ذلك اعتراضا يتعلق باشتقاق أسماء الأعلام وأسماء الأجناس أورده

[1] أبو حيان: الارتشاف، ص 25.

على لسان صاحب شرح التسهيل وهو أنّ "الأعلام غالبُها منقولٌ بخلاف أسماء الأجناس، فلذلك قلّ أن يُشتقّ اسمُ جنس لأنه أصل مُرْتَجَل"[1].

وتكشف الأمثلة التي قدمنا، أن الاشتقاق يرتبط بعدد من القيود تميزه عن غيره من الآليات الأخرى لتكوين المفردات. وهذه القيود معلومة نبّه إليها علماء الصرف، وهي ثلاثة:

1) أن يكون بين العنصر الأول من قاعدة الاشتقاق وهو المشتق منه، والعنصر الثاني وهو المشتق، اتفاق في الحروف الأصول. وهذا قيد يميز الاشتقاق عن منهج القلب والإبدال.

2) أن يكون بين المشتق والمشتق منه اتفاق في ترتيب تلك الحروف. وهذا قيد يميز الاشتقاق عن القلب والإبدال أيضا.

3) أن يوجد بين الوحدات المشتقة تناسب في معنى أصلي يُرَدّ إليه جميعها كَامِنٌ في المشتق منه ومنتشر في بقية المشتقات. ومثال ذلك:

ضَرَبَ ← ضَرْبٌ
ضَرَبَ ← ضارِب
ضَرَبَ ← مَضْروب

فالمعنى الجامع بين المشتق منه وهو الفعل "ضَرَبَ" ومشتقاته الثلاثة، وهي ضَرْبٌ وضارِب ومَضْروب هو إيقاع الألم.

وهذه القيود الثلاثة يمكن أن نستنبط منها قانونا عاما للاشتقاق يحدد مساره ويميزه عما سواه من آليات تكون المفردات التي تحكمها نظريات مخالفة.

---

[1] السيوطي: المزهر، 350/1.

3-1- 2 القانون العام للاشتقاق:

هو مجموع القواعد التالية التي تنضوي فيها قواعد تكوين المفردة مما أوردنا من القواعد آنفا. فهي قواعد رياضية أكثر تعميما، ونسميها مسارا (Procéssus)، حيث:

1. القاعدة (ق)1: نسمي أصلا ما قابلا للاشتقاق في مجاله (في نطاق عناصره اللفظية ودلالته العامة) النقطة (س).
2. ق 2: (س') وحدة قابلة للاشتقاق من النقطة (س) في مجال النقطة (س).
3. ق 3 : س ← س'، حيث الوحدة (س') وحدة مشتقة من (س).
4. ق 4: إذن تكون عملية الاشتقاق كالتالي: س – س' = 2

* الإثبات : س = س'، حيث كل من س و س' وحدتان من نفس المجال، وحيث كل من :

- س وس' قابلة للاشتقاق من نفس المجال وفق قاعدة الطرح.
- وعلى افتراض اشتقاق (س") من نفس المجال، تكون (س") وفق س ← س" أو س' ← س"

ومثال الافتراض س ← س") : ضَرَبَ ← ضَرْبٌ ← ضَارِبٌ، حيث: ضَرَبَ (س) اشتقت منها ضَرْبٌ (س')، ضَارِبٌ (س").

- ومثال الافتراض (س' ← س") : كَاتَبَ ← تَكاتَبَ، حيث: كَاتَبَ (س') لأنها مشتقة من كَتَبَ التي هي العنصر (س)، وتَكاتَبَ (س") لأنها مشتقة من كَاتَبَ.
- إذن س ← س' وأيضا س ← س" أو س' ← س" عناصر مولدة بنفس القاعدة ومن نفس المجال.

* الخلاصة: تؤُول عملية الطرح إلى الزيادة لا إلى النقص لأنها عملية تكوين وحدات جديدة. وتؤُول العناصر الجديدة إلى النقطة (س) بصورة مباشرة أو

غير مباشرة، لكن دوما من المجال ذاته. وكل عملية خارج المجال غير ممكنة لأنها غير مولدة أو هي عملية أخرى لا تنتمي إلى المجال نفسه.

ويقضي هذا القانون، كما هو ملاحظ، إلى أن يكون الاشتقاق من الجذوع رافضا لأن تندرج فيه طرائق أخرى في تكوين المفردات كالتقليب أو القلب والإبدال، لأن تلك الطرائق لا تؤدي إلى عمليات تكوين من نفس المجال[1].

ومن أهم ما يميز مسار هذا القانون سلاسة قواعده وقدرتها على تكوين أقصى ما يمكن من الوحدات.

3-2 البنية الصرفية للوحدات المنحوتة:

النحت هو قاعدة عامة في الاشتقاق يسميه بعض المحدثين بالاشتقاق الكُبَّار[2]. ونجد له في اللسانيات اليوم تصورا يختلف عن التصور القديم.

3-2-1 التصوّر القديم للنحت:

أول من نبه إلى النحت وسماه بهذا الاسم الخليل بن أحمد في كتابه "العين". وهو عنده الأخذ من الكلمتين المتعاقبتين كلمة واشتقاق فعل منهما[3]. ثم جاء من بعده أحمد بن فارس وسماه في كتابه "مقاييس اللغة" وعرّفه بقوله: "ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ"[4]، وذلك أنّ

---

[1] لا تؤدي عمليات التوليد من الأصل الثنائي إلى توليد وحدات من نفس المجال لأن عملية التوليد من هذا الأصل تقتضي زيادة

حرف جديد هو دخيل عليه تتولد عنه كلمة أخرى ليس لها نفس الجذر كما ليس لها نفس المعنى.

[2] الذي أطلق تسمية الاشتقاق الكبار على النحت هو عبدالله أمين وذلك لتمييزه عما سماه ابن جني "الاشتقاق الصغير" الذي يعني به الاشتقاق العادي، وعما سماه ابن جني أيضا "الاشتقاق الكبير" الذي يعني به التقليب (ينظر له: الاشتقاق، ص391).. ممن تابعه في ذلك صبحي الصالح (ينظر له"دراسات في فقه اللغة": ص243-264).

[3] ينظر :الخليل: العين، 332/1.

[4] ابن فارس : مقاييس اللغة، 328/1-329.

"العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة"[1]، وهو عنده "جنس من الاختصار"[2] وذلك نحو " رجل عبشميّ منسوب إلى اسمين"[3] هما "عبد" و"شمس".

ويذكر الباحثون فيه أمثلة متعددة اعتبروها منحوتة أخذوا أغلبها عن ابن فارس من كتابه "مقاييس اللغة" منها النماذج التالية التي هي في رأي ابن فارس، كلها منحوتة من مفردتين أو من جملة وذلك كما يلي[4] :

1) بُحتُرٌ (القصير المجتمع) = بَتْرٌ + حَتْرٌ
2) بَعْثَقَة (خروج الماء من الحوض)= بَعَقَ + بَثَقَ
3) بَلْطَحَ الرَّجُل (إذا ضَرَب بنَفْسِه الأرضَ) = بُطِح + أُبْلِط لَصِق بِبَلاط الأرض).
4) جُلْمُود: جمدَ + جلَد.
5) حَيعَلَ: من "حَيّ عَلَى ".
6) سامِرَّاء: من "سُرَّ من رَأَى".
7) عبشميّ (نسبة إلى عبد شمس) = عبد + شمس

وقد ظلَّت هذه الأمثلة وغيرها نماذج محكية يتوارثها اللاحقون عن السابقين وتتناقلها كتب اللغة كالكلام المأثور دون إعادة نظر في قواعد تكونها وأنواع صرافمها وكذلك دون محاولة نظمنة أصولها، أو تبويبها تبويبا يميّز بين أصنافها. بل إن الحهود التي حاولت معالجة هذا النوع من التوليد بقي أغلبها متمثلا في جدل عقيم حول رفضه أو قبوله وفي محاولات بحث حول مدى قياسية ما يتولد من مظاهره، وهي محاولات كانت محدودة النتائج لأنها تعالج الأمثلة في كليتها وفي

[1] ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة، ص 461.

[2] المرجع نفسه، ص 461.

[3] المرجع نفسه، ص 461.

[4] اعتبار الوحدات "بُحتُر" و"بَعثَقَة" و"بَلْطَحَ" و"جُلْمُود" وأمثالها وحدات منحوتة من كلمتين هو رأي ابن فارس. لكن اعتبارها متكونة من جذع أصليّ وحرف مقحم هو الأرجح، أي إنّ بحتر، مثلا، يمكن أن تكون عناصرها الجذع الأصلي وهو الصرفم الحر [حتر] وباء مقحمة، وكذلك بلطح وجلمود : بلطح من [بطح] ولام زائدة، وجلمود من [جمد] ولام زائدة أيضا. وهذا يندرج في ما يسمى إقحاما. والأقحام ليس هو النحت.

صورتها المتداخلة دون تمييز بينها في أصول تكونّها الصرفمي وانتمائها المقولي. ولعل جلسات مجمع اللغة العربية خير دليل على ذلك. فأقصى ما تناوله أعضاء هذا المجمع في الجلسات التي خصصت لهذا الموضوع هو معالجة النحت في حدّ ذاته لا مظاهره وقواعده. وكانت أهم نتائج هذه الجلسات اعتبار النحت طريقة ثانوية في توليد المفردات يُلجَأ إليها عند الضرورة وذلك عند وضع بعض المصطلحات العلمية المركبة[1].

3-2-2 التصور اللساني الحديث للنحت:

لا يجادل اللسانيون في مقبولية النحت، ذلك أنه ثابت في الكلام وأنه قاعدة من قواعد توليد الوحدات المعجمية خاصة في مجال المصطلحات.

وقد قدمت اللسانيات اليوم ثلاث طرائق نراها تفريعا لما يتضمنه مفهوم النحت قديما. وهي: 1) النحت، في إطار مفهوم جديد له يضيّق من مجال نماذجه التقليدية، و2) المعجمة، و3) الإقحام. والطريقتان (1) و(2) من طرائق التوليد الصرفي. والطريقة (3) هي طريقة في التوليد الصوتي، وبالتالي فهي لا تعنينا هنا.

ونفصّل الآن القول في الطريقتين الأوليين متخذين ما نقدّمه من نماذج سبيلا لمعالجة شكلية نخلص بها إلى معرفة بنية المنحوت وإلى القواعد الواصفة التي تبرز كيفية تكوّن بعض النماذج.

3-2-3 بنية المنحوت:

• الأمثلة: (1) بَلْحَارِث: تتكوّن من صرفمين حُرَّين هما: [ابن] و[الحارث] مع حذف من الأول، حيث: بَلْحَارِث = [[ابن] – [ن]] + [الحارث].

---

[1] ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات العلمية ص 21.

(2) عبْشَميّ: تتكون من صرفمين حرّين مع حذف منهما معا، يلي ذلك عملية صرفية أخرى ليست نحتية تأتي في مرحلة ثانية وهي إجراء النسبة بزيادة الصرفم [يّ] حيث: عبشمي= [[عبد] – [د]] + [[شمس] – [س]] + [أيّ].

(3) لاأدريّة : تتكون من صرفم مقيّد وهو [لا]وصرفم حر هو الفعل [أدري]، مع عملية التحويل إلى الاسمية في مرحلة ثانية بإضافة الصرفم [يّة] حيث:
لا أدريّة = [[لا] + [أدري]] + [يّة]

(4) لَنْ : يرى الخليل أنها مركبة من لا النافية وأن الناصبة، فهي تتكون من صرفميين مقيّدين: [لا]و[أن]، أي إنّ: لن = [لا] + [أن].

(5) كَمْ = [ما الاستفهامية] + [كاف التشبيه][1].

تبرز هذه الأمثلة أن بنية الوحدة المعجمية المنحوتة تكُون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من صرفمين هما في الأصل وحدتان معجميتان بسيطتان بعد حذف بعض أحرفهما[2]. وهاتان الوحدتان تكونان تامتين كأن تكونا اسمين كما في المثالين (1) و(2) أو إحداهما تامة والأخرى غير تامة (أداة) كما في المثال (3) أو كل منهما غير تامة كما في المثالين (4).(5).

وتختلف عملية التكوين بين الوحدات المعجمية المنحوتة من وحدتين تامتين عن الوحدات المنحوتة من وحدتين غير تامتين أو من وحدتين إحداهما تامة والأخرى غير تامة. فالنوع الأول من الوحدات المعجمية يحدث فيه أثناء عملية النحت حذف في أحد الصرفمين أو في الصرفمين معا. وهذا الحذف هو في الحقيقة عملية اختصار للبنية الداخلية للوحدة المنحوتة. والنوع الثاني يحدث فيه حذف أيضا. لكن هذا الحذف لا يبدو أنه عملية اختصار إذ أنّ الوحدة المنحوتة ليست في حاجة إلى ذلك لكونها مختصرة من الأساس، بل هو عملية تعامل صوتي تتمثل في التخلص من الهمزة التي تتوسط الكلمة.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف (مسألة دخول اللام في خبر لكنّ)، ص 171.

[2] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص 153 ؛ وينظر في المعنى نفسه: Lehmann : Introduction à la lexicologie, p.178

3-3 بنية الوحدات المعجمة «Lexicalisées»:

المعجمة هي تحويل جملة أو تعبير (Expression) إلى وحدة معجمية[1]. وهذا النوع من التحويل هو في الدرس القديم جزء من النحت. لكن البحث اللساني المعاصر فصله عن النحت باعتباره طريقة خاصة في التوليد مجالها الجمل والتعابير وسماه معجمة.

وقد سمى ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل"، هذا النوع من الاشتقاق "اختصارا" شأنه شأن النحت، وذلك في قوله: "والذي لاختصار الحكاية كقولهم: أمَّنَ، وأيَّهَ، وأفَّفَ، وسَوّفَ، وسَبَّحَ، وحَمَّدَ، وهَلَّلَ إذا قال: آمين، ويا أيها، وأُفٍّ، وسَوْفَ، وسُبْحَانَ اللهِ، والحمدُ لله، ولا إلاه إلا الله. ومعنى اختصار الحكاية أنّ الأصل : قال: آمين، وقال: يا أيّها. فأغنى عن ذلك صوغُ فَعّلَ"[2].

وكذلك قوله:"والذي لاختصار الحكاية كـ: بَسْمَلَ، وسَبْحَلَ، وحمْدَلَ، وجَعْفَلَ، إذا قال: بسم الله الرحمان الرحيم، وحسبي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداك"[3].

لكن اللسانيات المعجمية الحديثة جعلت لما يندرج في مصطلح "اختصار" ومثله مصطلح "اختزال"، صنف الوحدات التي وقع عليها حذف أو ترخيم.

والواضح من الأمثلة التي قدمها ابن مالك أنّ بنية الوحدات المعجمة هي عملية اختصار للجمل والتعابير.

والبنية الصرفية المجرّدة للوحدات المعجمة التي يمكن عدّها قياسية هي "فَعّلَ. وهذا ما يراه ابن مالك في قوله:" "والمعروف في اختصار الحكاية "فَعّلَ" كأمّنَ"[4].

---

[1] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص 155.

[2] شرح التسهيل، 451/3.

[3] المرجع نفسه، 449/3.

[4] المرجع نفسه، 453/3

على أن للمعجمة بنيتين أخريين هما:

صيغة "استفعل"، " للإغناء عن فَعَّلَ"[1]، مثل: استرجع إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، والأصل فيه كأمَّنَ، إذا قال: آمين، وسَبَّحَ، إذا قال: سبحان الله"[2].

تفعّلَ، وهي من الاستعمال الحديث كما في قولهم: ترحّم، أي قال: رحمة الله عليه، أو اللهم ارحمه.

4-3 البنية الصرفية للوحدات المركبة[3]:

التركيب هو نوع من التضام الحر لمفردات روعي في تضامها مناسبة ما رأتها الجماعة اللغوية مقبولة لتعيين موجودات بعينها[4].

وتتكوّن الوحدات المعجمية المركبة من وحدتين معجميتين بسيطتين تعدّ كل واحدة منهما عند عملية التركيب صرفما.

وقد "لاحظ المشتغلون في اللغات الذين رصدوا ظواهرها، أنّ التركيب ظاهرة في اللغات لا تختص بها العربية، بل هي في العربية، وفي اللغات السامية بوجه عام، أقلّ منها في اللغات الهندية الأوربية ولا سيما الحديثة منها (...) فالعربية، وهي إحدى اللغات السامية، ليس فيها من المنحوتات والمركبات إلا مقدار ضئيل بالنسبة إلى بقية المفردات التي امتلأت بها المعاجم اللغوية"[5]. وعلى خلاف ذلك اللغات الهندية الأوربية، فلو نظرنا في الإنغليزية مثلا لرأينا ظاهرة التركيب شائعة "إلى درجة أنّ المفردات التي لا تركيب فيها تؤلف جانبا ضئيلا إلى جانب المفردات المركّبات"[6].

---

[1] المرجع نفسه، 459/3.

[2] المرجع نفسه، 459/3.

[3] ينظر: Lerot : Précis ,p .358 -359.

[4] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 42.

[5] المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ص 208-209.

[6] المرجع نفسه، ص ص 208-209.

ومن أمثلة الوحدات المركبة في العربية الأسماء: "عبد الله" و"جَادَ المولَى" و"برق نحرُه"، وهذه الأسماء أسماء رجال؛ "بيْتَ لحْمَ" (اسم مدينة بفلسطين)، و"ذات البيْنِ" (الخصومة)، و"بَيْنَ بيْنَ": (وَسَطًا)، و"ليْلَ نَهَارَ" (باستمرار).

فبنية الوحدات المركبة كما تظهره الأمثلة المقدمة، قد تكون تركيبا إضافيا كما في "عبد الله" أو تركيبا إسناديا كما في "جَادَ المولَى" أو تركيبا مزجيا كما في "بَيْنَ- بيْنَ" أو تركيبا إلصاقيا كما في "ليلَ- نَهَارَ" و"بَيْنَ- بيْنَ".

فالوحدات المعجمية المركبة هي إذن نوع من التراكيب النحوية التي حولتها الجماعة اللغوية إلى وحدات معجمية تفيد التعيين. وهي من حيث درجة التركيب، قد تكون مركبة فقط مثل اسم العلم "عبد الله" و"بيت لحم" وقد تكون معقدة مثل: "مدير عام الشركة" و"نائب رئيس الحكومة".

وتختلف الوحدات المعجمية المركبة عن التعابير الاصطلاحية (Expressions idiomatiques) والتعابير التحليلية (Locutions analytiques)[1]. فالوحدات المعجمية المركبة ترد للتعيين، وهي بذلك لا تقبل التعريف بالمرادف. أما التعابير الاصطلاحية والتحليلية فإنها تقبل التعريف بالمرادف. وهي تعابير جاهزة في شكل وحدات معجمية معقدة توارثتها الأجيال فاستقرت عناصرها وأصبحت محيلة إلى خصوصية ما من تجربة الجماعة اللغوية [2].

والخلاصة أن الوحدة المعجمية المركبة تتحقق بعملية تضام بين وحدتين معجميتين متتاليتين بغرض التعيين أو الوصف. وتفقد الوحدة المركبة خاصية

---

[1] ينظر في التمييز بين هذين النوعين من التعابير: Lerot: Précis de linguistique,p.369-373. ومن أمثلة التعابير الاصطلاحية في العربية: لبى داعي ربه. ومن أمثلة التعابير التحليلية: ضرب في الأرض. ومن أهم الفروق بين التعبيرين أن الأول غير قابل للترجمة الحرفية إلى لغة أخرى لكن يمكن أن يكون له نظير في تلك اللغة، فنظير: لبى داعي ربه في الفرنسية مثلا هو:Il a cassé sa pipe. وأما التعبير الثاني فإنه بخلاف الأول، أي قابل للترجمة الحرفية (راجع : شندول: منهج الوضع في المتلازمات في المنجد، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية بالرباط، العدد 2006/5).

[2] ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 46 -47.

الانفصال بين عناصرها لتصبح وحدة معجمية تلازمية في حكم المفردة الواحدة عند الاستعمال، تعامل معاملتها في موضعها من التركيب وفي حالاتها الإعرابية.

على أن بنية هذا النوع من الوحدات المعجمية تختلف عن بنية الوحدات المعجمية المشتقة والمنحوتة والممعجمة. فبنى هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة من الوحدات المعجمية هي بنى بسيطة لأن البنية التي تحدد كل نوع منها هي بنية داخلية متماسكة العناصر لا يظهر عليها في الاستعمال تعدد العناصر التي تكوّنها.

3-5 خـــاتـــمة:

بينا في الفصل الأول من هذا الباب أن الوحدات المعجمية الأصلية هي وحدات تتكون من أصل افتراضي ما يكون جذرا مكوناتُه الصوامت. ويختلف عدد هذه الصوامت من وحدة معجمية إلى أخرى فقد تكون الوحدة المعجمية أحادية الحروف أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية. فما يكون أحاديّ الأصول أو ثنائيا الوحدات المعجمية التي تنتمي إلى مقولة الأداة، وما يكون ثلاثيا أو رباعيا الوحدات المعجمية التي تكون أفعالا، وما يكون ثلاثيا أورباعيا أوخماسيا الأسماء والصفات.

وذكرنا أنّ الوحدات المعجمية الأصلية، وهي جميع الوحدات المعجمية المجرّدة، لا تقبل التقسيم إلى وحدات صرفية أخرى أقل منها لأن هذه الوحدات الأصلية تعدّ بذاتها صرافم (Morphèmes)[1]. فما يقبل التقسيم هو الوحدات المعجمية المزيدة التي يمكن تقسيمها إلى صرافم حرّة قادرة على أن تستقل بنفسها وصرافم مقيّدة لا تقدر على ذلك، وهي عناصر الزيادة.

وقد قدم الدرس اللغوي العربي ثلاث نظريات في هذا النوع من الاشتقاق غاية كل واحدة منها تفسير الآلية التي يتكون بها الجذع الأول. وهذه النظريات الثلاث هي نظرية الجذر الثابت ونظرية التقليب ونظرية تقاطع الجذور والأوزان. وبغض النظر عن مدى جدوى هذه النظرية أو تلك فإن الفائدة المقدمة من ذلك هي

---

[1] ينظر: Riegel et all :Grammaire méthodique, p.533 ؛ ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص79.

أن هذه النظريات الثلاث تتفق في القول بنظامية الاشتقاق. فالاشتقاق حسب هذه النظريات الثلاث، ليس اعتباطيا بل هو خاضع لآلية معينة تحكمها قاعدة مطردة في تكوين المفردة الأصلية تتحدد بنسق من التأليف الصوتي بين الحروف والحركات.

وبيّنا في الفصل الثاني أن الجذوع الأصلية تتخذ منطلقا لاشتقاق وحدات جذعية أخرى هي بالنسبة إلى الجذوع الأصلية جذوع فرعية وذلك عن طريق ما يمكن تسميته بالاشتقاق الجذعي. وقد قدم اللغويون العرب نظريتين تفسران طريقة تكون الجذوع الفرعية هما نظرية الجذع المتحرك ونظرية الجذع الثابت. فالجذع المتحرك هو الذي تتناوب على فائه وعينه ولامه صواتم متقاربة المخارج فتكون بذلك بنية كل جذع فرعي هي بنية جديدة بالمقارنة إلى سابقتها وشبيهة بها من حيث العناصر التي تكونها إذ لا تختلف عنها إلا في عنصر صوتي واحد هو العنصر الذي يقع إبداله.

أما نظرية الجذع الثابت جامدا كان أو مشتقا، فإن الوحدات المعجمية التي أبرزتها أربعة أنواع، هي: الوحدات المشتقة والوحدات المنحوتة والوحدات الممعجمة والوحدات المركبة. ومفاد ما ذكرنا في ذلك أنّ هذه الأنواع الأربعة من الوحدات المعجمية تشهد أنواعا ومستويات من التكوّن الصرفمي. فالوحدة المعجمية البسيطة يمكن أن تتجول إلى وحدة معجمية مركبة إذا اقترنت بها وحدة معجمية بسيطة أخرى اقترانا تلازميا. والوحدة المعجمية المركبة يمكن ن تتحوّل هي أيضا إلى وحدة معجمية معقدة إذا اقترنت بها وحدتان معجميتان أخريان أو أكثر اقترانا تلازميا كذلك. وقد بيّنا من خلال ذلك أن كل عملية تكوّن صرفي تشهدها الوحدة المعجمية هي عملية قابلة للوصف والتحليل بما يعكس دقة المكوّن الصرفي داخل نظام اللغة العام.

البـــاب الثـــاني : الصيغميـــة

- الفصل الأول: مناويل الانبناء (الصيغ / الأوزان)

- الفصل الثاني: تكوين الأنماط الصيغية

الفصل الأول

مناويل الانبناء الصرفي (الصيغ / الأوزان)

تمهيد:

الصِّيغَمِيَّة مصطلح مشتق من الصِّيغَم. والمقصود بالصيغم الوحدة الشكلية المجردة التي تكُون عليها المفردة[1]. ويمثّل الصيغم عنصرا من العناصر النظرية المتماثلة التي تندرج في جدول (Paradigme) من الجداول الصرفية. فهو إذن نمط من الأنماط الشكلية التي تقاس عليها المفردات أو هو وحدة صيغية نمطية (Unité formelle type)[2]. وعليه فإن الصِّيغَمِيَّة "هي البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على نمط صيغي معلوم"[3]، ذلك أن المفردة في العربية تخضع في تكوّنها لنمط معيّن من أنماط الصيغ تندرج فيه. والجانب الذي يهمنا في الصيغمية ليس المفردة في حدّ ذاتها من حيث هي عناصر صوتية بل "القالب أو الشكل الصرّف الذي يكون لها"[4].

ونحاول أن نعالج في هذا الباب مسألة الأنماط الصيغية في فصلين: الفصل الأول نتناول فيه مسألتين: المسألة الأولى هي مفهوم الصيغة. والداعي إلى ذلك سببان رئيسيان: الأول غموض هذا المفهوم في الكتب اللغوية القديمة وتداخله مع مفهوم المصطلح "وزن" في الدراسات اللغوية الحديثة. والسبب الثاني اختلاف مفهوم الصيغة في فروع الدرس اللغوي حديثا. فمفهوم الصيغة ليس واحدا في جميعها ولا سيما بين فرعي علمي الصرف والتصريف. ولذلك سنتحدث عن

---

[1] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 79.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 79

[3] المرجع نفسه، ص 79

[4] المرجع نفسه، ص 79

وجهات النظر القديمة والحديثة حول هذا المفهوم في إطار علاقته بعلم الصرف بغاية مقاربته وفق ما يستجيب لرؤية حديثة تتنزل في مفهوم الصيغمية.

والمسألة الثانية هي مسألة الأنماط الصيغية. فنتعرض إلى أبرز ما ذكره الصرفيون منها بغاية الكشف عن جوانب النقص في دراستها وتقديم وجهة نظر قد تساعد على فهم جديد لمظاهرها بما من شأنه أن يقدّم فهما أعمق لمكوّناتها.

والفصل الثاني نحاول أن نَعْرِفَ فيه كيفية تكوّن الأنماط الصيغية. وسنركز في ذلك على الصيغ المجردة أكثر من تركيزنا على الصيغ المزيدة ذلك أن الدراسات المتعلقة بالدرس اللغوي العربي لم تكشف على وجه الدقة عن كيفية تكون الصيغ المجردة في بعدها العميق من نظام اللغة وعن القانون العام الذي يوفّر قواعد ذلك.

1- مفهوم الصيغة:

يرتكز علم الصرف الاشتقاقي في العربية على مفهوم الصيغة الصرفية باعتبارها منوالا لانبناء المفردات. ذلك أن هذه الصيغة – أو النمط الصيغي بلغة اللسانيات الحديثة– هي فيه شكل المفردة المجرد.

وفي إطار السعي إلى إعادة النظر في هذا الفهوم وإبانة ما نقدمه من رؤية في شأن الصيغ الصرفية نتناول في هذا الفصل الحديث عن الصيغة في علاقتها بما يرادفها من المفاهيم. ونعتمد في تقديم مفهومها على بعض أقوال القدماء والمحدثين من أجل الوصول إلى تعريف دقيق ومميز ينهي تداخلها مع ما يماثلها من المصطلحات والمفاهيم عند الاستعمال.

1-1 مفهوم الصيغة قديما:

في مفتتح كتاب "شرح شافية ابن الحاجب"، نجد الأستراباذي المتوفى سنة 684هـ/1306م، يلحّ على قيمة الصيغة الصّرفية باعتبارها بنية افتراضية ابتدعها علماء الصرف ليقيسوا بها الكلمات. وقد عرّفها بكونها "هيئة الكلمة التي يمكن أن

يشاركها فيها غيرها، وهي حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلّية كل في موضعه"[1].

وبناء على هذا التعريف نتبيّن أن الصيغة عند الأستراباذي هي نمط شكلي يؤلف وحدة قيس تضبط لها الأحرف الأصول والأحرف الزائدة في الكلمة، ولها هيئة خاصة هي كما حدّدها: "فعل"، "بالفاء والعين واللام[2]، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه"[3]. وقد اختير تركيب (فعل) دون غيره – حسب رأي الأستراباذي أيضا- لأن هذا التركيب "مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضرْبُ "فَعْلٌ"، وكذا القَتْلُ والنَّوْمُ. فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة في هيئته اللفظية مما تشترك في معناه"[4].

فالصّيغة إذن، مفهوم تجريدي يختصّ ببيان مثال المفردة المجرّد ومعرفة الأصلي من حروفها والزائد. وقد عُبِّر عنه في التراث اللغوي بمصطلحات متعددة مثل "بناء" و"وزن" و"مثال" و"هيئة" و"جزء" كما نتبيّن ذلك في "شرح شافية ابن الحاجب"[5]، وكذلك في نصوص أخرى سبقت "شرح الشافية"، مثل كتاب "العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، و"الكتاب" لسيبويه. فقد ذكر الخليل مصطلحي "وزن" و"بناء"، وذكر سيبويه المصطلحات: "زنة " (وزن) الذي يقابله في نظرنا المصطلح الفرنسي "Schème"، و"مِثَال" الذي يقابله المصطلح "Type"، و"بِنَاء" الذي يقابله المصطلح " Structure"[6]. وما نمّط من هذه المصطلحات هو المصطلح "جزء"

[1] الاستراباذي: الشافية، 1/ 2.

[2] البناء بالفاء والعين واللام، مثل: فَعَلَ في الفعل، نحو: كَتَبَ، فَعْل في الاسم، نحو: رَسْم، بما زاد بلام ثانية وثالثة، مثل: اِفْعَلَّ وافْعَلَلَّ في الفعل، نحو: احْمَرَّ، واطمأنَّ وافعِلاَل وافعِلاَّل في الاسم، نحو: احمرار، واقْشِعْرَار.

[3] ينظر الاستراباذي: شرح الشافية، 10/1.

[4] المرجع نفسه، 13/1.

[5] ينظر المرجع نفسه، 2/1.

[6] ينظر: شندول: المصطلحات المعجمية، ص 17.

الذي يقابله في نظرنا المصطلح "Partie". لكن الغالب في الاستعمال اليوم، في الدرس الصرفي، المصطلحان "صيغة" (Forme) و"وزن" وليس المصطلح جزء.

والمقصود بالجزء، الجزء الذي لا يتجزأ. وهو على حدّ تعريف الجرجاني" جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الوهم أو الغرض العقلي، وتتألف الأجسام من أفراده بانضمام بعضها إلى بعض"[1]، ومعنى ذلك أن الجزء (الصيغة) هو الصورة البسيطة للمثال المجرد الذي تكون عليه المفردة في كيانها المجرد أيضا عند انضمام أفرادها (أصولها الحرفية)، ومن ثم فهي المقياس النظري لما يراد أن يكون على مثالها.

والصيغة بحسب هذا البعد المجرد، هي موجود بالقوة ولا يتم وجودها بالفعل دون وجود ما يحل فيها، أي إنها الوجود النظري لشكل المفردة.

ولا تختلف دلالة المصطلح "صيغة" عما ذكره القدماء من المصطلحات الأخرى كمصطلحات بناء ومثال وهيئة ووزن. فهي مصطلحات مرادفة له. ومن ثمة فإنّ هذه المصطلحات عند هؤلاء العلماء هي جميعا بمعنى واحد تعبّر في جوهرها عن الصورة المجردة لموجود فعلي في الخارج هو المفردة اللغوية، وندركها داخل تنظيم منطقي لقوانين اللغة.

1-2 مفهوم الصيغة حديثا :

نعني بالدراسات اللغوية الحديثة الدراسات اللسانية اليوم العربية منها والغربية. فمن الدراسات العربية حول مفهوم الصيغة، ما ذكره مؤلفو كتاب "الصرف العربي"[2]. فصيغة الكلمة عند هؤلاء، "هي الصورة التي ترد عليها.

---

[1] الجرجاني: التعريفات، مادة: جزء، ص ص 67-68.

[2] مؤلفو الكتاب المذكور أربعة هم: عبد القادر المهيري وعبد الوهاب باكير والتهامي نقرة وعبد الله بن صالح.

وتتغير كلما تغير المعنى المقصود"[1]. وهي بذلك تمثل على حد عبارتهم، "مفهوما إجرائيا بالغ الأهمية وأداة تنظير في كل الأعمال التي تناولها الصرف العربي"[2].

ويتضح من رأي مؤلفي كتاب "الصرف العربي" أن الصيغة هي هيكل الكلمة المجرد، أي مبنى صرفي تقاس عليه الكلمة. وهو رأي لا يختلف في عمومه عن آراء من أوردنا من علماء اللغة القدماء.

ومن آراء المحدثين الأخرى ما ذهب إليه تمام حسان في كتابه "اللغة العربية: معناها ومبناها". فالصيغة عند هذا الباحث هي "قالب تصاغ الكلمات على قياسه"[3]، وهي من ثَمَّ "تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات (Signes) لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى"[4]. ومن هذا المنظور تمثل الصيغة عند تمام حسان هيكل الكلمة، وهو رأي لا يختلف عما ذهب إليه أصحاب كتاب "الصرف العربي".

والجدير بالملاحظة أنه يرد في بعض الدراسات الحديثة، كما هو الحال في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" لحسان تمام، مصطلح آخر يوازي في الاستعمال مصطلح "صيغة" وهذا المصطلح هو المصطلح "هيكل" الذي يبدو أنه مأخوذ من المصطلح اللساني "هيكلية" الذي هو ترجمة عربية أولى للتيار اللساني المسمى بالفرنسية: Structuraliste[5].

على أن من الباحثين اليوم من أطلق على الصيغة مصطلحا جديدا. فقد سماها إبراهيم بن مراد "صيغَم"، وسمى البحث الذي يتخذ منها موضوعا

---

[1] المهيري وآخرون: الصرف العربي، ص 8.

[2] المهيري : من الكلمة إلى الجملة، ص 49.

[3] تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 133.

[4] المرجع نفسه، ص 144.

[5] ينظر المرجع نفسه، ص 136.

"الصيّغَمية". وجعل للمصطلح "صيغم" المقابل الفرنسي: Morphome. وقد اقترض هذا المقابل الفرنسي من الكلمة اليونانية (ôρφμα (Morphôma [1].

وهو لا يختلف عن غيره في وظيفة الصيغة(الصيغم). فهو أيضا يعتبر الصيغة "نمطا ينقاس عليه وينتمي إليه عدد مهمّ من الوحدات المعجمية البسيطة أو المفردات"[2]. لكنه يختلف عن غيره في مفهومها. فلئن كانت عند المهيري وأمثاله الوجه المجرّد للمفردة (صورة المفردة) بإزاء الصورة السمعية التي يجسمها الصرفم فإنها عند ابن مراد وعاء للوحدة المعجمية الشكلية (الصرَفْم) وليست وجها لها ذلك أن" الصرفم يكون جزءا من الصيغم لكن الصيغم لا يكون جزءا من الصرفم لأن الصيغم أعم من الصرفم"[3]. فالفرق بين وجهتي النظر أن الصيغة عند المهيري ينقاس عليها الصرفم كقياس النعل بالنعل على حدّ تعبير الشريف الجرجاني في سياق تعريفه للقياس[4]، وعند ابن مراد ينقاس عليها الصرفم قياس الرجل بالنعل.

وفي كلتا الحالتين فإنّ النمط الصيغي هو نمط مطلق تنتظم تحته كل المفردات ذات البنية الصرفية الواحدة. وعليه تكون الصياغم هي مجموعة الأنماط الصيغية المتماثلة التي تكوّن جدولا (Paradigme) تنتظم فيه بحسب تبويب وترتيب معيّنين والتي "تقاس عليها النماذج القابلة لأن تتبعها تبعية النموذج للجدول الشكلي الذي يشتمل عليه"[5]، مثال ذلك أنماط الفعل المزيد في العربية، فهي تمثل جدولا ينتظم في كلّ جزء منه الصرافم المتماثلة كانضواء "[استكتَبَ] و"[استَغْفرَ] و"[استَخلَصَ] في النمط الصيغي [استَفْعَلَ] لكونه يوحّد بينها[6].

---

[1] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص84.

[3] المرجع نفسه، ص 80

[4] الجرجاني: التعريفات، مادة (قياس)، ص 152

[5] المرجع نفسه، ص 79.

[6] المرجع نفسه، ص 82.

2- الصيغة ومفهوم الوزن:

اختلفت وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين هذين المصطلحين قديما وحديثا.

2-1 وجهة نظر القدماء:

لا يوجد اختلاف دلالي، في ظاهر ما صرح به علماء اللغة القدماء، بين المصطلحين كما بينا ذلك في الفقرة: 1. لكن استقراء لآراء بعضهم يبيّن خلاف ذلك إذ نستنتج إحساسا لدى عدد منهم بوجود فارق بين المصطلحين. يتجلى ذلك حين نتفحص ما رأوه من مقاييس لضبط بنية المفردة. وذلك على مستويين: مستوى نظري، ومستوى عملي وهو مستوى الاستعمال.

1) المستوى النظري:

وهو مستوى انبناء المفردة صيغيا في إطار نظام اللغة المجرد، وقد رأوه يتحدد في عدد من القواعد يمكن أن نسميها قواعد الانبناء، وهي الخمس الموالية[1]:

(1) مقابلةُ الأصل الحرفي الأول من المفردة بالحرف فاء الذي هو الأصل الحرفي الأول من الجذر الصيغي النظري (ف.ع.ل)، وتسميتُه "فاء الكلمة".

(2) مقابلة الأصل الثاني بالعين وتسميته "عين الكلمة".

(3) مقابلة الأصل الثالث باللام وتسميته "لام الكلمة".

(4) مقابلة الأصل الرابع إن كانت المفردة رباعية، بلام ثانية تتبع اللام الأولى من الصيغة "فعل" للحصول على الصيغة الرباعية "فعلل".

(5) مقابلة الأصل الخامس إن كانت المفردة خماسية، بلام ثالثة في نهاية الصيغة للحصول على الصيغة الخماسية إن كانت المفردة اسما أو صفة. ومثال ذلك : فُعْلَلِل: اسما: نحو: هُنْدَلِع (بقلة) وفَعْلَلِل، نحو: (العجوز الغليظة).

---

[1] ينظر في مثل الضوابط المذكورة: الخليل، العين 1/ 48-50 ؛ الاستراباذي، شرح الشافية، 1 / 2-12.

ولكون هذا المستوى مستوى نظريا فإن هؤلاء العلماء أسسوا تصورهم لانبناء المفردة على افتراض وجود أصول نظرية لها، فافترضوا أن جذر الفعل " قَالَ" على سبيل المثال، هو: (ق.و.ل)، وجذر الفعل "سَعَى" هو : (س.ع.ي) وذلك حتى تستقيم المقابلة بين جذري هاتين الكلمتين مع الجذر الصيغي النظري ويوافقاه. فالألف في هاتين الكلمتين هي في نظرهم حركة مدّ وليست حرفا، وهذا يستدعي افتراض أصل نظري لهما، فرأوا أنه هو واو في "قَالَ"، وياء في "سَعَى".

2) مستوى الاستعمال:

وهو المستوى الذي تخرج فيه المفردة من بعدها اللغوي المجرد إلى البعد الكلامي الذي تتحقق فيه في صورتها الصوتية بالكلام، ويتمثل في القواعد التالية التي يمكن أن نسميها قواعد إعادة الانبناء وهي القواعد التي تتحرك بها البنية الصرفية لتصبح قالبا يُحتكم إليه لمعرفة مدى تحقق انبناء المفردة على هيئة معينة. وهذه القواعد هي القواعد الثمانية التالية:

(1) ضبط عدد الأصول الحرفية
(2) ترتيب الحروف الأصول
(3) حركات الحروف الأصلية
(4) بيان الأصلي والزائد من الحروف
(5) بيان المقدم والمؤخر من الأصول الحرفية
(6) بيان الأصل الذي حدث عليه تعامل صوتي دون حذف.
(7) بيان المحذوف من الأصول بسبب تعامل صوتي ومكان حذفه.
(8) بيان الأصول المتبقية من المفردة التي وقع فيها حذف بسبب تعامل صوتي.

وقد يوافق التأليفُ الصوتي للجذر الافتراضي للمفردة وتحوُّلُ المفردة إلى مستوى الإنجاز الكلامي الصيغةَ في البعدين النظري والمنجز، وقد لا يوافق. فالموافقة تكون حين يجانس التأليف الصوتي النظري للكلمة التأليف السمعي

المنجز، مثال ذلك الفعل "ضَرَبَ" فصيغته "فَعَلَ"، والمصدر "أَكْلٌ" صيغته "فَعْلٌ"، والصفة "فَرِحٌ" صيغتها "فَعِلٌ".

وعدم الموافقة يكون على مستوى الإنجاز فقط، أي دون المستوى النظري. وقد علقوه بالتغييرات الصوتية التي تتأتى من الحذف والإعلال والقلب والإبدال. فأبانوا ما يرد من ذلك مخالفا للصيغة. فالفعل "قَالَ" على سبيل المثال، يوافق في مستواه النظري الصيغة "فَعَلَ"، فهو يتألف في بنيته العميقة من الأصول الافتراضية: القاف، والواو، واللام التي تتطابق في تتاليها مع عناصر الجذر الصيغي "فعل". لكننا لا نرى توافقا في ذلك على مستوى السطح. فالجذر (ق.و.ل) سقط منه على المستوى السمعي حرف الواو الذي يقابل عين الصيغة، واستعيض عنه بألف مد ليصبح "قَالَ" بدل "قَوَلَ". ووزنه في هذه الحالة "فَالَ" بفتحة طويلة بدل "فَعَلَ" كي يوافق الوزن وسط الكلمة.

وعدم الموافقة هذا، نبه إليه عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المفتاح في الصرف" ثم الرضي الأستراباذي في شرح الشافية، في الحديث عن وجه آخر من وجوه عدم المطابقة وهو تغير نظم أصول المفردة وترتيبها. فقد نص الأستراباذي أخذا عن الجرجاني، على أنه "إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن، كما تقول: يَئِسَ على وزن فَعِلَ، وأيسَ على وزن عَفِلَ"[1]. لكن الخلط بين المستوى النظري للصيغة ومستوى الاستعمال بقي مع ذلك، قائما عندهما.

فالواضح إذن، أن علماء اللغة القدماء أدركوا مستويين لبنية المفردة هما المستوى النظري ومستوى الاستعمال. لكنهم لم يميزوا بينهما منهجيا فخلطوا بينهما في غالب الأحيان. ومظاهر هذا الخلط كثيرة نراها في ما قالوه حول أبنية الأسماء والمصادر والأفعال. ونحن نكتفي من ذلك بالنماذج الأربعة التالية[2]:

1) فَعَوَّل: عَكَوَّك (القصير المُلَزَّزُ المُقْتَدِرُ الخَلْق). وقيل وزنه: فَعَلَّع.

---

[1] الاستراباذي: شرح الشافية، 3/1.

[2] ينظر على التوالي: السيوطي: المزهر، 8/2، 9، 25، 27.

2) فُعْلُلٌ: بُلْبُل. وقد اختلف الكوفيون فيما بينهم وكذلك البصريون في هذا الاسم، فمنهم من ذهب إلى كونه على "فُعْلُلٍ"، ومنهم من رأى أنه على وزن "فُعْفُع".

3) فِنْعُلان: نِنْدُلان (الكَابُوسُ). وقيل وزنه فعْلُلان.

فهذه الأمثلة تبرز إذن خلط هؤلاء العلماء بين المستوى النظري لبنية المفردة ومستواها في الاستعمال[1]. فمن قال عَكَوَّكٌ على فَعَوَّلٍ، ونِنْدُلان على فِعْلُلان، وطَاغُوت على فَاعَلُوت، وبُلْبُل على فُعْلُلٍ فقد اعتمد المستوى النظري للبنية. ومن قال عَكَوَّكٌ على فَعَلَّع، ونِنْدُلان على فِنْعُلَان، وطَاغُوت على فَاعُولُ، وبُلْبُل على فُعْفُعٍ فقد اعتمد مستوى الاستعمال.

والنتيجة التي يمكن الانتهاء إليها مما ذكرنا أن تحليل بنية المفردة يتحقق عند علماء اللغة القدماء على المستويين المذكورين: المستوى النظري وهو مستوى تحديد الأصول الجذرية الافتراضية للمفردة، ومستوى عملي وهو مستوى تحويل الصيغة إلى قالب متحرك يتابع نظم أصول المفردة سمعيا، ويراقب الثابت منها والمتحول.

ونحن نرى أن المصطلح "صيغة" هو الأقرب إلى المستوى النظري الذي يُكشَف فيه عن المفردة في بنيتها العميقة. وعليه نرى استعماله في هذا المستوى، أي في مجال القيس النظري للعناصر الصوتية التي تمثل مكونات المفردة في بعدها المجرد. أما مستوى الأداء الكلامي فنرى استعمال المصطلح "وزن" أقرب إليه لأن الصيغة في هذا المستوى تتحول إلى أداة قيس يعاد بها النظر في كيفية انتظام الأصوات لتقدير التوزيع الصوتي للمفردة على مستوى السطح عندما تتجلى في صورةِ وحدة قابلة للاستعمال. ومعنى هذا أنّ الوزن آلة لضبط إيقاع المفردة وصورتها السمعية بدليل أنّ "بُلْبُل" و"عكوّك"، على سبيل المثال، حيكَتا على "فُعْفُع"

---

[1] لا تعكس الأمثلة المذكورة اختلاف القدماء في تصوّر الأصلي والزائد من الحروف كما يمكن أن يبدو للبعض. فالأصلي والزائد من الحروف في هذه الأمثلة لا خلاف فيه. لكنّ الخلاف في صيغة المفردة. وهو خلاف يعود في نظرنا إلى اعتماد بعض العلماء على الصورة السمعية للمفردة واعتماد بعضهم الآخر على صيغتها المجرّدة.

و"فَعلَّع"، والصيغة آلة لقيس العناصر الأصلية والزائدة بدليل أنّه قيل إن طَاغُوت، في الأمثلة السابقة، هي على فاعَلُوت لأن أصلها طاغَيُوت ونِئْدُلاَن على فِعْلُلاَن.

فالمستوى النظري ينتمي إذن إلى اللغة بالمفهوم السوسيري، ومستوى الاستعمال ينتمي إلى الكلام (Parole). والمستوى الأول مجاله البنية العميقة للمفردة، وهو المجال الذي يجدر فيه استعمال المصلح "صيغة". والمستوى الثاني مجاله البنية السطحية للكلمة في صورتها السمعية، وهو المجال الذي يجدر أن يختص بالمصطلح "وزن".

وهذا الفرق انتبه إليه ابن جني. فقد أدرك خاصية الوزن الحسية فحدّه حدا صريحا متميزا لكن دون مقابلة له بمفهوم الصيغة. فعرّف الميزان، في كتابه "الخصائص"، بأنه " عيار الحس وحاكم القسمة والوضع"[1]، وهو تحديد م يذكره أحد قبله.

وقد انتبه علماء آخرون أيضا إلى خاصية الوزن الحسية لكن مع بقائه محيلا إلى المصطلح "صيغة" فبقي يجري مجراه وينوبه من باب الاستبدال، ومن هؤلاء:

1) البصريون: من ذلك أنه جاء في حديثهم عن الاسم قولهم: "والأصل فيه "سِمْو"، على وزن "فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضا عنها ووزنه: إفْعٌ، لحذف اللام منه"[2].

2) الكوفيون: من ذلك أنه جاء في حديثهم عن أصل الاسم أيضا ما نصه: "والأصل في "اسْم" "وَسْم" إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه: إعْلٌ " لحذف الفاء منه"[3].

---

[1] ابن جني: الخصائص،88/1. والتعريف الذي أورده ابن جني للميزان يتعلق بالميزان العروضي. لكن المهم ليس في نوع الميزان، إذ يطلق الوزن في العربية بنفس المعنى في الصرف والعروض، فالمهم إذن في انتباه ابن جني إليه وحدّه له حدّا اصطلاحيا لم يكن موجودا قبله.

[2] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 5.

3) عبد القاهر الجرجاني والرضي الأسترباذي كما أشرنا إلى ذلك آنفا – وهما من االمتأخرين– فقد سلك هذان العالمان في الشاهد الذي أوردنا آنفا، على لسان الأستراباذي "يَئِسَ على وزن فَعِلَ، وأيِسَ على وزن عَفِلَ" مسلكا يرجحان فيه اعتماد الوزن الصوتي في مستوى الإنجاز الكلامي لكن دون دعوة إلى تمييزه عن المصطلح "صيغة"، فبقي الجمع بين المصطلحين قائما عندهما على وجه الترادف.

2-2 وجهة نظر المحدثين:

من الباحثين المعاصرين من ميز تمييزا واضحا بين الوزن والصيغة. ونجد في ذلك وجهتي نظر. وهما:

1) الصيغة هي القالب النظري المجرد والوزن عكس ذلك:

لعل أبرز من ذهب إلى ذلك حسان تمام في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي ظهر أول مرة سنة 1973 ضمن مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب. فقد رأى ضرورة التمييز بين الصيغة والوزن. فالصيغة عنده، هي مبنى صرفي نظري تقاس عليه الكلمة في بعدها النظري، في حين أن الوزن هو مبنى صوتي تقاس عليه صورة الكلمة السمعية في حالة الإنجاز. وقد اتخذ لذلك مثالا الفعل "قال" بالصورة التي بينّا أعلاه، والأمر من "وقى" وهو "قِ"، فرأى أنّ صيغته هي: اِفْعِلْ، ووزنه هو: "عِ"[1].

وعبّر حسان تمام في كتابه المذكور عن امتعاضه من علماء الصرف. وسبب ذلك أنهم "لم يحتفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال بحيث إنهم زعموا في "قال" وهو ينتمي إلى صيغة "فَعَلَ" أنه على وزن "فَعَلَ" أيضا وليس على وزن "فَالَ". وقد رأى أنّ إصرار علماء الصرف "على وحدة الصيغة والميزان ليس بمجد فتيلا بالنسبة إلى الأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وأن ننوط بالميزان

[1] حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص145.

أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال"[1]، لأنه لو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا هذا الفرق الهام.

وإلى مثل هذا الموقف ذهب محمد عبد الدائم في كتابه "بحوث وقضايا في النحو والصرف والعروض" الصادر بالقاهرة سنة 2002. فقد رأى "أن علماء الصرف لم يلتزموا المنطق لوزن مثل هذه الكلمات (قال، سعى، صام)، وإنما لجأوا إلى الافتراض الذهني، فرأوا أن "قال" وزنها "فَعَلَ" لأنّ الألف أصلها واو (قَوَلَ) بتحريك الواو، وأنّ "سعَى" وزنها "فَعَلَ" لأن الألف أصلها ياء بتحريك الياء، وأنّ يصوم وزنها "يَفْعُلُ" لأنّ الواو أصلية سكّنت وتحرّكت فتحتها إلى الحرف الصحيح قبلها، مع ملاحظة أن الفاء في الميزان ساكنة والعين مضمومة، على عكس واقع الكلمة الذي يتمثل في ضم فاء الكلمة بضمة طويلة ينتج عنها واو ساكنة"[2].

ولا تختلف الدراسات اللسانية الغربية المعاصرة عن هذا الاتجاه. ففي اللسانيات الغربية يستعمل المصلح الفرنسي "Forme" في علم الصرف، " للتعبير عن المصطلح "صيغة"، ونجد المصطلح "Schème" في القاموس "روبار الصغير" (Le Petit Robert) لـــ: ألان راي ((.Rey (A)) مرادفا للمصطلح "وزن" ومعبرا عن مفهومه. فهو يعني في هذا القاموس الصيغة في حركتها (Structure en mouvement) وليس الصيغة في حدّ ذاتها وفي حال ثباتها. فالوزن هو الصورة النوعية (Figure de style) لطريقة حلول المفردة في الصيغة[3].

على أن المصطلح « Schème » يرد أيضا بمعنى الخطاطة في اللسانيات العرفانية. والخطاطة في اللسانيات العرفانية المسار الذي يسمح بتغيير جزء من

[1] المرجع نفسه، ص 145.

[2] عبد الدائم (أحمد محمد): قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، ص ص 82- 83.

[3] ينظر: Rey et all : Le Petit Robert,p.1776

مكونات المفهوم المرجعية[1]. وهو مرادف في علم الصرف للمصطلح "وزن". وإن استعرنا هذا المعنى فإنّ الوزن هو خطاطة المفردة في إعادة تشكلها الصيغي عند الاستعمال وهو بالتالي المسار الذي يسمح بتعديل شكل المفردة خلافا للصيغة المجردة. فلئن كانت الصيغة المجردة متسمة بقدر من الصلابة بما يجعلها ثابتة حتى تكون قالبا جاهزا تقاس عليه المفردات فإنّ الوزن على العكس من ذلك: هو الوجه الآخر الذي يتسم بقدر من الطواعية يوفر للمفردة إمكانية التشكل من جديد على بنية ما يقبلها الاستعمال.

2) الوزن هو القالب النظري المجرد والصيغة عكس ذلك:

وجهة النظر هذه هي وجهة نظر نجدها عند عدد من الباحثين بالجامعة التونسية اليوم. وهي، كما هو ملاحظ، على نقيض وجهة النظر السابقة. وممن حمل هذا الرأي المنصف عاشور. فهو يحدّ الوزن بكونه "آلة توصف بها الصيغ الاسمية والفعلية الراجعة إلى أصل نظري واحد"[2]. أما الغرض منه فهو قيس الكلمــة لــ "معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون"[3]. ومعنى هذا، كما صرح بذلك عدد من هؤلاء الباحثين في جلسات علمية حوارية، أن الوزن هو الشكل المجرد للصيغة، والصيغة هي الشكل مع المحتوى، أي بنية الكلمة من حيث هي شكل مجرد أدمجت فيه العناصر الصوتية. فإن جَمعْتَ بين الوزن والمحتوى تحصلّتَ على الصيغة، وإن جرّدت الصيغةَ من المحتوى تحصلت على الوزن. فكأنّ الوزن هو الهيكل العظمي (Organisme) للكلمة. وبناء على ذلك تكون وظيفة الوزن المعالجة النظرية للمفردات، والصيغة آلة تقديرها مستعملة.

---

[1] ينظر: Petitot (Jean) et Doursat(Réné) : Modèles dynamiques et linguistique cognitive , p.6 (article élaboré lors d'un séjour à l'Ecole Polytechnique Ecole Polytechnique (CREA) de, 1 rue Descartes, Paris. e-mail: petitot@poly.polytechnique.fr ;http://www.polytechnique.fr/laboratoires/crea/JeanPetitot/home.html.

[2] عاشور: ظاهرة الاسم، ص 86.

[3] المرجع نفسه، ص 85.

ونجد وجهة النظر نفسها عند الباحث المغربي أحمد المتوكل. فهو يستعمل مصطلح "وزن" بمعنى البنية المجرّدة للكلمة ويجعله مفهوما صرفيا ينتمي إلى نسق قواعد الاشتقاق للدلالة على جذر الكلمة وبابها ومعنى نمطها الصيغي[1]. ويستعمل مصطلح صيغة بالمعنى الصرفي العام الذي يفيد الصرف والتصريف. فهو عنده "التحقق الصرفي للصورة المجرّدة"[2]، تبعا لنسق قواعد التعبير، أي السياق التركيبي[3].

على أن التمييز بين الوزن والصيغة، وإن كان ذلك برؤيتين متقابلتين، فإننا لا نعتقد أنه يضعنا أمام تعارض بينهما، بل إننا نعتقد العكس، ذلك أن الصيغة، حتى لو فهمت على أنها البنية المجردة، فإنها في بعدها هذا توقعنا في علاقة وطيدة مع الوزن في بعده المحسوس. وذلك حين نتحول بها من بعدها النظري إلى التمثيل الحسي. ففي هذه الحالة تتحول من أداة تبين كيفية قيام البنية المجردة إلى وزن قوامه مرجعية تعتمد الترميز لبنية المفردة في تجليها السطحي ليكون ذلك الترميز سبيلا إلى فهم العلاقات التي تربط بين مختلف العناصر عند تأليف تلك المفردة.

والفائدة العامة التي يمكن أن تحصل من التمييز بين المصطلحين هي خصوصا الإحالة إلى كون المفردة تتجلى في بنيتين: إحداهما ذات بعد مجرد والأخرى ذات مظهر حسي. والبنية المجردة هي بنية قوية (صلبة) : Forme forte، والبنية المحسوسة هي بنية ضعيفة (هشة) : faible Forme. والمقصود بالبنية الصلبة الشكل النظري الثابت، وبالبنية الضعيفة الشكل المتغير بحكم ما يطرأ عليها أحيانا من تحويرات صوتية على مستوى الاستعمال[4].

---

[1] ينظر : المتوكل: التمثيل الصرفي، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 18.

[4] ينظر: Pioche (J.) : Precis de morphologie historique du français, p.14,NATHAN, Paris, 1979

3- أنواع الصيغ بحسب أقسام الكلام:

إن الناظر في ما يذهب إليه علماء الصرف في شأن طبيعة المفردات العربية من حيث الاشتقاق وعدمه، ينتهي إلى أن أقسام الكلام التي تندرج في صيغ هي الأقسام التي يمكن اشتقاقها من الجذور أو من الجذوع. أما ما لا يمكن فيه ذلك فلا صيغة له، فتكون مبانيه هي صوره المجرّدة التي هو عليها دون اعتبار لصيغة يردّ إليها[1].

وأقسام الكلام التي لها صيغ اشتقاقية في العربية، الأسماء والأفعال والصفات.

4- علاقة الصيغة بعلم الصرف وعلم التصريف:

تتجلى هذه الصلة بالفصل بين مفهومين للصرف يتداخلان كثيرا في كتب اللغة وفي أذهان كثير من الدارسين. وهذان المفهومان هما الصرف والتصريف. فهذان المفهومان يستعملان عند الدارسين لاحقا عن سابق بمعنى واحد وكأنهما مترادفان. لكنهما في الحقيقة خلاف ذلك مثلما أوضحنا في الفصل الذي خصصناه للتنازع المفهومي في هذين المصطلحين في الباب الأول. فعلم الصرف يختلف عن علم التصريف وإن يبدو التقارب بينهما، في ظاهر الأمر، كبيرا. فكيف نعالج انعكاسات ما ينجر عن هذا التداخل من أثر على مفهوم الصيغة ؟ وكيف تتحدّد الصيغة في كل منهما ؟

4-1 الصيغة وعلم الصرف:

علم الصرف هو الذي يطلق عليه في اللسانيات الحديثة علم الصرف الاشتقاقي (Morphologie dérivationnelle) أو علم الصرف المعجمي (Morphologie lexicale) كما بينا ذلك في المقدمة. وهذا العلم كما يذهب إلى ذلك مارتيني، يعتبر مادة الصرف دراسة بدائل الدوال في نطاق كل مفردة. في إطار الكلمة التقليدي"[2]،

---

[1] ينظر: حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 133.

[2] Martinet : Eléments, p.106

فهو إذن علم "يبحث في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرف، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكونت من جذر فجذع قد تتفرع عنه جذوع"[1].

والوحدات الصرفية المشتقة – ونعني خصوصا الوحدات البسيطة – "تنتظم في جداول صيغية تؤلفها أنماط صيغية متمايزة هي الصياغم"[2]، فيكون الصيغم بذلك الصيغة الخاصة التي تحدد بنية الوحدة المعجمية التامة في حالتها المفردة عن طريق قاعدة توليد من جذر أو جذع.

وعليه فإن اشتقاق الوحدات البسيطة يقوم على ركنين أساسين هما: المادة الاشتقاقية الخام وتسمّى جذرا، والمادة الفرعية المشتقة وتسمّى جذعا. ويخضع الجذع في اشتقاقه لنمط صيغي معين يطلق عليه، على وجه العموم قديما وحديثا، المصطلح "صيغة". فالصيغة في علم الصرف هي البنية الشكلية لكل وحدة معجمية منفردة بنفسها، أي خارج السياق.

حاصل القول أن علم الصرف هو العلم الذي يُعنى بتكوين الكلمة من جذر أو جذع من حيث هي بنية صرف، وذلك بحسب انتماء مقولي ما (اسم أو فعل أو صفة)، وتبعا لقاعدة من قواعد التوليد ووفقا لنمط صيغي معلوم. فتكون علاقة الصيغة بعلم الصرف علاقة انتماء إلى جدول من الأنماط الصيغية. والأنماط الصيغية تحددها قاعدة عامة تتمثل في "صوغ وحدة معجمية جديدة ذات بنية صرفية مستقلة بسيطة دالة بنفسها من أصل ما"[3] وفقا لنمط صيغي معين قائم بنفسه من بين الأنماط التي يوفرها نظام اللغة. ويمكن تمثيل هذه القاعدة كما يلي:

- جذر + نمط صيغي ← جذع، مثل: (ك.ت.ب) + فَعَلَ ← كَتَبَ.
- جذع 1 + نمط صيغي ← جذع 2، مثل : كَتَبَ + استَفْعَل← استَكْتَبَ.

---

[1] إبن مراد: مقدمة، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

إذن، يقدّم علم الصرف للمفردات التامة البسيطة أبنية مجردة قائمة بنفسها. وهذه الأبنية المستقلة بنفسها هي الصيغ التي نخصها لعلم الصرف ونسميها الصيغ الصرفية التي تحل فيها المفردات وهي خارج السياق.

4-2 الصيغة وعلم التصريف:

بيّنا في االمقدمة أنّ علم التصريف هو الذي يقابله في اللسانيات الحديثة المصطلح الفرنسي: Morphologie Flexionnelle. وهذا العلم "يعنى بتحويل صيغة كلمة – تنتمي إلى مقولة محددة – إلى صيغة أخرى تحويلا ذا وظيفة نحوية"[1] وذلك بإضافة زوائد تصريفية (Flexionnels Affixes) إلى الصّيغة الصّرفيّة الصِّرْف، تعبّر عن مقولات محددة هي مقولات العدد (Nombre) والجنس (Genre) والنوع (Espèce) والإعراب (Cas) والتعيين بالنّسبة إلى الاسم والصّفة، ومقولات بناء الصيغة (Voix) والزمن (Temps) والشّخص (Personne) والمطابقة (Concordance) بالنسبة إلى الفعل[2]. فعلم التصريف إذن ليس علم الصرف. إنه العلم الذي يتّخذ من معطيات علم الصرف منطلقا له، إذ هو ينطلق من البنى الصّرفيّة ليحيلها إلى مجال النحو والتركيب بإضافة "زوائد تختلف عن الزوائد التي تزاد إليها إذا عولجت صرفيا، فإنّ الزيادة في الصرف تقوم على الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels) التي تضاف إلى الجذور لتوليد جذوع أخرى مشتقة من الأولى"[3]. وهذه الجذوع المشتقة تخضع لصيغة ذات بنية داخلية متماسكة مستقلة مثل: زائدة بدئية [انـــ] + فَعَلَ ← اِنْفَعَلَ. وإذن فإن الزوائد التي تضاف إلى

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص 9، Anderson Matthews: A- morphous morphology,p.218-227 Morphology, p.61-64.

[2] تشمل مقولة العدد: المفرد والمثنى والجمع، ومقولة الجنس: المذكر والمؤنث والمحايد (neutre)، ومقولة التعيين: التعريف والتنكير، ومقولة الإعراب: الرفع والنصب والجر، ومقولة البناء: البناء للمعلوم.البناء للمجهول، ومقولة الزمن، وتسمى حديثا مقولة المظهر (Aspect): الماضي والحاضر والمستقبل، ومقولة الشخص: المتكلم والمخاطب والغائب، ومقولة المطابقة: الجنس والعدد، ومقولة النوع العاقل وغير العاقل.

[3] ابن مراد: مقدمة، ص 42.

الجذع هي زوائد تغير من بناء الكلمة الأصلي لتتولد مفردة جديدة قائمة الذات مستقلة بنفسها.

أما الزوائد التصريفية (Affixes flexionnels) فإنها تزاد إلى الصيغة الصّرفية زيادة خارجية يقتضيها التركيب النحوي، وتكون بدئيّة أو آخريّة من باب الإلصاق، كأن يزاد حرف المضارعة الياء إلى صيغة فَعَلَ للدلالة على الاستقبال، حيث: زائدة تصريفية [يـــ] + فعل ← يَفْعَلُ، وكأن تزاد واو الجماعة إلى الفعل من باب تحقيق مقولة المطابقة في العدد والجنس والشخص، حيث: فَعَلَ [+ جمع] [+ مذكر] [+ غائب] ← فَعَلَ + [وا] ← فَعَلُوا.

إن الزوائد التصريفية هي عناصر تُلصَق بالكلمة الأصل إلصاقا يقتضيه السياق والتركيب، وهي بالتالي زيادات عرضية غير مؤدية إلى مفردة قادرة على أن تستقل بنفسها ذلك أنها ليست جزءا لا يتجزأ من الكلمة إذ أن الزيادة التي تصبح جزءا لا يتجزأ من الكلمة هي الزيادة الصرفية. فالزيادة التصريفية عرضية وليست جزءا من بنية الكلمة الداخلية، وخلافها الزّيادة الصرفية.

فعلم التصريف إذن، قوامه الزوائد ذات الوظائف النحويّة التي يقتضيها السياق، وقوام علم الصرف الاشتقاقي الوحدات المعجمية القائمة الذات وفقا لأنماط صيغيّة معيّنة.

وخلاصة القول أن الصيغة في علم التّصريف هي الصيغة الصرفية مضافا إليها زائدة أو أكثر مما يستدعيه السياق والتّركيب من المقولات النّحويّة وهذا يعني أن علم الصّرف يقدم الصّيغة الأوّليّة وهي خارج الاستعمال. وعلم التّصريف يحوّر تلك الصّيغة بحسب ما يدعو إليه الاستعمال. والقاعدة العامة التي يمكن أن تجسّم ذلك هي التّالية:

- صيغة صرفيّة + زائدة نحويّة ← صيغة تصريفيّة، مثل:

1) (فعل) + ضمير غائب مفرد مستتر ← فَعَلَ [Ø]

2) (فعل) + ضمير غائب للجمع المذكر [وا] ← فَعَلُوا

وللتمييز الدقيق بين الصيغة الصرفية والصيغة التصريفية نقترح مقابلة الصيغة الصرفية بالمصطلح الفرنسي: Forme، ومقابلة الصيغة التصريفية بالمصطلح الفرنسي أيضا: Mode الذي يحمل في معناه الخصائص النحوية للفعل كالنصب والجزم[1]. والمفهوم الصرفي هو الذي يعنينا في هذا البحث. وعلى أساس ذلك نتبيّن في ما يلي أنواع صيغ الفعل الصرفية من حيث قواعد تشكلها اعتمادا على الدراسات اللغوية العربية القديمة واللسانية الحديثة.

5- الأنماط الصيغية:

نورد ما حدده علماء اللغة العربية من الصيغ المجردة والمزيدة لمفردات العربية. وليس غرضنا العرض في حدّ ذاته لأن هذه الصيغ معلومة، بل غرضنا هو فحص أشكال هذه الصيغ وما قيل في أبوابها بما يؤول إلى إبداء وجهة نظر في طبيعتها وكيفية توزيعها.

5-1 الأنماط الصيغية المجرّدة في الاسم والصفة[2]:

1) لأنماط الصيغية الثلاثية:

- البنية: (ف + ع + ل)

وقد أحصى علماء اللغة من الصيغ المستعملة وفق البنية المذكورة، ما يلي:

(1) فَعْل: اسماً نحو: فَهْد، وصفة نحو: صَعْب.

(2) فُعْل: اسماً نحو: قُفْل، وصفة نحو: حُلْو.

(3) فِعْل: اسماً نحو: جِذْع، [منه أيضا]: الإِطْل، والمِشْط، والدِّبْس؛ وصفة نحو: نِكْس (الرجل الضعيف).

---

[1] ينظر : بعلبكي: المصطلحات اللغوية، ص315.

[2] ذكرت هذه الصيغ أو بعضها في عدد من الدراسات منها على سبيل المثال: عاشور: ظاهرة الاسم، ص ص 89-92.

(4) فَعَل: اسماً نحو: جَمَل، وصفة نحو: بَطَل.

(5) فَعِل: اسماً نحو: كَبِد، وصفة نحو: حَذِر.

(6) فَعُل اسماً نحو: سَبُع، وصفة نحو: رجلٌ نَدُس (فَطِنٌ سريع الفهم).

(7) فِعَل: اسماً نحو: ضِلَع، وصفة نحو: مكَان سِوًى (وَسَطٌ).

(8) فُعُل: اسماً نحو عُنُق، وصفة نحو: جُنُب.

(9) فُعَل: اسماً نحو: خُزَز: ذكر الأرانب، وصفة نحو: حُطَم.

(10) فِعِل: اسماً، نحو: إِبِط.

(11) فُعِل نحو: وُعِل: لغة في الوَعِل، ودُئِل (دويبّة سميت بها قبيلة من كنانة).

(12) فِعُل، في قراءةٍ: ذات الحِبُكِ، بكسر الحاء وضم الباء.

ما تجدر ملاحظته في هذه الصيغ أنها صيغ متناظرة تتشاكل وتتشابه لكون التحول من صيغة إلى أخرى يتمّ، حسب ما هو بيّن، من تكرار الشكل المجرّد "فعل" مع تبدل الحركات على الفاء والعين، وهو تبدّل لا يمكن ملاحظته إلا بالقارنة بين الصيغ مجتمعة وبجعلها في علاقة بين بعضها بعضا لا منفردة أو معزولة.

لكنّ الدرس الصرفي التقليدي يقدم لنا الصيغ كما هو واضح أعلاه، في شكل مسرد صامت تبدو فيه الصيغ قائمةً من بنى ثابة. ولذلك فإنّ جعّل الصيغ في علاقة بين بعضها بعضا هو الذي يظهر كل صيغة بنيةً متحركة لا ثايتة صامتة. وبالتالي، فإنّ اعتبار الصيغ الصرفية صيغ ثابتة هو اعتبار ناتج عن الاقتصار على تقديم كل صيغة وهي منعزلة عن غيرها منفردة بنفسها. فتركيز الدرس الصرفي التقليدي على خصيصة التفرد باعتبارها سمة الصيغة الأساسية أدّى إلى إغفال النظر إلى خاصيتها العلائقية التي تبرز مظهرها الحركي. وهذا المظهر الحركي يتجلى في طريقة انبنائها، ويتجسّم في ما يبدو لنا، في أحد أمرين: في التبدل الحركي على الأصول الجذرية الافتراضية للصيغة أو في التناوب المكاني للحركات على تلك الأصول في إطار سلسلة من علاقات الاختلاف التي تؤدي إلى ظهور مجموعة من الصيغ المتناظرة القابلة للاندراج في جدول من العلاقات

النسقية. على أن الإقرار بأن الصيغ هي بنى تتناظر في إطار حركة بنيوية يجسمها التفاعل المتبادل بين الحركات على الأصول الجذرية للصيغة، يوجب تقصي ذلك في بقية أنواع الصيغ المجرّدة وعرضا لما أحصاه علماء اللغة من الصيغ المستعملة. فإن كان التناظر مظهرا مطردا في جميع الصيغ المجردة فإن البحث عن القواعد التي تفسّر ذلك في مستوى البنية العميق يصبح ضروريا.

2) الأنماط الصيغية الرباعية:

– البنية: ((ف + ع + ل) + ل)

وقد أحصى علماء اللغة من الصيغ المستعملة تبعا للبنية المذكورة، ما يلي:

(1) فَعْلَل: اسما نحو: جَعْفَر، وصفة نحو :سَلْهَب.

(2) فَعْلُل: Ø

(3) فُعْلَل: اسما: Ø، وصفة، نحو: جُحْدَب (رجُل جَحْدَبٌ: قصيرٌ).

(4) فُعْلُل: اسما نحو: بُرْثُن، وصفة نحو: دُخْلُل: الرجلِ الذي يداخلك في أُمورك كلها فيكون صاحب سرك.

(5) فُعْلِل: Ø

(6) فِعْلَل: اسما نحو: دِرْهَم، وصفة نحو :هِجْرَع.

(7) فِعْلِل: اسما نحو: زِئبِر، وصفة نحو :زِهْلِق.

(8) فِعَلّ، نحو: دِمَقْس، وصفة نحو:هِزَبْر.

3) الأنماط الصيغية الخماسية:

– البنية: ((ف + ع + ل) + لام مضاعفة). وما أحصاه علماء اللغة من الصيغ المستعملة مما هو على هذه البنية، الصيغ التالية:

(1) فَعَلَّل: اسما نحو: سَفَرْجَل، وصفة شَمَرْدَل.

(2) فَعَلِّل: اسما: Ø، وصفة نحو: جَحْمَرِش (الثقيلةُ السمِجَة من النساء، والعجوز الكبيرة).

(3) فُعَلَّ: اسما نحو: صُمُخْدَد، (رغوة اللبن)، صفة نحو: سُبَعْطَر (الضخم الشديد البطش).

(4) فُعَلِّ: : اسما: نحو: خُزَعْبِل، وصفة نحو: قُذَعْمِل.

(5) فُعُلِّ: اسما نحو: قُرُعْبُل (نبت)، وصفة نحو: كُذُبْذُب.

(6) فُعَلِلِ: اسما: نحو: هُنْدَلِع (بقلة)، وصفة: Ø

(7) فَعَلَّ: اسما: Ø، وصفة نحو: قُسْبَنْد (الطويل العظيم العنق).

(8) فُعُلّ، نحو: زُنْجُفْر (صِبْغٌ).

(9) فِعَلَّ: اسما: Ø، وصفة نحو: سِبَعْطَر(الضخم الشديد البطش).

(10)فِعِلَّ: اسما: عِقِرْطِل: أنثى الفيل، وصفة: Ø

(11)فِعَلَّ: اسما: نحو: قِرْطَعْب، وصفة نحو: جِرْدَحْل.

الملاحظ في هذا العرض للصيغ المجردة الرباعية والخماسية التي أحصاها علماء اللغة للاسم والصفة أن التناظر الشكلي المتأتي عن تناوب الحركات على جذور الصيغة هو مظهر مطرد في هذه الصيغ أيضا. وعليه فإنّ هذه الصيغ لا تختلف عن الصيغ الثلاثية المجرّدة في هذه الخاصية. ففي جميعها نلاحظ أن الانبناء يتجسّم في تناوب الحركات على الأصول الجذعية للصيغة. فهل يمتدّ ذلك إلى صيغ الفعل أيضا؟

5-2 صيغ الفعل المجرّد المتصرفة:

1) صيغ الفعل الثلاثية:

المتفق عليها ثلاث. وهي: "فَعَلَ" بفتح العين، و"فَعِلَ" بكسر العين. و"فَعُلَ" بضمّها. أما فُعِلَ، بضم الفاء وكسر العين، فمختلف فيها. فهي عند أغلب البصريين صيغة غير أصلية متفرعة من "فَعَلَ" للدلالة على من لم يسم فاعله كما ورد ذلك في الكتاب لسيبويه[1]. وعلى خلافهم سائر الكوفيين.

[1] ينظر حديث سيبويه في الكتاب (1/ 33-34) عن المفعول الذي لم يتعدّه فعله.

وحَصْرُ الصرفيين الصيغ في ثلاث فقط مبرره عندهم أن حركة الفاء بالفتح أبدًا، سببه أن الفتحة أخفّ الحركات ورفض البدء بساكنٍ، وحركة العين بالفتح والكسر والضم لئلاً يلتقي ساكنان إذا سُكِّن آخر الفعل. فمن ثَمَّ انحصرت الأبنية فى هذه الصيغ الثلاث. على أننا نلاحظ أن قاعدة الانبناء العامة لهذه الصيغ هي القاعدة نفسها التي تتحكم في انبناء الصيغ المجرّدة للاسم والصفة من الثلاثي والرباعي والخماسي. وهذا يستدعي تفسيرا لأن اطراد ظاهرة من الظواهر يعني أنها تخضع لنسق من القواعد المنظمة لبروزهاا. لكنّ مثل هذا التفسير يتنزل في إطار الاجتهاد الشخصي للباحث. ولذلك فإننا سنفرد هذه المسألة بفصل خاص هو الفصل الموالي من عملنا هذا.

2) صيغ الفعل الرباعية:

يذهب علماء الصرف إلى أنّ للفعل الرباعي المجرد بناء واحدا هو " فَعْلَلَ " نحو: دَحْرَجَ. ويلحق به صيغ أخرى هي مثله في الصيغة، أهمها الست التالية، وهي[1]:

(1)فَوْعَلَ، نحو: جَوْرَبَ، حَوْقَلَ، أي قال : لا حول ولا قوة إلا بالله.
(2) فَعْوَلَ، نحو: رَهْوَكَ (أسرع)، هَلْوَسَ.
(3) فَيْعَلَ، نحو: بيْطَرَ (عَالَج الدواب)؛ هيْمَنَ.
(4) فَعْيَلَ، نحو: شَرْيَفَ (قطع شِرياف الزرع)؛ عَثْيَر، أي: زلق ولم تستقر رجله.
(5) فَعْلى، نحو: سَلْقَى، بمعنى: استلقى.
(6) فَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ (ألبسه القلنسوة).

والملاحظ في هذه الصيغ الست المذكورة، وربما في ما سواها من الصيغ الأخرى الملحقة بالرباعي، أنّ طريقة انبنائها متأتّية من تغير موضعي لحروف

[1] ينظر: الحملاوي: شذا العرف، ص 72.

الإلحاق داخل الصيغة الواحدة كما هو ملاحظ في "فَيْعَلَ" بالنسبة إلى "فَعْيَلَ"، و"فَوْعَلَ" بالنسبة إلى "فَعْوَلَ".

5-3 صيغ الفعل الجامدة:

يأتي مفهوم الجمود في الصرف العربي بمعنيين:

1) الجمود بمعنى عدم الاشتقاق: يربط علماء اللغة العربية هذا المعنى بمقولة الاسم. فالاسم الجامد هو الذي لم يؤخذ من غيره، أي إنه ما كان أصلا بذاته وليس تحويلا من أصل آخر. فهو الذي "وضع على صورته الحالية ابتداء وليس له أصل يرجع إليه أو ينتسب له"[1]. والأسماء الجامدة هي أسماء الأعيان كرجل وفرس وجدار، وأيضا المصادر بالنسبة إلى البصريين.

2) الجمود بمعنى التكلس وامتناع التصريف: يربطه علماء اللغة بمقولة الفعل. فما يتكلس من الأفعال فيمتنع عن التصريف هو ما يسمى أفعالا جامدة[2]، أو أفعالا ممنوعة من التصريف[3]، أو أفعالا غير متصرفة[4]. وعدم التصرف ليس مقولة صرفية اشتقاقية بل هو مقولة تصريفية نحوية تتمثل في امتناع الفعل عن بناء الصيغة (Voix) التي يتم بها البناء للمعلوم والبناء للمجهول[5]، عن مقولة الشخص (Personne) التي تفيد إسناد الفعل إلى ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، ومقولة المظهر (Aspect) التي يتم من خلالها تحديد زمن الفعل، ومقولة المطابقة (Concordance) التي تجعل الفعل يقترن بسمات الجنس والعدد.

---

[1] عباس حسن: النحو اتلوافي، 2/ 144،

[2] ينظر على سبيل المثال، رأي ابن هشام في حديثه عن "حاشا" فهو يعتبرها فعلا جامدا (ينظر له: مغني اللبيب، 141/1).

[3] ينظر على سبيل المثال: ابن يعيش: شرح المفصل (في حديثه عن عسى،7/ 116.

[4] ينظر على سبيل : ابن القطاع: أبنية، ص 97.

[5] ننبه على أنّ مفهوم الصيغة المعبر عن خصائص المظهر (ماض، حاضر، مستقبل، منفي، مثبت...) نقابله بالمصطلح الفرنسي "Mode" والمفهوم المعبّر عن خصائص انبناء الصيغة (صيغة المعلوم/ صيغة المجهول) نقابله بالمصطلح " Voix".

والأفعال التي تمتنع من التصريف هي الأفعال التي تخرج عن أصل دلالتها وهي الحدثية التي تقتضي الاقتران بزمان معين، إلى معنى آخر يلازمها. وهذا المعنى الملازم هو المعنى الذي يغلب استعماله فيهمل غيره ويختفي تدريجيا إلى أن يمات فتتكلس الصيغة على المعنى الذي علق بها. وهذا يصبح مقترنا بها بالضرورة. فيتحول فيها إلى معنى ملازم موجود فيها وجودا ضروريا.

وأغلب المعاني التي تكلست صيغها هي معان دالة على الحالة والانفعال كالاستحسان والاستقباح والتمني والتعجب والرفض والقبول والتعجب. ومن الأفعال التي تكلست صيغها لمعان حادثة استقرت عليها: نِعْمَ للمدح، وبِئْسَ للذم، ولَيْسَ للنفي المطلق، ولَيْتَ للرجاء، وعَدَا للاستثناء.

ولئن ذكر أهل التصريف السبب الرئيس في بناء الصيغ الجامدة كما هو ملاحظ، فإنهم لم يبيّنوا طريقة ذلك. ذلك أنهم لم يذكروا لنا قاعدة لوجود صيغة فَعْلَ (بفتح الفاء وسكون العين) على سبيل المثال، كما في: لَيْتَ، ولَيْسَ، وعلَّ، ولا أيضا قاعدة لصيغة: فِعْلَ (بكسر الفاء وسكون العين) كما في: نِعْمَ، وبِئْسَ. فهاتان الصيغتان وغيرهما من الصيغ الجامدة الأخرى هي في نظر اللغويين القدماء صيغ متصرفة في الأصل، كانت قابلة للتشكل في صيغة الماضي والمضارع والأمر والمجرد والمزيد. لكن شكلها الأصلي تغيّر في نظرهم، حين عُبِّر بها عن دلالات خاصة أصبحت ملازمة لها مقترنة بها كالمدح بنعم وحبذا، والنفي بليس، فتكلست على هيئتها الجديدة. ونحن لا نسلم بكونها صيغا محوّلة، فقد تكون صيغا أصلية اختصت بمعناها الإنشائي في مطلق حدثيته ولازمته. وهذه مسألة لا بدّ من مقاربتها بفحص النظام الصرفي وتقصي آليات انبناء الصيغ. ولعلّ القول بالتقليب الحركي على حروف الجذر فيه إجابة عن ذلك.

6- الصيغ المزيدة:

الصيغ المزيدة هي مظهر تكثيف للصيغة المجردة بإضافة زوائد لاتعدّ أصولا. فالصيغة المجردة هي التي تعتبر أداة القيس الرئيسة لانبناء المفردات في

تشكّلها الأول، أي إنّ عنصر الزيادة لا يكون إلا لاحقا للصيغة المجردة. لا يتأتى إلا في مرحلة ثانية من انبنائها.

والزيادة الصرفية (Affixation) هي الزيادة التي تكون بإدماج زائدة اشتقاقية إلى الجذع الصيغي لتكوين جذع آخر مستقل بذاته دال بنفسه [1].

والزوائد الاشتقاقية (Affixes) – أو حروف الزيادة كما تسمى في الدراسات التقليدية– ذات خاصية تأليفية (Synthétique) إذ بمقتضى هذه الخاصية تضاف الزائدة إلى الجذع الأصلي للحصول على وحدة جديدة[2].

وقد حصر علماء الصرف صيغ الفعل المزيد المتواترة في سبْع عشرة صيغة ذكرها الميداني في كتابه "نزهة الطرف في علم الصرف" وهي: أفْعَلَ، مثل: أكْرَمَ، وفعَّلَ، مثل: قَطَّعَ، وفاعَلَ، مثل: قَابَلَ، وانْفَعَلَ، مثل: انصَرَفَ، وافْتَعَلَ، مثل: احْتَقَرَ، وتَفَعَّلَ، مثل: تَفَضَّلَ، وتَفَاعَلَ، مثل: تَقَارَبَ، وافْعَالَّ، مثل: احْمَارَّ، وافْعَلَّ، مثل: احْمَرَّ، وافْعَوْعَلَ، مثل: اعْشَوْشَبَ، وافعَوَّلَ، مثل: اجلوَّذ بهم السير (دام مع السرعة)، واستَفْعَلَ، مثل: اسْتَخْرَجَ، وافعنْلَلَ، مثل: اقعنسَسَ البعيرُ (امتنَعَ فلم يتّبع)، وافعنْلَى، اسْلَنْقَى (اسْتلقى على قفاه)، وتَفَعْلَلَ، مثل: تَدحْرَجَ، وافْعَنْلَلَ، مثل: اِحْرَنْجَمَ (اجتمع)، وافعلَلَّ، نحو: اقشعرَّ[3].

وتكشف هذه الأنماط عن أنّ الأنماط الصيغية المزيدة الأكثر عددا وتواترا هي التي تقلّ فيها عناصر الزيادة. وأهم ما يلاحظ في ذلك عدم ميل الدرس الصرفي في عمومه إلى إبراز الصيغ الموروثة التي تعد ثقيلة وتتطلب مجهودا إضافيا. ومثال ذلك الصيغ الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف والصيغ الرباعية. فليست هذه الصيغ كثيرة الورود في الكتب المدرسية إذ لا يكثر في هذه الكتب إلا ترديد صيغ استفعَلَ من الثلاثي، وفَعْلَلَ وتَفَعْلَلَ من الرباعي دون صيغ أخرى من قبيل:

---

[1] ينظر: Riegel : Grammaire méthodique,p.541

[2] راجع مفهوم " تأليف " في: بعلبكي: معجم، ص 492 .

[3] ينظر: الميداني : علم الصرف، ص 11.

اِفْعَنْلَلَ، وافْعَألَّ، وافْعَلَّأَ، واِفْعَألَلَ بما يوهم المتعلم أنه ليس في العربية من الصيغ المزيدة بثلاثة أحرف أو الرباعية إلا ما ذكرنا.

ولئن كانت مختلف الأنماط المزيدة تقوم في عملية تكوّنها على مفهوم الزائدة (Affixe) فإن الدرس الصرفي التقليدي انعرج بهذا المفهوم إلى الاعتداد بالحروف وعددها في ضبط قواعد الصيغ المزيدة وليس بالزائدة ذاتها. فصنّفوا الصيغ المزيدة إلى ثلاثة أصناف بحسب عدد الحروف الزائدة فقالوا: المزيد بحرف والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف. وكان من الأولى أن يقولوا: "مزيد بزائدة" مع بيان موضع الزائدة وكذلك بيان عدد حروفها إن أرادوا مزيد الدقة في الوصف كأن يقال في "استفعل" على سبيل المثال، إنها صيغة مزيدة بزائدة بدئية من ثلاثة أحرف.

على أنّ مظهر التقصير هذا لا ينقص من قيمة ما انتهوا إليه من التحديدات. فما انتهوا إليه يعدّ رصيدا قيّما يحتاج إلى مزيد من النظر والإثراء في الدرس اللساني اليوم. وسيكون ما نذكره في الفصل اللاحق حول الطرق التي تتشكل بها بنى هذا النوع من الأنماط الصيغية محاولة من محاولات هذا الإثراء.

7- الصيغة بين المفهوم الشمولي والمفهوم الجزئي:

الملاحظ في ذلك أن علماء اللغة صنفوا الصيغ بحسب مقولاتها المعجمية. فوزعوها إلى صيغ أسماء، وصيغ صفات، وصيغ أفعال. لكنهم أبقوا على مفهوم الصيغة مفهوما غير مميّز لما يندرج داخل المقولة الواحدة من صيغ. فأعطى هذا التوزيع مفهوما عاما للصيغة يدل على وزن كل اسم وكل صفة وكل فعل.

لكن ما يجدر التنبيه إليه أن للصيغة أشكالا متعددة هي مجموعة المناويل الشكلية للمفردة. وللتمييز بين المفهوم العام للمصطلح "صيغة" والمنوال الشكلي المميّز اقتُرح في الدرس اللساني الحديث مصطلح "صيغَم" لهذا المنوال المميز مقابلا للمصطلح الأعجمي « Morphome »[1]. وينطبق ذلك على كل صيغة فرعية مما

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص84

تستدعيه كل مقولة معجمية من الصيغ المتعددة. والصيغ الفرعية من هذا المنظور، هي المناويل التي تصاغ عليها مفردات المقولة الواحدة، أو هي "الأنماط الصيغية"[1] التي تتشكل على أساسها كل مفردة من المفردات عند عملية اشتقاقها، ومثالها صيغ مصدر الثلاثي الخاصة بمقولة الاسم، وصيغ الفعل المجردة والمزيدة الخاصة بمقولة الفعل، وصيغ أنواع الصفات بالنسبة إلى مقولة الصفة.

إذن، لكل مقولة من المقولات الثلاث: الاسم والفعل والصفة، في العربية، عدد من الأنماط الصيغية التي تكوّن جدولا صرفيا هو بمثابة مجموعة الصيغ الفرعية التي تتخذها المفردات في نطاق المقولة الواحدة.

إنّ هذا التمييز بين الصيغة والصِّيَغم يقلص ولو جزئيا التعميم الغالب على مفهوم الصيغة. وبناء على ذلك فإنه يمكن اتخاذ هذا المصطلح اللساني الجديد جزءا من الجهاز المصطلحي الصرفي لحل قضية التعميم في المصطلح "صيغة".

8- خـــاتـــمة:

ما ننتهي إليه في هذا الفصل فائدتان: الأولى منهما تتعلق بالصيغة عموما. وهي شمولية مفهومها وتداخلها مع المصطلح "وزن"، وقد قدمنا في ذلك ثلاثة مقترحات:

1) الاقتراح الأول: اعتبار الصيغة التمثيلَ المجرّد لصورة الانبناء النظري للجذر (ف.ع.ل) على مستوى البنية العميقة عند التشكل الخطي للأصول الافتراضية للمفردة، مع ما يمكن أن يضاف من حروف غير أصلية إلى ذلك الجذر وفقا لمواضع معينة في حال الزيادة. فصيغة الفعل "قَالَ" هي "فعلَ"، وصيغة الفعل "زَلْزَلَ" هي "فَعْلَلَ"، وصيغة الفعل "استَقَامَ" هي "إِستفعَلَ"، وصيغة الصفة "شَجَوْجَاء" (الطويل الظَّهْرِ القصير الرِّجْلِ) "فَعَوْلَل".

[1] ينظر في هذا الاصطلاح: ابن مراد: مقدمة، ص 107. وينظر له أيضا: من المعجم إلى القاموس، ص84.

2) الاقتراح الثاني: استعمال المصطلح "وزن" لقياس الصورة السمعية (Image acoustique) لانبناء المفردة وكذلك للدلالة على مظهرها السطحي باعتبار الوزن هو التمثيل الصوتي لأصول الكلمة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولما زاد عن ذلك إن كانت من المزيد، مع مراعاة ترتيب الأصول بالصورة السمعية التي هي عليها. فوزن الفعل "قَالَ" على سبيل المثال، هو: فَالَ، وزن "زَلْزَلَ" هو: فَعْفَعَ، ووزن "اسْتَقَامَ" اسْتَفَالَ، ووزن "زَلْزَلَ" هو: فَعْفَعَ، ووزن "شَجَوْجَاء" فَعَوْعَال". وهذا مما هو منصوص عليه عند عدد من علماء الصرف القدماء.

3) الاقتراح الثالث: استعمال المصطلح "صِيغَم" للدلالة على ما يفيد أحد تفرعات الصيغة. فصيغ الفعل المزيد على سبيل المثال، هي سلسلة من الصياغم لأنها تفريعات من الفعل المجرّد، كـــ "اِنْفَعَلَ"، فهي صِيغَم لأنها فرع من الصيغة "فَعَلَ"، حيث: فَعَلَ ← اِنْفَعَلَ.

أما الفائدة الثانية فتتعلق بسبب عزل الصيغ الجامدة من باب الصيغ المشتقة – وهو ما ذكرناه– وهو خروجها عن أصل دلالتها الذي هو الحدثية، إلى دلالة أخرى ملازمة. وقد رأينا ذلك تبريرا غير كاف لأنه تبرير دلالي وليس تبريرا صرفيا يتعلق بقواعد الاشتقاق. وبسبب غياب بحث يفسّر الطبيعة الشكلية لبنى هذه الصيغ فإننا نقدّم في عملنا هذا فصلا خاصا بهذه القضية نقترح فيه آلية رياضية مستمدة من التراث اللغوي العربي توفّر الفرضيات النظرية الممكنة لنظام اللغة الصرفي في ما يتعلق بقواعد تكوين الصيغ. وذلك في انتظار جهود أخرى قد تنجز في الغرض. ولعلّنا بهذا المقترح الذي نقدمه في الفصل الموالي الموسوم بـــ "تكوين الأنماط الصيغية"، نسهم ولو بقدر يسير، في إيجاد حلّ مؤقّت لما ألغز من أنواع الصيغ.

الفصل الثـــاني

تكوين الأنماط الصيغية

المنـــوال الاحتمـــالي نموذجـــا

تمهيد:

صيغ مفردات العربية ضرب من الأبنية المجردة (Abstraites). وهي نوعان: صيغ مزيدة وصيغ مجرّدة من الزيادة. لكنّ الصيغ غير المزيدة لم تحظ عند علماء اللغة بالعناية نفسها التي حظيت بها الصيغ المزيدة. فهم يوردونها في جداول هي أقرب إلى القوائم التي يبدو فيها كل صيغم صيغما صامتا منعزلا ثابتا على حاله دون تفسير لآلية تكوّنِه. وهذا يتعارض مع القول بأن المعجم نظام. فالقول بكون المعجم نظاما يستوجب النظر في نظامية تكوّن هذه الصيغ أيضا حتى يكتمل فيها البحث. وعليه فإننا سنبحث في هذا الجانب من النظامية علّنا بذلك نصل إلى ما يقدّم وجهة نظر تفسّر البعد النظامي المجرّد لتكوين الصيغ المجردة دون أن نغفل الحديث عن تكوّن الصيغ المزيدة. فهذه الصيغ هي لاحقة للصيغ المجردة ولا تتطلب حديثا إلا عن نظام الزيادة. فكيف تنبني الأنماط الصيغية ؟. قبل ذلك، ما هي محددات انبنائها؟

1- محدّدات انبناء الأنماط الصيغية من المجرّد:

نعرض في ذلك بعض ما قيل في هذه المحددات لنبني تصورنا على ما نجده من نقص في تفسير التكون العميق للنمط الصيغي من المجرد.

1-1 محددات الدرس التقليدي العامة:

تتلخص مقاربة الدرس الصرفي التقليدي لهذه المسألة في جانب واحد، وهو الذي رأينا في الفصل السابق والذي يتمثل في الاقتصار على وصف البنية

السطحية بل الخلط أحيانا بينها وبين معطيات البنية العميقة وذلك لغاب مفهوم البنية العميقة في الأذهان. فهذا الدرس يخضع في تصوره للصياغم غير المزيدة لرؤية مدرسية موروثة تقوم على جملة من المعطيات الوصفية منطلقها صورة الفعل الثلاثي المجرّد الخارجية. وقد بدت هذه المعطيات أسسا ثابتة حتى لكأنها من البديهيات. ومن أهم هذه المعطيات:

1) تتكون صيغة "فعل" المجردة (Abstraite) من أصل جذري افتراضي يتكوّن من ثلاثة أحرف هي (ف.ع.ل): الفاء يُبْتَدَأُ بها، والعين يُحْشَى بها، واللام يُوقَفُ عليها.

2) يُشتَقّ من الجذر الثلاثي، تبعا لعملية تأليف صائتية قوامها ثلاثة صوائت هي الفتحة والكسرة والضمة، ثلاثةُ أنماط صيغيةٍ غالبة هي: فَعَلَ، مثل: ذَهَبَ وكَتَبَ وجَلَسَ ؛ وفَعُلَ، مثل: حَسُنَ وعَظُمَ ؛ وفَعِلَ، مثل: فَرِحَ وحَفِظَ.

3) صيغ الفعل الثلاثي المجرّد المتصرفة هي الصيغ الثلاث المذكورة. وهي منتهى ما يمكن توليده من هذا النوع من الصيغ.

ويرجع هذا التصور إلى مذهب قوامه أن الفاء واللام من الصيغة "فعل" تكونان متحركتين بالفتح فقط، وأن العين تتحرك بالفتح، أو الضم، أو الكسر. وقد مثل هذا مسلكا عاما في الدرس الصرفي لم يُعَد النظر فيه إلى اليوم فاستمر الاكتفاء بوصف المظاهر المتجلية في الاستعمال وتوقف البحث عن تقديم منهج يكشف عن القانون العام الذي يوجه تولّد الصياغم غير المزيدة وبناها العميقة الكامنة داخل النظام اللغوي.

1-2 محددات الانبناء بين الكفاية التفسيرية والقصور:

إنّ بحوثا خاصة تكشف عن القواعد الصرفية التي توضح البنى العميقة للصياغم هي بحوث غير معلومة أو هي منقوصة. ولعلّ ما يؤكد هذا النقص ما نلاحظه من قصور عند علماء اللغة والباحثين في تصور صياغم لمفردات ثلاثية يعدها النحويون من الأفعال مثل الوحدات: نِعْمَ وبِئْسَ ولَعَلَّ وبَلْهَ ولَيْسَ. فقد اختلف

الكوفيون والبصريون في الانتماء المقولي لنعم وبئس: أهما فعلان أم اسمان ؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان. واحتجوا لذلك بحجج نحوية وليست صرفية. ومن حججهم في ذلك دخول حرف الخفض عليهما فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول ما زيد بنعم الرجل. واحتج البصريون كذلك بحجج نحوية لا صرفية وذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ومن مبرراتهم في ذلك احتمالهما خصائص الفعل كإلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة[1].

واختلفوا أيضا في لَعَلَّ، فهي عند الكوفيين حرف لامتناع دخول الحروف عليها. وهي عند البصريين شبه الفعل تعمل عمله فترفع وتنصب واللام في أولها زائدة[2].

واختلفوا في "بَلْهَ"، فمنهم من عدها اسما. ومنهم من عدها حرفا. ومنهم من عدها اسم فعل. فقد ذكر ابن منظور نقلا عن ابن الأنباري أن في بَلْه ثلاثة أقوال: قال جماعة من أهل اللغة بَلْه معناها "على". وقال الفراء: مَنْ خفض بها جعلَها بمنزلة "على" وما أشبهها من حروف الخفض. وقال الليث: "بَلْه" بمعنى "أَجَلْ" (...) قال ابن الأثير : بَلْهَ من أسماء الأفعال بمعنى دَعْ واتْرُكْ، تقول : بَلْهَ زيداً. وقد توضع موضع المصدر وتضاف فتقول: بَلْهَ زَيدٍ أي تَرْكَ زيد، ويحتمل أن يكون منصوب المحل ومجرورَه على التقديرين"[3].

وصرَّح ابن فارس بقصوره عن معرفة صيغة "رُبَّ". فهو عندما حَار في نوع مقولتها وكيفية اشتقاقها اضطر إلى إنهاء حديثه بالتعبير عن ذلك قائلا:" ولا يُعْرف لها اشتقاق"[4].

تبرز هذه الأمثلة قصور عدد من علماء اللغة القدماء في تفسير بعض المظاهر اللغوية تفسيرا صرفيا. ذلك أنّ الضوابط التي اعتمدوها لتعليل آرائهم

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف، ص ص 86-90.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص ص 179-180.

[3] ابن منظور: اللسان، مادة: بله.

[4] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة: رب.

حول ما أوردنا من الكلمات هي ضوابط نحوية تقوم على مبررات إعرابية سببها عدم التوصل إلى قواعد اشتقاق تلك الكلمات بما يكون مبررا صرفيا مقنعا في تحديد مقولاتها المعجمية.

ولم يختلف علماء اللغة المحدثون عن هؤلاء الذين سبقوهم في هذه المسألة. ويكفي أن نذكر حسان تمام مثالا. فإننا نراه يقف غير قادر على تصور بنية صرفية لما يخرج عن دائرة صيغ الاسم المتمكن والفعل التام والصفة. فنجده يصرح قائلا:"فلا صيغة للضمير، ولا للخوالف في عمومها، ولا للظروف، ولا الأدوات الأصلية"[1]. لكنّ هذه النتيجة التي انتهى إليها حسان تمام ليست باتة في نظرنا. فلا يجوز أن يكون جميع ما عده غير منتظم صيغيا، خارجا عن قانون من قوانين التوليد الصرفي أو غير مندرج في نظام اشتقاقي يستوعب ولو جزئيا أبنية ما اعتبره خوالف وظروفا وأدوات.

إذن، تظهر التحديدات التي قدمها بعض علماء اللغة لصيغ بعض المفردات كالظروف وبعض الأفعال مثل "بِئْسَ" و"نِعْمَ" و"لَيْتَ" قصورا في تفسير الطريقة التي بها تتكوّن تلك الصيغ. فصيغ وحدات مثل التي ذكرنا، بقيت مما يعسر الاهتداء إليه. بل إنّ البنى العميقة لتكوّن الأنماط الصيغية غير المزيدة جميعا بقيت في حاجة إلى تفسير وتبرير مفصّلين، ذلك أن أغلب الجهود في ذلك لم تتجاوز الوصف الخارجيّ للبنى السطحية. وبناء على ذلك تصبح معرفة طريقة انبناء الأنماط الصيغية المجردة من خلال الكشف عن بناها العميقة هي السبيل إلى تحديد الطبيعة الشكلية لكل نمط صيغي منها[2]. فبضبط تلك الطريقة يمكن تحديد الانتماء المقولي لكل نمط وتفسير تأليفه الصائتي مهما كان ذلك التأليف وصولا إلى ما يمكن أن يحدّ من مظاهر الحيرة والخلاف إذ ليس جزء من خلافات علماء اللغة في صيغ بعض المفردات وانتمائها المقولي إلا انعكاسا لحيرتهم في طبيعة الوحدات

---

[1] حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 136.

[2] تمثل صيغ المجرد الأساس الذي لا بدّ منه في انبناء سائر ما يتفرع عنها. وما بقية المشتقات إلا فروع تخضع في جملتها لنفس القوانين ولا تختص إلا بمميزات قليلة قابلة للضبط والإحصاء.

التي لم يتوصلوا إلى قواعدِ تَولُّدِها الصرفي. وفي هذا الإطار نطرح أسئلة أربعة نجسد من خلالها إشكالية بحثنا هذا. وهذه الأسئلة الأربعة هي:

1) هل يجوز ألاّ يكون في اللغة العربية على اتساعها، إلا ثلاث صيغ فعلية ثلاثية مجردة ؟

2) هل ما يقدمه الدرس الصرفي التقليدي حول صيغ الفعل الثلاثي المجرد هو خلاصة ما وجد من الصيغ الفعلية المجردة في اللغة العربية أم هو ذكر للمشهور منها فقط ؟

3) في حال أن الدرس الصرفي اكتفى بذكر المشهور فهل كان ذلك قائما على عملية استقراء لما هو مستعمل في اللغة أم كان نتيجة اكتفاء بذكر المشهور دون محاولة في البحث عما يمكن أن يوجد من صيغ أخرى ؟

4) هل بحث علماء اللغة عن انبناء الصيغ الفعلية في بعدها العميق والمجرد أم توقفوا عند عملية استخراج ما توفره نماذج الاستعمال من أبنية التي هي عملية سطحية تكتفي بالظاهر دون الغوص في نظام اللغة ذاته لاكتشاف طاقاته التوليدية؟

ونحرص في الإجابة عن هذه الأسئلة على الاستفادة من بعض ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة من نتائج في هذا المجال لتكون مقاربتنا للدرس التقليدي على ضوء اللسانيات المعاصرة. ونذكّر في هذا الصدد بما قلناه في التمهيد لهذا العمل وهو أننا إذ نروم إعادة النظر في هذا التصور الموروث فإن ذلك ليس من باب التجرؤ على ما يبدو في مضمونه من الثوابت والبديهيات بل من باب مساءلة النظام الصرفي العربي عما قدمه من قواعد في شأن توليد الصيغ، وأننا نفضل المعالجة الشكلية لما نطرح من المسائل في إطار مقاربة بنيوية نعامل فيها اللغة معاملة النظام الذي يؤخذ فيه بعين الاعتبار وجهين للنمط الصيغي: الوجه الأول نظري بحت، نذكر فيه نظام انبناء الأنماط الصيغية في مستواها الأول أي البسيط لأن المستوى الثاني الذي يمثله المزيد بمختلف مستويات انبنائه ما هو إلا امتداد للمستوى الأول. والوجه الثاني عملي يتعلق بما يجسم الجانب النظري. فالوجه

الأول نبحث فيه عن البنية العميقة لتكوّن النمط الصيغي. والوجه الثاني نبحث فيه عن مظاهر التحقق السطحي للوحدات اللغوية ووجوده في الواقع دون اعتبار لمبدإ القلة أو الكثرة لأنه لا قيمة لهذين الحكمين ما دامت للظواهر اللغوية مكان في نظام اللغة.

ولعلّ منهج المعالجة الرياضية هو أكثر المناهج الشكلية قدرة على فحص الإمكانات النظرية في نظام ما من الأنظمة. ولذلك فإن المقاربة الرياضية هي ما نعتمده لإبراز طريقة تشكل الأنماط الصيغية في إطار منوال احتمالي يعلل انبناء كل نمط من تلك الأنماط، مع إقرارنا بإمكانية الاهتداء إلى طرائق أخرى يمكن أن تحقق هي أيضا الهدف الذي نرمي إليه.

2- قوانين الانبناء الصيغي ومقاربة اللسانيات الرياضية:

تعدّ الرياضيات رافدا مهما في تقصي الظواهر وشكلنتها من أجل إبرازها وتفسيرها واستنباط قوانينها ورسم قواعدها. وقد استفادت منها اللسانيات المعاصرة بما يمكن أن يعد اتجاها في البحث. فعلم اللغة الرياضي (Mathematical Linguistics) اعتمده رواد اللسانيات الحديثة مثل بلومفيلد (Bloomfield, L) وهيمسلاف (Hjelmslev, L)[1] وهيمسلاف (Hjelmslev, L)[2] وشومسكي (Chomsky,N). فشومسكي على سبيل المثال، قد فسّر بنى اللغة تفسيرا رياضيا معتبرا نظام اللغة نظاما حوسبيا يتمتع بالاستقلالية التامة ويشتغل آليا ودون شعور منّا ، ومن ثَمَّ فهو المسؤول عن كل عمليات التركيب اللغوي ومختلف أنماط الإخراج الصوتي بمقتضى قدرات حوسبية توجد في الدماغ البشري ويتحكم فيها قانون "الكفاءة الحوسبية". فما يتجلى من قواعد استعمالنا للغة ما هو حسب نظره، إلا مجموعة بيانات خارجية "اللغة

[1] ينظر: Bloomfield : A set of Postulates for The Science of Language, in : Language,Vol.2, n° 3, 1926,pp.153-164 ; Hjelmslev& al: Outline of Glossematics, p.135.

[2] ينظر: Bloomfield : A set of Postulates for The Science of Language, in : Language,Vol.2, n° 3, 1926,pp.153-164 ; Hjelmslev& al: Outline of Glossematics, p.135.

الداخلية"، أي مجموعة بنى سطحية لبعض ما يعتمل من قواعد رياضية في المستوى العميق لبنية اللغة[1].

وقد أخذ بهذا التصور الرياضي لعمل اللغة بعض الأفراد في الجامعات العربية في الجامعات العربية اليوم، من ذلك بعض الأساتذة بجامعة بغداد[2]. ونحن نحاول في هذا الفصل الاستفادة من بعض المبادئ الرياضية لنكمل بذلك بعض بوادره في البحث الصرفي العربي المتعلق بتكوين الصيغ من أجل تجاوز النقص في الدرس التعليمي القائم على الأسس المذكورة في الفقرة:1-1 أعلاه. فتلك الأسس لا تتعدى كونها وصفا لتكوّن ثلاث صيغ لا أكثر دون إشارة إلى القانون العام الذي يتحكم في تلك العملية ودون تعليل للانسداد الذي يوقف عمليات تكوين الصيغ عند ذلك العدد المحدود من الصيغ. فالدرس المتواتر في الكتب التعليمية رغم أهميته توقف عند المعلوم من صيغ الفعل ولم يستوف الجهد لإبانة قدرة نظام اللغة العربية على توفير الصيغ. وتوقف الدرس الصرفي عند هذا الحدّ دون تقصّ لمستوى التكوّن الصيغي في المستوى العميق يعود في جانب منه إلى تقصير في استكمال البحث.

ولتجاوز هذا التقصير نروم تقصي جهود بعض علماء اللغة العربية القدماء ممن بدا لنا أنهم انتبهوا إلى إمكانات العربية التوليدية وقواعد تكوّن صيغها

---

[1] هذا الذي ذكرناه حول شومسكي هو خلاصة بعض الأفكار الواردة في محاضرة "إشكاليات الإسقاط،"، التي ألقاها بجامعة كولومبس الأمريكية، جويلية 2014.

[2] ينظر: العكيلي (حسن منديل حسن): النحو بين المنطق والاستعمال اللغوي، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 2010، موقع شبكة صوت العربية: http://www.voiceofarabic.net < تصنيفات: بحوث نحوية.

وقد كان توظيف الرياضيات لاكتشاف قواعد نظام اللغة منهجا متبعا في الدرس اللغوي العربي الحديث في بعض الجامعات العربية حتى قبل انتشار مناهج البحث اللساني الغربي (ينظر في ذلك مثلا: خليل (ياسين): منطق اللغة، نظريات عامة في التحليل اللغوي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 5 / 1962، ص 315-343).

ومفرداتها رياضيا وذلك من أجل معرفة ما وصلوا إليه ليكون لنا معطى للمساهة في استكمال البحث وتقديم ما نراه زيادة توضيح في ما انتهوا إليه.

فما نعيره اهتمامنا في هذا الفصل، إذن، هو منهج التقليب الرياضي بما يقدمه من احتمالات. وقد نبه عليه بعض العلماء كالخليل بن أحمد وابن جني في ما يتعلق بتقليب الصوامت المكونة للجذور. أما في ما يتعلق بتقليب الصوائت الذي يبدو لنا منهجا قادرا على أن يفسّر طريقة تكوّن الأنماط الصيغية غير المزيدة – وهو الوجه الآخر التقليب المقابل لتقليب الجذور– فلا علم لنا بدراسة كشفت عمن اهتم به من القدماء. ولذلك نحاول أن نتقصى جوانب منه في هذا البحث لمعرفة نتائجه والبناء عليها منطلقنا في ذلك أن نظرية المعجم هي نظرية علمية منهجها ملاحظة الظاهرة وجمع ما حولها من المعطيات الكاشفة عنها للاستقراء والاستنتاج.

2-1 ملامح المنهج الرياضي في تكوّن الصيغ الصرفية:

تجلت ملامح هذا المنهج في مظهرين: تقليب الجذور وتقليب الحركات على الصيغة "فعل". وهذا المنهج يكشف بمظهريه عن أن بنية المفردة السطحية تخفي وراءها عناصرَ بنيتها العميقة لتكون بذلك بنى المفردات السطحية انعكاسا خارجيا لبنى عميقة تتفاعل فيها أصول الجذر الصامتي مع الصوائت.

2-1-1- تقليب الجذور:

هو الذي اتخذه الخليل ابن أحمد طريقة في وضع كتابه "العين". وكانت هذه الطريقة "شبه نظرية حول الاشتقاق والتصريف تتمثل أركانها في بيان مفهوم أصول الكلمة وعدد عناصرها"[1] دون أن يكون ما ينبني عن هذه الطريقة من مفردات قابلا للاستعمال بالضرورة إذ "تلاحظ أنّ أبنية الرباعي والخماسي جلها نظري لم يستعمل منها إلا القليل. ومن هذه التقليبات ما هو مستحيل يتعذر التلفظ به"[2]. فطريقته في التقليب الرياضي تقدم بالأساس الأشكال النظرية لأصناف

---

[1] عاشور: ظاهرة الاسم، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص 82.

المفردات. و"قد طبق نظرية التقليب تطبيقا رياضيا صرفا... واستخرج من ذلك الكشفَ النظري الشامل لكل ما يصلح أن يكون مداخل أصولا سواء كانت حاملة لمعنى... أوكانت مجرد مركبات صوتية غير حاملة للمعنى وغير قابلة للامتداد في اللغة"[1].

ويتجلى البعد الرياضي في اعتبار قواعد الاحتمال الرياضية (Propabilités) قواعد قادرة على تفسير البنى العميقة لتكوّن المفردات. وقواعد الاحتمال هذه يحددها الخليل في مئة وعشرين قاعدة بناء على عدد أصول الجذور في العربية وينص عليها بقوله:"اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين (...) والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة... والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها، يكتب مستعملها. ويلغى مهملها... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها، وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفا فتصير مئة وعشرين وجها يستعمل أقله ويلغى أكثره"[2].

وإلى مثل هذا ذهب ابن جني، فقد أيد ابن جني الخليل وبيّن أن قواعد الاحتمال الرياضية قادرة على الكشف عن جميع الإمكانات النظرية لبنى المفردة بحسب ما تقتضيه قسمة التركيب النظري للأصول بغض النظر عما يمكن أن يستعمل منها وعما يبقى نظريا و"ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول (...) والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً، وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً المستعمل منها قليل (...) والباقي كله مهمل. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل

---

[1] ابن مراد: مسائل في المعجم، ص ص 21، 23.

[2] الخليل: العين، 45/1

الذي هو مئنة من التصريف والتنقل عنه... مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً"[1].

فمن شروط الاستعمال والإهمال درجة الانسجام في تأليف الوحدة الصوتي وخفة الكلمة على اللسان وقلة الجهد في توليدها. فذوات الأربعة على سبيل المثال، "مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي – على قلة حروفه – فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه"[2].

إذن، يرى كل من الخليل وابن جني أنّ اعتماد القواعد الرياضية منهج عقلي في تفسير الآلية التي تتكون بها المفردات. وقد عبّر ابن جني عن جدوى هذا المنهج وعن غرابته من الغفلة عنه عند حديثه عن تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني بقوله: "هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وإن كان غفلا مسهوا عنه"[3].

ولئن تجلى منهج التفسير الرياضي عند كل من الخليل وابن جني في تقليب الجذور، فإن تجليه في الوجه الآخر من التقليب، وهو التقليب الحركي، من موجبات اطراد القوانين الرياضية الذي لا يجوز بمقتضاه رفض مبدإ مع قبول نظيره، ذلك أنهما يُعتبَران في المنظار الرياضي، من توازي النظائر. فهما كوجْهَيْ العملة الواحدة لا يُقبل انفصام أحدهما عن الآخر.

على أنّ التقليب الحركي وإن كان قانونا قليل الشهرة أو غائبا عن الأذهان، فإن بوادر طرحه على المستوى النظري، وكذلك مظاهره على مستوى الاستعمال،

---

[1] ابن جني، الخصائص،61/1.
[2] المرجع نفسه، 61/1.
[3] ابن جني: الخصائص، 145/2.

جلية في عدد من جوانب الدرس اللغوي على ما نبيّنه أسفله. وذلك بهدف التعرف على ملامحه وما انتهت إليه جهود من تناوله قصد المساهة في إثرائه.

2-1-2 تقليب الحركات:

تكمن أهمية التقليب الرياضي للحركات في كونه منهجا يقدم بنية مجردة واحدة تتحقق صورها المختلفة بالتكرار اعتمادا على مبدإ العلاقة التقابلية بين الصوائت والصوامت في المستوى العميق لبنى الصيغ والمفردات. فالتقليب الحركي هو إذن، مقاربة رياضية تقدم بنية مجردة واحدة تسيّر صورَها المتكررة بما يطرأ عليها من التعاقب الحركي على مستوى البنية العميقة هذا التعاقب الذي يتجلى على مستوى البنية السطحية في تلك الصور المتكررة.

ومبدأ العلاقة التقابلية بين الصوائت (الحركات) وصوامت الصيغة في مظهرها المطلق المجرد مبدأ وجوبي لأنه لا يمكن أن تتكون أي صيغة وأي مفردة من الصوامت فقط أو من الصوائت فقط. وهو بذلك يمكّن من التكهن بنوع الصيغ المنتظرة، الممكنة التحقق في الواقع وغير الممكنة التحقق، نتيجة لما يوفره من الاحتمالات النظرية. وقد أكد على أهمية هذا المبدإ لسانيون معاصرون من بينهم أرونوف (Aronoff (M.)) في كتابه: ما هو الصرف (morphology What is ?) الصادر بأمريكا سنة 2011[1].

وقد انتبه إلى هذا المنهج بعض علماء اللغة العربيبة القدماء وعدد من الباحثين المعاصرين وقدموا في ذلك وجهات نظر انطلاقا مما لاحظوه من مظاهر التقليب الحركي. ونحن نورد البعض من ذلك من باب عرض المعطيات التي تساعد على فحص هذا المنهج وإبراز مدى قدرته على تفسير تولّد الصيغ غير المزيدة.

---

[1] ينظر: Aronoff (Mark) et al :What is morphology ?, p.78

أ) محاولات علماء اللغة القدماء والتقليب الحركي على الجذر الصيغي (ف ع ل):

انتبه عدد من علماء اللغة العربية القدماء إلى التقليب الحركي على الجذر الصيغي (ف.ع.ل). ومن هؤلاء أبو الفضل أحمد الميداني (ت 518هـ / 1124 م) في كتابه "نزهة الطرف في علم الصرف" والسيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". فقد تفطن الميداني إلى هذا النوع من القواعد وانتبه إلى مظهر التناوب الحركي على الأصل الصيغي (ف.ع.ل) وأثره في انبناء الصيغ إذ صرح في كتابه "نزهة الطرف في علم الصرف" بهذا القانون في الانبناء الصيغي. يتجلى ذلك في حديثه عن الطريقة التي تتكوّن بها صيغ الاسم الثلاثي. فهو يرى أن أبنية هذا الاسم "هي في الحقيقة اثنا عشر بناء وذلك أنّ للفاء ثلاثة أحوال وهي: الفتحة والضمة والكسرة، وللعين أربعة أحوال: الفتحة والضمة والكسرة والسكون. فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر. فنبدأ بالفاء المفتوحة فنصرّفها في الأربعة الأوجه: في العين فيخرج فَعَلٌ وفَعُلٌ وفَعِلٌ وفَعْلٌ، فهذه أربعة. ونكسر الفاء ونصرّفها في الأربعة الأوجه فيخرج: فِعَلٌ وفِعُلٌ وفِعِلٌ وفِعْلٌ، فهذه أربعة أخرى. ونظمّ الفاء فيخرج فُعَلٌ وفُعُلٌ وفُعِلٌ وفُعْلٌ، فهذه اثنتا عشر بناء إلا أنّ المستعمل عشرة والباقي مهمل وهما: فُعِلٌ وفِعُلٌ"[1].

أما السيوطي فقد أورد ذلك في مسألة سماها "معرفة الأشباه والنظائر" لأن تقليب الحركات على الصيغة يولِّد صيغا تتناظر وتتشابه. وقد خصص لذلك الباب الأربعين من الجزء الثاني من كتابه "المزهر"[2]. ومهد لهذا الباب بمدخل وجيز عبر فيه عن موقفه من هذه الطريقة فذهب إلى أنها "نوعٌ مُهم ينبغي الاعتناءُ به، فيه تُعْرَف نوادرُ اللغة وشواردُها"[3]. ورأى أن يقوم به "إلاّ مطّلع بالفن، واسع الاطلاع،

---

[1] الميداني: علم الصرف، ص ص 5- 6.

[2] ينظر السيوطي: المزهر، 2/3-301

[3] المرجع نفسه، 2/3.

كثير النظر والمراجعـــة"[1]. ثم انبرى بعد ذلك المدخل إلى ذكر ما توصل إليه نظره من الأبنية قائلا: "وأنا ذاكرٌ إن شاء اللّه تعالى في هذا النوع ما يقضي الناظر فيه العجب وآتٍ فيه ببدائع وغرائب إذا وقف عليها الحافظ المطلع يقول هذا منتهى الأرب"[2]. فقلّب الصيغة النظرية "فعل" على مختلف وجوه الحركة فيها لتستقر له الصيغ الاثنتا عشرة. ثم أتى بعد ذلك بما انتهى إليه وسعه من أبنية الكلم المستعملة في العربية.

ويذكر السيوطي في سياق تقاليب "فعل" أنّ أبا الفتوح نصر بن أبي الفنون قال:"أما دُئِل ورئِم فقد عدّه قوم من النحويين قسماً حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند المحققين عشرة"[3]. استثنوا فُعِل وفِعُل لأنهما غير مستعملتين إذ عمادهم المستعمل من الصيغ لا المهمل (النظري) منها. وتعليق السيوطي هذا يعبّر عن أنّ المهم هو اكتشاف جميع إمكانات التقليب قبل معرفة المستعمل من الصيغ والمهمل منها وعن أنه يوجد علماء آخرون سبقوه أو كانوا معاصرين له قد رأوا ما رآه أو كانوا مدركين لذلك إدراكا ضمنيا.

وتبرز مداخل بعض القواميس العربية أيضا هذا النوع من القواعد، من ذلك كلمة "إِصْبِع"، فقد جاءت فيها عشر لغات تبرز ظاهرة التقليب الحركي، وهذه اللغات العشر هي[4]:

1) إِصبَع وإِصبِع وإِصبُع: بكسر الهمزة وتثليث حركة الباء.
2) أَصبَع وأَصبِع وأَصبُع: فتح الهمزة وتثليث حركة الباء.
3) أُصبُع وأُصبِع وأُصبَع: بضم الهمزة وتثليث حركة الباء.
4) أُصْـــبُوع: بضم الهمزة وإطالة ضمة الباء.

---

[1] المرجع نفسه، 3/2.

[2] المرجع نفسه، 4/2.

[3] المرجع نفسه، 6/2.

[4] جمع اللغات العشر التي وردت متناثرة في المعاجم إبراهيم أنيس في كتابه "في اللهجات العربية"، ينظر له: في اللهجات العربية، ص 139

فهذا المثال يبرز بجلاء مظهر التقليب الحركي. والأمثلة من هذا القبيل مما يتعلق بالأسماء، كثيرة في القواميس العربية.

ولا تخلو الأفعال من هذا التقليب الحركي. فنحن نجد في كتب اللغة أمثلة كثيرة على ذلك تبرز انتباه علماء اللغة إلى هذا النوع من التقليب، من ذلك ما جاء في "لسان العرب" حول المدخل "حسن". فقد ذكر ابن منظور نقلا عن الجوهري أنك تقول:"قدحَسُن الشيءُ، وإن شئت خَفَّفْت الضمة فقلت: حَسْنَ الشيءُ (بالفتح)، إذا كان بمعنى المدح أو الذَّم لأنه يُشَّبه في جواز النَّقْل بنِعْمَ وبِئْسَ، وذلك أن الأَصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ، فسُكِّن ثانيهما ونقِلتْ حركته إلى ما قبله، فكذلك كلُّ ما كان في معناهما. [ويجوز الضم]، قال سهم بن حنظلة الغَنَوي من البسيط:

يَمْنَعِ الناسُ مِنِّي ما أَردتُ، وما أُعْطِيهمُ مـــا أَرادوا، حُسْنَ ذا أَدَبا

أَراد : حَسُن هذا أَدَباً، فخَفَّفَ ونَقَلَ".

ونجد صدى هذا الوعي أيضا في بعض أقوال علماء اللغة في كتبهم اللغوية العامة، من ذلك ما أورده المبرد في كتابه "المقتضب"، إذ قال: "ما كان ثانيه حرفا ًمن حروف الحلق مما هو على فَعِلَ جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً. وذلك قولك: نَعِمَ وبئِسَ على التمام، وفَخِذٌ. ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول: نِعِمَ وبِئِسَ وفِخِذٌ.. يجوز الإسكان، كما تسكن المضمومات والمكسورات إذ كُنّ غير أُوّل. وقد تقدم قولنا في ذلك. فيقول من قولك فَخِذٌ: فَخْذٌ، وعَلِمَ: عَلْمَ ومن نَعِمَ: نَعْمَ،"[1]. ومنه أيضا: كَرُمَ/كَرْمَ وظَرُفَ/ ظَرْفَ، وقد أشار إليهما في السياق نفسه [2].

---

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 138/2.

[2] المرجع نفسه، 139/1.

وقال ابن هشام في "لَيْس": "وهي فعل لا يتصرف، وزنه فَعِلَ، بالكسر، ثم التزم تخفيفه (...) وسُمع بضم اللام، فيكون كهيؤ"[1]. والواضح من هذا أن "لَيْس"، ترد على ثلاث صيغ: بكسر الياء وبضمها وبسكونها مما يعني تقليبا حركيا.

والملاحظ أنّ مثل هذه المظاهر من التغير الحركي عدّت في غالب الأحيان سلوكا صوتيا يحدث بمقتضى قانون آخر ليس هو التقليب الحركي الرياضي الممكن على الصيغة بل هو القلب المكاني للحركات على المفردة. وذلك طلبا لخفة النطق. فابن منظور على سبيل المثال، رأى في الانتقال من "حَسُن"، بفتح الحاء وضم السين، إلى "حَسْنَ" بفتح الحاء وسكون السين، أو إلى "حُسْن"، بضم الحاء، من باب التخفيف، وكذلك ذهب ابن هشام في "ليس"، إلا أن هذا التعليل الصوتي لا يستقرّ في هذه الأمثلة. ذلك أنه ذُكِر تعليل آخر ينسخه، وهذا التعليل الآخر هو انتقال الصيغة من معنى الحدثية إلى معنى الاختصاص بالمدح في "حُـسْنَ" كما هو الحال بين نَعِمَ ونِعْمَ، وإلى معنى النفي الخالص في ليس.

أما ما ذكره المبرد فهو يندرج في باب تصنيف الوحدات التي تتعاور عليها الحركات لا في باب التغييرات الصوتية، وهو بالتالي لا يمثّل سندا للتعليل الصوتي. وبناء على ذلك يجب البحث عن سبب وجيه يبرر تبدل كلمة من صيغة إلى صيغة أخرى من نفس جنسها.

فالأمثلة التي أوردنا تعكس وعي بعض علماء اللغة العربية القدماء بتبدّل انبناء الصيغ بسبب عملية تغيير حركي لكن دون فهم دقيق للقانون العامل فيها وللمظاهر غير الصوتية لذلك التغير.

---

[1] ابن هشام: مغني اللبيب، 139/1.. ما قاله ابن هشام يفيد بأن "ليس" فعلٌ أصالةً. وهذا مخالف لوجهة نظر أخرى ترى أنها منمحوتة من "لا" و"أيس" فطُرِحَتِ الهمزة وأُلْزِقَت اللام بالياء، وهو ما نسب إلى الخليل (ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: ليس). والأرجح رأي ابن هشام لأنها لو جاز كونها منحوتة لكانت اسما لا فعلا. على أنّ رأي ابن هشام يعكس خلافا في كلمة أخرى لم يحسم اللغويون في حقيقة بنيتها لغياب قاعدة تبرر تولدها وتكون دليلا صرفيا على مقولتها ونوع صيغتها الأصلية.

ب) محاولات المحدَثين:

من أصحاب الدراسات ممن نبّه إلى قواعد التقليب الحركي وأكّد أهميته، أنستاس الكرملي في كتابه "نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها" الصادر بالقاهرة سنة 1938، والطيب البكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" الذي صدر بتونس في طبعته الأولى عن مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله سنة 1973. فقد نبّه الكرملي في حديثه عن صيغ العربية وأوزانها على ما عدّه من بدائع العربية. وأورد في هذا السياق مجموعات من الصيغ تتسم بالتقليب الحركي، منها المجموعتان التاليتان:

1) فَعُلّ، وفِعِلّ، وفَعَلّ
2) فُعْلاَن، وفِعْلاَن، وفَعْلاَن، وفَعَلاَن

ولكنّ الكرملي لم يستطع تفسير ذلك واكتفى باعتبار ذلك من دقائق العربية وإشاراتها الخفية[1].

أما البكوش فقد لاحظ أثر تغير مواضع الحركات على الصيغة. ولم يكتف بالملاحظة مثلما فعل الكرملي بل نظر في هذه المسألة. وقد عبّر عن ذلك بقوله: "ولقد انطلق بنا التفكير من ظاهرتين أساسيتين في الصرف العربي هما تغير الحركات بتغير الصيغ (...) وتغيّر الصيغ بتأثير التضعيف..."[2]. لكن نظره في التغيير الحركي خصه فقط بصيغتي الماضي والمضارع فأبرز أثره في التعامل الصوتي الذي كان موضوعا لكتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث". ومن الباحثين المعاصرين أيضا الباحثة وَسْمِيَّة عبد المحسن المنصور. فقد ذهبت إلى أن "الاسم الثلاثيّ المجرّد ترتكز أبنيته على فكره تبادل الموقعية

---

[1] ينظر: الكرملي نشوء اللغة العربية، ص13، 15

[2] البكوش: التصريف العربي، ص 27.

للحركات والسكون في تشكيل بناء الثلاثيّ ممّا ينتج عنه اثنا عشر بناء، المستعمل منها عشرة أبنية فقط"[1]. ورأت أن تعدد هذه الأبنية يطرد مع الإمكان الافتراضي[2].

على أنّ أبرز الدارسين الذين اعتبروا التقليب الحركي قانونا عاما في انبناء الصيغ الصرفية في اللغات السامية هو المستشرق ميشال باربو (Barbot (M.)) في مبحث له عنوانه "بنية الكلمة في العربية الفصحى" (La structure du mot en arabe littéral[3]. فهو يرى أن الجذع الثلاثي في اللغات السامية – الذي يتكون من حروف الجذر الثلاثي ومن حركتي الفاء والعين[4] – هو البنية الأساسية للكلمة في اللغات السامية. وهو ينشأ من تعامل الجذر الصامتي مع حركتي الفاء والعين لتتفرع عنه بعد ذلك الأوزان، أي إنه يتكون من تناوب حركتي الفاء والعين على الجذور الصامتية. فهو لا يتأتى إذن من عملية اشتقاق جذع من جذر بل هو جذع بدئي متولد في مظاهره المتباينة بحسب عملية تناوب في الحركات تجري في مستوى واحد على الأصول الجذرية [5].

يتبيّن لنا إذن، من خلال ما عرضنا بوادر رؤية حول قواعد انبناء الصيغ الصرفية. وهي رؤية تقوم على منهج رياضي عماده التقليب الحركي وفقا لجميع إمكانات تموضع الحركات على أصول الجذر الصيغي (ف.ع.ل).

وهذا النوع من التقليب هو في الحقيقة عملية حصر نظرية هي في جوهرها سلوك رياضي يمكّن من التنبؤ بجميع الإمكانات النظرية للصيغ. وهذا المنهج يبدو

---

[1] ينظرلها: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة، مجلة الدراسات اللغوية – مجلة كلية الآداب– جامعة الإسكندرية 2005م، الإصدارة الأولى الملحقة بالعدد 54 / 2005.

[2] المرجع نفسه.

[3] Barbot (Michel) : La structure du mot en arabe littéral , Modeles linguistiques, T. XII fasc2, 1990, pp.7-31.

[4] خص باربو حركتي الفاء والعين لأن اللام في العربية هي في الأسماء والصفات للوقف وحمل علامات الإعراب النحوية. والواضح أن بابربو يتحدث عن صيغ الاسم لأن اللام في صيغة الفعل تحمل الحركة بداية.

[5] ينظر: ينظر: Barbot (Michel) : La structure , pp.7-31 ؛ حسن حمزة: في الوضع والاشتقاق، ص 82.

جديرا بوصف الطريقة التي تنبني بها الصياغم. فهو منهج يحدد آليّا الإمكانات النظرية لانبناء الصيغ. فقد تمكن السيوطي، ومثله الميداني، من الحصول على العدد الكلي لصيغ مقولتي الاسم والصفة من الثلاثي المجرد وهو اثنتا عشرة صيغة. وذلك بناء على مختلف تقليبات الحركات الأربع على عدد أصول الصيغة النمطية "فعل".

فأنواع الصيغ وعددها في هذا النوع من الاشتقاق، يتحدد رياضيا بحسب إمكانات التقليب النظرية للحركات، ويتعيّن العدد النظري للصيغ باختلاف تقليبات علامات شكلها.

إن التقليب الحركي على الأصول الصيغية لجذر (ف.ع.ل)، كما هو بيّن، نظير للتقليب الجذري على أصول المفردات. وهو في نهاية المطاف، منهج قد انتبه إليه بعض علماء اللغة. تجلت مظاهره في آثارهم. وليس كشفنا عنه ابتداعا بل هو إظهار لبحوث هؤلاء العلماء لمزيد التعريف بها والنظر فيها. وهذا المنهج لم يُستوْفَ النظر فيه، في ما نرى، وكذلك غير مصرح به في الدرس الصرفي المدرسي. وتبعا لذلك رأينا أن نكمّل جزءا من هذا النقص بأن نبحث في الكيفيّة التي تنبني بها صيغ الفعل الثلاثي المجرد باعتماد المنهج نفسه لعلّنا بذلك نقدم إضافة إلى ما انتهى إليه غيرنا في هذا النوع من التوليد تفتح آفاقا في تفسير صيغ الفعل في العربية المتصرفة منها وغير المتصرفة التي تسمى أفعالا جامدة.

2-2 الملامح المقولية لمنهج التقليب الحركي على الجذر الصيغي (ف.ع.ل):

مما أسفرت عنه الجهود المتعلقة بطرائق انبناء الصيغ المتأتية عن منهج التقليب الحركي حسب ما تبيّن لنا مما عرضناه أعلاه، وكذلك مما أوردناه في الفقرة: 5 من الفصل السابق، النتائج التالية:

1) صيغة "فعل" اسما وصفة = 12 صيغة، مثل: فَعْل وفِعْل وفُعْل. وقد فسّرت طريقة انبنائها بالتقليب الحركي.

2) صيغة "فعل" فعلا في الماضي متصرفا = 3 صيغ، وهي: فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ وفُعِلَ ولم تفسر طريقة تكوّنها. لكن قُدِّم وصف لذلك. من ذلك ما ذكره ابن مراد من أنّ "كل مفردة تتألف من أصوات هي التي تكوّن ما يسمى صيغتها الفونولوجية. وهذه الصيغة الفنولوجية هي التأليف الصوتي الذي يتخذ من المفردة قيمة تمييزية إذ لا بدّ أن تنفرد كل مفردة بتأليف صوتي خاص بها. وهذا التأليف مخضع لقوانين التأليف الفنولوجي، مثل قانون التعاقب الصوتي (...) كأن لا يتتالى في المفردة ثلاث صوامت متماثلة وأن لا يتتالى فيها صامتان ساكنان "[1].

3) صيغة "فعل" فعلا في الماضي غير متصرف = 3 صيغ، كما في : "لَيْتَ" و"حُسْنَ" و"نِعْمَ". ولم تفسر طريقة تكوّنها.

4) التقليب الحركي على صيغة "فعل" فعلا في المضارع = 9 صيغ : وهذه الصيغ وإن كانت صيغا تصريفية لا صرفية، فإن قواعد تكوّنها فُسّرت بجدلية التموضع لحركة عين الفعل بين صيغتي الماضي والمضارع. وذلك على الوجه التالي:

أ) فَعَلَ ← يَفعَلُ ويَفعُلُ ويَفعِلُ كما في: يَسألُ ويَدْرُسُ ويجْلِسُ.

ب) فَعُلَ ← يَفْعَلُ ويَفْعُلُ ويَفْعِلُ كما في: كُدْتَ تكَادُ وظَرُفَ يظْرُفُ وأما فَعُل يفْعُل فغير مستعمل [2].

ج) فَعِلَ ← يَفْعَلُ ويَفْعُلُ ويَفْعِلُ كما في: يَشهَدُ ويَفْضُلُ ويَرِثُ.

ولعلّ من أسباب التوقف عند هذا الحدّ من النتائج نفرة الباحثين من دراسة الصرف العربي نظرا لـــ"كثرة ما فيه من التعقيد الظاهري وكثرة ما يبدو فيه من الشذوذ وخضوعه خضوعا مطلقا في ظاهر الأمر للسماع الذي يجعل القواعد تكاد

---

[1] ابن مراد: مقدمة، ص 108.

[2] فَعُلَ يَفْعَل: أمثلته قليلة. ومنه: كُدْتَ تكَادُ بديلا لكِدْتَ تَكَادُ. وقلوا أيضا: كيدَ يكاد على فَعِلَ، بكسر العين، يفعَل (ينظر: ابن منظور: لسان، مادة: كاد.

تكون معدومة"[1]. لكن إن كانت"كل لغة بشرية طبيعية تتكون حتما من نظام فإن كل بحث لغوي يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النظام وبيان طرق بنائه ووظائف عناصره والأسس التي يقوم عليها"[2].

وما المحاولة التي نقدم عليها إلا مقترح قد يكون مقبولا في تفسير انبناء الصيغ وتشكلها داخل نظام اللغة نفسه. فما قدمه بعض الدارسين كابن مراد حول طريقة هذا الانبناء كان وصفا له[3]. ونحن نريد أن نثري ذلك بتقديم تفسير ينطلق من البنية العميقة للصيغة التي نبيّن عناصرها في الشكل الهندسي الذي نرسمه في فقرة موالية.

وتتمثل محاولتنا في إبراز منهج شكليّ يفسّر آليا عمليات انبناء أقصى ما يمكن من الصيغ بناء على منهج السيوطي في التقليب الحركي على أصول الصيغة "فعل"، واعتمادا على القواعد الرياضية المؤدية لذلك في إطار ما تفيده الرياضيات في مناهج البحث اللساني.

وينتظر من هذا المنهج أن يوفّر الكفاية التفسيرية لانبناء الصيغ من الجردّ، حتى التي لم تسمع من قبل، وذلك في إطار نظري صوري تتوفر فيه قواعد إجرائية لوصف التشكلات الصيغية الممكنة. ونشير إلى أنّ أغلب الصيغ التي يجوز اشتقاقها رياضيا " لا وجود لها فعلا في نص صحيح من نصوص اللغة. فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ وما اشتق فعلا واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب"[4]. وهذا وإن كان لا قيمة له في الاستعمال، فإنه في كل الأحوال من باب التركيب الرياضي الضروري الذي لا يمكن عزله نظريا من مجوع الاحتمالات الممكنة.

---

[1] البكوش: التصريف العربي، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 26

[3] يرى ابن مراد أن القاعدة الصورية لتكوين المفردة من الجذر يكون بإضافة الصوائت إلى أصول الجذر الصامتب (ينظرله: مقدمة، الفقرة (أ) ص 144.

[4] إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 63.

3- قواعد التحديد الكمي لصيغ الفعل الثلاثي المجرّد:

يمكن تبيّن هذه القواعد بطريقتين: طريقة الحساب الرياضي التي تعطي العدد النظري لمجموع الصيغ، وطريقة الرسم الهندسي.

3-1 الكم النظري لصيغ الفعل الثلاثي المجرّد بحسب التقليب الحركي:

يتمثل في الحاصل من العمليات الرياضية التي يتمّ بها حصر وجوه التقايب الممكنة. وتبنى هذه العمليات من خلال تحميل الجذر النظري (ف.ع.ل) الحركات الأربع: الفتحة، والكسرة، والضمة، والسكون بصورة تناوبية على كل حرف من حروف الجذر، فتجري على كل حرف نتيجة لذلك أربعة تقليبات. ويكون حاصل الصيغ من العمليات جميعا إثنتين وسبعين صيغة نظرية.

وتجرى هذه العمليات تبعا لثلاث قواعد جامعة (Collectives) على النحو التالي:

1) تطرأ الحركات الأربع على أصل واحد وتثبيت الأصلين الآخريْن، حيث:

$.1 = 3 \times (1 \times 4$

2) تطرأ الحركات الأربع على أصلين فقط وتثبيت الآخر بطريقة استبدالية مع اعتبار عدد الأصول، حيث: $24 = 3 \times (2 \times 4)$

3) تطرأ الحركات الأربع على الأصول الثلاثة بطريقة تناوبية – استبدالية مع اعتبار عدد الأصول التي هي ثلاثة، حيث: $36 = 3 \times (3 \times 4)$

ويكون حاصل الحالات الاستبدالية من العمليات الثلاث 72 حالة كالتالي:

$$72 = 12 + 24 + 36$$

ويكون حاصل عدد الصيغ المولدة نفس عدد حلات الاستبدال، أي 72 صيغة.

وتتجسم مختلف حالات الاستبدال رياضيا تبعا للقاعدة الرياضية التاليبة (القراءة من اليسار إلى اليمين): $n!) \times x \times (!n$

ويكون تمشي تحليل هذه القاعدة بناء على معطَيَيْ توليد الصيغ (عدد الحركات وعدد الأصول) كما يلي:

حيث: $x = 3$

وحيث: $n = 4$

إذن $x = (3 \times x \times !n) \times !4$

$4! = 4 \times 1 \times 2 \times 3$

$4! = 24$

إذن : $72 = 3 \times 24 = x \times (!n)$

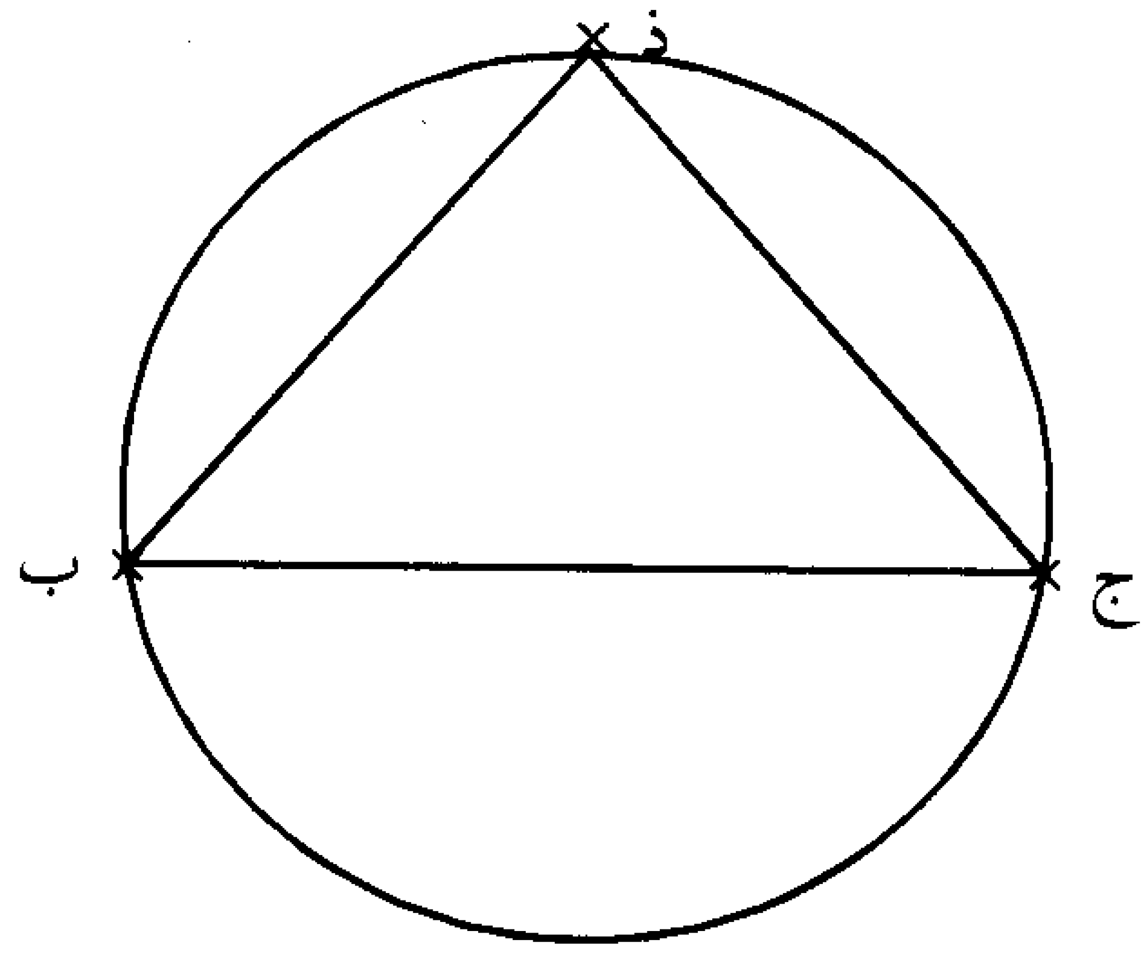
3-2 المظهر الهندسي:

نسميه الدائرة الصرفية. واعتمده من علماء اللغة القدماء عالمان بارزان، هما:

1) الخليل بن أحمد: فقد وضع دائرة وضّح بها بطريقة رياضية، كيفية تكوّن البحور الشعرية. وهذه الدائرة هي التي يسميها الدارسون "الدائرة العروضية".

2) ابن دريد: فقد وضع هو أيضا دائرة مثل دائرة الخليل. لكن ذلك كان منه لإبانة ما يتألّف بصورة رياضية أيضا، من مفردات عند تقليب الحروف الهجائية وفقا للقالب النظري "فعل". واستحسن السيوطي هذه الدائرة واحتج بها هو أيضا لبيان عدة كلام العرب. وقد قال ابنُ دُرَيْدٍ في ذلك: إذا أردت أن تُؤَلِّف بناء ثُنائيّاً أو ثلاثيا أو رُباعيّاً أو خُماسيّاً فخذْ من كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة ثم أدِرْ دَارَةً فوقِّع ثلاثة أحرف حَواليها ثم فُكَّها من عند كل حرفٍ يمنة ويسرة حتى تُفَكَّ الأحرفُ الثلاثة فيخرج من الثلاثي ستة أبنية وتسعة أبنية ثنائية. فإذا فعلت ذلك

[بحروف الهجاء] استقصيتَ من كلام العرب ما تكلَّموا به وما رغبوا عنه"[1]. وهذه الصورة هي التالية، ومثالها تقليب الجذر (ج.ذ.ب):



هذه الدائرة هي التي نقتبسها في صورتها المجردة وفي طريقة اشتغالها، في عملنا هذا، لتفسير ما ينبني من الأنماط الصيغية للفعل الثلاثي المجرّد. فهي الشكل الهندسي القادر بطريقة الاشتغال التي رآها كل من الخليل وابن دريد، عن تفسير كل ما يعتور الصيغ من حركات والقابل لاستيعاب مختلف التقليبات الممكنة للحركات على الجذر (ف.ع.ت). وتتكون هذه الدائرة من مركز ثقل هو الجذر الثلاثي (ف.ع.ل)، ومن محيط هو الحركات الأربع. وتتحرك هذه الدائرة عكس عقارب الساعة تماما كالدائرة العروضية. فتنطلق عمليات تكوين صيغ الفعل أثناء عمليات الدوران التي تكون فيها كلُّ دورةٍ عمليةَ تناوبٍ حركيٍّ على الأصول الجذرية. وفي ما يلي رسم لذلك مقدمين له بالمعطيات الرياضية التالية:

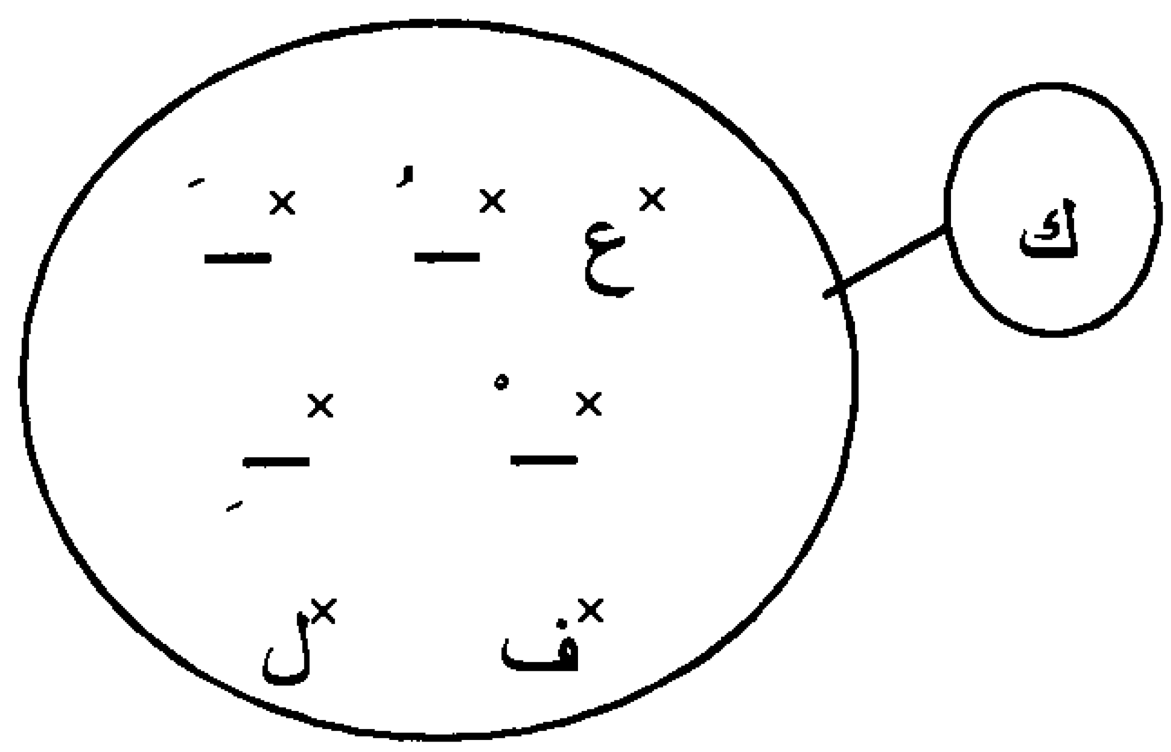
- ص: مجموعة أصول الجذر الصامت (ف.ع.ل)، ص= { ف.ع.ل}

- م: مجموع الصوائت العربية، م={ ـــَـ، ـــِـ، ـــُـ، ــــ}

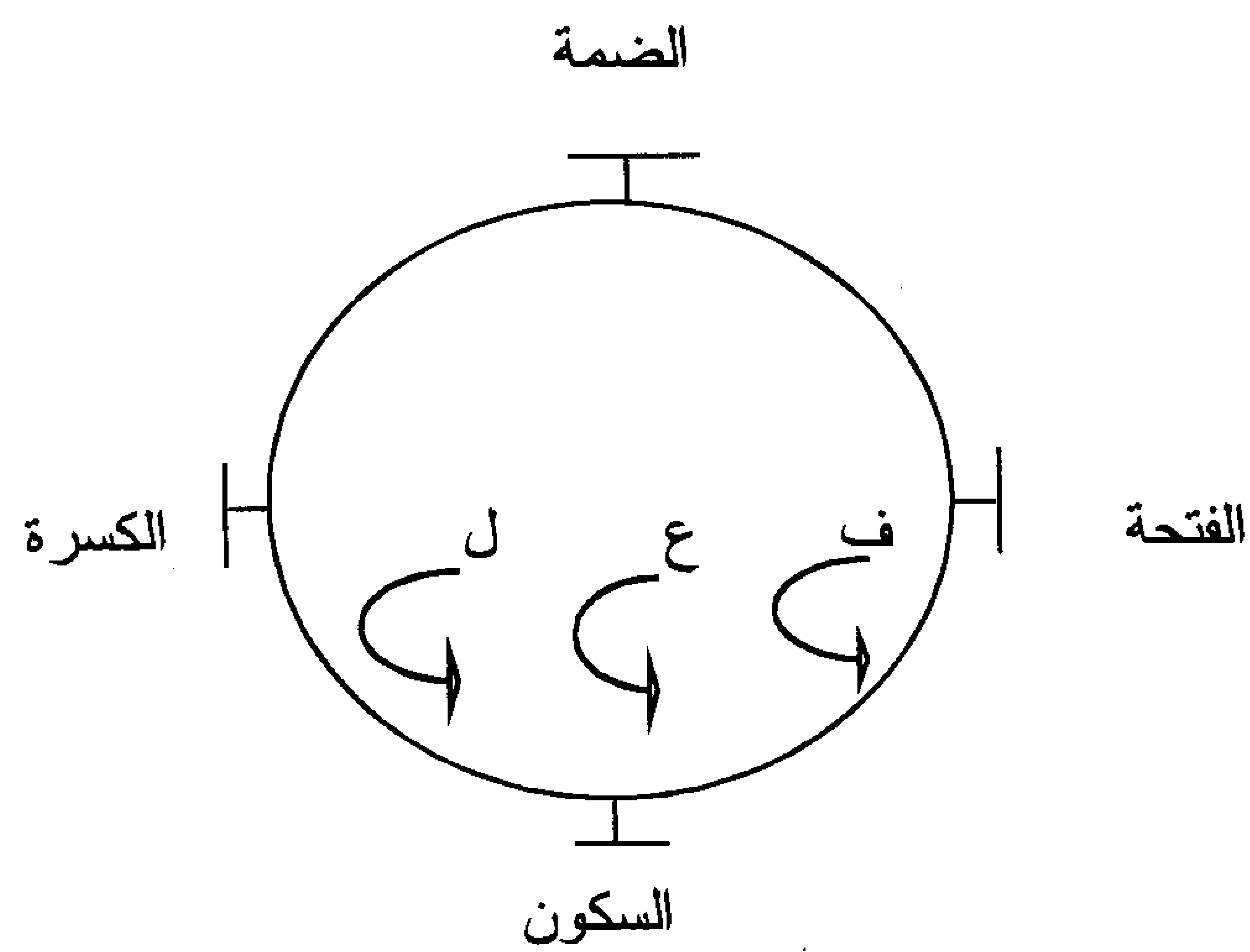
- ك: مجموعة اتحاد (ص).(م)، ك = ص U م، وهي مجال البنية العميقة حيث تتفاعل كل العناصر بما تتحقق به كل الصيغ الممكنة. وهي أيضا معطى الفضاء الحركي للدائرة الصرفية:

[1] السيوطي، المزهر، 71/1.

مجموع اتحاد (ص + م)



الدائرة الصرفية



حيث تشتغل الدائرة وفقا لمختلف التشكلات في البنية العميقة تبعا للمعطيين التاليين:

(1) الجذر الصيغي هو (ف.ع.ل)، وهو جذر صامتي.

(2) الصوائت (الحركات) التي تدمج بالتناوب مع كل صامت من الجذر الصيغي أربع، هي: الفتحة، والكسرة، والضمة، والسكون.

وينتج بمقتضى التناوب الحركي على الأصول الصامتية للصيغة بروز صيغة نظرية قائمة الذات مستقلة بنفسها.

أما القانون الأساسي الذي يتحكم في مختلف ما يتولّد من الأنماط الصيغية فهو **قانون التكرار**، تكرار البنية المجردة للجذع الصيغي (فعل) في إطار تفاعل أصوله الحرفية الثلاثة مع مبدإ التناوب الحركي عند كل نقطة ما من مسار التموقع الحركي على الصورة التي بينّا. فهذا الجذع مجرّدا من كلّ حركة، هو جذع لا هويّة له إلا من خلال ائتلافه بشكل من الأشكال، مع الحركات التي تتعاقب على أصوله. وبالتالي فإن كل عملية تعاقب حركي على الجذور هي إحدى إمكانيات توليد نمط من الأنماط الصيغية.

وتتخذ إمكاناتُ الانبناء الآلي سواء التي تجسّمها هذه الدائرة أو التي تفسر بالتحليل الرياضي الذي عرضنا آنفا، قاعدةَ تحكيم في ما يمكن أن ينبني من الصيغ، فتعتبر كل صيغة منبنية آليا صيغة صحيحة ومبرّرة تندرج ضمن مقولة "مستعمل" إن كانت جارية في الاستعمال، أو ضمن مقولة "مهمل" إن توقّف ظهورها على عملية الانبناء النظري الآلي.

وانبناء الوحدات بحسب هذه الآلية يتقاطع مع نظرية تقاطع الجذور والأوزان التي قال بها جان كانتينو ((Cantineau (J.))[1]. فهذه النظرية تجعل الكلمات التي صنفها علماء العربية إلى كلمات أصول وكلمات مشتقة من الأصول، على مستوى واحد لأنها جميعا مشتقة من الجذر. "فلا تأتي الكلمة من كلمة أخرى فتكون تابعة لأصل، ولا يكون الاشتقاق حلقات يُنتقل فيها من حلقة إلى حلقة، وإنما يكون عملية بسيطة على مستوى واحد"[2].

ونورد في الفقرة التالية أمثلة لبعض التقليبات التي تحققها الدائرة[3]:

---

[1] ينظر: Cantineau (Jean) : Racines et Schèmes, pp.119-125. ويُنظر مزيدا من التفصيل في ما ذهب إليه هذا الرجل في فصل التوليد من الجذور من هذا البحث.

[2] حسن حمزة: الوضع والاشتقاق، ص 83.

[3] الاكتفاء بنماذج من الصيغ مسألة منهجية هدفها الإبانة والتوضيح. أما جمع كل الصيغ المستعملة فمسألة معجمية تتقصى نسبة المستعمل.تتطلب العودة إلى المتون لتكوين المدونة النصية لاستخراج ذلك، وهذا يدعو إلى تحديد مدونة تتعدى حدود جهدنا وتخرج عن نطاق بحثنا.

4- نماذج من التقليبات النظرية لصيغ المجرد:

4-1 نماذج من الفعل الثلاثي:

1) القاعدة الكلية 1 (ق.ك.1): تناوب الحركات الأربع على أصل واحد وتثبيت الآخرين

أ) نماذج من تقليب حركة العين مع تثبيت حركة الفاء واللام على الفتح:

فـ / ـــَ / ع/ ـَ / ل/ ـَ ← فَعَلَ، مثل: كَتَبَ (ينظر: ق/أ)[1].

فـ + ـــَ + ع + ـِ + ل ـَ ← فَعِلَ، مثل: فَرِحَ.

فـ / ـــَ / ع / ـُ / ل/ ـَ ← فَعُلَ، مثل: حَسُنَ.

فـ / ـــَ / ع / ل/ ـَ ← فَعْلَ، مثل: لَيْتَ ؛ لَيْسَ[2]؛ حَيَّ (بمعنى "هَلُمَّ" كما في حَيَّ على الصلاة)؛ حَسْنَ (بديلا لـ"حَسُنَ")[3]؛ صَيْدَ البعيرُ (بَدِيلا لـ"صَيِدَ")[4]؛ عَلْمَ (بديلا لــــ" عَلِمَ")[5]؛ عَلَّ[6]؛ نَعْمَ (بديلا لـ: نِعْمَ، حكى سيبويه: أن من العرب من يقول نَعْمَ الرجلُ في نِعْمَ)[7] ؛ بَلْهَ[1] ؛ حبَّ في حبّذا. و"حَبَّ" على الأصل ليس فيها

---

[1] تعطي التقليبات النظرية الرياضية أبنية متشابهة، فتكون تلك الأبنية من قبيل التكرار كما هو جلي في "فَعَلَ" من أمثلة التقليب المقدمة. ونذكّر بأن تلك الأبنية واجبة الوجود بمقتضى توليد الإمكانات النظرية لكل عملية تقليب. إلا أن المستوى العملي لاستعمال الصيغة يؤدي إلى اختفاء مظهر التكرار فيها، فيبدو الأمر وكأنه لا توجد إلا صيغة واحدة.

[2] ينظر: سيبويه الكتاب، 344/4 ؛ ابن هشام: مغني اللبيب، 293/1.

[3] ينظر ابن منظور: اللسان، مادة: حسن ؛ المبرد: المقتضب، 2/ 138-139.

[4] ينظر: سيبويه الكتاب، 344/4 ؛ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 139. وصيد البعيرُ: إذا صار لا يستطيع الالتفات لداء.

[5] ينظر: المبرد، المقتضب : 138/2.

[6] أورد الفيروزابادي في القاموس المحيط (مادة: علل) لَعَلَّ بالتضعيف، ومن غير تضعيف أي لَعَلْ، بلام واحدة ساكنة. وهو ما يعني أنّ سكون اللام الأولى وسط الكلمة أصل وليس إدغاما، ثم زيدت اللام الثانية لإتمام البناء على فعل. ونفسر تولّد "عَلَّ" على بنيتها القائمة بقاعدة التقليب الحركي (ب)، على غرار مثيلاتها، وذلك في غياب تفسير آخر.

[7] ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: نعم ؛ المبرد، المقتضب: 138/2.

حذف لحركة المثّل الأول، لأنها على فَعّلَ ودالة على المدح، مثل نَعْمَ. وأيضا ليس فيها حذف لحركة المثّل الأول لأنها في بنائها مثل علًّ)[1].

- ملاحظة (1) :

يوفر التبادل الحركي على الأصول الجذرية إمكانية اختيار الصيغة الأكثر خفة. لكنّ القول بطلب الخفة لا يمكن أن يحل محل القواعد الأصلية التي حققت إمكانيات الاختيار المختلفة. فمبدأ التخفيف مبدأ تعليل صوتي لا مبدأ تكوين صيغي. وبالتالي لا يجوز اعتباره القاعدة الأصلية التي تفسّر اختلاف الحركات على الحروف. ومن الأدلة على أنّ التناوب الحركي على الأصول الجذرية هو القاعدة الأصلية أننا نجد بقية مظاهره في أخوات العربية من اللغات السامية الأخرى. فكلمة نَفْس، على سبيل المثال، هي في العربية والعبرية ساكنة الفاء، وفي الأكدية متحرّكة الفاء بالكسرة napyštu وإن كانت بتاء التأنيث، وكذلك كلمة أُذُن فهي في العربية على فُعُل وعلى فُعْل، بضم العين وتسكينها، وفي الأكدية أ ُذْن، بسكون الذال uznu›، وفي العبرية أُذَن بفتح الهمزة: ōzen› وأصلها على فُعْل: uzn›[2]. فالواضح من هذا أنّ اللغات السامية تختار من إمكانات التناوب الحركي ما يناسبها وما يخقق انسجاما صوتيا في صيغها. وهذه الإمكانات موجودة سلفا في نظام اللغة الصرفي وليست نتاج تعامل صوتي.

ونحن لا نقطع بهذا المنهج الرياضي في انبناء الصيغ. فما هو إلا اقتراح رأينا فيه كفاية تفسيرية دعتنا إلى تقديمه في انتظار مقترح آخر يخالفه أو يدفع إلى إعادة النظر فيه. لكننا مع ذلك لا نعتبر قواعد التعليل الصوتي هي القواعد الأصلية في تفسير التناوب الحركي على الصيغ، يؤيد ذلك وجود أمثلة من هذا التناوب الحركي الآلي في اللغات السامية الأخرى كالتي قدمنا، كما يؤيد ذلك أيضا ارتباك علماء اللغة العربية في مقولة ما ذكرنا من الأمثلة مما هو على "فَعّلَ". وقد بينا ذلك

---

[1] ينظر : ابن منظور: اللسان، مادة: بله.

[2] ينظر: برجشتراسر: التطور النحوي، ص ص 68-69.

في التمهيد لهذا الفصل. ومرد هذا الارتباك عدم اهتداء هؤلاء العلماء إلى قاعدة انبنائها الصرفية. وتعدّ القاعدة (ب) وفقا لمنهج التقليب الحركي الصيغي، القاعدة التي تصف انبناء "لَيْسَ" بديلا لـ"لَيِسَ"، و"حَسْنَ" بديلا لـ"حَسُنَ"، و"عَلْمَ" بديلا لـ"عَلِمَ"، و"نَعْمَ" بديلا لـ"نِعْمَ" و"بَلْهَ" بديلا لـ"بَلِهَ" لنستفيد في النهاية أن كل هذه الكلمات هي أفعال على وزن: فَعْلَ (بفتح الفاء واللام وسكون العين) انبنت بنفس القاعدة ومثلت بدائل لأفعال هي من جنس لفظها ومن أصولها الصيغية نفسها. وعليه تكُون لَيْتَ، ولَيْسَ، وحَيَّ، وحَسْنَ، وعلْمَ، وبلْهَ وعلَّ، ونَعْمَ، (كلها بفتح الفاء وسكون العين)، أفعالا. وتقدم القاعدة (ب) التي أدت إلى انبناء هذه الأفعال التفسير نفسه بالنسبة إلى كل ما ينبني على "فَعْلَ" مما يندرج في نفس الباب وهو باب ما عينه مكسورة أو مضمومة أو من حروف الحلق. فهي جميعا تفسَّر بالقاعدة (ب). وكما هو ملاحظ فإن هذه القاعدة مطردة وذات إنتاجية.

أما جمود "فَعْلَ" وأخواتها فهو ليس لسبب صوتي كما ذهب إلى ذلك ابن منظور في حديثه عن "حَسُنَ" و"نِعْمَ"، وابن هشام في حديثه عن "لَيْس" (ينظر: فقرة:1-1)، وإنما هو لسبب دلالي تطلبته هذه الصيغة وهو الخروج من الحدثية إلى معنى معبر عن حال مخصوصة. فقد أجمع علماء اللغة القدماء أن بناء نِعْمَ وبِئْسَ يعود إلى أنهما تضمنتا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نقلتا من الخبر إلى نفس المدح والذم[1]. وقياسا على ذلك يكون بناء "ليس" بسبب نقلها إلى النفي، وليت بسبب نقلها إلى التمني، وحَبَّ بسبب نقلها إلى المدح، وعلَّ بسبب نقلها إلى الرجاء. وقس على ذلك سائر ما يندرج في هذا الباب، يؤيد ذلك رأي ابن هشام. فقد ذهب في حديثه عن بناء ليس وعسى ونعم وبئس أن خروج هذه الأفعال من معناها الأصلي وهو إفادة الحدثية المقتضية للزمان، إلى معنى مخصوص مجرد من الحدثية لا يفيده غيرها هو الذي جعلها لا تتصرف، فأشبهت بذلك الاسم[2].

---

[1] ينظر ابن يعيش: شرح المفصل،116/7.

[2] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 172/1.

ب) نماذج من تقليب حركة الفاء مع تثبيت حركة العين على السكون وحركة اللام على الفتح:

- فــ / ـــَ / ع/ل/ ــَ ← فَعْلَ، مثل: ليْسَ، لَيْتَ، علَّ، نَعْمَ (لغة في نِعْمَ) [1].
- فــ / ـــِ/ ع/ ل/ ــَ ← فِعْلَ، مثل: نِعْمَ ؛ بِئْسَ.
- فــ / ـــُ / ع / ل/ ــَ ← فُعْلَ، مثل: حُسْنَ (بمعنى: حَسُنَ).

- ملاحظة (2):

وفقا لطرق الانبناء في هذه القاعدة (هــ)، فقد يجوز إدخال "إنّ" في باب بِئْسَ ونِعْمَ باعتبار أن "إنّ" تعمل عمل الفعل، ولها معناه وهو المعنى "أُوَكِّدُ"، وتخرج عن بنية الحرف في كونها ثلاثية. فإذا كان ذلك كذلك فهي أقرب إلى الفعل من الحرف. وهي في صيغتها، على "فِعْلَ"، مثل نِعْمَ وبِئْسَ. ووجهة النظر هذه لا يستبعدها الأنباري، وذلك في سياق حديثه عن لعلّ. فهو يرى أنّ لَعلّ وأخواتها مثل إنّ وليت، إنما تعمل عمل الفعل لأنها تشبهه في اللفظ والمعنى وذلك من عدة وجوه: "أحدها أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم. والثاني أن فيها معنى الفعل لأن أنّ وإنّ بمعنى أَكَّدْتُ، وكأنّ بمعنى شَبَّهْتُ، ولكنّ بمعنى استَدْرَكْتُ، وليت بمعنى تَمَنّيْتُ، ولعلّ بمعنى تَرَجَّيْتُ. والثالث أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح إلى غير ذلك من الوجوه... وهذه الوجوه من المشابهة بين لَعَلَّ والفعل لا تبطل إلا أن لا تكون على وزن من أوزانه"[2].

إلا أن الأنباري يعجز عن تفسير صيغة مثل هذه الوحدات شأنه في ذلك شأن غيره من علماء اللغة القدماء، فيستدرك في حديثه عن "لعلّ" قائلا: "على أنه ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل"[3].

---

[1] حكى سيبويه أن من العرب من يقول نَعْمَ الرجلُ (بفتح النون وسكون العين) في نِعْمَ (بكسر النون)، وكان أصله نَعِم ثم خفّف بإسكان الكسرة على لغة بكر بن وائل" (ينظر المرجع السابق، مادة: نعم).

[2] ينظر: الأنباري: الإنصاف، ص 185.

[3] المرجع نفسه، ص 185.

2) ق.ك.2: تناوب الحركات الأربع على أصلين فقط وتثبيت الآخر:

ج) نماذج من تقليب حركة الفاء والعين معا مع تثبيت حركة اللام على الفتح:

- فـ / ـــَـ / ع/ ـَ / ل/ ـَ ← فَعَلَ، مثل: كَتَبَ (ينظر: ق/أ).
- فـ / ـــِـ / ع / ـِ / ل/ ـَ ← فِعِلَ: مثل: شِهِدَ؛ سِعِدَ؛ عِمِلَ (مظهر لهجي قديم باليمن)[1]، وقد روي نِعِمَ، بكسرتين على الإتباع[2].
- فـ / ـــَـ / ع / ـِ / ل/ ـَ ← فَعِلَ: فَرِحَ (ينظر: ق/ب).
- ف / ـَ / ع /ـُ / ل / ـَ ← فَعُلَ: حَسُنَ ؛ كَبُرَ؛ عَظُمَ.
- ف / ـُ /ع / ـِ / ل / ـَ ← فُعِلَ: جُبِلَ، نُزِفَ[3].
- ف / ـَ / ع / ل / ـَ ← فَعْلَ، مثل: لَيْسَ؛ لَيْتَ، نَعْمَ (بمعنى نِعْمَ)، عَلْمَ (بمعنى عَلِمَ)؛ صَيْدَ البعيرُ (بديلا لـ"صَيِدَ): (ينظر: ق/ب).

- ملاحظة (3):

الصيغة الفعلية " فِعِلَ" بكسر الفاء والعين معا، صيغة مستعملة ذكر الخليل أنها في لغة ناس من أهل اليمن وأهل الشحر، فإنهم يكسرون كل فعل يجيئ على بناء عَمِلَ، نحو قولك: شِهِدَ، وسِعِدَ، ويقرؤون: "وما شِهِدْنَا إلا بما عِمِلْنَا" [يوسف:81][4]. وتجد هذه الصيغة وصفا لطريقة تولّدها في إطار القاعدة (و). وهي قياسية عند المتكلمين بها.

والصيغة الفعلية "فُعِلَ"، بضم الفاء وكسر العين، تمثّل في العربية قائمة خاصة تتبعها الصرفيون ووضع لها بعضهم معجما خاصا[5]. وهي تعتبر، من

---

[1] ينظر الخليل: كتاب العين، مادة: بأس 110/1

[2] ينظر: ابن منظور : اللسان، مادة: نعم.

[3] ينظر : شندول: التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص ص 366- 373.

[4] ينظر الخليل: كتاب العين، مادة: بأس 110/1.

[5] ينظر مثلا: الشافعي (محمد علي بن علان الصديقي، ت: 1058 هـ/ 1648 م): معجم الأفعال المبنية للمجهول المعروف بإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

الناحية التصريفية أبنية محولة من البناء للمعلوم إلى البناء المجهول. وهي من ثمّ مبنية للمجهول. لكن ذلك فيه نظر فبنيتها تلك تبدو بنية أصلية كما تبينها القاعدة أعلاه. ويذهب إلى ذلك سائر الكوفيين، وكذلك بعض البصريين كالمبرد، فهؤلاء يعدون ما هو على صيغة فُعِل المضمومة الفاء المكسورة العين، أصلا برأسه. ونجد من اللسانيين العرب المعاصرين عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "المعجم العربي: دراسة تحليلية جديدة ". فهو يذهب إلى أنّ الصيغة "فُعِلَ" التي تسمى صيغة المبني للمجهول هي في الحقيقة صيغة بديلة في مجملها لصيغة "فَعِلَ" اللازم (بكسر العين)[1].

د) تقليب حركة الفاء والعين مع تثبيت اللام على السكون:

- فـ / ـــَـ / ع/ ـــَ / ل ← فَعَلْ، مثل: نَعَمْ، أَجَلْ (ينظر: ق/د).
- فـ / ـــِـ / ع / ـــِ / ل ← فِعِلْ، مثل: "شِرِبْ"؛ مِشِي؛ كِلِي (مظهر لهجي بالجنوب الشرقي التونسي للنطق بـ" شَرِبَ " و" أَكَلَ " و" مَشَى"، حيث تنطق الفتحة ممالة إلى الكسرة وأحيانا بكسرة صريحة، ويظهر هذا حتى في الأسماء حيث تكسر أوائلها عوض الفتح كما في: شَعير ← شِعير، بَعير ← بِعير). ووافق السكون في لام الصيغة مظهر الوقف في الكلام، فتطابق المظهران سطحيا. والصيغة فِعِلْ" في هذه القاعدة (ي) قريبة من الصيغة "فِعِلَ" في القاعدة (و).

- ملاحظة (4):

من الصيغ ما له مظهر استعمال لهجي لا يندرج في إطار اللغة العامة المشتركة. لكن وجوده على المستوى اللهجي كما في قراءة "وما شِهِدْنَا إلا بما عِمِلْنَا (يوسف:81)"[2]، وفي شِهِدَ، وسِعِدَ عند بعض أهل اليمن وأهل الشحر. بعض جهات الجنوب الشرقي التونسي، يكفي دليلا على وجود الصيغة على مستوى الاستعمال.

---

[1] ينظر: الفهري: المعجم العربي، ص104؛ شندول: التطور اللغوي، ص ص 366-372.

[2] ينظر الخليل: كتاب العين، مادة: بأس 110/1.

4-2 نماذج من الرباعي في الاسم والصفة:

1) تقليب حركة اللام مع تثبيت حركة العين على الفتح وحركة العين على السكون:

أ) فَعْلَل:

- اسما: جَعْفَر، وجَوْهَر، وجدْول. وصفة: سَلْهَب: الطويل، سِقاء عَيَّنٌ، إذا كانت فيه كالعُيون.

ب) فَعْلِل:

- اسما: جَنْدِل: حجارة كرأس الإنسان.

2) تقليب حركة اللام مع تثبيت حركة الفاء على الضم وحركة العين على السكون:

أ) فُعْلَل:

- مصدرا: سُؤدَد: السيادة، وعُنْدَد: بدّ ومحيص، وصفة: جُخْدَب: الضَّخْم الغِليظُ من الرِّجال والجِمال، وقُعْدَد: الجبانُ اللئيمُ. ويردان بالضمّ أيضا.

ب) فُعْلُل:

- اسما: جُنْدُب: حشرة، وطُحْلُبُ: هو الذي يكون على الماءِ، كأنه نسج العنكبوت. وصفة: دُخْلل الرجلِ: الذي يداخله في أُموره كلها فيكون صاحب سره ؛ وجُرْشُع: العظيمُ من الإبلِ والخيل، أو العظيمُ الصَّدْرِ.

3) تقليب حركة اللام مع تثبيت حركة الفاء على الكسر وحركة العين على السكون.

أ) فِعْلَل:

- اسما: بِرْوَع: اسم امرأة، وضِفْدَع، وعِثْيَر: الغبار ؛ وصفة: هِجْرَع: الطويل، ورماد رِمْدَد.

ب) فِعْلُل:

– اسما، في المفرد: زِعبُر: ضَرْبٌ من السهام، ونِئْدُل: الكابوس، وخِرْفُع: القطن الذي يَفْسُد في بَراعيمه، وصفة: ضِئبُر: الداهية.

ج) فِعْلِل:

– اسما : زِبْرِج: الوشي، وصفة: دِلْقِم: جِهْبِذٌ، بالكسر: النَّقَّادُ الخَبيرُ، وخِرْمِل: المرأة الرَّعْناء.

تبرز كل هذه النماذج أنّ تناوب الحركات على حروف الصيغة يمكّن من التنبؤ مسبقا بنوع الصيغة لكون الصيغ تتبني آلياّ بهذا التناوب.

والملاحظ أن كل قاعدة تشعرنا أنها قادرة على وصف الطريقة التي انبنت بها كل صيغة وعلى استيعاب متطلبات الاستعمال. ويرجع ذلك إلى القانون الرياضي الذي يفرض انتظام الصوائت على الصيغة. وهذا الانتظام يمكن تفسيره بقابلية الصيغ لتموضع الحركات عليهَا.

والصيغ المجسمة في الواقع اللغوي ثلاثة أنواع: 1) صيغ تتعلق باللغة العامة المشتركة ولها مع ذلك امتدادات لهجية، و3) صيغ كثيرة التداول وهي الصيغ الأربع: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفُعِلَ، و3) صيغ قليلة الأنماط الكلامية المجسمة لها مثل: فَعْلَ كـ"لَيْتَ"، وفِعْلَ كـ"نِعْمَ"، وفُعْلَ كـ "حُسْنَ"، لكن قلة نماذجها الكلامية لا يقلص من أهمتها ولا يحدّ من تداولها.

والصيغ الممتدة في الاستعمال هي التي نرى أن الصرفيين قد اتخذوها صيغا نموذجية عليا[1]، فتمكنت بفضل هذه العلوية أن تخفي وراءها ما سواها من الصيغ التي يقل استعمالها أو تقل النماذج التي تجسمها. لكن هذا الإخفاء لا يعني

---

[1] نقول "صيغة عليا" للصيغة التي تتحول إلى صيغة عامة تستوعب أقصى ما يمكن من وجوه التجسيم الواقعي.

الاستغناء عن ذلك القليل، فوجود مثال واحد يجسم ذلك القليل يكفي دليلا على وجوده.

5- تكوين الأنماط الصيغية المزيدة:

5-1 بنية المزيد في الدرس اللغوي العربي التقليدي وعناصر تكوّنها:

يفيد معنى مصطلح "مزيد" وجود عنصر ليس من أصل الكلمة، أي وجود عنصر إضافي فيها يسمّى في الدرس الصرفي "زائدة". والزائدة في التصور التقليدي، كما ذكرنا ذلك في الفقرة: 6 من الفصل السابق، حروف تزاد إلى الكلمة، وهي عند القدماء عشرة حروف تجمعها عبارة "سألتمونيها" دون تمييز منهم بين ما يعدّ زائدة اشتقاقية (Affixe dérivationnel) وما يعدّ زائدة تصريفية (Affixe flexionnel)، وهو ما يعني أن القدماء لم يفرّقوا بين النوعين.

والبنى العامة للأنماط الصيغية المزيدة بالتصور الذي يرونه، ثلاث نبرزها كما يلي:

1) النية (أ) : جذع رئيسي + حرف مزيد واحد

والأنماط الصيغية المتواترة التي تخضع لهذه البنية هي: أَفْعَلَ، مثل: أَكْرَمَ، وفاعَلَ، مثل: قَابَلَ، وفعَّلَ، مثل: قَطَّعَ، وتَفَعْلَلَ، مثل: تَدحْرَجَ.

2) البنية (ب): جذع رئيسي + حرفان مزيدان

والأنماط الشائعة لهذه البنية: افْتعَلَ، مثل: احْتَقَرَ، وافْعَلَّ، مثل: احْمَرَّ، وافعَوَّلَ، مثل: اعْلَوَّطَ بعيره (تعلّق بعنقه وعَلاَه)، وانفَعَلَ، مثل: انصرَفَ، وتَفَاعَلَ، مثل: تَقَارَبَ، وتَفَعَّلَ، مثل: تَفَضَّلَ.

3) البنية (ج): جذع رئيسي + ثلاثة أحرف مزيدة

وأنماط هذه البنية من الصيغ المعروفة: استفْعلَ، مثل: استَخْرَجَ، وافْعَالَّ، مثل: احْمَارَّ، وافعلَلَّ، نحو: اقشعرَّ، وافعنْلَلَ، مثل: اقعنْسَسَ (تأخر ورجع إلى خلف)، وافعنْلَى، مثل: اسلَنْقَى (نامَ على ظهره)، وافْعَوْعَلَ، مثل: اعْشَوْشَبَ.

على أن من أهم المآخذ التي تتعلق بقواعد تكوين الصيغ في الدرس الصرفي إهمال مصطلح "زائدة" (Affixe) فهذا المصطلح في اللسانيات الحديثة، هو مصطلح مركزي في علم الصرف الاشتقاقي. لكن سيء فهمه في الدرس الصرفي العربي التقليدي وضعف حضوره رغم ظهوره منذ نشأة هذا الدرس[1]. وعليه فإنه من الأولى اليوم العدول عن عبارات "مزيد بحرف" و"مزيد بحرفين" و"مزيد بثلاثة أحرف" والاستعاضة عن ذلك باستعمال مصصطلح "زائدة". فهذا المصطلح أعلق بالتراث وأكثر دقة في وصف بنى المفردات والصيغ كما سنبيّن ذلك في الفقرة أسفله، فضلا عن كونه من مصطلحات الدرس اللساني الحديث ومن المصطلحات العريقة في الدرس اللغوي العربي.

5-2 تشكل بنية المزيد في الدرس اللساني الحديث:

سبق أن بيّنا في الفقرة: 4-2 من الفصل الأول من هذا الباب أنّ الدرس اللساني الحديث ميّز بين الزوائد الاشتقاقية والزوائد التصريفية، فذكرنا أنّ الزوائد الاشتقاقية هي عناصر تزاد إلى الصيغم الحرّ زيادة داخلية ليتكوّن بذلك صيغم يسمى صيغما مزيدا مقابلة له بما يسمى صيغما مجرّدا وهو الخالي من الزيادة مثل "فَعَلَ"، وأنّ الزيادة التصريفية هي زيادة عرضية يحددها تركيب الجملة مثل زيادة التعيين وزيادة العدد وزيادة الجنس...إلخ، وهي بالتالي زيادة نحوية.

وليست الزائدة الاشتقاقية في اللسانيات الحديثة حرف الزيادة عند القدماء. فالزوائد في الدرس التقليدي كما ذكرنا آنفا، حروف مفردة. وهي في الدرس

---

[1] ذُكِرَ مصطلح "زائدة" منذ نشأة الدرس اللغوي العربي. فقد أورده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ /735م) على سبيل المثال، في صيغة الجمع (ينظر: ابن المثنى: مجاز القرآن، 1/376-377)، وأورده سيبويه في المفرد والجمع (ينظر: سيبويه: الكتاب: 3/ 433-434).

اللساني الحديث قد تكون حرفا واحدا كالألف في "فَاعَلَ". وقد تكون من حرفين مثل [انــ] في "اِنْفَعَلَ". وقد تكون من ثلاثة أحرف مثل [استــ] في "استَفْعَلَ"، وهذا أقصى ما تكون عليه الزائدة في اللغة العربية.

فالزائدة الاشتقاقية هي إذن عنصر صرفي مقيّد (غير مستقل) يكون بسيطا مكونا من حرف واحد أو مركبا مكونا من حرفين أو معقدا مكونا من ثلاثة أحرف. ويأتلِف هذا العنصر مع جذع من الجذوع بدءا أو وسطا أو آخرا أو بدءا ووسطا أو وسطا وآخرا... إلخ، فيتكوّن بذلك النمط الصيغي المزيد.

إذن يتم تكوين النمط الصيغي المزيد انطلاقا من جذع مجرّد. وهذا الجذع المجرّد يعدّ "الجذع الأوّل الذي يكون عادة جذعا بسيطا خاليا من الزيادة الصرفية، ويسمى أصليا أو جذعا رئيسيا، ثم تتولّد عن الجذع الأول أو الرئيسي أو الأصلي جذوع أخرى فروعٌ تولّدا غير سلسلي بزيادة السوابق والدواخل واللواحق"[1]. وهذه الطريقة تسمح باشتقاق سائر الوحدات المزيدة طبقا لموضع الزائدة، ذلك أنّ الزيادة ثلاثة أنواع من حيث التموضع: زيادة بدئية (Préfixation) وزيادة وسطية (Infixation) وزيادة آخرية (Suffixation)[2]. ونبرز هذه الأنواع بالتمثيل الشكلي أسفله الذي نخصّ به أمثلة لتكوّن الفعل المزيد، حيث:

- ق1:ج (ب) + س (ص) ← ج (ر)

حيث: ج (ب) = جذع بسيط، س (ص) = سابقة صرفية، ج (ر)= جذع مركب

– المثال: [فَعَلَ] + سابقة [انــ] ← صيغة مزيدة [اِنْفَعَلَ]، ومثاله: [اِنْــ] + [هَمَرَ] ← اِنْهَمَرَ، حيث "[انفعل] = صيغم مركب، و[انهمر]= جذع مركب.

- ق2:ج (ب) + س (ص) + د (ص) ← ج (م)

حيث: د (ص)= داخلة صرفية، ج (م)= جذع معقد

[1] ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص77؛ ينظر أيضا: Riegel : Grammaire méthodique, p.541

[2] ينظر: Riegel : Grammaire méthodique,pp.541-546

– المثال: [فَعَلَ] + سابقة [ا] + داخلة [تـ] ← صيغة مزيدة [افْتَعَلَ]، ومثاله: [ا] + [تـ] + [نقل] ← [ا]نـْ[تـَ] ـقلَ ← اِنْتَقَلَ

•ق3: ج (ب) + س (ص) + د (ص) + ل (ص) ← ج (م)

حيث: ل (ص) = لاحقة صرفية

– المثال: [فَعِلَ]+ سابقة [ا] + داخلة [ا] + لاحقة [ل] ← صيغة مزيدة [افْعَالَّ]، ومثاله:[ا] + [سَوِدَ] + [د]← اِسْوَادَّ

حيث: [افْعَالَّ]= صيغم معقّد، واسْوَادَّ = جذع معقّد.

يبرز نظام الزيادة كما يتضح من الأمثلة أعلاه أنّه عملية تكوين صيغميّ. والتكوين الصيغمي من حيث الزيادة نوعان:

1) تكوين مركب، وهو الذي يتأتّى فيه الصيغم بإضافة زائدة واحدة إلى الصيغم الأصليّ فيكون الصيغم صيغما مركبا، أي ثنائي التكوين مثلما هو في المثال (أ) أعلاه، الذي زيدت فيه إلى الجذع البسيط الزائدة البدئية [انْـ].

2) تكوين معقد، وهو يكون باجتماع ثلاثة عناصر أو أكثر مثلما هو في المثالين (ب) و(ج) حيث تولّد كل صيغم منهما من الجذع البسيط مع إضافة زائدتين.

أما التكوين البسيط فهو الذي يولّد الصيغم البسيط. وتحسّمه قاعدة توليد الصيغم المجرّد التي نرسمها على الشكل التالي: أ + صو ← ج (ب)

حيث: أ= جذر، صو = صوائت، وج (ب) = جذع بسيط

-المثال: [فعل] + صوتم ـَــ × 3) ← فَعَلَ، كما في [كتب] + × 3) ← كَتَبَ

حيث: [فَعَلَ] = صيغم بسيط، و[كَتَبَ]= جذع بسيط

فالصياغم إذن ثلاثة أنواع من حيث التركيب. فقد يكون الصيغم بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون معقدا بحسب عدد العناصر الصرفية الاشتقاقية التي تشترك في تكوين شكله الصيغي"[1]. وهذا ما أغفله الدرس الصرفي التقليدي.

أما من حيث قاعدة التكوين العامة فإنّ هذه الصياغم تخضع للقاعدة التالية التي نص عليها ابن الحاجب في كتابه الشافية، وهي قوله: "يُعبَّر عن الزائد عن [فعل] بلفظه كل في موضعه[2]. وهذه القاعدة وإن كانت قديمة فإنها تعتبر من الكليات اللغوية في الدرس الصرفي وبالتالي فلا عبرة بكونها قديمة أو حديثة. ويمكن رسم هذه القاعدة على الشكل التالي:

(فعل) + زائدة ← صيغة مزيدة

وتفاعل مختلف أنواع الزوائد، تبعا لهذه القاعدة، مع الجذع الاشتقاقي بدءا ووسطا وآخرا فتتكثف الأنماط الصيغية المزيدة وتترابط شكليا بعلاقات الاختلاف التي تحددها أنواع الزوائد ومواضعها بما يمكّنها من الاندراج في جداول (Paradigmes) صرفية تنتظمتها.

6- خـــاتـــمة:

تبيّنا في هذا الفصل معنى التقليب الحركي الصيغي. وهو منهج رياضي في وصف الطريقة التي تتكوّن بها الصيغ. وقد تفطن إلى بعض مظاهره عدد من علماء اللغة القدماء دون أن يهتدوا إلى تسميته. وقد رآه المستشرق باربو (Barbot (M.))، حديثا، قانونا في تكوّن الجذوع في اللغات السامية التي منها العربية. وهذا المنهج نراه نظيرا لمنهج تقليب الجذور في المفردات أو هو الوجه الثاني لظاهرة التقليب عموما في اللغة العربية.

---

[1] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص 80.

[2] ينظر الاستراباذي: شرح الشافية: 1/ 2، 10.

وقد استطاعت قواعد التقليب الرياضية المتأتية من هذا المنهج أن تفسّر تكوّن صيغ الفعل الثلاثي المجرد بجميع مظاهرها: صيغ الماضي الاشتقاقية والجامدة وصيغة الأمر وصيغة المبني للمجهول وبعض الصيغ اللهجية التي نجدها في بعض البلدان العربية أو بعض الجهات منها، وأن تبرز لنا البنى العميقة لكل صيغة مما ذكرنا. وكذلك جعلتنا نعتبر قواعد التعليل الصوتي القائم على مبدإ التعامل الصوتي كالقلب المكاني للحركات طلبا للخفة ليست القواعد الوحيدة التي تبرر تحول صيغة فعلية من شكل إلى آخر. ومن ثَمَّ أمكن لنا أن نكشف عن طريقة لتكوّن الصيغ كانت غير معلومة بالقدر الكافي وأن نقدم من خلالها وجهة نظر أخرى في تأويل البنى الصرفية لعدد من وحدات اللغة التي تجسدت في صيغتين أو أكثر وكذلك لوحدات كانت موضع خلاف في تحديد انتمائها المقولي عند علماء اللغة العربية القدماء ذلك أن هؤلاء العلماء لم يهتدوا إلى قواعد اشتقاقها فذهبوا في تأويل أصولها وانتماءاتها المقولية مذاهب شتى أغلبها نحوي نتيجة فقدان سند صرفي يساعدهم على معرفة مقولاتها المعجمية، ومثال ذلك ما أوردنا مما قيل حول "نِعْمَ" و"بِئْسَ" و"علَّ".

والخلاصة مما ذكرنا جميعا هي أنه يمكن أن نقول إنه يوجد منهج يفسّر كيفية تكوّن الصيغ المجرّدة من الزيادة وهو منهج التقليب الحركي التناوبي على أصول الجذر الصيغي (ف.ع.ل). وهذا المنهج يكشف عن القواعد الآلية التي يطبقها المتكلم دون شعور منه عند رغبته في تكوين مفردة ما على نمط صيغي معيّن لكون هذه القواعد كامنة في ذهنه، شأنها في ذلك شأن سائر القواعد اللغوية الأخرى كالمتعلق منها بتكوين الجمل أوتحويل دلالة المفردات أوغير ذلك. على أن المظاهر العملية لهذه القواعد لا تتجلى جميعا في الاستعمال اللغوي لأن ما يتجلى منها هو فقط الصيغ التي تقبل الائتلاف الصوتي وتنسجم مع قواعد نطق اللغة العربية. أما ما سوى ذلك، وهو الغالب، فهو صيغ نظرية تبقى في الرصيد اللغوي الذي تحتفظ به الجماعة اللغوية لسدّ ما يمكن أن يستجدّ من مظاهر الاستعمال عبر تعاقب الأجيال.

البـــاب الثـــالث

التوليد الصرفي

- الفصل الأول: المولّد والتوليد في الدراسات اللغوية القديمة
- الفصل الثاني: التوليد الصرفي: مبادئه وقواعده في اللسانيات الحديثة

الفصل الأول

المولّد والتوليد في الدراسات اللغوية العربية القديمة

تمهيد:

مصطلح "توليد" أساسي في الدراسات اللسانية الحديثة مما يجعله محور اهتمام يدعونا إلى البحث عن نشأته في تراثنا اللغوي وتقصي دلالته علّنا بذلك نجد عند علماء اللغة العربية القدماء وجهة نظر حوله تقدّم رؤية مّا في توليد مفردات العربية. ولتحقيق هذه الغاية عدنا إلى نوعين من المراجع القديمة: النوع الأول، المعاجم اللغوية العامة للبحث عن مدخل يفيد ما يمكن أن يدل عليه من المعاني، والنوع الثاني كتب الحدود والأصول وفروع علم اللغة للبحث عن مدى حضوره في الدرس اللغوي وعن دلالته الاصطلاحية ومبادئه وقواعده.

1- مفهوم التوليد في المعاجم العامة العربية القديمة:

منها لسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزابادي والمصباح المنير للفيومي وتاج العروس للزبيدي وأساس البلاغة للزمخشري.

ولم نجد مدخلا خاصا لكلمة "توليد" في هذه المعاجم. ففي جميعها أغفل أصحابها هذا المدخل. وهو ما يعني أن هذه الكلمة لم تكن في عهدهم جارية في الاستعمال، أو أنها كانت لا تستعمل إلا نادرا وعفويا؛ يدل على ذلك أنها لم تجيء في هذه المعاجم إلا مصدرا يرد ذكره عرضا في سياق التعريف بالمدخل الفعلي "ولَّدَ" الذي يستعمل بمعنى: تَولَّى ولادة المرأة أو الشاة أوغيرهما، كما في المصباح المنير للفيومي، وأساس البلاغة للزمخشري[1].

[1] ينظر: المدخل الفعلي: ولّد، في: الفيومي: المصباح المنير، مادة: ولد، ص 257-258، حيث قال: أولدت المرأة إيلادا (...) إذا حان وقتُ ولادِها[1]، وولّدتْها القابلةُ توليدا: تولّت ولادتَها، وكذلك إذا تَولَّيتَ ولادةَ شاة وغيرَها قلت: ولّدتُها". وينظر كذلك: الفيروزابادي في: القاموس المحيط، مادة: ولد، 347/1.

2- مفهوم التوليد في كتب الحدود والأصول وفروع علم اللغة:

منها "الحدود" للرماني، و"التعريفات" لعلي الجرجاني و"الأصول في النحو" لابن السراج، و"الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي و"المفتاح في الصرف" لعبد القاهر الجرجاني.

ولم نجد "التوليد" مصطلحا في هذه الكتب أيضا. بل جاء منه المصدر والفعل "تَوَلَّدَ" في بعض السياقات العرضية. فمن السياقات التي جاء فيها مصدرا لغويا عاما قول السيوطي أثناء حديثه عن الاشتقاق: "وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليد"[1]، وقوله في نص آخر نسبه إلى الأزهري حول التصريف:" وقال الأزهري: ممن أَلَّف الكتبَ في زماننا فَرُمِيَ بافتعالِ العربيَّةِ وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دُريد"[2].

أما الفعل "تَوَلَّدَ" فقد استعمله الجرجاني في سياق تعريفه للتصريف في النص: "اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ ومعانٍ مُتَفَاوِتَة"[3].

فهؤلاء العلماء، وإن استعملوا كلمة "توليد"، فليس منهم من اعتبره مصطلحا لغويا أو قدّم له تعريفا مخصوصا في مجال من مجالات استعماله المعجمية أو النحوية. فكل ما وجدناه عندهم هو كونه مصدرا يرد عرضا في كلامهم دون أن يخرج عن دلالته اللغوية العامة وهي النَّتَاجُ.

لقد كان المصطلح المحوري الذي يدور بينهم هو مصطلح "مولّد" وليس مصطلح "توليد". وقد برز هذا المصطلح في أوائل النصف الثاني من القرن الثاني الهجري. وقولنا بأن النصف الثاني من القرن الثاني هو بداية عهد شيوع المصطلح "مولّد" في مجال اللغة، إن لم يكن هذا التاريخ بداية ظهوره، ليس من باب التحديد

---

[1] السيوطي، المزهر، 116/1 (وورد)

[2] المرجع نفسه/ 35/1 (وورد).

[3] الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص: 26

القطعي، بل من باب التقريب، وهو رأي مبني على تواريخ وفاة من عُرِفَ باستعمال هذا المصطلح من علماء اللغة القدماء. فمن أقدم من استعمله من هؤلاء، أبو عمرو بن العلاء الذي توفي سنة 154 هـ/771 م ويونس بن حبيب الذي توفي سنة 182 هـ/798 م. ففي الأول قال ابن رشيق: "كان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننَا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق "[1]. وفي الثاني قال ابن سلام: سمعت يونس (ابن حبيبٍ) يقول: ما كان بالبصرة مولَّد مثلُه (أي مثل الفرزدق) [2].

والخلاصة أن ما ظهر إلى حدود النصف الأول من القرن الثاني الهجري هو المصطلح "مولّد" وليس المصطلح "توليد". فبأيّ دلالة برز هذا المصطلح في بداية ظهوره ؟ وهل تطورت مفهومه بعد ذلك؟

3- مفهوم المصطلح "مولَّد":

لم يقدّم علماء اللغة القدماء مفهوما للمولّد إلى حدود نهاية القرن الخامس للهجرة حسب ما انتهى إليه نظرنا في مراحل نشأته. ولم يستعملوا أيضا مصطلح توليد رغم أنّ مفهومه كامن في مصطلح مولّد. ولذلك فإننا نذكر عينات (ع) من الأحكام التي أطلقها هؤلاء العلماء على ما يحيل إليه مصطلح "مولد" بدءا من النصف الأول من القرن الثاني الهجري إلى أوائل القرن العاشر الهجري آخر عهود العصر الذهبي في تاريخ العربية، وهي نماذج منتقاة يمكن لنا، إلى حدّ ما، أن نتبيّن من خلالها مفهوم مصطلح "مولّد" وتطوّر دلالته ليكون لنا ذلك سبيلا إلى معرفة المفهوم الذي استقرّ عليه قديما، وصولا إلى ضبط بعض مبادئه وقواعده والمستويات اللغوية التي يعبّر عنها واستنباط دلالة مصطلح توليد من خلال ذلك. فمن هذه العينات :

ع 1) محمد بن سلام الجمحي (ت 231 هـ/ 845 م) في طبقات الشعراء:

---

[1] ابن رشيق (أبو الحسن علي): العمدة في صناعة الشعر ونقده، مطبعة أمين هندية، القاهرة، 1925، 56/1.

[2] ينظر: ابن سلام، ص 81.

- "سمعت يونس (ابن حبيب) يقول: ما كان بالبصرة مُوَلَّد مثله (أي مثل الفرزدق) [1].

ع 2) أبو بكر محمد بن دريد (ت 321 هـ/ 933 م) في الجمهرة:

- "قال الأصمعي: أخّ، كلمة تقال عند التأوه، وأحسبها مُحْدَثَة"[2].

ع 3) إسحاق بن ابراهيم الفارابي (ت 350 هـ/961 م) في ديوان الأدب:

- "أيام العجوز ليس من كلام العرب في الجاهلية، وإنما ولِّد في الإسلام"[3].

ع 4) ابن خالويه (ت 370 هـ/980 م) في كتاب ليس:

- "الحواميم ليس من كلام العرب، وإنما هو من كلام الصبيان، تقول تعلّمنا الحواميم. وإنما يقال: آلُ حاميم، كما قال الكميت: وجدنا لكم في آل حاميم آية"[4].

ع 5) الخطيب التبريزي (ت 429 هـ/ 1038 م) في تهذيب الإصلاح:

- "القاقزّة، مُوَلَّدَة. وإنما هي القاقوزة، والقازوزة؛ وهي إناء من آنية الشراب"[5].

ع 6) أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري (ت 538 هـ / 1144 م) في أساس البلاغة:

- "وغلام مولد وجارية مولدة: وُلِدت عند العرب ونشأت مع أولادهم وتأدّبت بأدبهم (...) ومن المجاز: ولَّدُوا حديثًا وكلامًا: استحدثوه. وكلام مولَّد ليس من أصل لغتهم. وشاعر مُولَّد"[6].

ع 7) أحمد الفيومي (ت 770 هـ / 1368 م) في المصباح المنير:

---

[1] المرجع نفسه، ص 81.

[2] المرجع نفسه، 305/1

[3] المرجع نفسه، 1/ 304.

[4] المرجع نفسه، 308/1.

[5] المرجع نفسه، 1/ 305.

[6] الزمخشري: أساس البلاغة، ص 493، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

- "رجل مُولَّد، بالفتح، عربي غير محض"[1].

ع 8) جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ/ 1505 م) في المزهر:

- "المُولَّد: وهو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم"[2].

- "ثعلب في أماليه: سئل عن التغيير، فقال: "هو كل شيء مُولَّد". وهذا ضابط حسن يقتضي أن كل لفظ كان عربي الأصل ثم غيّرته العامة بهمز أو تركه، أو تسكين، أو تحريك، أو نحو ذلك، مولد"[3].

تبرز هذه العينات الملاحظات التالية:

1) أن المصطلح "مُولّد":

أ) كان يطلقه العرب في البداية، على صنف من أفراد المجتمع، وهم العرب غير الخلص من الموالي والجواري الذين نشأوا بينهم وعاشوا في بيئتهم (ع 6 وع 7). وهذا المعنى هو معنى لغويٌّ على الحقيقة، لأنّ التولّد: "أن يصير الحيوان بلا أب ولا أم"[4]، أي أن يختفيا عنه.

ب) أصبح يطلق في أوائل القرن الثاني على طبقة من الشعراء، وهم الذين عاشوا خلال النصف الأول من القرن الثاني الهجري مثل الفرزدق (ع 1)، وجرير والأخطل. وهؤلاء الشعراء هم الذين سماهم ابن سلام "الشعراءَ الإسلاميين" مقارنة بشعراء الجاهلية والشعراء المخضرمين[5].

ج) أصبح يطلق في أواخر القرن الثاني وبداية القرن الثالث، على مستوى من المستويات اللغوية، وذلك على وجه المجاز كما نبّه إلى ذلك الزمخشري (ع 6). ومن أقدم من برز معهم استعمال كلمة "مُولّد" بهذا المعنى، أبو عبيدة (معمر

---

[1] الفيومي: المصباح المنير، ص 258.

[2] السيوطي: المزهر، 304/1.

[3] المرجع نفسه، 1/ 311.

[4] الجرجاني: التعريفات، ص 61.

[5] ينظر ابن سلام: طبقات الشعراء، ص 75.

بْنُ المثنى) المتوفى سنة 210 هـ/825 م والأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب) المتوفى سنة 216 هـ/ 831 م. ففي عهدهما أصبح المصطلح "مولَّد" يدل أيضا على ما هو دون مستوى الفصيح من الكلام. فقد كان أبو عبيدة يقول: "الجبرية خلاف القدرية، وهو كلام مُوَلَّد"[1]، وجاء أن الإصمعي كان يقول: النحرير ليس من كلام العرب، وهي كلمة مولدة. وقال: الخمّ: القَوْصَرَّةُ يُجعَل فيها التبن لتبيض فيها الدجاجة، وهي مُوَلّدَة"[2].

وبناء على الأمثلة المقدمة يمكن تعريف المولَّد بأنه "ما لم يعرفه أهل اللغة القدماء، ولم ينطقوا به من الكلام"[3]، وإنما هو "ما استعمله المولدون وجروا عليه في منظومهم ومنثورهم"[4]. والمولّدون هم الإسلاميون ومن جاء بعدهم. وهم "ليسوا من أهل اللغة الذين يحتج بهم في إثبات كلمها وصحة صياغتها. ولا يحتج بذلك إلا بكلام الجاهلي أو المخضرم"[5] كما في (ع 3) و(ع 8).

د) أصبح يدلّ بداية من نهاية القرن الثالث، على كل تغيير يطرأ على مفردات اللغة سواء على مستوى الدوال أو المداليل. وذلك بتعديل في صيغة الكلمة أو في أصواتها أو في معناها كما في (ع 4)، و(ع 5)، يدل على ذلك أن ثعلب (أبا العباس أحمدَ بْنَ يحي، ت 291 هـ/904 م) لما سئل عن التغيير، قال: "هو كل شيء مولّد" (ع 8). ومفهوم التغيير هنا، يشمل أيضا جميع ما يسميه أصحاب التصحيح اللغوي على وجه العموم لحنا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المصطلح "مولّد" بقي هو السائد أيضا في هذه المرحلة (القرن الثالث الهجري)، دون بروز المصطلح "توليد"، يتجلى ذلك في ردّ ثعلب عندما سئل عن معنى التغيير. فقد امتنع، في رده، عن ذكر كلمة

---

[1] السيوطي: المزهر، 307/1.

[2] المرجع نفسه، 304/1.

[3] المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة1947، ص 62.

[4] المرجع نفسه، 62.

[5] المرجع نفسه، ص 62.

"توليد" مقابلا لكلمة "تغيير" رغم أن الفرصة كانت سانحة لذلك، إذ بدلا من أن يقول: هو التوليد، قال : هو كل شيء مولد.

وهذا الامتناع يوحي لنا بأن عدم الميل إلى استعمال المصطلح "توليد" يعود إلى أحد أمرين: إما إلى استنكاف من معناه الحقيقي. استقباح لعلاقة المشابهة بين هذا المعنى والمعنى المجازي، وإما إلى اجتناب الخلط المصطلحي.

هـ) أنه استعمل بإزاء المصطلح "مولَّد" عند بعض اللغويين، مصطلح آخر مرادف هو المصطلح "محدث" (ع 2). ومعنى هذا أنه وُجِدَ مصطلحان لهما المعنى نفسُه من باب الترادف، إلا أن المصطلحَ "مولّد" كان الأكثر شيوعا وتداولا. وهو ما يجعل المصطلحَ "محدث" مظهر إطناب لا داعي إليه في تلك الفَتْرة أو ثراء مصطلحيا يمكن تخزين الفائض منه في الرصيد المصطلحي لاستدعائه عند الحاجة.

ونستخلص من هذا التتبع التاريخي لمفهوم المولد الفوائد الثلاث التالية:

1) أن علماء اللغة القدماء لم يستعملوا مصطلح "توليد" وإنما استعملوا مصطلح "مولَّد"، وأنّ دلالة هذا الأخير استقرت على كونه مصطلحا يدلّ على التعبير عن أحد مستويات الاستعمال اللغوي[1]. لكنّ هذا المصطلح لم يكترث به هؤلاء العلماء كثيرا من الناحية النظرية. ذلك أن الناظر في الكتب التي تضمنت مظاهره يلاحظ أنهم كانوا يهتمون بملاحظة الظواهر المولدة والتعليق عليها دون بحث نظري عن القانون العام الذي يتحكم في تلك الظواهر. والواقع أنهم لو فعلوا ذلك لاضطروا إلى استعمال مصطلح توليد أيضا بإزاء مصطلح مولد باعتبار التوليد هو القانون العام الذي يضبط القواعد المتحكمة في بروز المولدات.

2) أنه غاب عن علماء اللغة القدماء مصطلح "توليد" نتيجة عدم بحثهم النظري في المولّدات، ولذلك لم يفكروا في تحديده ولم يضعوا له مفهوما، ولم

---

[1] مستوى المولد هو واحد من مستويات لغوية أخرى. ذلك أنّ المستويات اللغوية متنوعة حصرها ابن مراد في أربعة هي : الفصيح والمولّد والعامي والدخيل (ينظر: ابن مراد: المعجم العلمي العربي المختص).

يتناولوه من الناحية النظرية ذلك أن ما كان مسيطرا على أذهانهم هو ظاهرة المولد دون قانون التوليد نفسه.

3) أن المصطلح "مولّد" مرّ في تطور دلالته بدءا من تاريخ ظهوره إلى القرن الثالث بأربعِ مراحل نرسمها بالشكل التالي:

المولَّد: العربي غير المحض (القرن الأول الهجري وما قبله) ← طبقة من الشعراء (القرن الثاني) ← مستوى لغوي دون الفصيح (أوائل القرن الثالث) ← كل تغيير يصيب ألفاظ اللغة مبنى أو معنى (بدءا من نهاية القرن الثالث الهجري إلى القرن العاشر).

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم الأخير - وهو كون التوليد هو التغيير- هو الذي استقرّ في الاصطلاح اللغوي عند القدماء. وقد استحسنه السيوطي وهو من أعلام القرن التاسع الهجري. فقد قال في ذلك: "وهذا ضابط حسن يقتضي أن كل لفظ كان عربيَّ الأصل ثم غيّرته العامة بهمز أو تركه، أو تسكين، أو تحريك، أو نحو ذلك، مولَّد"[1].

4- المستويات اللغوية ومبادئ التوليد:

يتبيّن لنا ممّا ذكرنا أعلاه أنّ التوليد لم يكن مبحثا عند علماء اللغة القدماء.أنّ ما كان مبحثا هو المولّد. على أنّ مفهوم التوليد نجده كامنا في مصطلح "مولّد" لأنّ المولد نتيجة له ومظهر من مظاهره. وهذا المولّد ينطوي على بعض المستويات اللغوية نحاول أن نستخرجها من دلالته الاصطلاحية التي استقرّ عليها. فما هي هذه المستويات ؟

[1] المرجع نفسه، 1/ 311. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "توليد" جرى في عهد متأخر من عهود اللغة العربية وهو القرن الثامن في علم الكلام دون علم اللغة وكان بمعنى التوسط. فقد جاء في التعريفات للشريف الجرجاني: "التوليد: وهو أن يَحْصُل الفعلُ عن فاعله بتوسّطِ فعلٍ آخر كحركة المفتاح بحركة اليد" (ينظر له: التعريفات، مادة: توليد، ص 61..

إنّ المفهوم الذي استقرّ عليه مصطلح مولّد هو كما ذكرنا أعلاه، كل تغيير يصيب ألفاظ اللغة الفصحى. والمتفحص للمستويات اللغوية التي ينطوي عليها هذا المصطلح نجدها مستويين هما: المحدث والمقصود به الصحيح الذي لم يتكلم به العرب الفصحاء، والعامي والمقصود به اللفظ الذي حرفته العامة عن أصل مواضعته. وانحسار مستويات التوليد اللغوية في نظر القدماء عند هذين المستويين فقط مبرره حسب ما يستفاد من مواقفهم أن المولّد هو امتداد للفصيح يتميّز حسب ما يستفاد مما أوردنا من العينات، بخروج الكلمة المولّدة عن الأصل الفصيح في أحد أمرين: في المعنى أو في جانب من الجوانب الشكلية للكلمة. وبناء على ذلك فإنّ كل مظهر آخر للمستويات اللغوية، مثل المعرّب والدخيل، هو عندهم ليس مظهرا من مظاهر التوليد، ذلك أنه متأت من خارج اللغة العربية.

على أن هؤلاء العلماء قد اهتموا بالمستويات اللغوية على وجه العموم، أي خارج نطاق مبحث التوليد، وأنجزوا في ذلك أعمالا نظرية وتطبيقية تصف ما في العربية من مستويات الاستعمال اليومي. فمن الأعمال النظرية الفصول التي خصصها السيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" للفصيح والمعرّب والمولّد[1]. ومن الأعمال التطبيقية القواميس التي اختارت أن تكون مادتها الفصيح من كلام العرب دون سواه كـ"الفصيح" لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ/ 904 م) والصحاح للجوهري (ت 393 هـ/ 1007 م) أو التي جعلت مادتها ما دخل على العربية من المفردات الأعجمية ككتاب "المعرّب من الكلام الأعجمي" لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت 539 هـ/1144 م) و"شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل" لشهاب الدين أحمد الخفاجي (ت 1069 هـ/1659 م). لكنّ مثل هذه الأعمال لم تنطلق من تصور نظري لمسألة المستويات اللغوية في نطاق مبحث التوليد بل من أجل التدوين كما فعل السيوطي في كتابه المزهر والجواليقي والخفاجي في قاموسيهما، أو من أجل التعبير عن موقف من مستويات اللغة المستعملة يعبّر من خلاله صاحبه بصورة ضمنية أو صريحة عن وجهة نظره في

---

[1] ينظر السيوطي: المزهر، 1/ (184-213)، (268-394)، (304- 321).

مقبولية استعمال ما مثلما هو الحال عند ثعلب في وضعه لفصيحه. فموقف هذا الرجل من المستويات اللغوية يتجلى من خلال عنوان مؤلَّفه، والواضح منه أنه يتعصّب للفصيح ويرفض ما سواه. ونحن نحاول من خلال العينات (ع) التالية أن نستنتج مواقف أخرى مبرزين من خلال ذلك ما نراه نحن من المبادئ العامة التي يمكن أن تكون للتوليد.

- **المجموعة (1):**

ع 1: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ/898 م) في الكامل:

-" جمع الحاجة حاج، وتقديره فَعَلَة [وفَعَل] كما تقول هامَة وهامٌ، وساعة وساع. فأما قولهم في جمع حاجة حوائج فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولدين، ولا قياس له"[1].

ع 2: الموفق البغدادي (ت 629 هـ) في ذيل الفصيح :

- "الفِطرة: لفظ مولد. وكلام العرب: صدقة الفطر، مع أن القياس لا يدفعه كالفرقة والنغبة لمقدار ما يؤخذ من الشيء".

الملاحظ في العينتين أعلاه أن كلا من أبي العباس المبرد والموفق البغدادي قد اعتدّ في موقفه من مظاهر التوليد بالقياس. والقياس لغة هو التقدير. وقد نقل النحاة القدماء هذا المفهوم اللغوي للقياس إلى المفهوم الاصطلاحي، فكان المعنى اللغوي بذلك أساسا للمعنى الاصطلاحي، نجد ذلك عند السيوطي، فقد أورد في كتابه: "العرب قد تنطق بجمْع لم يأت واحده فهي تقدّره وإن لم يُسمَع"[2]. وجاء كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: "قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره"[3].

---

[1] السيوطي: المزهر، 307/1

[2] السيوطي: الأشباه والنظائر:207/3.

[3] الجرجاني: التعريفات، مادة: قيس

وعرّف الأصوليون القياس بأنه "حمل غير المنقول على المنقول، في حكم، لعلّة جامعة. وقال ابن الأنبا ري : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (...) وهو معظم أدلّة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه"[1].

وقد اتخذه علماء اللغة القدماء سبيلا إلى الحكم على سلامة ما يستعمل من المفردات. لكنّ ما يجدر التنبيه إليه أنّ هؤلاء العلماء اعتبروه قاعدة في التوليد كما يلاحظ ذلك في العينتين اللتين أوردنا والحال أنه مبدأ، مثل السماع، والإجماع، وليس قاعدة. فالقاعدة التي توحي بها العينتان، هي الاشتقاق الصرفي وفق مبدإ القياس، لا القياس نفسه. أما مفهوم المولّد فيلاحظ من العينتين أنه المقابل للفصيح، ويتمثل في تحريف المبنى الصرفي للكلمة كما في (ع 1)، أو في خروج الكلمة عن معناها الأصلي كما في (ع 2).

- **المجموعة (2):**

ع 3: إسحاق بن ابراهيم الفارابي (ت 350 هـ/961 م) في ديوان الأدب:

- "أيام العجوز ليس من كلام العرب في الجاهلية، وإنما ولِّد في الإسلام"[2].

ع 4: أبو نصر إسماعيل الجوهري (ت 393 هـ/ 1007 م) في الصحاح:

- "والعفص الذي يتخذ منه الحبر مولّد، وليس في كلام أهل البادية[3].

ع 5: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ/ 1505 م) في المزهر:

- "المُولَّد: وهو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم" [4].

أبرز ما نستنتجه من هذه المجموعة اعتبار المنقول من كلام عرب الجاهلية وأهل البادية في عصر الاحتجاج هو المعيار الأرقى في فصاحة المفردة أو عدم

---

[1] ابن الأباري: جدل الإعراب، ص 45.

[2] المرجع نفسه، 1/ 304.

[3] المرجع نفسه، 1/ 305.

[4] السيوطي: المزهر، 304/1.

فصاحتها كما هو واضح في (ع 3) و(ع 4). أما المولّد وهو ما وضعه غير من عاش في عصر الاحتجاج فلا يعتدّ به في نظرهم كما يلاحظ ذلك في (ع 5). وهو ما يعني أنّ تفضيل الفصيح عن المولّد عند علماء اللغة القدماء هو أيضا من مبادئ التوليد.

- **المجموعة (3):**

ع 6: الجوهري في الصحاح:

- "زعم ابن دريد أنّ الأصمعي كان يدفع فول العامة: هذا مجانس لهذا (أي موافق)"، ويقول: إنه مولّد"[1].

ع 7: ابن خالويه (ت 370 هـ/980 م) في كتاب ليس:

- "الحواميم ليس من كلام العرب، وإنما هو من كلام الصبيان، تقول تعلّمنا الحواميم. وإنما يقال: آلُ حاميم، كما قال الكميت: وجدنا لكم في آل حاميم آية"[2].

يظهر موقف كل من الأصمعي (ت 216 هـ) في (ع 6) وابن خالويه في (ع 7) أن ما تولّده العامة يتنزل في الاستعمال منزلة متأخرة من مستويات الاستعمال اللغوي، وهو ما يفيد بأن المبدأ في ذلك هو تفضيل الفصيح على العامي.

- المجموعة (4):

ع 8: الزجاجي (ت337 هـ/948 م) في أماليه:

- "قال الأصمعي: يقال الفالوذ (...)؛ وأما الفلوذج فهو أعجمي، والفالوذق مولّد"[3].

ع 8: أبو نصر إسماعيل الجوهري (ت 393 هـ/ 1007 م) في الصحاح:

---

[1] المرجع نفسه، 1/ 305.

[2] المرجع نفسه، 308/1.

[3] السيوطي: المزهر، 1/ 307.

- "الطَّنــزُ: السخرية؛ طَنَزَ يَطْنِز فهو طَنَّازٌ، وأظنه مولدا أو معرّبا"[1].

- "والمَاشُ: حبّ، وهو معرّب أو مولّد"[2].

- قال البطليوسي في شرح الفصيح: "لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل (...) أما الدآذى ففارسي لاحجّة فيه"[3].

تبرز هذه المجموعة أنّ المقترض من الألفاظ الأعجمية لا يعدّ صنفا من المولدّات بل مستوى آخر من مستويات الاستعمال اللغوي يوازي المولّد ولا ينحشر فيه، وأنّ الاقتراض من اللغات الأعجمية كالفارسية، لا يكترث به كثيرا سواء عُرّبَ فخضع لمقاييس العربية أو لازم عجمته فبقي دخيلا. وعليه فإن ما يعتبره القدماء مبدأ في المستويات اللغوية مما يمكن استنتاجه من هذه المجموعة، هو مبدأ تفضيل العربي على الأعجمي. وهذا المبدأ هو من وجهة نظر معاصرة مبدأ من مبادئ التوليد أيضا.

ما نستنتجه إذن من العينات جميعا أنّ من مبادئ التوليد التي اعتدّ بها القدماء في تقييمهم لمقبولية المولّد ثلاثة مبادئ هي: القياس والسماع وتفضيل الفصيح على المحدث. أما تفضيل العربي على الأعجمي فهو عندهم مبدأ من مبادئ المستويات اللغوية العامة وليس مبدأ من مبادئ التوليد لكونهم يعتبرون الاقتراض طريقة أخرى من طرائق إثراء العربية لا تندرج في مبحث التوليد لأن التوليد حسب ما يستنتج مما ذكرنا من العينات يكون في نظرهم، من داخل اللغة لا من خارجها. والمستويات اللغوية العامة عندهم، أربعة، وهي: الفصيح وهو ما ينتمي إلى عصر الاحتجاج مما تكلمت به العرب، والمحدَث وهو العربيّ الصحيح الذي تكلم به العرب بعد عصر الاحتجاج، والعاميّ وهو العربيّ الذي حرفته الناس، والمقترَض وهو الأعجمي، وهو على نوعين: معرّب ودخيل. وما يعدّ

---

[1] المرجع نفسه، 305/1.

[2] المرجع نفسه، 1/ 305.

[3] المرجع نفسه، 1/ 282.

مظهر توليد من هذه المستويات الأربعة اثنان في نظرهم هما المولّد والعاميّ وإن عدّ هذا المظهر الأخير عندهم مظهرا يندرج في مقولة الخطإ كما يتجلى ذلك في الكتب التي تتبعت هذا المستوى والتي تسمى كتب اللحن، وهي كتب قائمة على مقولة "قل ولا تقل" ككتاب "ما تلحن فيه العامة" لأبي حمزة الكسائي (189هـ/805 م) لأبي حمزة الكسائي و"إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت 244 هـ/858 م) و"لحن العوام" لأبي بكر الزبيدي (ت 379 هـ/989 م)[1].

5- قواعد التوليد:

لم يسع الدرس اللغوي التقليدي إلى نظمنة القواعد اللغوية العامة بجمعها ضمن محور بعينه يشير إلى تماسكها وتفاعلها في النسيج البنائي للوحدات المعجمية في اللغة العربية.

ونحن إذا أخذنا مفهوم التوليد بمعناه الأولي المستمد من دلالته المعجمية المجازية، وهو كونه عملية إنتاج للوحدات المعجمية، واعتبرناه محورا يمكن أن يجمع بين مختلف القواعد العامة المنتجة للمفردات فإننا نرى أنّ علماء اللغة القدماء قد بذلوا جهدا كبيرا في بلوة تلك القواعد العامة ولو بصورة غير مترابطة وغير مندرجة في محور جامع وبدرجات متفاوتة من الوصف.

والقاعدة اللغوية العامة المنتجة للوحدات المعجمية والغالبة في الدّرس الصرفي التقليدي هي قاعدة الاشتقاق. فبنى الصيغ العربية كما يصفها هذا الدرس، هي في جوهرها بنى يغلب فيها الاشتقاق على غيره من القواعد كقاعدتي النحت والتركيب. فهاتان القاعدتان تكاد تكون مغيبتين في هذا الدرس وكذلك في الدراسات الحديثة التي تنزع إليه كما هو الحال في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فالنحت على

---

[1] ينظر قائمة في كتب الحن القديمة في: أحمد محمد قدور، كتب اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1966، ص ص 55-56.

سبيل المثال، هو في نظر المجمع طريقة هي إلى الرفض أقرب منها إلى القبول، فلا يلجأ إليه إلا عند الضرورة وفي مجال بعينه هو مجال وضع المصطلحات[1].

ومن القواعد التوليد الأخرى البارزة في الدرس التقليدي، المجاز. وهذه القاعدة وإن كانت لا تعنينا في هذا البحث لكونها قاعدة توليد دلالي لا صرفي، فإنه من المفيد أن نشير إليها لنبرز ما اهتدى إليه علماء اللغة القدماء من قواعد المنتجة للوحدات المعجمية. ويتجلى قولهم بهذه القاعدة في كتب الدرس اللغوي التقليدي المتعلق بعلم البلاغة[2]. ولعلّ(ع 6) أعلاه مثال يبرز مظهرا من مظاهر توظيفها. ففي هذه العينة ينصّ الزمخشري، وهو أحد علماء اللغة القدماء الذين عاشوا خلال القرن السادس، على هذه القاعدة ويعتمدها أداة لتفسير بعض ما في قاموسه"أساس البلاغة" من المفردات. فمما ذكره في هذه العينة قوله: "ومن المجاز : ولّدُوا حديثًا وكلامًا: استحدثوه. وكلام مولَّد ليس من أصل لغتهم، وشاعر مُولَّد"[3]. فالمجاز كما يفهم من قول الزمخشري هذا، هو أنّه طريقة في التوليد الدلالي تقوم على علاقة ما بين المعنى الأصلي لكلمة من الكلمات ومعنى آخر لتلك الكلمة. وهذا المعنى هو المعنى المتداول لمفهوم المجاز في اللغة العربية.

6- خـــاتـــمة:

بحثنا في هذا الفصل عن مفهوم المولَّد في الدرس اللغوي القديم الذي كان المصطلح المتداول في هذا الدرس. وانتهينا في ذلك إلى أنه يتضمّن مفهوم التوليد وإن لم يستعمل هذا المصطلح في مجال علم اللغة بسبب عدم ملامسة علماء اللغة العربية القدماء للمولدات على المستوى النظري. وانتهينا أيضا إلى معرفة المستويات اللغوية التي ينطوي عليها مفهوم المولّد. وكان من أبرز هذه المستويات مستوى المحدث ومستوى العامي مقابلة لهما بمستوى الفصيح. أما الأعجمي الذي يتمثّل في المعرّب والدخيل فهما مما لا ينضوي في مفهوم المولّد عند القدماء نتيجة

---

[1] ينظر: مجمع: القرارات العلمية، ص 21.

[2] ينظر في ذلك مثلا مفهوم المجاز في: علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، ص 71.

[3] الزمخشري: أساس البلاغة، ص 493، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

المفهوم الضيق الذي رأوه لهذا المصطلح والذي حصروا مظاهره في ما تعدّ الوحدات المعجمية الفصيحة أصلا له وليس في ما يتأتى من خارجها.

وانتهينا أيضا إلى ما اعتبرناه قواعد ومبادئ عامة للتوليد انطلاقا من مواقف القدماء من المولّدات. وأهم المبادئ التي انتهينا إليها ثلاثة، وهي : القياس والسماع وتفضيل الفصيح على المحدث. أمّا القواعد فقد أشرنا إلى أنّ الاشتقاق يعد عند القدماء أهم قواعد الصرفية المنتجة للمفردات إلى جانب قواعد أخرى لم يعتنوا بها كثيرا وأبرزها النحت والتركيب.

واعتبرنا هذه المبادئ والقواعد نتيجة مهمة لأنها تمثل منطلقا يساعدنا اليوم على بلورة مفهوم التوليد وتحديد شروطه وضبط ما يمكن أن يكون من مبادئه وقواعده بما يجعله مسألة تخضع إلى الحصر النظري الذي يمكّن الباحث المعاصر من تصنيف المظاهر المولدة ومن معرفة ما يمكن أن يتميز به كل مبدإ من حدود وكل قاعدة من خصائص.

الفصل الثـــاني

التوليد: مبادئه وقواعده في الدرس اللساني الحديث

تمهيد:

نروم في هذا الباب، تبين مفهوم التوليد ومبادئه وقواعده ومعرفة دلالته الاصطلاحية في مجال البحث اللسانيّ والأسس التي تفرعت منها مسائله. فما هو المعنى اللساني للتوليد ؟

برز المصطلح "توليد" في مجال البحوث اللغوية المعاصرة واكتسب قيمة أساسية تجلت في كثرة تواتره بين الباحثين في مختلف فروع اللغة. وقد أضفت عليه نسبة التواتر هذه أهمية بالغة تعكس ما له من أثر عند الدارسين في بلورة النظام اللغوي معجما ونحوا في المجالين النظري والتطبيقي.

لكن المقصود بهذا المصطلح يحتاج إلى توضيح. فليست مجالات استعماله في البحث اللغوي. في الدرس اللساني الحديث واحدة، وكذلك ليست له الدلالة نفسها في الدرس اللغوي العربي، فدلالته في هذا الدرس يتنازعها مفهومان على الأقل: مفهوم المولَّد بالمعنى المعجمي التقليدي، ومفهوم الإبداعية بالمعنى اللساني الغربي[1]. فما المقصود إذن بالتوليد اللغوي ؟ وما هي أحكامه ؟ هل هو السلوك العفوي الذي يفضي إلى بروز ما يسمى في الدرس المعجمي التقليدي "المولَّد" الذي تجسّد في ما دخل من الألفاظ إلى العربية بعد عصر الاحتجاج فلم تعدّ من الفصيح؟ أم هو مطلق الإبداعية المحيل إلى المصطلح الفرنسي « Créativité » ؟ أم هو

---

[1] يتجسم مفهوم الإبداعية في الدراسات اللسانية الغربية، كما هو الحال عند لويس غلبار (Guibert (L.) في كتابه "الإبداعية المعجمية" (La créativité lexicale) الصادر ببروكسال سنة 1994، في جدلية العلاقة بين اللغة (Langue) والكلام (Parole) في تصور سوسير ((Saussure (de)) أو بين القدرة (Compétence) والإنجاز (Performance) في تصور شومسكي (Chomsky) (ينظر: Guibert ((L.) : La créativité lexicale,p.22

مبدأ في استحداث مظاهر من الاستعمال اللغوي وفقا لقوانين وقواعد بعينها بالمعنى الذي يدل عليه المصطلح الفرنسي « Néologie » ؟

إن هذه الأسئلة تقتضي تحديدا دقيقا لدلالة هذا المصطلح حتى نخرج به من الغموض الدلالي وخاصة من التنازع المفهومي الذي تعكسه ثنائية مولّد/توليد. وعليه، لا بدّ من إبراز مفهومه الحديث من خلال البحوث اللسانية المعاصرة.

وغايتنا من ذلك جميعا إبانة الجدوى التي حققها تجلي هذا المصطلح دالا ومدلولا، في البحوث اللغوية الصرفية العربية اليوم، وخاصة ما يتعلق منها بقواعد تكوين المفردات ومبادئ انتظامها، فضلا عن حرصنا على الإسهام في تأصيله من أجل ثبته في الدرس اللساني العربي. فلعلّ ذلك يؤدي إلى إدراجه في معاجم المصطلحات اللغوية العربية إذ تخلو هذه المعاجم من هذا المصطلح بمفهومه الصرفي. فما هي دلالته الاصطلاحية في مجال اللسانيات ؟

1- التوليد في الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة:

1-1 التوليد في الدراسات اللسانية الغربية:

في الحقيقة، اتخذ مصطلح "توليد" الذي يقابله المصطلح الانغليزي "Génération"، معنى لسانيا في بداية النصف الثاني من القرن العشرين الغربية، وذلك في مجال النحو، على يد نوام شومسكي (Noam Chomsky، ولد سنة 1928) إثر صدور كتابيه "البنى التركيبية" (Structures / Structures syntaxiques Syntactic)) الذي صدر سنة 1957، و"مظاهر النظرية التركيبية" Aspects of the Theory of Syntax /Aspects de la théorie syntaxique) الذي صدر سنة 1965. ويعتبر هذان الكتابان حجر الزاوية للمبادئ التي تأسس عليها ما يعرف بمنهج النحو التوليدي (Grammaire générative) الذي يعتبر شومسكي زعيما له.

وبرز في مجال المعجم أيضا. وكان ذلك في المقاربات الغربية التي اهتمت بالبحث في نظامية المعجم منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين. وأهم هذه المقاربات المقاربة التي قام بها اللساني الفرنسي المعاصر لويس غلبار (L.Guilbert) في

فصول كتابه "الإبداعية المعجمية" (La créativité lexicale) الذي صدر بباريس سنة 1975.

ويقابل المصطلح "توليد"، باللغة الفرنسية، في مجال الدراسات المعجمية، المصطلح « Néologie ». إلا أنه طلبا للوضوح يرد هذا المصطلح منسوبا إلى مجاله اللغوي فيقال: Néologie lexicale (توليد معجمي)[1].

نجد إذن للمصطلح "توليد" مفهومين، الأول في مجال النحو، ويقابله المصطلح بالإنغليزي «Generation»، وهو الأسبق ظهورا. والثاني في مجال المعجم، ويقابله المصطلح الفرنسي:« Néologie lexicale ». والمصطلحان يقابلهما في العربية المصطلح "توليد". فالمصطلح "توليد" في العربية اليوم، هو إذن مصطلح من المشترك الدلالي. ونحن سنهتم في عملنا هذا بمفهومه المعجمي لعلاقته المباشرة بصوغ المفردات. أما التوليد في مجال النحو فإنه يمثل مبحثا آخر.

1-2 التوليد في الدراسات اللغوية العربية الحديثة:

غاب في الدراسات اللغوية العربية المصطلح "توليد" بمعناه اللساني الحديث عن كثير من الباحثين. فالناظر في بعض آثار هؤلاء يلاحظ أن اهتمامهم لم يكن بالتوليد بل كان بالمولد. ومن أبرز هؤلاء علي عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللغة" الذي صدر بمصر بدون تاريخ والذي يبدو أنه كان حوالي سنة 1920، وعبد القادر المغربي في كتابه "الاشتقاق والتعريب" الذي صدر سنة 1908. فعلي عبد الواحد وافي لم يستعمل المصطلح "توليد" بل استعمل المصطلح "مولَّد" واعتبر أن نمو اللغة يكون بقاعدتين أساسيتين هما عنده الاشتقاق والمجاز. وكذلك فعل عبد القادر المغربي، فهو أيضا لم يستعمل المصطلح "توليد" واستعمل المصطلح "مولَّد".

واستمرت المسألة على حالها إلى السنوات الأولى من الثمانينات من القرن العشرين إذ نلاحظ صدور كتاب سنة 1985، في طبعة ثانية عن دار النهضة العربية ببيروت، وسمه صاحبه – وهو حلمي خليل – بـــ"المولَّد في العربية".

---

[1] ينظر: Guilbert : La créativité lexicale,p.31

ورغم أن الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب كان قضايا التوليد اللغوي في العربية، فإن صاحبه فضل وسمه باستعمال المصطلح "مولَّد" مستغنيا عن المصطلح "توليد" رغم تفطنه إليه في ثنايا البحث. فلم يستطع بذلك تجاوز الجهود السابقة سواء في استعمال المصطلح أو في عدد القواعد. فقد حدد قواعد التوليد في أربع: ثلاث هي التي ذكرها المغربي – وهي الاشتقاق والمجاز والتعريب– والأخيرة استعاض عنها بالمصطلح "اقتراض". والرابعة هي النحت عملا بتجويز مجمع اللغة العربية بالقاهرة له عند الضرورة. على أن حلمي خليل لم يتبيّن بدقة هذه القواعد إذ نراه يخلط بين النحت والتركيب، ويفرق بين المجاز وانتقال الدلالة.

لقد تركزت جهود مثل هؤلاء الباحثين إذن على المولَّد وليس على التوليد. ذلك أن ما كان مسيطرا على أذهانهم هو المفهوم الأول دون الثاني. وهذا يدل على عدم وعي بمبحث التوليد، يتجلى ذلك في :

1) إهمال المصطلح "توليد"، كما ذكرنا آنفا[1]، واتباع القدماء في استعمال المصطلح "مولَّد" للدلالة على مستوى من مستويات استعمال اللغة – وهو مستوى غير الفصيح– بدلا من استعمال المصطلح "توليد" للدلالة على مبدإ عام من مبادئ تطوير اللغة.

2) معالجة قواعد نمو اللغة دون اعتماد التوليد مبدأ جامعا يؤلف بينها.

على أن ما ذكرنا لم يمنع من بروز دراسات صدرت بعد البحوث التي نبهنا عليها آنفا اهتم فيها أصحابها بالتوليد وليس بالمولَّد فظهر المصطلح "توليد" مصطلحا قائم الذات مع اعتباره مبدأ من مبادئ تطوير اللغة. وهو ما سنراه في الفقرة التالية.

---

[1] نستثني ورود ذكره عرضا في مداخلات بعض أعضاء المجمع.

3-1 التوليد في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة:

من أبرز من اهتم بالتوليد وعني به في الدراسات المعاصرة، محمد غاليم في كتابه "التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم الصادر ضمن سلسلة "المعرفة اللسانية بالدار البيضاء سنة 1987 وإبراهيم بن مراد في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم" الصادر سنة 1997 عن دار الغرب الإسلامي ببيروت. أمّا غاليم فإننا نراه يتجاوز المصطلح "مولَّد" إلى اعتماد المصطلح "توليد" بمفهوم حديث يرتبط بمفهوم الإبداعية. ويميز غاليم في هذا التصور لمفهوم التوليد – وهو كونه مظهر إبداع في اللغة– بين نوعين منه: توليد دلالي، وتوليد صوري. فالتوليد الدلالي "يرتبط – في نظره– بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة إلى وحدة معجمية موجودة أصلا في معجم اللغة فيسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل"[1]. ولكون التوليد الدلالي إبداعا لدلالات جديدة فإن غاليم يفترض أن يتوفر في عمليات التوليد "نسق أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة"[2].

والتوليد الصوري "يرتبط عموما بظهور متواليات صواتية جديدة بمعنى معجمي جديد "[3]. وهو الذي "يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت"[4].

وأما إبراهيم بن مراد فينظر إلى التوليد برؤية أشمل فيقسمه إلى خمسة أنواع[5]: توليد صوتي وتوليد صرفي وتوليد دلالي وتوليد بالارتجال (Improvisation) وتوليد بالاقتراض (Emprint). فالتوليد الصوتي عنده هو إحداث وحدات معجمية جديدة نتيجة ما يطرأ على المفردات من تغيير صوتي من تماثل وقلب وإبدال وتباين

---

[1] غاليم: التوليد الدلالي، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 5.

[4] المرجع نفسه، ص 5.

[5] ينظر: ابن مراد، مقدمة، ص ص 134– 163.

وإقحام. والتوليد الصرفي هو إحداث وحدات معجمية جديدة نتيجة ما يطرأ على الجذور أو الجذوع من التغيير أو التحويل أو التركيب (Composition) ويكون ذلك بالاشتقاق أو النحت أو التركيب أو المعجمة. والتوليد الدلالي هو الذي يحصل بالتغير الدلالي. ومن قواعده المجاز والترجمة الحرفية (النسخ). والتوليد بالارتجال هو ما يكون باختلاق وحدة معجمية تتوفر فيها أربع خصائص تمييزية ضرورية هي الانتماء المقولي والتأليف الصوتي والبنية الصرفية والدلالة التي هي خاصية يحققها المرتجل وحده. والتوليد بالاقتراض هو أخذ دوال من لغة مصدر وإدخالها في لغة مورد تكون مصحوبة بمداليلها الأصلية أو غير مصحوبة بذلك فتُعطىَ في اللغة المورد المقترضة دلالات جديدة.

يُفهَمُ مما ذهب إليه كل من غاليم وابن مراد أن التوليد، الصوري تحديدا، هو عملية تكوين مفردات جديدة في اللغة تبعا لإحدى قواعد التوليد العامة المحققة لذلك في النظام اللغوي كالاشتقاق والنحت والاقتراض. وهذا المفهوم لا يختلف في جوهره عما تقدمه الدراسات اللسانية الحديثة من تعريف لهذا المصطلح كما هو الحال في كتاب "الإبداعية المعجمية" (La créativité lexicale) للويس غلبار (Guilbert (L.)) وقاموس اللسانيات (Dictionnaire de linguistique) لجون دي بوا (Dubois (J.)) الصادر بباريس سنة 1973، والذي أعيد نشره سنة 1994 بعنوان: قاموس اللسانيات وعلوم اللغة (Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage)[1]. فهذان العالمان يعرفان التوليد (Néologie) بالمفهوم الذي ذكرنا آنفا[2].

وعليه فإن خلاصة ما ننتهي إليه هو أن التوليد اللغوي مصطلح بدأ استعماله، في اللسانيات، في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين. وهو يدل اليوم في مجال النحو على عمليات توليد الجمل، وفي مجال المعجم على عمليات

---

[1] صدر القاموس المذكور في طبعته سنة 1994 مشتملا على بعض الإضافات وخاصة تراجم أعلام اللسانيين.

[2] Dubois (J.) & all : Dictionnaire de linguistique, p. ؛ ينظر أيضا: Guilbert : La créativité lexicale, p.31

توليد المفردات بما يتوفر في نظام كل لغة من طرائق إلى ذلك. وعلى أساس ذلك يمكن أن يوجد نوعان من حيث طبيعته: توليد عفوي، وتوليد واع ومدروس. فالتوليد العفوي يكون من المتكلم العادي ويتأتى من ملكته المعجمية (Compétence lexicale) ويتجلى في قدرة إنجازية (Performance) غير واعية (Involantaire) /عفوية (Spontanée) تتمثل في جميع الاستحداثات في اللغة العامة (Langue commune) الناتجة عن الاستعمال اليومي للغة لكون ما يحدثه المتكلم من التغييرات على بنى المفردات وما يبتدعه من المعاني متولد دون تفكير مسبق في ابتداعه.

والتوليد الواعي هو الذي يطلق عليه في الفرنسية المصطلح "Motivation"[1]. وهو يتأتى من ملكة المتكلم المعجمية ويتجلى في قدرة إنجازية (Performance) واعية (غير عفوية: Volantaire/Consciente) تتجسد في ما يضعه أهل الاختصاص من الاصطلاحات أو المفردات العامة قصد مواكبة مستلزمات التطور الحضاري والتواصل اليومي.

واستتباعا لما ذكرنا يمكن تعريف التوليد بكونه عملية إنتاج للوحدات المعجمية طبقا لمجموعة من المبادئ والقواعد اللغوية التي تسمح بذلك. وهو بذلك يعكس وجها من نظامية المكون الصرفي ومظهرا عمليا لحركية النظام اللغوي.

ومجالات التوليد المعجمي صوتية وصرفية ودلالية. ولكل مجال من هذه المجلات الثلاثة قواعد توليد خاصة به يهمنا منها قواعد التوليد الصرفي، كما أنّ التوليد تتحكم فيه مبادئ عامة. فما هي مبادئ التوليد العامة التي رآها علماء اللغة ؟ وما هي القواعد التي يمكن بها توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا ؟

2- مبادئ التوليد في نظر علماء اللغة العربية المحدثين:

يمكن أن نعتبر أنّ أهم من يلخّص وجهة نظر المحدثين من مبادئ التوليد اللغوي وقواعده مجمع اللغة العربية بالقاهرة وذلك في الكتاب الذي أصدره سنة

---

[1] ينظر: Dubois (J.) & all : Dictionnaire de linguistique, p.313

1984 والموسوم بـــ "مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما". وأهم مبادئ التوليد التي رآها هذا المجمع هي: القياس[1]، والسماع من المحدثين[2]، وتفضيل العربي القديم على الجديد[3]، وتفضيل العربي على المعرّب[4].

ومظهر التطور في النظرة إلى هذه المبادئ مقارنة بالمبادئ التي استخلصناها في الفصل السابق، يتجسم في موقفين يتعلقان بمبدإ السماع ومبدإ تفضيل العربي على الأعجمي.

1) مبدأ السماع:

وسع المجمع من هذا المبدإ انطلاقا من موقف اتخذه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فهذا المجمع تبنى رأيا عرضه أحد أعضائه وهو أحمد العوامري، مفاده أن العربية ليست إرثا عن القدماء بل هي ملك لمن تكلمها[5]. وبناء على ذلك رأى المجمع أن الاعتداد بالسماع لا يتوقف عند الفصحاء الذين عاشوا في عصر الاحتجاج الذي ينتهي بأواخر القرن الثاني للهجرة في الحواضر وأواخر القرن الرابع في البوادي بل يتعدّى ذلك إلى كل من يتكلم العربية قديما وحديثا على أساس أن العربية هي لسان. فمن تكلم العربية وكانت له لسانا فإنه يصحّ أن يُسمَع منه.

2) تفضيل العربي على الأعجميّ:

التطور الذي حصل يتمثل في أنّ هذا المبدأ كان بالنسبة إلى القدماء مبدأ من مبادئ المستويات اللغوية فأصبح عند المحدثين مبدأ من مبادئ التوليد. وهذا لا يعدّ إضافة حقيقية. ذلك أنّ مظهر التطور في التعامل مع هذا المبدإ لا يتعدّى تحويل هذا المبدإ من مجال إلى مجال.

---

[1] ينظر: مجمع: القرارات العلمية، ص 8.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 9.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 235.

[4] ينظر: ينظر: المرجع نفسه، ص 188.

[5] ينظر: ينظر: المرجع نفسه، ص 9.

3- قواعد التوليد الصرفي في الدرس اللساني الحديث:

ضبطت الجهود اللسانية المعاصرة عددا من القواعد العامة التي تولد الوحدات المعجمية. وهذا العدد يتجاوز في جملته عدد ما ضبطه علماء اللغة العربية القدماء. فالقدماء يبرزون من القواعد الصرفية العامة التي تتأتى بها المفردات ثلاثة قواعد، وهي: الاشتقاق والنحت والتركيب. أما حديثا فإن البحوث اللسانية تذكر ما نراه سبع قواعد، ثلاثة ذكرناها آنفا، وهي الاشتقاق (Dérivation) والتركيب (Composition) والنحت (Mot-valise). والقواعد الأربع الأخرى هي: المعجمة (Lexicalisation) والحذف (Troncation) والاختزال (Abréviation) والترميز (Siglaison). وهذه القواعد الأربع يمكن أن تتضمنها قاعدة عامة واحدة هي الاختصار (Réducation)[1]. على أنّ النحت يمكن أن يندرج هو أيضا في هذه القاعدة العامة.

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ اللسانيات اليوم تذكر إلى جانب قواعد التوليد الصرفي قواعد أخرى تتعلق بالتوليد الصوتي وبالتوليد الدلالي. فمن قواعد التوليد الصوتي التماثل والقلب المكاني والإبدال والإقحام[2]، ومن قواعد التوليد الدلالي المجاز والاقتراض الدلالي[3]. وبذلك تكون قواعد التوليد بمفهومه العام نوعين: قواعد من داخل اللغة وأخرى من خارجها. فالقواعد الداخلية: هي ما يكون من اللغة نفسها، وتتمثل في قواعد التوليد الصرفي كالاشتقاق والتركيب. والقواعد الخارجية هي التي ليست من ذات اللغة، وهي التي تتجسد على وجه الخصوص، في الاقتراض الذي يظهر في المعرب والدخيل.

وقد تناول باحثون كثيرون اليوم هذه القواعد. لكن حديث أغلبِهم كان حديثا جزئيا يتناول بعضها فقط من زاوية من الزوايا. وأبرز من تناولها باعتبارها

---

[1] ينظر في هذه القواعد: ابن مراد: مقدمة، ص ص 143-155؛ Lehmann :Introduction à la lexicologie, pp.107-192 ; Niklas-Salminen : La lexicologie,pp.52-81 ; Lerot. : Précis ,p.367

[2] ينظر في هذه القواعد: ابن مراد: مقدمة، ص ص136-143.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص ص 156-159.

مجموعة متكاملة تكوّن كلاّ مترابطا في النظام اللغوي هو إبراهيم بن مراد وذلك في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم"[1]. إلاّ أننا نكتفي من جميع ما ذكرنا من القواعد بالقواعد الصرفية لأنها جزء من عملنا هذا. وقد رأى ابن مراد أن هذا النوع من القواعد يجتمع في أربع قواعد أساسية هي: الاشتقاق والتركيب والنحت والمعجمة «Lexicalisation»[2].

على أنّ القواعد الأخرى التي تعتبر من قواعد التوليد الصرفي كالحذف « Troncation » والاختزال « Abréviation » والترميز « Siglaison» مما نجده في بعض الدراسات اللسانية الغربية فسنتعرض إلى بعضه أيضا.

فكيف تراعت كل هذه القواعد في الدرس الصرفي اليوم؟

3-1 التوليد بالاشتقاق:

التوليد بالاشتقاق نوعان: توليد من الجذور وتوليد من الجذوع. ولكل منهما قواعد خاصة.

1) التوليد من الجذور:

يكون طبقا للقاعدة العامة التالية:

جذر + تأليف صوتي + صيغة صرفية ← وحدة جذعية رئيسية) جذع أصلي (Base) ومسار التوليد في هذه القاعدة يجري على نحو يتّحد فيه الحرف (ح) (Consonne) مع حركة (ك) (Voyelle) تليه من حركات العربية الأربع (الفتحة والضمة والكسرة والسكون)، وذلك على المنوال التالي:

- المسار: ح / ك /ح / ك /ح / [± ك] ← وحدة جذعية رئيسية
- المثـــال: ك/ ـَ / ت / ـَ /ب / ـَ ← كَتَبَ

1 ينظر المرجع نفسه، ص ص136-162.

2 ينظر المرجع نفسه، ص ص 143-156.

فلتوليد مفردة تزاد إلى عناصر الجذر الصامتةِ الصوائتُ (Voyelles)، وهي الحركات، وفقا لبنية ما. فيتم بذلك الانتقال من مستوى الجذر الصامت إلى مستوى وحدة معجمية منطوقة نسميها جذعا (Base).

وإذن فإن التوليد من الجذر يمثل قاعدة التوليد الأولية للمفردة. وذلك طبقا للقاعدة العامة التالية:

أ + صو = ج (ب)

وترمز (أ) إلى الجذر، (صو) إلى الصوائت، (ج (ب)) إلى الجذع البسيط والوحدة المشتقة وفقا للقاعدة المذكورة تمثل منطلقا لبناء وحدة جذعية أخرى تسمى في الدراسات المعجمية الحديثة جذعا رئيسيا لأنه هو بدوره يصبح أصلا لتولّد جذع آخر[1]، وذلك عن طريق إجراء تحويرات على البنية الداخلية بإحداث بعض التعديلات على الوحدة ذاتها[2].

وإذن فإنّ ما يتولد بهذه القاعدة هي الوحدات الجذعية الرئيسة مثل الأسماء الجامدة والأفعال المجردة، وذلك تبعا لعملية توليد تجري على مرحلتين تجسمان القاعدة أعلاه هما مرحلة استحضار الجذر، ونرمز إليها بـــ:(أ) ومرحلة توليد الجذع الأول وفق صيغة معينة، ونرمز إليها بـــ:(ب)، حيث:

أ > ب

أي إن مرحلة استحضار الجذر تعقبها مرحلة توليد الجذع.

والجذع المولد بهذه القاعدة هو الوحدة المعجمية الأولى أو هو الجذع الأصلي (Base). وهذه الوحدة تكون في الغالب فعلا أو اسما. ويدرج علماء الصرف الفعل في مقولة الفعل المجرّد، والاسم في مقولة ما يسمونه أسماء جامدة بما في ذلك الظروف.

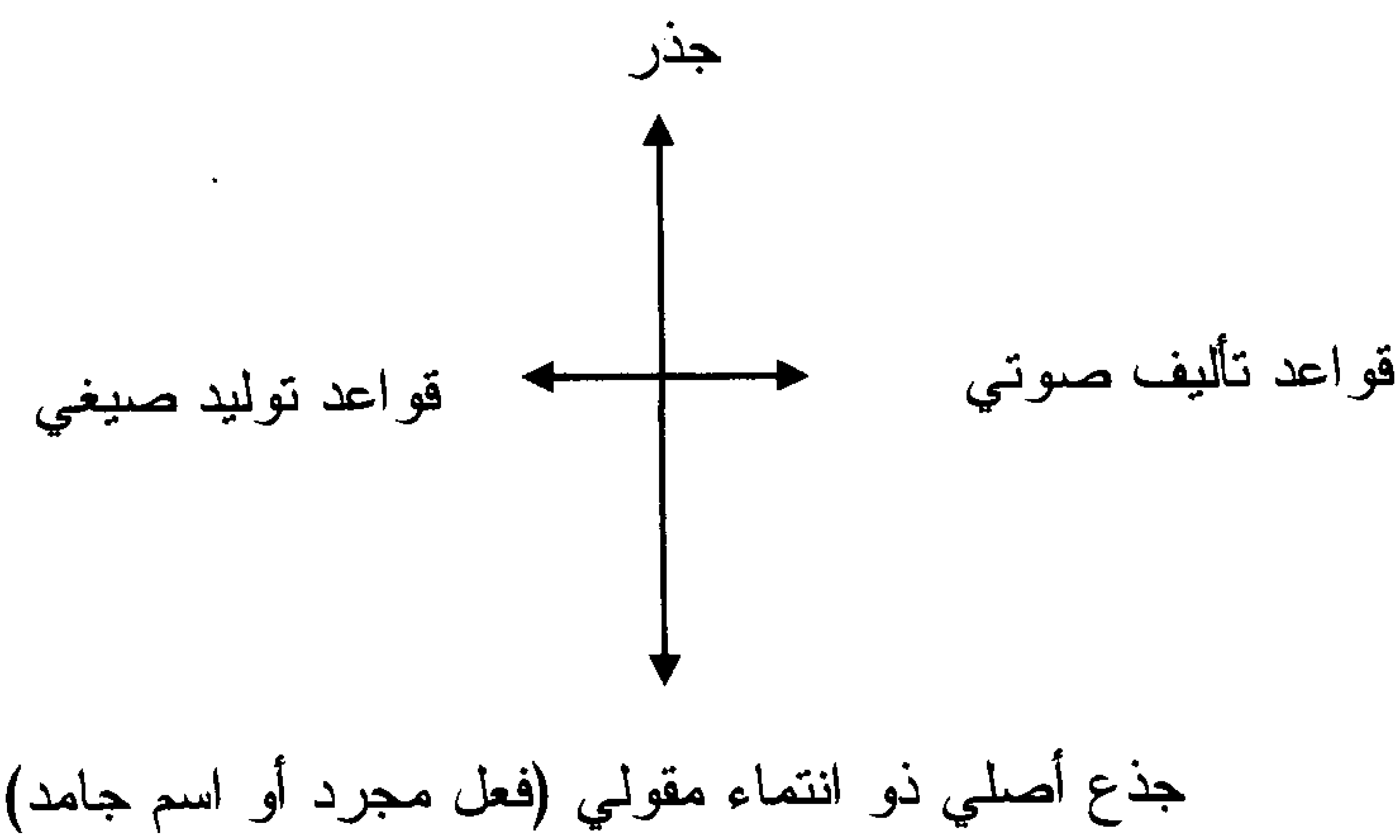
---

[1] ينظر المرجع السابق، 144.

[2] من أبرز الدراسات المعجمية الحديثة التي تتضمن ما ذكرنا وتتناول المبادئ الأساسية لما نتحدث عنه كتاب"مقدمة لنظرية المعجم" لإبراهيم بن مراد الصادر ببيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

وقاعدة التوليد من الجذور هي في الحقيقة قاعدة صوتية صرفية معا، هي صوتية لأن الوحدة المعجمية تتحقق بالتأليف الصوتي، وهي صرفية لأن المفردة إنما تتولد باتباع نمط صيغي يحدده الغرض التواصلي المقصود. وهذه القاعدة نرسمها في الخطاطة التالية:

خطاطة التوليد من الجذر



حيث تكشف الخطاطة عن أن الجذع المولد هو نتاج اندماج بين عمليتي التأليف الصوتي والانبناء الصيغي على مستوى الجذر الاشتقاقي.

2) التوليد من الجذوع:

يتجسّد في قواعد اشتقاق مقولية. وإذا أخذنا بالتصور اللساني الذي يرى أنّ المقولات المعجمية (أقسام الكلام) خمسة: الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة، فقواعد الاشتقاق المقولي تبعا لذلك تكون خمسا وعشرين قاعدة بحسب علاقات التبادل الاشتقاقية بين تلك المقولات المعجمية الخمس، إذ توفر كل مقولة خمس إمكانات توليدية. فإذا ضربنا المقولات الخمس في إمكانات التوليد الخمس تحصلنا

على القواعد الخمس والعشرين التي ذكرنا[1].. نعرضها أسفله مفصلة حتى ندرك مدى جدواها في التوليد الصرفي للمفردات.

1) قواعد اشتقاق الاسم:

(1)اسم ← اسم: مثْل← مِثال[2]؛ أسَدٌ ← مَأسَدَة (اسم مكان)؛ إنسان ← إنسانيّة (مصدر صناعي).

(2) فعل ← اسم: كَتَبَ ← كِتَابَةٌ (مصدر)؛ سَجَدَ ← مَسْجِدٌ (اسم مكان).

(3) صفة ← اسم: قابِل← قابليّة؛ مشروع ← مشروعيّة؛ أهل ← أهلية.

(4) ظرف ← اسم: حَيْثُ ← حيثيّة، عندَ ← عِنْدَأْوَة.

(5) أداة ← اسم: أنا ← أنانيّة؛ كَمْ ← كمِّيّة.

2) قواعد اشتقاق الفعل:

(1) اسم ← فعل: أَسَدٌ ← إسْتأسَدَ؛ أنْفٌ ← أنَفَ.

(2) فعل ← فعل: كَتَبَ ← كَاتَبَ؛ كاتَبَ ← تَكَاتَبَ

(3) صفة ← فعل: مِسْكِين ← تَمَسْكَنَ

(4) ظرف ← فعل: Ø

(5) أداة ← فعل: سوْف ← سوَّفَ؛ عَنْ ← عَنْعَنَ.

3) قواعد اشتقاق الصفة:

(1) اسم ← صفة: رأس ← رَأسِيّ؛ حَرٌّ ← محرور؛ جدْل (شدّة الخلق) ← أجْدَل؛ خُيَلاَء ← أخْيل؛ فَنَن (الغصن) ← فَيْنَان[3]؛ تَمْر ← تَامِر (ذو تمر)؛ لَبَنٌ ← لاَبِنٌ (ذو لبن).

---

[1] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص ص 146-153. والقواعد التي نصصنا عليها قد ضبطها ابن مراد في كتابه هذاالذي أحلنا إليه وانطلق في ذلك من كون المقولات المعجمية خمس وهي التي ذكرنا.

ونجد في الدراسات الغربية الاتجاه نفسه وإن اختُلِف في عدد المقولات المعجمية، ينظر مثلا:

Lehmann : Introduction à la lexicologie, pp : 158-167 ; Niklas-Salminen : La Lexicologie,pp. 56-60.

[2] ينظر في المثال: المبرد: المقتضب، 225/3.

[3] ينظر في "فينان" و"أجدل" و"أخيل" على التوالي: المبرد، المقتضب: 337/3، 339.

(2) فعل ← صفة: طَلَى ← طَلِيٌّ؛ طَالَ ← طويل؛ طَهُرَ← طاهِر؛ قَصَّ ← مِقَصٌّ ومثلها فرّ فهو مِفَرّ: مبالغة في الفرار. ومِقصّ صفة مبالغة يعبّر بها اليوم عن اسم آلة).

(3) صفة ← صفة: رئيس ← رئيسيّ ؛ هاشِمٌ ← هاشِميّ؛ حَصين ← حَصَان[1].

(4) ظرف ← صفة: فَوْقَ← فوقِيّ.

(5) أداة ← صفة:لاَمٌ ← لاميّة.

4) قواعد اشتقاق الظرف:

(1) اسم ← ظرف: Ø

(2) فعـــــل ← ظرف: Ø

(3) صفة ← ظرف: Ø

(4) ظرف ← ظرف: Ø

(5) أداة ← ظرف: Ø

5) قواعد اشتقاق الأداة:

(1) اسم ← أداة: نِعْمَة ← نَعَمْ[2].

(2) فعل ← أداة: Ø

(3) صفة ← أداة: Ø

(4) ظرف ← أداة: Ø

(5) أداة ← أداة: Ø

الملاحظ أن القواعد المولدة هي 15 قاعدة. وأكثر القواعد إنتاجا هي قواعد الاشتقاق من الاسم والفعل والصفة. وهذا يؤكّد ما انتهينا إليه في الفقرة: 2-1 من الفصل الثاني من الباب الثاني حين ذكرنا أن أصدق ما يكون عليه الاشتقاق من الأصول الجذعية المصادر والأفعال والصفات.

[1] المرجع نفسه، 325/4

[2] يرى ابنُ جني أداة الجواب "نَعَمْ" مشتقة من النِّعْمة (ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: نعم)، وهذا راجع إلى أنّ المعنى القاعدي للجذر (ن.ع.م) هو الرضى والقبول.."نَعَمْ" هي أداة في التصور التقليدي السائد.

أما بقية القواعد فهي مهملة اقتضتها قسمة التركيب النظري. وهي تتعلق على وجه الخصوص، بالظرف والأداة مما يبيّن أن هاتين المقولتين لا تشتقان وأنهما من الأصول الجذعية الجامدة الملازمة للجمود.

3-2 النحت (Mot-valise):

لمفهوم النحت في التصور التقليدي معنى شمولي يتضمن كل الوحدات المعجمية التي تتكون بالجمع بين مفردتين مع حذف من إحداهما أو بدمج تركيب في مفردة واحدة. على أن الدراسات اللسانية الحديثة أعادت النظر في هذا النوع من التوليد وصنفته إلى ثلاثة قواعد متمايزة: الأولى منها هي النحت بالمفهوم الذي بينا في حديثنا عن الوحدات المعجمية المنحوتة في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا العمل، والقاعدة الثانية يطلق عليها المصطلح "معجمة" الذي قوبل بالمصطلح الفرنسي «Lexicalisation»[1]، والقاعدة الثالثة يطلق عليها المصطلح "إقحام" مقابلة للمصطلح الفرنسي« Intrusion»[2]. وهذه القاعدة الثالثة هي قاعدة صوتية وهي بالتالي لا تعنينا.

ومن أمثلة التوليد بالنحت الأمثلة التالية[3]:

(1) اشتقاق الاسم:

من قواعد ذلك:

- اسم + اسم ← اسم، مثل: بَني + العنبَر ← بلْعَنْبَر؛ بني + الحارث ← بلْحَارِث
- أداة + فعل ← اسم، مثل: لا + أدري ← لا أدريّة.

---

[1] ينظر: ابن مراد: مقدمة، ص 155.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 139.

[3] ينظر في الأمثلة المرجع نفسه، 153-154.

(2) اشتقاق الفعل:

من قواعد ذلك:

- أداة + اسم ← فعل، مثل: لا + شيء ← لاَشَى.

(3) اشتقاق الصفة:

من قواعد ذلك:

- اسم + اسم ← نسبة، مثل: عبد + دار ← عبْدريّ.
- اسم + صفة ← نسبة، مثل: شِبْه + غروي ← شَبْغَريّ.
- أداة + صفة ← نسبة، مثل: لا + مادي ← لا مادي.

(4) اشتقاق الأداة:

من قواعد ذلك:

- أداة + اسم ← ناسخ فعلي، مثل: لا + أيْس ← ليْسَ.
- أداة + أداة ← ناسخ حرفي، مثل: لكنْ + أنّ ← لكنّ، لا + ما = لَمْ[1].

تبرز هذه الأمثلة أن التوليد بالنحت يكون بالجمع بين وحدتين معجميتين تنتميان إلى مقولة معجمية واحدة أو مقولتين مختلفتين. وتصحب ذلك عملية حذف وظيفتها الاختصار تطرأ على عنصر أو أكثر من العناصر المكونة لإحدى المفردتين أو المكونة للمفردتين معا.

3-3 المعجمة (Lexicalisation):

المعجمة هي "توليد وحدة معجمية جديدة من تعبير (Expression) أو من جملة"[2]. وتخضع عملية التوليد هذه إلى صيغة محدّدة خلافا للتركيب أو النحت.

---

[1] يرى برجشتراسر أن أصل النفي يكون بلا وما، وأن العربية قد اشتقت من لا أدوات منها "ليس" و"لن" و"لم" (ينظر برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص111).

[2] ابن مراد: مقدمة، ص 155.

وهي بذلك أشبه بعمليات الاشتقاق وإن كانت عملية غير اشتقاقية. والصيغة الغالبة في المعجمة والتي يمكن عدّها قياسية هي "فَعّلَ. وهذا ما يراه ابن مالك في قوله: ""والمعروف في اختصار الحكاية "فَعّلَ" كأَمَّنَ"[1].

على أن للمعجمة صيغتين أخريين هما:

1) صيغة "استفعل"، " للإغناء عن فَعّلَ"[2]، مثل: استرجع إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، والأصل فيه كأَمّنَ، إذا قال: آمين، وسَبَّحَ، إذا قال: سبحان الله"[3].

2) تفعّلَ، وهي من الاستعمال الحديث كما في قولهم: ترحّم، أي قال: رحمة الله عليه، أو اللهم ارحمه.

وما تعكسه الوحدات المتولّدة بالمعجمة مما ذكرنا، كالوحدات "استرجع" و"سبّح" و"ترحّمَ"، هي وحدات ناتجة عن عمليات تحويل جمل إلى وحدات معجمية. فالمعجمة في هذا السياق إذن "هي عملية تحويلية لأنها تحوّل التعبير أو الجملة من الخاصية التركيبية إلى الخاصية المعجمية"[4] أي من تركيب نحوي إلى وحدة معجمية.

3-4 التركيب (Composition):

من قواعده:

1) اسم + اسم : ← (1) تركيب إضافي [اسم علم]، مثل: عبد الله (اسم رجل)، ذات البين (الخصومة)، ابن آوى (اسم لصنف من الثعالب).

← (2) تركيب مزجي [اسم علم]، مثل: حَضْرَ مَوْتَ، وبيت لحم، وبور سعيد (أسماء مدن، الأولى باليمن والثانية بفلسطين، والثالثة بمصر)؛ محمد علي (اسم رجل).

---

[1] ينظ: ابن مالك: شرح التسهيل، 453/3

[2] المرجع نفسه، 459/3.

[3] المرجع نفسه، 459/3.

[4] ابن مراد: مقدمة، ص 155.

← (3) تركيب مزجي [ظرف زمان]، مثل: صَبَاحَ- مسَاءَ (في الصباح والمساء)؛ لَيْلَ – نهَارَ (في الليل والنهار).

← (4) تركيب مزجي [صفة]، مثل: شذَرَ مَذَرَ (متفرقًا).

2) فعل + اسم ← تركيب إسنادي فعلي [اسم علم]، مثل: جاد المولى؛ تأبط شرّا؛ برق نحره

3) اسم + فعل ← تركيب إسنادي اسمي = اسم علم، مثل: الأمر يهون، مَعْدِيكَرِبَ/ مَعْدِيكَرْبُ (والأصل في الكتابة فصلُ الاسم "معدي" عن الفعل "كَرِبَ").

4) صفة + اسم : ← (1) تركيب إضافي = اسم علم، مثل: زرقاء اليمامة (لقب لامرأة في الجاهلية) ؛ بديع الزمان (اسم رجل).

← (2) تركيب مزجي [صفة]: بَادئَ بَدْءَ (أوّلاً).

5) صفة + صفة ← تركيب إضافي [صفة]، مثل: مدير عام الحسابات (مصطلح دواويني يدل على خطة إدارية).

6) ظرف + ظرف ← تركيب مزجي [صفة]، مثل: بَيْنَ- بيْنَ (وَسَطًا).

فالتوليد بالتركيب يكون إذن بين وحدتين معجميتين أو أكثر دون حذف. وذلك إما بالجمع بين جزئي الوحدة المركبة جمعا حرّا فنحصل على وحدة معجمية مركبة تركيبا إضافيا أو تركيبا نعتيا أو تركيبا إسناديا، أو بالمزج بين وحدتين بطريقة إلصاقية فتكون الوحدة المركبة مركبة تركيبا مزجيا.

3-5 الترميز (Siglaison):

هو توليد لمفردة يقوم على اختصار وحدة معجمية مركبة أو معقدة عن طريق الاكتفاء بكتابة الحرف الأول من الوحدات البسيطة التي تكونها. ومن الأمثلة على ذلك:

1) أ.د = الأستاذ الدكتور
2) وات = وكالة تونس- إفريقيا للأنباء

3) حماس= حركة المقاومة الإسلامية

4) وطد = حركة الوطنيين الديمقراطيين

5) وفا = وكالة أنباء فلسطين

6) رمع = الرئيس المدير العام.

7) إلخ = إلى آخره.

8) إمد (بتحريك الهمزة بالكسر والميم بالفتح، وتسكين الدال) = الإجازة والماجستير والدكتورا (ترميز يشار به إلى نظام التعليم العالي العالمي الجديد).

9) أش = أيّ شيء ؟ وهو سلوك لهجي يختصر الاستفهام "أيّ شيء؟ " كما في قولك: أش بيك؟ أي: ما بك؟ ومثله: أش نوّ، عوضا عن : أيّ شيء هو ؟ مع قلب الهاء نونا.

ويكثر هذا النوع من التوليد في اللغة المكتوبة، أي إنّ مجاله الرئيسي الكتابة لا التخاطب. لكن قد تنتشر بعض مظاهره الشائعة في اللغة المسموعة كما في بعض الأمثلة التي ذكرنا.

وهو ليس من خصائص العربية البارزة. ويبدو أن للغات الهندية الأوربية أثرا كبيرا في انتشاره نتيجة التفاعل الثقافي وانتقال اللغات. على أن قابلية العربية لاستيعابه جعل هذا النوع من التوليد يحلّ فيها اليوم بغض النظر عن درجة استعماله في لغة التخاطب اليومي ومدى تواتر مظاهره بين المتكلمين. فطرائق التوليد وانتشار مظاهرها تتفاوت مراتبها في العربية.

على أنّ مظاهره الحديثة لا يسمعها الواحد منّا إلا نادرا من بعض الأفراد أو لا يراها مكتوبة إلا على لوحات لأسماء بعض الشركات والمؤسسات وما أشبه ذلك. وتعبّر قلة تداوله هذه على أنه مازال نوعا من التوليد فجّا وسلوكا لغويا محدودا يرومه أفراد أو فئة مهنية. وهو بالتالي مازال في معظمه سلوكا فرديا أو لغة خاصة. وهو ما يعني أنه لم يتبلور بعد في العربية بالقدر الكافي وأنّه من المبكر أن نتحدث عن مقبوليته النهائية في العربية وعن أنواع مقولاته وقواعده التي تحدد تكوين أنماطه وتشكّله البنائي.

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق أنّ من أهم دواعي هذا النوع من التوليد في اللغات التي يكثر فيها، أي اللغات الهندية الأوربية، قيام هذه اللغات على الوحدات المعجمية المركبة والمعقدة وافتقارها إلى الوحدات المعجمية البسيطة. فهي لغات ذات بنية سلسلية تتولد فيها أغلب الوحدات المعجمية بزيادات خارجية تلصق بالأسّ (Radical) أولا ووسطا وآخرا، يتجلى ذلك خاصة في المصطلحات وفي ألفاظ الفنون والعلوم والتقنية مما هو في اللغة العامة. ولعلّ ميل مستعملي هذه اللغات إلى التخلص من هذا النوع من الوحدات هو الذي دعاهم إلى ترميزها بحروفها الأولى لتحل هذه الرموز محلّها وتقوم مقام الوحدات المعجمية البسيطة التي تفتقر إليها لغاتهم.

والخلاصة أنّ الترميز هو عملية اجتزاء للحروف الأولى من مجوعة من المفردات تتولد عنها وحدة معجمية بسيطة هي مجموع تلك الحروف المجتزأة. وتعطي هذه الوحدة المعجمية المولّدة دلالة الوحدة المعجمية الأصلية التي هي وحدة معجمية مركبة أو معقدة.

3-6 الحذف/ الاختزال (Abréviation):

من مظاهره ما يذهب إليه بعض اللغويين في الأدوات التي تستعملها اللغات. فليست هذه الأدوات في نظرهم " إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرِغَت من معناها الحقيقي واستعملت مجرّد موضحات، أي مجرّد رموز. وقبل أن تصير أداة كانت قد مرّت بتاريخ طويل مجهول أخذت فيه تتخلى عن مدلولها الأصلي شيئا فشيئا وبطريقة غير مُحَسّ بها، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصة وحكما جديدا"[1]. ومن الأمثلة على ذلك "سوف". فقد اختصرت "فاستعملت "سَوْ" حينا، و"سَفْ" حينا، و"سِي" حينا آخر كما يقول الكوفيون"[2].

---

[1] المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ص 206-207.

[2] المرجع نفسه، ص 208.

ومن الأمثلة أيضا الظرف "مُذْ". فإنّ "جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أنّ الأصل في مُذْ" هو "مُنْذ"[1]، أي إنّ "مُذْ" هي اختزال لــ "مُنْذُ".

ونرى عند الكتاب القدماء اختزال كلمة "انتهى" بــ "اهــ" وعند الكتاب المحدثين اختزال عبارة "إلى آخره" بـــ:" إلخ".

ومن مظاهره اللهجية اليوم، اختزال الصفة "سيّد" بــ "سِي" في اللهجة التونسية، فيقال مثلا: "سِي أحمد" بدل "السيد أحمد"، واجتزاء الباء في عامية الجنوب الشرقي التونسي من الفعل "أحبّ" الذي تحوّل إلى فعل مساعد[2]، وإلصاقها بفعل رئيسي للتعبير عن الرغبة في القيام به، فيقال: بنمشي إلى المكان الفلاني، أي أحبّ أن أمشي إلى المكان الفلاني، مع أنّ من أهل الجنوب الغربي من يجتزئ الحاء ويقلبها إلى عين، فيقول: عَنِمشي إلى المكان الفلاني، أو يجتزئ تاء المتكلم في "أحببتُ" فيقول: تنمشي. أما اجتزاء الحاء فيلاحظ في اللهجة المصرية، فيقال: حنمشي إلى المكان الفلاني.

على أنّه يجب أن نشير، في ما يتعلق بالأدوات، أن الأدوات ليست جميعا أجزاء من كلمات قديمة أفرغت من دلالاتها الحقيقية، بل يوجد منها ما هو كلمات بقيت على حالها تامة وإن انتقل معاها الأصلي الخاص إلى معنى عام مجرّد. وهو ما يعني أن الأدوات في عمومها هي كلمات أو أجزاء من كلمات تعبّر عن معنى مجرّد يفيد تطورا من الخاص إلى العام في دلالة المفردة الأصلية قد يصحبه أحيانا فقد المفردة لبنيتها الشكلية عن طريق الحذف.

---

[1] المرجع نفسه، ص 206.

[2] يطلق اليوم على الفعل الذي يدخل على فعل رئيسي المصطلحات "فعل مساعد" و"فعل ضعيف" و"فعل ناسخ" للدلالة على كونه فعلا بمثابة الأداة. ويمكن مقابلته بأحد المصطلحات الفرنسية الثلاثة Verbe faible أو Auxiliaire أو Verbe- outil.

3-7 الترخيم (Troncation):

تتجلى مظاهره البارزة في العربية الفصيحة في حذف بعض أحرف اسم العلم العاقل والإبقاء على ما يعتبر صدر الكلمة. ومن أمثلته:

1) بُثَيْنَة ← بَثْنُ

2) فَاطِمَة ← فَاطِم

على أننا نجد لهذا الترخيم مظاهر لهجية أيضا، من ذلك أن اسم العلم "عبد الهادي" يرخّم في تونس بكلمة "بَلْهَا"، بحذف العين والدالين مع تفخيم الهاء، وكذلك اسم العلم "محمد" فإنه يرخم بـــ "حَمّة"، بحذف الميم والدال.

3-8 الاختصار (Réduction):

يستعمل هذا المصطلح في اللسانيات اليوم بمعناه العام ليشمل مظاهر عديدة مما يندرج في ما تفيده دلالته العامة. ولذلك نرى أنه من الأولى أن يتخذ هذا المصطلح للتعبير عن قاعدة عامة تتضمن الحذف والترخيم والترميز وكل ما يعد اختصارا.

4- خـــاتـــمة:

يتضح من قواعد التوليد جميعا أنّ الاشتقاق يعد أهم قاعدة إذ أنّ مختلف عمليات تكوين المفردات ترجع بدرجة عالية إلى هذه القاعدة. وهذا يدل على أن اللغة العربية لغة اشتقاقية بالأساس سواء أكان التوليد من الجذور أم من الجذوع.

ونشير في هذا السياق إلى أن ما بيّنا من قواعد التوليد يقدم إجابة عما أورده السيوطي في سياق حديثه عن الاشتقاق من آراء اللغويين العرب القدامى السابقين له حول طبيعة تولّد مفردات العربية[1]. فقد عرض هذه الآراء على أنها وجوه من الجدل والخلاف بين اللغويين حول طبيعة المفردات في العربية: أهي جميعا أصول

---

[1] ينظر: السيوطي، المزهر، 348/1.

أم أن بعضها متولد من بعض. وتتلخص تلك الآراء في ثلاث وجهات نظر: الأولى أنّ "كل الكلم مشتق". والثانية – وهي على النقيض من الأولى– أن "الكلم كله أصل". والثالثة – وهي وسط– أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق. وهذا ما رجحه السيوطي، ويكون ذلك بأخذ صيغة من أخرى "مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة"[1]. لكن ما تبيّن لنا من خلال ما عرضنا من قواعد التوليد، أن من مفردات العربية من الناحية الصناعية أي من الناحية التي تقوم على عمليات التوليد الشكلية، ما هو أصل بذاته وما هو مشتق من غيره. فليس الكلم كله مشتق، ولا هو كله أصل. فمما هو أصل غير مشتق من غيره سائر الظروف وما يعدّ من أسماء الجنس كرجل وفرس وجدار على ما ذكره سيبويه من النماذج.. مما هو مشتق من غيره الأفعال من أسماء الأعلام مثل: استأسد، واستنوق، سائر الأفعال والمصادر المزيدة.

[1] المرجع نفسه، 346/1.

الباب الرابع
العلاقات الصرفية

- الفصل الأول: الاشتراك الصيغي
- الفصل الثاني : الترادف الصيغي

الفصل الأول

الاشتراك الصيـــغي

تمهيد:

لئن عالجنا في الأبواب الثلاثة السابقة مسائل نظرية في إطار ما تطرحه الصرفمية والصيغمية والتوليد الصرفي، فإننا نتناول في هذا الباب الرابع مسائل العلاقات الصرفية التي تجمع بين الجوانب النظرية من الوحدة الصرفية والجوانب المستعملة متخذين من مسألة الاشتراك الصيغي التي تمثل مظهرا لعلاقات الائتلاف الصرفية ومسألة الترادف الصيغي التي تمثل مظهرا لعلاقات الاختلاف موضوعا للبحث في هذا الباب، وذلك في فصلين نخص الأول منهما، وهو هذا الفصل، بمسألة الاشتراك الصيغي، والثاني، وهو الموالي، بمسألة الترادف.

والاشتراك الصيغي الذي هو مدار البحث في هذا الفصل، نعني به اندراج مقولتين أو أكثر في نمط صيغي واحد كاشتراك المصدر والصفة المشبهة في النمط الصيغي "فَعْل" كما في عَدْو وخَصْم، أو في النمط "فِعْل" كما في صِدْق وخِبّ، أو اشتراك المصدر مع صفة المبالغة في " فَعُول" كما في قَبُول وطَهُور.

وقد يكون الاشتراك الصيغي بين أجزاء المقولة الواحدة كمقولة الصفة. فإن الصفة المشبهة تشترك مع صفة المبالغة في بعض الأنماط الصيغية كما في النمط الصيغي: فَعِيل مثل: كبير (صفة مبهة) وعَلِيم (صفة مبالغة)، وفي النمط الصيغي فَعَال كما في رجل جَبَان وامرأة ذَرَاع (سريعة الغَزْل)...إلخ.

إذن، يربط بين الأنماط الصيغية نوع من علاقات الائتلاف. وهذه العلاقات هي التي سميناها الاشتراك الصيغي. لكننا اخترنا أن يكون تناولنا لهذا النوع من الاشتراك انطلاقا من مدونة تظهره في إطار الاستعمال الفعلي للغة وذلك لسبب رئيسيين: الأول هو تقديم رؤية حقيقية حول الاشتراك الصيغي تتجاوز التصور

اللساني النظري العام، وذلك لا يكون إلا من خلال الاستعمال في نطاق مدونة مختارة. والسبب الثاني هو الرغبة في تقديم مدونة عامة وشمولية من شأنها أن تدفع غيرنا من الباحثين إلى مزيد التعمق في قضايا الاشتراك فنحن نرى أن البحوث في المتعلقة بهذه المسألة قليلة وأنّ بحثا جزئيا كالذي ننجز قد لا يكون كافيا.

وقد سعينا إلى توفير مدونتنا مما توصل إليه أصحاب كتب الأبنية من صيغ الأسماء والصفات والأفعال. وقد كان عمادنا في ذلك ما جمعه جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر من كتب من سبقه من اللغويين وخاصة كتاب "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر" لعلي بن جعفر بن القطاع (ت 515 هـ/1121 م). وجملة ما شملته مدونتنا هذه 925 بناء من أبنية الأسماء والصفات و57 بناء من أبنية الأفعال، وهو ما يؤلف مجموعا عاما قدره 982 بناء منها 229 بناء مما يعدّ مشتركا صيغيا جعلناها ملحقا من ملاحق هذا الكتاب. فما هي مظاهر الاشتراك التي أظهرتها مدونتنا ؟ وكيف يفسَّر ذلك ؟

1- مظاهر الاشتراك الصيغي:

نميز في إبانة هذه المظاهر بين الصرف والتصريف، فلن نتناول بمقتضى ذلك المظاهر التصريفية إلا لضرورة. ولن نتناول كذلك المظاهر المتعلقة بمعاني الصيغ لأن معالجة ما يعتور الصيغ الصرفية من مظاهر الاشتراك الدلالي لا يتسع له مجال بحثنا هذا لما في ذلك من تشعب يقتضي بحثا مفردا.

فهدفنا هو تبيّن المشترك الصيغي في جوانبه الشكلية داخل نظام العربية بإبراز أهم مظاهره وأسباب وجوده وربط ذلك ببعض القواعد المتحكمة في تولده من خلال المدونة التي جمعنا. ونجتهد في الفقرات الموالية اعتمادا على جداول استخرجناها مما أمدتنا به مدونتنا، في نبيّن منزلته في العربية وأنواعه وطرق توزعه ونسب ذلك، محاولين في الوقت نفسه تفسير أسبابه واستنباط بعض قوانينه وقواعده بتحليل بعض الأمثلة.

1-1 التوزع العام لصيغ المقولات المعجمية من خلال المدونة:

الجدول (1): تواتر صيغ المقولات

المقولة	التواتر	النسبة المائوية
صيغ الاسم	403	% 41
صيغ الصفة	267	% 27
صيغ المشترك الصيغي (دون الصيغ الفعلية لكونها منقولة غير مشتركة)	229	% 23
صيغ الفعل	57	% 6
الصيغ المنقولة	26	% 3
المجموع	982	% 100

يبرز الجدول (1) أسفله نسب تواتر الصيغ الخاصة بمقولات الاسم والصفة والفعل باعتبارها من أبرز أقسام الكلام في العربية إذا استثنينا الظرف والأداة. فهاتان المقولتان لم ندرجهما في هذا القسم من البحث لافتقارهما إلى صيغ معلومة متفق عليها. وتكون الجداول اللاحقة (2- 5) مزيد بيان لما نحن بصدد معالجته من القضايا التي أشرنا إليها في التمهيد.

الجدول (2): التوزع الداخلي لأبنية الاسم

المقولة الفرعية	درجة التواتر	النسبة المائوية
صيغ الاسم المفرد	241	% 62
صيغ المصدر	73	% 18
صيغ اسم الجنس الإفرادي	29	% 8
صيغ الاسم في الجمع	23	% 7
صيغ اسم الجنس الجمعي	21	% 5
المجموع	387	% 100

نلاحظ في الجدول أن صيغ مقولة الاسم تحتل الصدارة. فهي تقارب نصف عدد الصيغ المستعملة تقريبا، وكأن اهتمام المتكلم متجه في تمثيله للكون، حسب هذا الإحصاء، إلى تسمية الأشياء أساسا.

وتحتل الصيغ الخاصة بالصفة ربع مجمل عدد الصيغ تقريبا. وهذا يدل على أحد أمرين:

1) أنّ الاسم في العربية دال بمفرده على ماهية المسمى فلا تكون الصفة شرطا لتمام التعريف.

2) أن تعدد الأشياء في الكون يؤدي إلى تعدد أسمائها قصد التمييز بينها. وعلى خلاف ذلك تكون الصفات، فالصفات مهما تنوعت فإنها لا تتجاوز في كمها عدد المسميات، فلا يتعدى بذلك عدد صيغها عدد صيغ الأسماء. والعدد الذي يمكن أن تكون عليه تلك الصيغ، بناء على الإحصاء المبيّن في الجدول، هو نصف عدد صيغ الأسماء.

وتؤلف الصيغ المشتركة الربع الآخر من عدد الصيغ. والظاهر أن الصفة هي التي تتجه إلى الاشتراك مع الاسم في الصيغة نظرا إلى غلبته. فكثرة صيغ الاسم نتيجة نزعة المتكلم إلى تمثيل الكون بأقصى ما يمكن من الأسماء قصد السيطرة عليه، تجعل الميل إلى اقتراض صيغه قصد الوصف أكثر ترجيحا بفضل ما يحققه ذلك من اقتصاد في الجهد والمادة.

وتعتبر نسبة صيغ الفعل أقل النسب. فهي لا تعُدّ إلا حوالي 5% من مجموع الصيغ العام وكأن التعبير عن الأحداث أقل اهتماما لدى المتكلم أو أن الأحداث ذاتها لا يحتاج في التعبير عنها إلى أبنية كثيرة لتقارب صورها العامة في الذهن

لصيغ اسم العلم المفرد أهم نسبة مئوية في الجدول (2)، تليها صيغ المصدر مع فارق كبير. وهذان النوعان من الأسماء مما يحتاج المتكلم إلى التعبير عنهما بكثرة. فاسم العلم يحتاج إليه بكثرة لوفرة الذوات. والمصدر يحتاج إليه لتسمية

المعاني المجردة. ولذلك نرى صيغ توليدهما في المرتبتين الأوليين وإن كان اسم العلم أعلى نسبة.

وتلي المقولتين السابقتين مقولتا اسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي في مرتبتين متساويتين تقريبا. وهذان الاسمان يجريان عند المتكلم في تسمية الأشياء مجرى الاسم المفرد علما كان أو اسم معنى. وهذا أهم ما يمكن أن يفسر به ورودهما مواليين لصيغ المصدر والاسم المفرد.

أما صيغ الجمع فهي صيغ تصريفية (Flexionnels) بالأساس قد تأتي التسمية بها عرضا كما يدل على ذلك ضعف نسبتها المائوية. وكذلك الصيغ المنقولة، فهي صيغ وضعت لغير ما وضعت له في الأصل، وهي من ثمة صيغ مكررة لا تأتي التسمية بها هي أيضا إلا عرضا.

والملاحظ أنّ صيغا لأسماء من قبيل المصدر الميمي وأسماء الزمان والمكان والآلة، تبدو منعدمة أو باهتة الكم. والسبب في ذلك يعود إلى اندراجها جميعا في باب المصادر لا في باب تسمياتها الفرعية. فتسمياتها الفرعية مردها إلى المعنى الوظيفي

للصيغة الذي يفهم بالسياق لا بالدلالة الاشتقاقية الذاتية. فالدلالة الشكلية الاشتقاقية لكل تلك الصيغ هي كونها مصادر.

الجدول (3): التوزع الداخلي لأبنية الصفة

نوع الصفة	درجة التواتر	النسبة المائوية
صفة مبالغة	198	% 73
صفة مشبهة	30	% 14
صفة فاعل	14	% 7
صفة مفعول	14	% 5
النسبة	2	% 1
المجموع	258	% 100

لصيغ صفة المبالغة أعلى نسبة مئوية في الاستعمال حسب هذا الجدول، إذ يبلغ كمها نسبة 73%. وهو ما يقارب ثلاثة أرباع مجموع صيغ الصفات المستعملة. وهي بذلك تتنزل بين الصفات بمنزلة اسم العلم بين الأسماء. وهذا يفيد أن نظرة العربي إلى الكون في حالات تفاعله مع الموجودات، كنظرته إليه عند تسمية الأشياء. ويغلب على نظرته العاطفية شدة الانفعال في غالب الأحوال.

ويلي صيغ صفة المبالغة صيغ الصفة المشبهة لكن مع انخفاض شديد في العدد، إذ لا يبلغ عدد صيغ الصفة المشبهة نسبة 14%. وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة عدد صيغ صفة المبالغة. على أن صيغ الصفة المشبهة تبقى مع ذلك ذات أهمية. فهي في المرتبة الثانية من سلم صيغ الصفات العام، وهو ما يعني أنّ العربي لا يتوانى عن اللجوء إلى الصفة المشبهة كلما كانت نظرته إلى الأشياء أقل انفعالا.

وتبدو صيغ النسبة وصفتي الفاعل والمفعول، في هذا الجدول أيضا، محدودة كمّا. ويفسّر ذلك في نظرنا إما بتميّز هذه الصيغ بسمة الموضوعية في وصف الأشياء فيكون عدم الوصف أولى من الوصف خاصة إذا كان الموصوف معبرا بذاته عن حالته حسّا أو معنى، وإما لكون هذه الصيغ صيغا قياسية تلازم قاعدة واحدة في الاشتقاق تمنعها من التعدد. ولعل هذا اللزوم راجع إلى الخاصية الآنفة الذكر. وهي خاصية الموضوعية. فخاصية الموضوعية ثابتة في أحوالها بما لا يتطلب صيغا متعددة في التعبير.

يبيّن الجدول أنّ أبنية الفعل ليست جميعا على درجة واحدة من التواتر وكثرة الاستعمال. فليس من صيغ الفعل الثلاثي المجرّد إلا ست صيغ مستعملة من بين 72 صيغة ممكنة تتأتى بالتوليد الرياضي الافتراضي. وهذه الصيغ الست نصفها فقط متصرف تصرفا تاما. وهو ما يجعل الصيغ الاشتقاقية منحصرة في ثلاث صيغ. وهذا يدل على أنّ توليد الصيغ من الثلاثي المجرد يبقى محدودا جدا على مستوى الاستعمال، وهذا يتعارض مع مبدإ المجهود الأدنى. ذلك أن قلة

أصوات الكلمة يعني خِفَّتَها، وخفتها تقتضي كثرة أبنيتها. لكن ما حصل هو عكس ذلك. ولعل كثرة اطِّراد هذا القليل. شيوع استخدامه هو الذي عوّض القلة في كمّه.

الجدول (4): التوزع الداخلي لأبنية الفعل

نوع الفعل	درجة التواتر	النسبة المائوية
صيغ الفعل الرباعي المزيد	19	% 33
صيغ الفعل الثلاثي المزيد	18	% 32
صيغ الفعل الرباعي المجرد	14	% 25
صيغ الفعل الثلاثي المجرد	6	% 10
الجملة	57	% 100

والصيغ الاشتقاقية الثلاث هي: "فَعَلَ" بفتح العين و"فَعِلَ" بكسر العين و"فَعُلَ" بضمّها. وهي الصيغ المعلومة في كتب الصرف. التي يعتدّ بها الصرفيون في الاشتقاق.

أما الرباعي فهو يدور حول محور صيغة مركزية واحدة هي "فَعْلَلَ". وما سواها يسميه الصرفيون ملحقا بالرباعي وعدد صيغه ثلاث عشرة صيغة. ومن هذا الملحق: فَعْوَلَ وفَوْعَلَ، وفَعْيَلَ وفَيْعَلَ، فَعْمَلَ وفَمْعَلَ. والواضح من هذه النماذج أنها أبنية ناتجة عن تقليبات في الأصول. ولذلك هي في نظرنا أوزان وليست صيغا. وهذا يعني أن ما يتولد من الأفعال على أيٍّ من المناويل الثلاثة عشر إنما يرجع في صورته المجردة إلى صيغة نظرية واحدة هي "فعْلَلَ".

و في ما يتعلق بصيغ المزيد، فإنّ الثلاثي منها يكاد يكون مساويا للرباعي من حيث العدد. وأهم ما يمكن ذكره في شأن هذين النوعين من المزيد هو أنّ صيغهما متقلّصة جدا في الاستعمال. فليس مجموع الصيغ المستعملة منهما إلا 37 صيغة في حين أنّ الإمكانات الافتراضية تتيح زيادة فائقة في الأبنية لأن قواعد الزيادة متسعة تكون بها الزيادة بدئية أو وسطية أو آخرية أو بدئية. وسطية معا أو

وسطية وآخرية أو بدئية ووسطية وآخرية في نفس الوقت نفسه مع إمكان تنويع حروف الزيادة.

ومرد هذا التقلص في نظرنا أنّ الإكثار من أصوات الكلمة بالزيادة يؤدي إلى صعوبة البناء ومن ثَمَّ انحسار التعدد في الصيغ ولا سيما إذا كانت صيغا فعلية. فمثل هذه الصيغ ثقيلة أصالة. فهي محملة بثلاثة معان تعبّر عنها في الوقت نفسه هي معنى الحدث حسيا ومجرّدا، ومعنى الزمان، والمعنى المعجمي.

1- 2 العلاقة بين صيغ المقولات في الاشتراك الصيغي:

تطرح قضية العلاقات بين أبنية اللغة المختلفة جملة من المسائل منها مسألتا الترادف والاشتراك الصيغيين.

نحاول أن نقارب هذه المسألة من خلال مفهوم الاشتراك الصيغي. فما الاشتراك الصيغي؟ وما هي أنواعه؟ وكيف يمكن تفسيره؟

يوجد في اللغات الطبيعية صنف من الألفاظ يطلق عليه المصطلح "الاشتراك اللغوي"، ويصنَف في اللسانيات الحديثة إلى نوعين: اشتراك لفظي (Homonymie)، واشتراك دلالي (Polysémie). فالاشتراك اللفظي هو قسم المفردات التي تتفق صوتيا مع غياب رابط دلالي بسبب اختلاف في الأصل الاشتقاقي أو في الانتماء المقولي. والاشتراك الدلالي هو اللفظ الواحد الدال على معان متعددة بمقتضى علاقة مجازية.

ومفهوم الاشتراك اللغويّ يجوز على عدد بارز من الصيغ الصرفية. فصيغة "أفْعَل" على سبيل المثال، تدل على الاسم كما في "أصبَع"، لغة في إصبع، وعلى الصفة المشبهة كما في "أمْلَس". على صفة التفضيل كما في قولك: "هو أكْبَر مني". وصيغة "فاعِلَة" ترد مصدرا كما في "واقِعَة" وصفة مبالغة كما في قولك: رجل داهِيَة. فهذا النوع من الاشتراك هو اشتراك صيغي، ومعناه كما هو واضح من الأمثلة التي ذكرنا، هو استعمال صيغة في مقولة معجمية ما، لأداء مقولة معجمية

أخرى كاستعمال صيغة "أفعَل" لأداء مقولات الاسم، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل.

لكن إلى أي صنف من المشترك ينتمي الاشتراك الصيغي: أإلى الاشتراك اللفظي بمقتضى اختلاف الانتماء المقولي للصيغ المشتركة أم إلى الاشتراك الدلالي لكون الصيغة المشتركة الواحدة تتضمن دلالة مشتركة أيضا على اسمين أو صفتين أو على اسم وصفة أو على كثر من ذلك كما هو الشأن في الصيغتين "فَعِيل" و"فَعْلاَء" المذكورتين آنفا؟

يعتبر المجاز أهم آلية يمكن أن تعتمد للفصل بين نوعي الاشتراك. فمتى توفرت روابط مجازية بين معاني المشترك عدت الرواط العلاقية اشتراكا دلاليا. وإلا فإن الاشتراك لفظي. والمتأمل في الصيغ الصرفية المشتركة يلاحظ أنه لا يجمع بينها سوى تحمّل المقولات المعجمية دون أي علاقة مجازية. فأيّ علاقات مجازية تفسّر على سبيل المثال الاشتراك الصيغي في "فُعَلِّية" في دلالتها على الاسم في مثل "سُلَحْفية"، وفي دلالتها على المصدر في مثل "بُلَهْنية" (الرَّخاء وسَعَةُ العَيْش) ؟ وأيّ علاقات مجازية أيضا تفسّر "فَعَلاً" في دلالتها على الاسم في مثل: جَمَل وفي دلالتها على المصدر، نحو : طلَبٌ وصَمَم وفي دلالتها على الصفة في مثل: بَطَل ؟

وإذن، فإنّ الاشتراك الصيغي يندرج في الاشتراك اللفظي.

1-3 التوزع الجدولي للاشتراك الصيغي:

نتبيّن ذلك في الجدول (5) الموالي. وهو جدول ضمّنّاه خلاصة عملية إحصاء للمشترك الصيغي وأنواعه في المدونة التي اعتمدنا. وهو في قسمين: قسم في الاشتراك الصيغي المركب، وقسم في المعقد:

الجدول (5): الاشتراك الصيغي:

1-الوجه المركب

نوع المشترك	نسبة التواتر	النسبة المائوية
اسم في المفرد/ صفة مبالغة في المفرد	74	
اسم في المفرد/ صفة مشبهة في المفرد	24	
اسم في المفرد/ صيغة المثنى	15	
اسم في المفرد / مصدر	14	
اسم في المفرد/اسم في الجمع	13	
ص. مبا. في المفرد/ اسم في الجمع	10	
صفة في المفرد/ صيغة المثنى	9	
اسم في الجمع/ص.مبا. في الجمع	6	
صفة في المفرد /صفة في الجمع	4	
اسم في المفرد/صيغة الجمع	3	
اسم في المفرد/ صفة مبالغة في الجمع	2	
اسم في المفرد/ صفة مشبهة في الجمع	2	
اسم في المفرد/ صفة مفعول في المفرد	2	
مصدر ميمي/ اسم مكان	2	
اسم في المفرد/ صفة مفعول	2	
اسم في المفرد / اسم آلة في المفرد	1	
مصدر/ صفة	1	
ص.مش في المفرد/ صفة فاعل	1	
المجموع	185	% 80

2- الوجه المعقد:

نوع المشترك	التواتر	النسبة
1- على مستوى مقولة الاسم:		
اسم في المفرد/ مصدر / صفة في المفرد	9	
اسم في المفرد / اسم في الجمع/ صفة في مفرد	9	
اسم في المفرد وفي الجمع/مصدر/ صفة في المفرد	5	
اسم في المفرد/ في الجمع/ ص. مبا. في المفرد	5	
اسم جامد /صفة في المفرد/صفة في الجمع	3	
مصدر/ اسم مكان/ص.مبا. في المفرد	1	
اسم في المفرد/ صيغة المثنى /صفة في المفرد	1	
اسم في المفرد/ ص.مبا. في المفرد/ ص.مش. في المفرد	1	
اسم مفرد/ اسم جمع/ص.مبا. في الجمع	1	
اسم في المفرد/ ص.مبا. في المفرد.في الجمع	1	
اسم في المفرد/ ص.مش. في المفرد/ ص.مبا. المفرد	4	
اسم في المفرد/ ص.مبا.م/ ص.مش. في الجمع	1	
2- على مستوى مقولة الصفة:		
صفة في المفرد/ اسم في الجمع/صيغة المثنى	1	
ص.مبا. في المفرد/ اسم في الجمع/ص.مش. في الجمع	1	
3- على مستوى مقولة الفعل:		
فعل /اسم في المفرد/ صفة في المفرد	4	
المجموع	47	% 20

يبرز الجدول بوجهيه المركب والمعقد[1]، أنواعا متعددة من الاشتراك الصيغي تتوزع بنسب متفاوتة بين أنواع المقولات. ويعكس تعدد مظاهر هذا الاشتراك وطريقة توزعها تركيبا صيغيا حينا، وتعقيدا حينا آخر يجعل من ظاهرة

[1] الاشتراك لا يكون إلا مركبا أو معقدا لأنه يقتضي عنصرين يتعاطيان الاشتراك أو أكثر من ذلك، فلا يكون بسيطا.

الاشتراك الصيغي نفسها تفريطا في خصوصية الأحادية الصيغية التي تعدّ مظهر التميز المقولي للوحدات المعجمية. فلئن كان الاشتراك مظهرا إيجابيا من الناحية النظرية تتجلى فيه قدرة اللغة في توظيف طاقة المبنى الشكلي الواحد على استيعاب المفردات الموضوعة لمقولات مختلفة فإنه يَبرُز مثلما يبينه الجدول، مظهرَ خلط بين المقولات من الناحية العملية، أي من ناحية الاستعمال، لا يمكن تبيّنه إلا في ذلك الاستعمال نفسه. وهذا يعني أن للاشتراك الصيغي مسارين متداخلين: مسارا نظريا، ومسارا عمليا لا يمكن فيهما رد الصيغة الواحدة إلى مسارها النظري إلا عبر سياق تلك الصيغة وهي في الاستعمال. فصيغة "فَاعِلٌ"، على سبيل المثال، هي من الناحية النظرية صيغة لصفة الفاعل وللصفة المشبهة. فإذا استعملنا هذه الصيغة وقلنا "ضارِب" أمكن لنا ردّها إلى بعدها النظري وهو كونها صيغة لصفة الفاعل بعد أن بيّن لنا ذلك استعمالُها في هذا الجانب.

على أنّ الاشتراك الصيغي وإن بدا اعتباطيا في طريقة توزعه، فإنه من الممكن تعليل وجوده بغض النظر عن ذلك المظهر من الاعتباطية، وذلك بالبحث عن أهم أسبابه من خلال المسار الثاني وهو مسار الاستعمال.

2- مبادئ الاشتراك الصيغي وقوانينه العامة:

يمكن ردّ الاشتراك الصيغي، شأنه شأن الترادف، إلى مبادئ عامة كلية (Universaux) تنطبق على كل لغة طبيعية، وإلى قوانين تبعا لطبيعة نظام كل لغة وسلوك المتكلمين بها.

2-1 المبادئ العامة:

نذكر منها ثلاثة كانت مظاهرها بارزة في مدونتنا، اثنين منها أشار إليهما السيوطي قديما في سياق حديثه عن الاشتراك بوجه عام، وهما اختلاف اللهجات، وتناهي الألفاظ وعدم تناهي المعاني[1]. والمبدأ الثالث ذكرته اللسانيات الحديثة وهو

---

[1] ينظر السيوطي: المزهر، 369/1

مبدأ الاعتباطية، ويتضمن اختلاف المواضعة وهو مظهر أشار إليه السيوطي أيضا في القديم[1].

1) اختلاف اللهجات:

توفر اللهجات العربية بعض المفردات التي تختلف في أداء بعض حركاتها تبعا لطريقة نطق طبيعية عند أصحابها. ويؤدي هذا الاختلاف إلى تحويل أوزان تلك المفردات إلى أوزان مفردات أخرى لها انتماء مقولي مختلف، وهو ما يولّد اشتراكا في ذلك الوزن ويجعل الاختلاف اللهجي سببا في هذا الاشتراك. ومن الأمثلة على ذلك:

1) تَفْعيل: مصدرا فقط: تَرْعِيب، تَتْميم ← تِفْعِيل: مصدرا: تِرْعِيب (لغة)، وصفة مبالغة: تِرْعيد.

2) فِعْلِين: اسما: سِرْجين ← فَعْلُون: اسما: عَرْبُون (لغة في عُرْبُون)؛ واسم جنس إفرادي: سَرْجُون (لغة في سِرْجين، وهو الزِّبْلُ).

3) فُنْعُلٌ: اسما: جُنْدُب، وعُنْصُلٌ ← فُنْعَلٌ: عُنْصَلٌ (لغة في عُنْصُل وهو البَصَل البَرِّي)، وجُنْدَب؛ وصفة مبالغة، في المفرد: ضُنُأْك (ينظر: فُعُأْل)، وغُنْظَب، ولِحْيَة كُنْثَأة.

2) تناهي الألفاظ وعدم تناهي المعاني:

يذهب السيوطي إلى "أن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزِّع لزم الاشتراك"[2]. وهذا السبب كلي يشمل اللغات الطبيعية جميعا. وهو في الوقت نفسه قاعدة رياضية مفادها التعبير بالمتناهي عن غير الامتناهي. ومقتضاها أنه يتعيّن التعبير بالصيغة الواحدة عن مقولات متعددة شأنها في ذلك شأن الأعداد الطبيعية (Entiers naturels) والقواعد الرياضية في الحساب والأصوات البسيطة

---

[1] المرجع نفسه، 369/1

[2] المرجع نفسه، 369/1

من الحروف والحركات في الكلام. فهذه جميعا مشتركة في ميادين استعمالها. وعليه فإنه يجوز في ميدان اللغة أن تحمّل الصيغة الصرفية أكثر من دلالة على المعنى الواحد. المقولة الواحدة، كما يجوز أن يحدث ذلك أيضا في أي مبنى آخر من المباني اللغوية المعجمية منها والنحوية، فلولا ذلك للزمك أن تأتي لكل معنى بلفظ ولكل لفظ بمبنى. وهذا من المحال في اللغة.

3) الاعتباطية (Arbitraire):

أي تسمية الأشياء على غير مناسبة بين الاسم.المسمى. ويفيد هذا المبدأ أن أسماء الأشياء (الدلائل) هي مجرد تمثيل للكون باللغة، هذا يفضي إلى القول بأن صيغةً ما لدليل من تلك الدلائل لا يحرّكها إلا الدليل ذاته، الدليل بخاصيتها الاعتباطية، فلا يكون لشكل المفردة أيّ علاقة طبيعية[1]. ومن مظاهر ذلك مما لاحظناه في نماذج من مدونتنا تباين المواضعة على المدلول الواحد وخضوع استعمال الصيغة لمزاج مستعمل اللغة وعدول بالصيغة من معنى وظيفي إلى معنى آخر.

(1) اختلاف المواضعة:

فقد تتواضع قبيلة على استعمال كلمة ما لمعنى ما وتضع قبيلة أخرى الكلمة نفسها لمعنى آخر فيحدث الاشتراك. وقياسا على رأي السيوطي هذا فقد تستعمل قبيلة ما صيغة من الصيغ لمقولة ما، وتستعمل قبيلة أخرى الصيغة نفسها لمقولة أخرى. وقد نبه إلى هذا الاختلاف الخليل بن أحمد في حديثه عن "فعلْت" و"أفعلت" بما نصّه: "وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد. إلا أنّ اللغتين اختلفتا فيجيء به قوم على "فعلت" ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على "أفعلت"[2]. وكذلك نبه

---

[1] ينظر: Bohas (G.) : Apropos du signe linguistique , pp.2-3.

[2] سيبويه: الكتاب، 236/2.

إلى هذا ابن درستويه فذكر أنّ "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ" "لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين"[1].

(2) خضوع استعمال الصيغة لميول مستعمل اللغة:

فقد يجد المتكلم نفسه مضطرا أحيانا إلى صوغ المعنى المقولي للكلمة المعبرة عن الفكرة التي تختلج في ذهنه فيرتاد الصيغة الأقرب إليه لأداء ذلك المعنى إذا غابت عنه الصيغة المناسبة لنقصٍ في محصوله من الصيغ، أو ربما يتحلل من قيد الالتزام بالمبنى المخصوص للصيغة "لغرض الإيهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة"[2]، فيركن إلى المجاز ويورد المفردة على صيغة غير صيغتها الأصلية أو يأتي بها مُرسَلة من غير تقيّد بصيغة معينة فتكون على هذه الصيغة أو تلك، ثم يشيع ذلك وينتشر في الاستعمال.

وهذه الطريقة في الصوغ نرى أثرها في المجاز كما سنبيّن ذلك في قوانين الاشتراك، وفي تردد علماء اللغة في التحديد المقولي لبعض الصيغ. ومن الأمثلة على هذا التردد في مدونتنا الأمثلة الخمسة التالية مما في مدونتنا، وهي أمثلة وإن هي غير مألوفة عندنا اليوم، شأنها شأن أمثلة أخرى سنذكرها في سياقات لاحقة، فإنها تجسّم رغم ذلك ما نريد بيانه وتقوم دليلا عليه:

أ) فَعِيلاء: صفة: كَثِيرَاء، واسماً: عَجِيساء وقَرِيثَاء، جعلهما سيبويه اسمين وجعلهما غيره صفتين. وعَجِيساء عند سيبويه الظُّلْمة، وعند غيره العظيم من الإبل.

ب) فُمَعِّل: هُمَقِّع: من العضاه، وواحدته هُمَّقِعةٌ. وجاء في اللسان لابن منظور (مادة: همقع) : حكى الفرّاء عن أبي شَبِيب الأعْرابي أن الهُمَّقِعَ والهُمَّقِعة: الأَحْمَقُ والحَمْقاء، قال: وهذا لا يطابق مذهب سيبويه لأنّ الهُمَّقِعَ عنده اسم، وهو على قول أبي شبيب صفة، ولا نظير للهُمَّقِع إلاّ رجُل زُمُلِّقٌ للذي يَقْضِي شَهْوته قبل أن يُفْضِيَ إلى المرأة.

---

[1] ابن سيده : المخصص، 171/14.

[2] السيوطي: المزهر، 369/1.

ج) فَيْعَلون:اسما: دَيْدَبُون: اللهو. وجاءت كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عَيْدشون: دويبَّة، وصَيْخَدون: الصلابة، وصفة: حَيزبون: العجوز، وقيدحون: سيء الخلق.

د) مِفْعِلّى: اسماً: غير حرف واحد وهو: مِرْعِزّي [المِرْعِزّى: الزَّغَب الذي تحت شعر العنز]. فأما رجل مِرْقِدَّى (دائم الرقاد) فقيل: من الوصف بالاسم.

هــ) أَفْعَلاَن: أَخْطَبَان للشِّقِرَّاق (تسمية بالصفة)؛ [ل: خطب: أَخْطَبانُ: اسم طائرٍ، سُمِّي بذلك لِخُطْبَةٍ في جَناحَيْه، وهي الخُضْرَةَ].

(3) العدول بالصيغة من معنى وظيفي إلى معنى وظيفي آخر:

يؤدي ذلك إلى استعمال صيغة مقولة ما لمقولة أخرى. ويتجلى هذا في الغالب في التسمية بالصفة، أو الوصف بالاسم، أو التسمية بالفعل، أو الوصف بالفعل.

وينجرّ عن مثل هذا النقل إما بقاء الأصل الصيغي على حاله، وإما تحريفه. فالنقل بغير تحريف يكون واعيا أوعفويا. فالواعي ما يكون على سبيل التعيين المقصود. ويكون ذلك في وضع المصطلحات، كتسمية الكلمة الأعجمية "كمبيوتر" (Computer) في وقتنا الحاضر، بصفة المبالغة "حاسوب"، وتسمية العربة التي تسير بمحرك بصفة المبالغة أيضا "سيّارة".

وغير الواعي يكون بالاستعمال العفوي للغة. ومن أمثلته في مدونتنا:

(1) التسمية بالصفة:

أ) لسلوك يتميز به المسمى، مثل:

(أ) فِعِّلَة: حِلِّزة: صفة مبالغة بمعنى شديد البخل، ترد اسما للرجل.

(ب) فُعَّالَى: لُبَّادَى: صفة مبالغة، سمي بها طائر على شكل السُّمانى لأنه إذا أَسَفَّ على الأرض لَبِدَ، فلم يكد يطير حتى يُطار[1].

(ج) فُعَّيْل: صفة مبالغة: عُلَّيق : يسمّى بها نوع من النبت، وذلك لشدة علوقه.

ب) محاكاة للصوت، مثل:

(أ) فِعْفيل: صفة مبالغة: هِمْهِيم: تطلق اسما على الحمار والأسد لأنه يُردِّد في صدره همهمة كالنهيق.

(ب) فُعْفُول: صفة: قُرْقُور، من الفعل: قَرْقَرَ، والمصدر "قرقار"، وهو الهدير. وتطلق الصفة " قُرْقُور" اسما للسفينة العظيمة أو الطويلة، لأن في صوتها هدير.

(ج) فِعِنْلِل: اسما: دِحِنْدِح، وهو دُوَيْبَّة، يقال هو أهونُ عَليَّ من دِحِنْدِحٍ. وهو مركب من صوتين: دح دح.

(2) الوصف بالاسم: مثل:

أ) فَعَوْلَلَى: مصدرا: حَبَوْكَرى، يقال: مررتُ على حَبَوْكَرَى من الناس أي جماعات من أُمَم شَتَّى. ومن باب الوصف بالاسم: حَبَوْكَرى، وهو الضَّخْمُ المُجْتَمِعُ الخَلْق.

ب) مِفْعِلّى: مصدرا: مِرْقِدَّى (الرقاد)، ورجل مِرْقِدَّى : دائم الرقاد، من قبيل الوصف بالاسم.

ج) إِفَعْلَة: اسما: إِوَزَّة. وفي كتاب "ليس" لابن خالويه: الإِوَزّ: جمع إِوَزَّة لهذا الطائر، ورجل إِوَزّ: غليظ، وفرس إِوَزّ وجمل إِوزّ: أي مُوَثَّق غليظ. وفي

[1] قد يبدو إطلاق التسمية أحيانا من باب المناسبة لا الاعتباطية كما في (أ/ب) و(أ/ج) وفي ما هو من باب المحاكاة. إلا أنّ ما يعدّ اعتباطيا في كل ذلك هو نقل الصفة إلى الاسم أو العكس. فهذا يحدث على غير قانون أو قاعدة. وهذا هو المجال الذي نعتناه بالاعتباطية في حديثنا عن العوامل الخارجية.

شرح الفصيح لابن درستويه: قال الخليل: رجل إوزّ، وامرأة إوزّة: أي غليظة لحيمَة في غير طول.

أما النقل الذي ينجر عنه تحريف فهو نقل عفوي على غير قياس، ناتج عن استعمال اللغة العام، مثاله في مدوّنتنا نقل المصدر إلى العلمية كما في:

(أ) فُعَلُ: مُضَرُ، من أسماء الرجال، منقول عن الصفة بتحريف أصل الصيغة إذ الأصل: مَضِرٌ، والمَضِرُ: اللبَن الحامض، قيل: إنّ مُضَرَ بن نِزار بن مَعَدٍّ بن عدنان، كان مُولَعاً بشربه فسمي مُضَرَ به.

(ب) مَفْعَلٌ: "مَوْهَبٌ"، اسم رجل، قال سيبويه: "جاؤوا به على مَفْعَلٍ، لأَنه اسم ليس على الفعل، إذ لو كان على الفعل، لكان مَفْعِلاً بكسر العين، وقد يكون ذلك لمكان العلَميّة، لأَنَّ الأَعلام مما يُغَيَّر عن القياس"[1]. ومثله "مَوْرَق"، وهو كذلك اسم رجل، أورده ابن منظور، وهو – على حد عبارته – "شاذ عن القياس على حسب ما يجيء لأسماء الأعلام في كثير من أبواب العربية، وكان القياس مَوْرِقاً، بكسر الراء"[2].

(ج) تِفِعِّلٌ: تِهِبِّطٌ: بَلَدٌ، قال كراع: التِّهِبِّطُ طائر ليس في الكلام على مثال تِفِعِّل غيره، وروي عن أَبي عُبيدة: التَّهَبُّط على لفظ المصدر.

على أنّ تحريف الصيغة الأصلية يطرأ أيضا على صيغ الأفعال حين يسمّى بها. ويطلق على هذا النوع من الأسماء "الأسماء المعدولة"، ومن ذلك في مدوّنتنا:

(أ) تُفُعِّلٌ: تُبُشِّرٌ، (بضم الباء)، اسم طائر، والأصل "تُبَشِّرُ"، بفتح الباء على صيغة الفعل المضارع، وقولُهم: وقع في وادي تُهلِّكَ، ووادي تُضُلِّلَ، ووادي تُخُيِّبَ.

(ب) فُعَلُ: عُمَرُ، من اسماء الرجال. والأصل: عَمَــرَ (بفتح العين وكسرها).

---

[1] ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة: وهب.

[2] ينظر المرجع نفسه، مادة : ورق.

(ج) تِفْعِل: تِتْفِل: الثَّعلبُ. والأصل "تُتْفِلُ" بضم التاء، على صيغة الثلاثي المزيد بالهمزة في المضارع.

(3) التسمية بالفعل الماضي: مثل:

فَعَّل: خَضَّم: اسم ماء، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم. وقال ابن منظور (اللسان (مادة: خضم):" وقد غلب على القبيلة، يزعمون أنهم إنما سُموا بذلك لكثرة الخَضْمِ، وهو المضغ بالأضراس لأنه من أبنية الأفعال دون الأسماء. وشلّم وعَثَّر وبَذَّر ونَطَّح، وأَيَّل: مواضع؛ وخَرَّد وشَمَّر: فَرَسان؛ وسَوَّر: لعبة للصبيان".

(4) الوصف بصيغة الفعل المضارع المبني للمجهول: مثل:

تُفْعَل: تُرْنَى، يقولون في الذم: يا ابن تُرْنَى: المرأَةُ الفاجرة)؛ وأمر تُرْتَب. وجعل بعضهم تُرْتُباً اسماً.

على أن النقل سواء كان بتحريف أو بدونه لا يغيّر من أصل الانتماء المقولي للصيغة، أي إن مقولة الصيغة تبقى على انتمائها الأصلي في كل الحالات لأن ما يتبدل فيها ليس انتماؤها المقولي بل وظيفتها التواصلية.

2-2 قوانين الاشتراك الصيغي العامة :

من أبرز القوانين التي تفسّر ما يطرأ على اللغة من تغيير وما يتولد فيها من الظواهر كظاهرة الاشتراك، هو قانون التطور. فالتطور قانون طبيعي عام يصيب كل شيء. وعليه فإنّ ما يصيب وحدات اللغة من أعراض التغيير الصوتي أو الإملاء الكتابي على سبيل المثال، تمثل مظاهر لذلك التطور، بل تعدّ من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى الاشتراك كما يذهب إلى ذلك بعض اللسانيين المعاصرين[1]. وليس الاشتراك الصيغي بمنأى عن هذا القانون، أي قانون التطور. على أن هذا القانون يتسم بالشمولية ويمكن بذلك أن يكون على صلة بكل ما في اللغة من القوانين العامة والفرعية. وعليه فإننا نحاول أن ندرج تفسيرنا للاشتراك

---

[1] ينظر: Pustejovsky (J.) : Generative lexicon, p.27.

الصيغي في قوانين أقل تعميما. وقد تجسمت هذه القوانين، بالنظر إلى مدونتنا، في ثلاثة بارزة هي قانون المجاز مما يتعلق بالمعاني الوظيفية للصيغ وقانون التكوين الصرفي للصيغ وقانون التعامل الصوتي. ومما تبيّن لنا من مظاهر كل واحد منها ما يلي:

1) المجاز:

يتمثل في تعاور مقولة على صيغة ليست هي صيغتها الحقيقية بسبب عدول مقصود يلحق بتلك الصيغة، مثال ذلك:

(1) صفة مفعول ← صفة فاعل < علاقة فاعلية < صيغة "فاعِل" = صفة فاعل + صفة مفعول، ومثالها هجاء الحطيئة للزبرقان في قوله:

دع المكارم لا ترحل لبغتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

حيث أحلّ الحطيئة الفاعلية محل المفعولية في كلمتي "طاعم" و"كاسٍ" مبالغة منه في الهجاء لأنّ الأصل أن يقول له: أنت المطعوم المكسوّ. فصارت الصيغة "فاعل" من المشترك الصيغي قابلة للدلالة على نوعين من الصفة: صفة الفاعل وصفة المفعول.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قوله تعالى (الحاقة:21): "في عيشة راضية"، أي مرضية.

(2) صفة مفعول ← صفة مشبهة، مثل قول القائل: "امرأة طالق" بمعنى مطلّقة، و"ماء دافق" أي مدفوق < علاقة فاعلية < صيغة "فاعِل" = صفة مشبهة + صفة مفعول.

(3) صفة فاعل ← صفة مفعول، نحو قوله تعالى (الإسراء:45): "حِجابًا مستورًا"، أي: ساتِرًا < علاقة مفعولية < صيغة "مفعول" = صفة فاعل + صفة مفعول.

(4) صفة فاعل ← مصدر، مثل: حَكَمٌ عَدْلٌ، أي عَادِلٌ > علاقة مصدرية > صيغة "فَعْل" = مصدر + صفة فاعل.

(5) صفة مفعول ← مصدر : مثل: قَولٌ زُورٌ، أيّ مُزَوَّرٌ > علاقة مصدرية > صيغة "فُعُول" = مصدر + صفة مفعول.

هذه الأمثلة تقوم دليلا على أنّ المجاز أحد أسباب الاشتراك الصيغي.

2) تكوين البنية الصرفية:

(1) خاصية التجريد في الصيغ الصرفية:

اللغة العربية لغة اشتقاقية يؤدي فيها الاشتقاق إلى وجود صيغ جاهزة ومجردة. وكون هذه الصيغ متسمة بتلك الجاهزية وذلك التجريد فإنها قابلة على المستوى العملي، أن تستوعب وحدات معجمية تامة ذات انتماء مقولي مختلف. فتكون الصيغة الواحدة متواترة في الوقت نفسه بين نوعين أو أكثر من المقولات كأن تتواتر بين اسم وصفة، أو بين صفة وصفة أخرى، أو بين اسم وصفتين، أو غير ذلك. والأمثلة على ذلك في مدونتنا كثيرة يتجلى من خلالها أن التنقل بالصيغة من مقولة إلى أخرى هو تنقل حر..من هذه الصيغ على سبيل المثال:

أ) الصيغة "فِعْلان: ترد صيغة للاسم العلم كما في " ضِبْعان" – وهو ذكر الضباع– و"سِرْحان وهو الذئب"، وصيغة للمصدر كما في "حِرْمان"، وصيغة لصفة المبالغة كما في "رجل عِلْيانٌ"، أي ضَخْم طويل، وناقة عِلْيان: طويلَة جسيمة.

ب) الصيغة "فِعَال": ترد اسماً كما في مِدَاد وعِصَام (رِباطُ القِرْبَةِ وسَيْرُها الذي تُحْمَل به)؛ ومصدرا كما في "وِصَال"؛ وصفة مبالغة كما في "ضِنَاك" (الضَّخْمة).

ج) الصيغة "مَفعل": ترد صيغة للمصدر الميمي وصيغة لاسمي الزمان والمكان كما في "مَرجِع" (رجوع)، ومغرِب (وقت الغروب)، ومَرْمًى (موضع الرماية).

(2) التباس الأصول الاشتقاقية للمفردة:

وهو ما يؤدي إلى صوغ المفردة على ما ليس بصيغتها فتداخلُ صيغةَ مفردة أخرى قد لا تكون من نفس مقولتها فيحدث بذلك الاشتراك. من ذلك مثلا:

أ) فُعْلُون: اسما فقط: أُفْنُون ← أُفْعُول: اسما: أُفْنُون، وصفة: أُمْلُود، ودم أُسْكوب: حيث: "أُفْنُون" اسم، قيل: وزنه: فُعْلُون أو أُفْعُول لعدم القطع في أصالة الهمزة. لكن غلّبوا الصيغة "أُفْعُول" فأصبحت هذه الصيغة من المشترك بين الاسم والصفة.

ب) أَفْعُلَة : اسما فقط، نحو: أَلُوقَة ← فَعُولَة: اسما: أَلُوقة وهي طعام يُصلَح بالزُّبد، وصفة مبالغة، نحو: حَمُولَة: ما احتُمِل عليه الحيّ من بعير أو حمار أو غيره كان عليه أحمال أو لم يكن، ورجل مَنُونة: كثير الامتنان:

حيث أدى عدمُ القطع في "أَلُوقَة" أ من "أَلِقَ" هي أم من "وَلِقَ" وحملُها من "وَلِقَ" وعلى الصيغة "فَعُولَة" إلى المشترك الصيغي، والحال أن الأمر لا يكون كذلك لو اعتبرت من "أَلِقَ" وعلى" أَفْعُلَة".

(3) وحدة الصيغة وتعدد الأوزان:

هذا السبب هو، في الحقيقة، من أهم الأسباب المؤدية إلى الاشتراك الصيغي. فالكثير من الوحدات مما يختلف وزنا يتجمع في صيغة واحدة. وهو يتعلق على وجه الخصوص بأبنية المزيد المتأتي بالإقحام. ونماذجه في مدونتنا متعددة. وهذا معناه أن وحدة الصيغة هو أحد أسباب الاشتراك الصيغي مقابل تعدد الأوزان الذي يؤدي إل تباين المباني. فمباني الأوزان غير قابلة لحمل سمة الاشتراك لكونها خاصة بالمفردات تحاكيَ فيها الأصواتُ الزائدةُ عن الجذر الصيغي (ف.ع.ل).

على أنّ علماء اللغة القدماء لم يتفطنوا إلى الفرق بين مفهومي الصيغة والوزن رغم ملامستهم لمظاهرهما. فلم يكونا من المسائل التي وضعوها لأبواب

الصرف. ومن الأمثلة على عدم تفطنهم للفرق بينهما جدلهم في كلمة "هَمَرْجَل (سريع)"، فقد قيل في هذا المثال: أحرفه كلها أصول فهو خماسي، ووزنه: فَعَلَّل، وقيل: اللام زائدة، فيكون من مزيد الرباعي. وقيل: اللام والميم زائدتان من هَرَج، ووزنه فَمَعْلَل. وقيل: اللام والهاء زائدتان من مَرَج ووزنه: هَفَعْلَلٌ.

وانعكس هذا الخلط سلبا في مدونتنا تجلى في تراكم ما جُمّع من الصيغ والأوزان وفي تداخله، ذلك أنّ ارتباك العلماء حول صيغ المفردات التي يرون في مقاطعها أصواتا غير أصلية أدى إلى كثرة الأبنية. فنحن نراهم أحيانا يُمسِكون بمفردة وهم في حيرة من أمرهم حول مبناها فينسبونها لهذا المبنى أو ذاك دون حسم مبررين ما انتهي إليه اجتهادهم في أمرها بآراء من هو أعلم منهم أو بذكر ما تبيّنوه هم من الحجج.

وعدم حسم العلماء في طبيعة مباني المفردات أدى إلى تعقيدلم يخل منه بحثنا في مسألة الاشتراك الصيغي. فقد وجدنا أنفسنا أمام مواضع خلط كثيرة بين الصيغ والأوزان تجلى فيها الاشتراك. ولم يكن لنا من مخرج من التمييز بين نوعي المبنى إلا بتحديد ضابطِ تفريقٍ تمثّل في اعتبار كل مبنى يؤلف بمقتضى عملية الصوغ النظرية المجردة صيغةً، وكل مبنى يحاكَى فيه الحرفُ الزائدُ على الجذر النظري (ف.ع.ل) وزنا.

ومن أمثلة الاشتراك الناتج عن وحدة الصيغة مع اختلاف الوزن مما هو في مدونتنا، النماذج التالية:

(4) الاشتراك في الوزن وفي الصيغة:

أ) فَعْل (وزن) : اسما جامدا : بَحْر + مصدرا: عَدْل + مصدر صفة مشبهة: سَهْل ← فَعْل (صيغة): اسما جامدا: بحر، ومصدرا: عَدْل، صفة مشبهة: سَهْل.

ب) فَنْعَلِيل (وزنا): اسماً: عَنْدَليب ومَنْجنيق + وصفة مبالغة: حبّ حَنْبريت: خالص، اعتبارا أن النون غير أصلية ← فَعْلَلِيل (صيغة): اسماً: عَنْدَليب ومَنْجَنيق + ومصدرا: قَرْقَر الحمام قَرْقَرِيراً، ازمهرّ يومنا زَمْهريراً (اشتد برده) + وصفة

مبالغة: ماء سلسبيل (ماءٌ صاف وسهل المدخل في الحلق)، اعتبارا لما يقتضيه بناء الصيغة نظريا بغض النظر عن نوع أصوات الكلمة أو مواضعها.

(5) أحادية في الوزن واشتراك في الصيغة:

أ) فُعْلُون (وزنا): اسما: أُفْنُون ← أُفْعُول (صيغة): اسماً: أُفْنُون، وأُخْدُود، وأُسلوب + وصفة مبالغة: أُملُود، ودم أُسْكوب: حيث جاءت "فُعْلُون" وزنا للاسم فقط مقابل ورودها صيغة مشتركة بين الاسم وصفة المبالغة.

ب) فِنْعَلاء (وزنا) :اسما: هِنْدَباء (بَقْلَةٌ) ← فِعْلَلاَء (صيغة) : اسما (هِنْدَباء) + صفة مشبهة: ليلة طِرْمِساءُ (مظلمة)، حيث يختص الوزن "فِنْعَلاء" المقدّر بحسب الأحرف الأصلية والصوت المقحم – وهو النون- بمقولة الاسم فقط، وتتميز الصيغة "فِعْلَلاَء" المقدرة ببنيتها الرباعية النظرية التي هي عليها، بالاشتراك بين مقولتي الاسم والصفة.

ج) هَفَعْلَل (وزنا): صفة: هَمَرْجَل (من المرج، سريع) ← فَعَلَّل (صيغة): اسما: سَفَرجَل + صفة: هَمَلَّعٌ، عَدَبَّسٌ، هَمَرْجَل.

(6) تعدد في الوزن واشتراك في الصيغة:

– فَعْلَلٌ (وزنا): اسما، نحو: جَعْفَر، وجَوْهَر، وجدْوَل ؛ وصفة مبالغة: عيَّن (يقال سِقاء عَيَّنٌ، إذا كانت فيه كالعُيون) + فَعْلَم (وزنا) : صفة مبالغة: شَجْعَم (الطويل من الأُسْد وغيرها مع عِظَمٍ) + فَعْلَن (وزنا): صَيْدَن، وهو الأَصْيَدُ من الملوك، وخَلْبَنٌ (المرأة الخلاَّبة)، ورَعْشَن، وضيفن، والنون زائدة في جميعها + فَيْعَلٌ (وزنا): اسما: سَيْطل، وخَيْبَرٌ (موضع)، وغَيْلَمٌ (ذكر السلاحف)، وبيْدَرٌ؛ وصفة مبالغة: ضيْغَمٌ (الذي صفة للأسد، وقيل: هو الواسع الشِّدْق منها)، وصَيْدَح (شديد الصوت) + فَعْهَلٌ (وزنا): صفة مبالغة: سَهْمَجٌ (قيل: الهاء زائدة، لبن سَمْجٌ: لا طعم له، والسَّمْجُ الخبيث الريح)، وسَهْلبٌ ← فَعْلَلٌ (صيغة): اسما، نحو: جَوْهَرٌ، وجدْوَل؛ وصفة مبالغة: عَيَّنٌ، وشَجْعَمٌ، ورَعْشَنٌ، وضيْغَمٌ، وسَهْلبٌ.

فالملاحظ في هذا المثال أنّ القاعدة التي تحكمه هي التالية:

متعدد > غير متعدد، حيث:

وزن= {فَعْلَلٌ + فَعْلَمٌ + فَعْلَنٌ + فَيْعَلٌ + فَعْهَلٌ}← صيغة {فَعْلَلٌ}

فما اختلف وزنا حسب هذه القاعدة وتعددت في ذلك أبنيته بسسبب محاكاة ما اعتُبِر فيه صوتا زائدا، يشترك في الصيغة التي يلاحَظ أنّ الصرفيين اعتدوا فيها بمقتضيات الصوغ النظري للجذر (ف.ع.ل).

(7) اشتراك في الوزن وأحادية في الصيغة:

لا يكون، لأنّ كل اشتراك في الوزن يؤدي بالضرورة إلى اشتراك في الصيغة.

3) التعامل الصوتي:

(1) التماثل الصوتي:

التماثل هو نوع من التعامل الصوتي بين الصوامت والصوائت يحدث بمقتضاه مجانسة صامت أو صائت لما قبله أو ما بعده من أصوات المفردة مجانسة تامة أو غير تامة لتحقيق تلاؤم في النطق. فإن كانت المجانسة غير تامة جاز عليها المصطلح "تقريب" كما يفعل ذلك النحاة القدامى.

وما يعنينا نحن هو التماثل التام دون التقريب لأنه هو الذي يفضي إلى تولد الاشتراك الصيغي وإن كان ذلك على المستوى السطحي دون العميق.

ومثال ذلك مما في مدونتنا كلمة "حيكَى" (وهي صفة مدح للمرأة المتبخترة في مشيتها من ثقل فخذيها). فهذه الكلمة هي في بنيتها العميقة على الصيغة "فُعْلَى"، تحولت بعملية تماثل صوتي إلى الصيغة "فِعْلَى"حيث: حُيْكَى/حِيكَى ← فُعْلَى / فِعْلَى[1].

---

[1] الصيغة "فِعْلى": ترد اسما فقط، نحو: سِيمَى. أما صفة فلا تكون إلا نتيجة تحوير ناتج عن تعامل صوتي، قال ابن منظور (اللسان: مادة: حيك) في سياق تعليقه عن "حِيكَى" أن سيبويه ذهب أن "فِعْلى" لا تكون صفة

وتعليل ذلك أنّ حركة فاء الكلمة في المستوى النظري، هي ضمة انقلبت في مرحلة أولى من التشكل العميق لكلمة "حيكَى" إلى كسرة لتكون من جنس العين التي هي ياء ساكنة. وفي مرحلة ثانية لذلك التشكل تحولت الياء الساكنة إلى كسرة أدى اجتماعها بالكسرة السابقة إلى كسرة طويلة في مستوى الاستعمال أصبحت بها "حُيْكَى"، بالضم والسكون، حِيكَى، بالمدّ، على المستوى السطحي.

وتمثيلُ ذلك منطقيا القواعدُ التالية، وهو ما يمكن أن يقدّم صورة أوضح عن هذا التغيير:

- ق1: حُيْكَى: ح/ ــُـ / ي / ك / ى ← ح/ ــِـ / ي / ك / ى
- ق2: ح/ ــِـ / ي / ك / ى ← ح/ ــِـ / ــِـ / ك / ى
- ق3: ح/ ــِـ / ــِـ / ك / ى ← ح/ ــِـي / ك / ى (حِيكَى)

وهذا التغيير الصوتي نقل كلمة "حِيكَى" في بنيتها السطحية هذه، إلى الاشتراك الصيغي المعقد لأنّ "فِعْلَى" ترد صيغة لاسم العلم المفرد، نحو: مِعْزَى، والشِّعْرَى: نجم، وكِسْرَى؛ وصيغة لاسم الجنس الإفرادي، نحو: دِفْلَى: نبت؛ وصفة مشبهة، نحو: امرأة حِيكَى، وقسمة ضِيزَى، ورجل كِيصَى؛ وصيغة جمع تكسير للاسم، نحو: الظِّرْبَى جمع ظَرِبان، والحِجْلَى جمع الحَجَل.

على أنه يبدو لنا أن التماثل الصوتي لا يؤدي إلى الاشتراك الصيغي إلا بالمظهر الذي بينّا وهو المظهر الذي تكون فيه عين الصيغة ياء ساكنة مسبوقة بضمة. أما بقية مظاهره فلا تفضي إلى هذا الاشتراك. ومثال ذلك الوزن "افْعِيعَال" للمصدر "اشْهِيبَاب"، فالأصل فيه الصيغة "افْعِوْعَال". لكن تحوّل هذه الصيغة في الاستعمال إلى "افْعِيعَال" بكسرة طويلة بعد مماثلة الواو للكسرة وإطالتها،لم يؤد بها إلى بناء يجانس صيغة أخرى، فلم تنتقل إلى صيغة مشتركة. وهذا ينطبق على بقية مظاهر التماثل، فإنها لا تفضي إلى الاشتراك الصيغي مما يجعل الاشتراك الناتج

البتّة. وقولك: امرأة حِيكَى – وكذلك قسمة ضِيزَى – ليس ذلك أصلا فيهما، فَأَصلهما حُيْكَى وضُيْزَى، كرهت الياء بعد الضمة فكسرت الحاء لتسلم الياء..بيان ذلك ما ذكرناه عن هذا التغيير.

عن التماثل الصوتي في عمومه، محدودا في نوع واحد وهو الذي انعكس في النموذج "فِعلّى".

(2) القصر والمدّ:

هو أيضا عامل صوتي مسبب للاشتراك الصيغي يتمثل في استبدال صيغة من المقصور بصيغة من الممدود أو العكس من باب إطالة الصيغة في الحالة الأولى، ومن باب تقصيرها في الحالة الثانية. وتؤدي عملية الاستبدال هذه إلى تراكم ولو محدود لعدد من المقولات في الصيغة المبدل إليها. ومن الأمثلة على ذلك المثالان التاليان مما جاء في مدونتنا :

أ) فُعَيْلِيَاء: مصدرا، نحو: مُطَيْطِياء (مِشْيةُ التبختر) ← فُعَيْلَى: مصدرا: مُطَيْطَى، وصفة تفضيل: قُصَيْرَى (القصيرة من الأضلاع وهي آخر ضِلَعٍ في الجنب)، حيث تمّ إحلال المصدر " مُطَيْطَاء (مِشْيةُ التبختر)" وهي على صيغة الممدود "فُعَيْلاء" في صيغة من المقصور وهي "فُعَيْلَى". وقد أدى هذا الاستبدال إلى جعل صيغة المقصور" فُعَيْلَى " من المشترك الصيغي بعد أن كانت قبل ذلك لا ترد إلا صيغة لصفة التفضيل نحو: قُصَيْرَى. فـ" فُعَيْلَى" إذن، أصبحت بعد تحملها لكلمة "مُطَيْطَى " ترد صفة تفضيل، ومصدرا، أي حاملة لمقولتين بعد أن كانت حاملة لمقولة واحدة قبل ذلك.

ونبيّن ذلك بالقاعدة التالية:

فُعَيْلاء: اسما فقط ← فُعَيْلَى: مصدرا + صفة تفضيل

ب) فِعَلى: اسما في المفرد: خِيَمَى (ماء لبني أسد) ويُمَدّ (الخيماءُ، بالكسرِ)، وقد تُفْتَحُ الياءُ فِعْلاء: اسماً: خِيمَاءُ، وحِرْباء؛ وصفة مشبهة في المفرد: جِلْدَاء، وزِيزاء، وصِلْدَاء، وصِمْحَاء: كل ذلك: الأرض الصلبة، حيث القاعدة: فِعَلى: اسم فقط ← فِعْلاء: اسم + صفة.

والواضح مما ذكرنا أن القصر والمد هو إحدى آليات الاشتراك الصيغي، وتتجلى مظاهره في الصيغ الطويلة، وبذلك يكون مبرره في نظرنا، إما إحساس المتكلم بالحاجة إلى مطّ الكلمة فيحولها من المقصور إلى الممدود بما أنه ليس من سبيل آخر دون ذلك إذ لا تحتمل المفردة أكثر مما هي عليه من الطول وعدد الحروف، وإما بمحاولة تقليصها بقضما من طرفها المهموز الذي يقبل ذلك لثقل الهمز فيه. وبهاتين الطرقتين يكون القصر والمد قاعدة آلية (ميكانيكية) في تحوير الوحدة المعجمية صوتيا بما يراه المتكلم أنسب في النطق. فزيادة طول المفردة أو تقصيرها مسألة شخصية يحددها قانونا الخفة والثقل وقابلية الاستخدام واطراد الشيوع في الاستعمال.

(3) الإتباع:

وهو قلب حركة حرف من الكلمة إلى جنس حركة الحرف الذي قبلها أو بعدها، مثل:

أ) مَفْعِل:اسما: مَنْخِر ← مِنْخِر، قيل حركة الميم إتباع، والأصل الفتح. وقد أجاز سيبويه الوجهين،

ب) مُفْعِل صفة: مُنْتِن (كريه الرائحة) ← مِنْتِنٌ،

حيث أدى تعويض الاسم "مِنخَر" بفتح الخاء، بـــ"مِنخِر"، بالكسر، والصفة مُنْتِن بـــ "مِنْتِن"، إلى جعل الصيغة "مِفْعِل" صيغة مشتركة دالة على الاسم والصفة.

(4) الإقحام :

ويتمثل في إدخال صوت غير أصلي بين مقاطع الوحدة المعجمية الصوتية فتتحول نتيجة لذلك بعض الصيغ ذات الانتماء المقولي الأحادي إلى صيغة تشترك فيها مقولتان، مثال ذلك:

– فَعْلَنٌ: اسما: قَطْنَنٌ (القُطْنُ) ← فَعَلَن: اسما: قَطْنَن+ صفة مبالغة: رَعْشَن، وضَيْفَن، وخَلْبَن، حيث كانت الصيغة "فَعْلَنٌ" حاملة لمقولة الاسم فقط، فأصبحت من المشترك الصيغي حاملة لمقولة الاسم ومقولة الصفة أيضا بعد تحميلها صفات من

قبيل "رَعْشَن" و"صَيْدَن". "خَلْبَن" بنون زائدة. فالنون زائدة في "رَعْشَنٍ" في قولهم: جمل رَعْشَنٌ، أي: رَعِشٌ، وهو السريعٌ لاهتزازِه في السير، وزائدة أيضا في "صَيْدَنٍ"، وهو الأَصْيَدُ من الملوك، وكذلك في "خَلْبَنٍ" في قولهم للمرأة الخلاَّبة: خَلْبَنٌ.

(5) الحذف والتقصير:

هذا المظهر هو على نقيض مبدإ الزيادة. لكنه هو أيضا من آليات الاشتراك الصيغي نذكر منه المثال التالي :

– فَعَلُوتى: مصدرا: مَلَكوتى (الملك)، ورَحَمُوتَى (الرحمة)، ورَهَبُوتَى (الرهبة)؛ صفة: ناقة حَلَبُوتَى وركَبوتى ← فَعَلُوت: اسم علم: ثَلَبُوت (اسم وادٍ بين طَيِّئٍ وذُبْيان)؛ مصدرا: مَلَكوت، ورَحَمُوت، ورَهَبُوت؛ وصفة مبالغة: ناقة تَرَبوت وحَلَبوت وركَبوت، حيث أدت قاعدة الحذف والتقصير "فَعَلُوتى← فَعَلُوت" إلى إضافة مقولة "اسم علم" إلى الصيغة المقصّرة "فَعَلُوت" مما يحوّل خاصية الاشتراك فيها من خاصية الاشتراك المركب إلى الاشتراك المعقد. وتحوُّل المشتركِ من مركب إلى معقد هو مظهر آخر من مظاهر تولّد المشترك ودرجة أخرى من درجات تكثفه.

4) العوارض التصريفية:

لا يندرج هذا في بحثنا ولكن نشير إليه إشارة بذكر بعض مظاهره مما ورد في مدونتنا وانعكس في الجدول (5) السابق. فمن أبرز مظاهره:

(1) إلحاق بعض صيغ الأسماء والمصادر بعلامة التأنيث التاء المربوطة، فتشترك بعض تلك الصيغ مع صيغة المبالغة المنتهية بمثل تلك التاء. ومثال ذلك: أُفْعُولة: اسم علم، كأُثْفيّة: واحدة الأثافي، وأُرْوِية وهي الأنثى من الأوعال؛ ومصدرا: كأُطْروحة: مسألة يطرحها الرجل على الرجل، وأُغْنيَّة: في قولك تغنيت أُغْنيَّة ؛ وصفة مبالغة: كأُغْويّة، وهو الداهية.

(2) تكسير المفرد لصوغه في الجمع، فتستوي صيغ بعض الأسماء أو الصفات في المفرد مع صيغ من صيغ هذا التكسير. ومثال ذلك:

أ) فِعَل: اسماً مفردا، نحو: ضِلَعالضِّلَعُ والضِّلْعُ، لغتان: مَحْنِيَّة الجَنْب)، وجمعا، نحو: عِلَل ومفردها عِلَّة، وبِضَع من اللحم ومفردها بِضْعَة، وهِضَب مفردها هَضْبَة، وثِلَل مفردها ثُلَّة، وحِلَق مفردها حَلَقَة.

ب) فُعَال: صفة في المفرد، مثل: شُجَاع؛ وصفة في الجمع، مثل: رُبَاب، واحدتها رُبَّى وهي الشاة الحديثة النتاج، وبُراء: جمع بَرِئ، تُؤَام: جمع تَوْأَم.

3- انبناء الصيغ المشتركة:

يلاحظ أن المشترك الصيغي تقل فيه الصيغ القصيرة التي يغلب فيها المعنى البسيط وتكثر فيه الصيغ التي من أربعة أحرف أو أكثر. وأعلى نسبة اشتراك هي بين الاسم وصفة المبالغة، وذلك يعود إلى سببين: الأول محدودية التوليد من الثلاثي المجرد، والثاني قابلية صيغ هاتين المقولتين لتكثير الحروف للدلالة على المعنى المراد، لأن الصيغة في العربية كلما زادت حروفها كانت دلالتها أقوى.

وتعتبر الصيغ المزيدة زيادة وسطية أبرز صيغ المشترك مما يفيد أن التوسع الذاتي للصيغة الصرفية في العربية يكون بدرجة أولى بتمططها من الداخل، يليه التوسع من آخرها، ثم من أولها.

فالزيادة البدئية (من أول الصيغة) تظهر بحرف واحد فقط الغالب فيه أن يكون همزة قطع كما في: أَفْعُلّ اسما، نحو: أَبْهُل (نبات)، وأَنْمُلة؛ وصفة مشبهة كقولك: هذا رصاص آنُك (خالص). ويمكن أن يكون ميما كما في: مِفْعَل اسماً للمكان، نحو: مِنْبر، وصفة مبالغة: كـــ: مِطْعن، ومِكرّ، ومِفَرّ. وقد يكون تاء أو ياء لكن مع مدّ حركة العين. فالتاء كما في "تَفْعال" اسما كقولك: مَضى تَهْواء من الليل، ومصدراً كتَطْواف وتَرْداد، وصفة مشبهة كرجل تَيْتَاء. والياء كما في يَفْعُول اسماً: كـــيَرْبوع ويَأْجُوج؛ وصفة مبالغة، كـــيَحْموم، جوع يَرْقوع (شديد)، وظبي

يَنْفور (شديد النفرة)، ويَفْعِيل اسما، كــيَعْضِيد (نوع من الشجر)، ويَقْطِين، وصفة مبالغة كــ"يَعْقِيد" وهو العسل المعقود بالنار.

والزيادة الوسطية ترد بثلاثة أنواع: زيادة قبل العين وزيادة قبل اللام، زيادة بعد اللام.

1) الزيادة قبل العين، كما في: فُناعل اسماً، نحو: خُناصرة (بلد بالشام)، وصفة: كــ"كُنَادر" وهوالغليظ القصير من الرجال مع شدّة).

2) زيادة قبل اللام، نحو:

أ) فِعِّيل: اسماً: بِطِّيخ، ومِرِّيخ: (سهم طويل ونجم أيضا)؛ وصفة: رجل سِكِّير، وطائر غِرِّيد.

ب) فِعْيَوْل: اسماً: كِدْيَوْس (لعلها تعني الكدس وهو العَرَمَة من الطعام والتمر والدراهم)، وصفة مبالغة: عِذْيَوْط.

3) زيادة بعد اللام، مثل:

أ) فُعَلِّل: اسماً: خُزَعْبِل، وصفة: قُذَعْمِل (القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة: القصير الضخم من الإبل)، وعُجَلِّط.

ب) فَعْلَلَان: اسماً: زَعْفَرَان، وعَرْقَصَان. وصفة مبالغة: شَعْشَعان.

ج) فَعْلَلُول: اسما، نحو: عنْكَبوت، وحَنْدَقُوق (بقلة أو حَشِيشة)، وصفة مبالغة: ناقة غلطموس (عظيمة الخَلْق).

والزيادة الآخرية تكون ألف مد أو قصر، أو ميما أو نونا.

فالزيادة بألف المقصورة كما في فُعْلَى اسما في المفرد، نحو :مُوسى (الحديدة) مصروفة وغير مصروفة، واسم جنس جمعي كبُهْمَى، ومصدرا كـــ: طُوبَى، وصفة مشبهة كحُبْلى، وصفة تفضيل كدُنْيَا.

والزيادة بألف مدّ، نحو: فَعْلاء اسما: كعَوَّاءُ (مَنْزِلٌ من منازل القمر يُمَدُّ ويُقَصَر)؛ وصفة للمؤنث كحسناء، ود رداء، وخضراء؛ ونحو: فِعْلاء اسماً: كعِلْبَاء، وحِرْباء، وصفة: كجلْدَاء، وزيزاء، وصِلْدَاء، وصِمْحَاء، وقيقاء، و كل ذلك الأرض الصلبة.

وزيادة الميم مثلما في فُعلُم اسماً، نحو: قُرْطُم (حب العُصْفُر)؛ وصفة مبالغة: مثل: زُرقُم.

وزيادة النون مثلما هو في فَعْلَن اسما: كقَطْنَن؛ وصفة مبالغة: امرأة خَلْبَنٌ، أي خلاّبة.

على أن حروف الزيادة يمكن أن تكون حروفا أخرى. لكن هذا لم نلاحظه في الصيغ المشتركة بل في صيغ الاسم أو صيغ الصفة دون اشتراك. ومثال ذلك زيادة النون في الاسم دون الصفة، كما في نُفْعُول، ومنه: نُخْروب وهو الشق في الحجر أو الثقب، في الصفة دون الاسم، كما في: "نِفْعِل"، إذ يقال: رجل نِفْرِجٌ ونِفْرِجةٌ، وتِفْرِجٌ وتِفْرِجَةٌ: ضعيف جَبانٌ. وتعاقب الفاء والنون يدل على الزياد.

ومثال ذلك أيضا زيادة الهاء كما في صفة المبالغة: هِفْعَل، مثل: هِبْلَع، وهو الرجل النهم، ورجل هِجْرَع: طويل مضطرب الخلق، جبان.

ويمكن أن تكون حروف الزيادة متنوعة إذا تعددت مواضعها. وهي في هذه الحالة تشمل المشترك وغير المشترك، تكون بدئية وآخرية معا، أو وسطية وآخرية، أو بدئية وآخرية، أو بدئية ووسطية وآخرية. ومن الأمثلة على ذلك:

1) يَفَنْعُول: صفة مبالغة: عودٌ أَلَنْجُوجٌ أي طَيِّبُ الرائحة، حيث الزيادة بدئية بالياء، وسطية بالنون قبل العين وبالواو قبل اللام.

2) فَاعِلاَّء : اسم جنس جمعي: بَاقِلاَء (الفول، واحدته باقِلاَّة وباقِلاَّءَة، شاصلاء (نبت الفول)؛ ومصدرا: كاربَّاء (الكَرْب)، حيث الزيادة وسطية بالألف، وآخرية بالمدّ (الألف والهمزة).

3) يَفاعُلاء: اسما: ينابُعَاء (يُنابِعًا، مضموم الأوّل ممدود: مكانٌ)، حيث الزيادة بدئية بالياء، ووسطية بالألف، وآخرية بالمدّ.

4- مجالات الاشتراك الصيغي:

توزعت مجالات الاشتراك الصيغي بين نوعين من الاشتراك: اشتراك مركب يقتضي اشتراك مقولتين في الصيغة الواحدة، واشتراك معقد يقتضي أكثر من ذلك. ولا مجال لاشتراك بسيط لأن سمة البساطة تقتضي عنصرا واحد وهذا لا يحقق اشتراكا.

4-1 مجالات الاشتراك الصيغي في الاشتراك المركب:

نعني بالاشتراك المركب الاشتراك الذي تتوزع فيه الصيغةَ مقولتان كمقولتي الاسم الجامد والمصدر، أو الصفة المشبهة وصفة المبالغة، أو الاسم والصفة، أو غير ذلك.

ويمثل هذا المجال نسبة تقارب 80 %، أي أكثر من ثلاثة أرباع الصيغ المشتركة. وهذا يدل على أن الاشتراك المركب هو أغلب المشترك الصيغي، أي أنه هو الغالب.

وأهم مجال تعاورت فيه الصيغ المقولات هو مجال الأسماء والصفات، ذلك أن نسبة تعاور الصيغ لهاتين المقولتين تتجاوز 42% من مجموع صيغ الاشتراك المركب. وهذه النسبة يستحوذ منها الاشتراك الصيغي بين الاسم وصفة المبالغة على 32%، وما بقي من ذلك، أي 10%، هو بين الاسم والصفة المشبهة. واستتباعا لذلك يمكن القول بأن مقولات الاسم وصفة المبالغة والصفة المشبهة هي أهم المقولات التي يتجسم فيها الاشتراك الصيغي. أما ما سوى ذلك فأغلبه اشتراك بين مقولات صرفية فرعية وأخرى تصريفية تتقارب فيها النسب، من ذلك الاشتراك الصيغي بين مقولتي الاسم المفرد وصيغة المثنى بنسبة تقارب 7%، ومقولتي الاسم المفرد وصيغة الجمع بما يقرب من 6%. ومثال الأول صيغة "فَعَنْلُلان" كما في عَرَنْقُصَان، وهو نبت كأنه تثنية عَرَنْقَص. ومثال الثاني صيغة

"فَعَاعِيل"، ترد صيغة لاسم في المفرد، نحو: عَكَاكِيس (ذكر العنكبوت)، لاسم في الجمع، نحو: سَكَاكِين.

4-2 مجالات الاشتراك الصيغي في الاشتراك المعقد:

هو مظهر آخر من المشترك الصيغي ودرجة أخرى من درجات تكثيفه. ومن مظاهره اشتراك الصيغة في ثلاث مقولات، وفي أربع. وأكثره يكون بين مقولات صرفية وأخرى تصريفية كالتثنية والجمع. ومن الأمثلة على ذلك:

1) فُعَلاَء: اسما مفردا: خُشَشَاء، ومصدرا: خُيَلاء، وغُلَوَاء الشباب، رُحَضَاء الحمى تأخذ بعَرَقٍ، من: رُحِضَ الرجلُ رَحْضاً)؛ وصفة مشبهة للمؤنث المفرد: امرأة نُفَساء وناقة عُشَراء؛ جمع تكسير، مثل: شُهداء (جمع شهيد)، حيث كان التعقيد في اجتماع أربع مقولات في الصيغة: الاسم الجامد، والمصدر، والصفة، وجمع التكسير. والأخيرة مقولة تصريفية تندرج في مقولة العدد.

2) فِعَال: اسماً:مفردا: مِدَاد، ومصدرا: قِصَاص (القَوَدُ)، وصفة: في المفرد: ضِنَاك (الضَّخْمة)، وصفة في الجمع: عِشَار (جمع عُشَرَاء). نِفَاس (جمع نُفَسَاء)؛ اسما جمعا: قِصَاص (مفردها قُصَّة المرأة)، وجمع جمع: عِصام (جمع جمع لعُصُمٍ)، حيث تمثلت درجة التعقيد في اجتماع ثلاث مقولات صرفية وثلاث مقولات في صيغة واحدة.

أما أن تكون المقولات جميعا مقولات صرفية فهو قليل. وهو لا يكاد يبرز إلا في اشتراك اسم جامد ومصدر وصفة في صيغة ما كصيغة "فَعَل"، فهي ترد اسماً نحو: جَمَل؛ ومصدرا: كــطلَبٍ، وصَمَم؛ وصفة نحو: بَطَلٌ؛ وكصيغة "إفْعال" التي تكون اسماً، نحو: إعصَار وإنسان، ومصدرا: إقبال، وصفة مشبهة: بئر إنشاط، وهي التي تخرج منها الدلو بجذبة واحدة.

والخلاصة من نوعي الاشتراك أن الصيغة المشتركة تأتي غالبا للتعيين والوصف، وتأتي في درجة ثانية لإفادة نوع من الأعيان أوالصفات، وقلما ترد لبيان العدد، وتتقارب نسبها بين منظومة مقولية وأخرى.

5- الاشتراك الصيغي والغموض الدلالي:

يعني الغموض (Ambiguité) التباس القصد. ويحمل المصطلح "غموض" في القواميس الإنجليزية المعاصرة معنى اللغة المجازية (Figurative Language) أو تعدد احتمالات المعنى. ويذهب الناقد الإنجليزي وليام امبسون (William Empson : 1906†) في كتابه "سبعة أنماط من الغموض" (Seven Types of Ambiguity) الذي نشره بلندن سنة 1930م، إلى أن الغموض هو اللبس الذي يكون نتيجة احتمال الوحدة اللغوية عدة معان، وهو على حدّ عبارته " كل ما يسمح لعدد من ردود الفعل الاختيارية إزاء قطعة لغوية واحدة"[1].

وتكشف نماذج من الصيغ المشتركة ملامح من هذا الغموض تتجلى في صعوبة التمييز بين أنواع المقولات التي تعبّر عنها بعض الصيغ. ومن أمثلة ذلك:

1) فَعْلٌ: نحو: خَبٌّ: اسما: الحَبْل من الرَّمْلِ اللاَّطِئِ بالأرض، وصفة: الخَدَّاع، ونحو: العَدْلُ أساس العمران، وحَكَمٌ عَدْلٌ.

2) فَعْفَلِيل: دَرْدَبيس: اسما: خَرَزَةٌ سوداءٌ، وصفة مبالغة: الداهية.

3) فِعْلَلاَء: اسما: طِرْمِسَاء: الظلمةُ. وقد يوصف بها فيقال ليلة طِرْمِساءُ.

4) فَعِيلاء: عَجيساء وقَرِيثَاء، جعلهما سيبويه اسمين وجعلهما غيره صفتين. وعَجِيساء عند سيبويه الظُّلمة، وعند غيره العظيم من الإبل.

5) فُمَعِّل: هُمَقِّع: حكى الفرّاء عن أَبي شَبِيب الأَعْرابي أن الهُمَّقِعَ والهُمَّقِعة: الأَحْمَقُ والحَمْقاء، قال: وهذا لا يطابق مذهب سيبويه لأَنّ الهُمَّقِعَ عنده اسم، وهو على قول أَبي شبيب صفة، ولا نظير للهُمَّقِع إِلاَّ رجُل زُمُّلِقٌ للذي يَقْضِي شَهْوَتَه قبل أَن يُفْضِيَ إِلى المرأَة.

---

[1] ينظر: Empson (W.) : Ambiguity,p.41

فالغموض في الأمثلة المذكورة يتجلى في احتواء الصيغة لمفردة واحدة تكون في الوقت نفسه اسما وصفة. فلا نعرف المفردة أ من الأسماء هي أم من الصفات.

وقد حاول بعض اللسانيين تقديم رؤية لتحديد المعنى المقصود بالكلمة إزاء عجز الصيغة عن تحديد انتمائها المقولي. وهذه الرؤية هي اعتماد السياق طريقة في تأويل مقولة المفردة. فقد ذهب جيمس بستجفسكي (Pustejovsky (J.)) في كتابه "المعجم التوليدي "(lexicon Generative)" الصادر بإنقلترا سنة 1996 إلى أن دلالة الصيغة على الاسم تعرف بالمقام الذي يحيط باستعمال المفردة، ودلالتها على الصفة تعرف بجملة الأحكام القيمية الراسخة في أذهاننا عن الأشياء[1]. وبناء على ذلك يمكننا أن نقول إنّ المفردات في الأمثلة أعلاه، تكون في الوقت نفسه أسماء وصفات: أسماء في سياق، وصفات في سياق آخر. وهذا يعني أنّ الصيغة المشتركة لا تكون دائما قادرة بمفردها على بيان الانتماء المقولي للمفردة. فلئن كانت أحيانا معبّرة عن مقولة بعينها دون غموض كدلالة "فَعْل" على الاسم كما في "فَهْد" و"حَظّ"، أو على الصفة كما في "خَصْم" و"صَعْب"، فإنها في أحيان أخرى تكون ملتبسة فيعتور ما تحيل إليه غموض مقولي كما في "عَدْل"، فقد تكون "عَدْل" مصدرا، وقد تكون صفة بمعنى "عادِل"، فلا نستطيع تحديد هذه المقولة أو تلك إلا بالسياق[2].

---

[1] ينظر: Pustejovsky (J.) :Generative lexicon, p.32.

[2] كلمة "عَدْل"، في حكم صيغتها، هي اسم في قول القائل: العَدْلُ أساس العمران، وصفة في قول القائل: حَكَمٌ عَدْلٌ. وهذا يدعو إلى احتمال كونها ليست اسما وضع موضع العادل كما يذهب إلى ذلك بعض علماء اللغة العربية القدماء كابن منظور في اللسان (مادة: عدل)، بل مفردة تحمل بمقتضى صيغتها، المقولتين أصالة لا مجازا. وهذا يسري على الأمثلة التي ذكرنا وعلى مفردات أخرى من قبيل "حَقّ" و"زُور" و"رَتَق". فهذه المفردات أسماء لكنها جاءت أيضا صفات كما في: "يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق " (سورة النور:25)، و"قول زور" (ابن جني : المحتسب:107/2)، "كانتا رتْقا" (الأنبياء:30).

6- خـــاتـــمة:

يقدم النظام الصرفي العربي خاصية من خصائص العلاقات بين الصيغ. وهي الاشتراك الصيغي. ولعلّ هذه الخاصية موجودة في بعض لغات البشر الأخرى ـ وهي تبيّن في النظام الصرفي في العربية قابلية هذا النظام لمبدإ الانحسار الكمي للصيغ. فالصيغ على مستوى قواعد التوليد النظري في العربية تبدو كثيرة. وكذلك الشأن على مستوى الصور السمعية لمباني المفردات، إلاّ أنّ الاشتراك الصيغي يشكل عنصر اعتراض (Opposé) لمبدإ الكثرة بهدف حصر مبدإ اللانهاية (L'infini) في تولد الكلمات. وذلك في اتجاهين: الأول، اتجاه مبدإ النهاية في الأوزان عن طريق الحدّ الكمي لهذه الأوزان بإدماج عدد منها في صيغة واحدة. والاتجاه الثاني تشريك عدد من المقولات في الصيغة نفسها.

وقد نزّلنا دراستنا لهذه المسألة، مسألة الاشتراك الصيغي، في إطار ما يطرحه التوليد الصرفي من قضايا العلاقات بين الأبنية في مستويي صوغها واستعمالها اعتمادا على مدونة من أبنية الكلم في العربية، وعلى منهج شكلي في المعاجة كانت أهم نتائجه أن للمشترك الصيغي كمّا مهما من الصيغ تجلى بمظاهر متعددة كان أبرزها الاشتراك الصيغي في مقولتي الاسم والصفة بأنواعهما.

وانطلقنا في بحثنا، من جداول استخرجناها مما أمدتنا به مدونتنا لأننا رأينا أن معرفة نسبة المشترك الصيغي من أبنية العربية وما يربط بين أنواعه من علاقات يكون باعتماد معطيات موضوعية لا يوفرها بوضوح إلا الدراسة الجدولية. وقد مكنتنا هذه الجداول من تحقيق عدد من الأهداف أبرزها بيان نسبة التواتر لكل نوع من أنواع هذا المشترك. وقد استطعنا باستقراء أمثلة من تلك الأنواع أن نذكر عددا من الأسباب المؤدية إلى تولّد الصيغ المشتركة.أن نرسم بعض قوانين ذلك التولد وقواعده في إطار رؤية أولية عتبرناها منطلقا لما يمكن أن ينجز من دراسات عميقة لهذه الظاهرة، ذلك أن المشترك الصيغي مسألة غفل عنها الدارسون إذ أن جلّ ما توفر من دراسات حول الأبنية الصرفية لا يتعدى في تناوله

لظاهرة المشترك الإشارة إلى كون صيغة ما تكون اسما.صفة معا، أو كونها صيغة منقولة من الفعلية إلى الاسمية أو الصفة، أو أنها من باب نقل الوصف إلى التسمية أو التسمية إلى الوصف. فالمشترك الصيغي إذن، مازال مسألة في حاجة إلى مزيد الدرس إذ ليس ما انتهينا إليه من نتائج إلا كشفا عن أبرز مظاهر هذه القضية.

الفصل الثاني

الترادف الصيغي

تمهيد:

موضوع هذا الفصل هو البحث في إحدى علاقات الائتلاف الصرفي التي نرى الترادف الصيغي أحد مظاهرها. والمصطلح "ترادف" (Synonymie) هو في الحقيقة، مصطلح معجمي يعني التطابق أو التقارب في المعنى بين وحدتين معجميتين أو أكثر مع اختلاف في اللفظ فتكون الوحدات المعجمية المترادفة نتيجة لذلك، قابلة للتناوب في الاستعمال[1].

فالترادف هو إذن مفهوم يعكس ما بين الوحدات المعجمية من علاقات الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي، هذه العلاقات التي تحقق بطرفيها المتقابلين، التكافؤ في الوحدة المعجمية. ونحن نستعير هذا المصطلح بمفهومه العام في عملنا الصرفي هذا لنعبّر به عن اختلاف الصيغ التي تكون للمفردة الواحدة. فأين يتنزل الترادف الصيغي من تعدد الأبنية الصرفية؟ وما هي مظاهره؟ وما المبادئ العامة والقوانين اللغوية التي تتحكم فيه ؟ وإلى أيّ مدى يعكس ذلك نظامية في المعجم ؟

1- الترادف الصيغي وتعدد الأبنية الصرفية:

1-1 مظاهر التعدد في الأبنية الصرفية:

من مظاهر تعدد الأبنية الصرفية تعدد الأنماط الصيغية لمقولات الاسم والفعل والصفة وفروع كل مقولة منها. ويعتبر الترادف الصيغي مظهرا من مظاهر هذا التعدد. وهذا ليس خاصية في اللغة العربية وحدها بل هو خاصية كل اللغات الطبيعية.

---

[1] ينظر: Dubois et al: Dictionnaire de linguistique, p.465.

ويتجلى هذا التعدد في مستويين: مستوى كمّي نظريّ، ومستوى كمّي عمليّ.

1-1-1 تعدد الأبنية على المستوى الكمي النظري:

عدد أبنية كلام العرب التي يكونها اجتماع الأصول الحرفية على مراتبها الأربع الثنائيّ والثلاثيّ والرباعي والخماسي المستعمل والمهمل من غير تكرار، هي بحسب عدد حروف الهجاء التسعة والعشرين ما يلي[1]:

1) أبنية الثنائي: سَبعِمائة وستة وخمسون (756) بناء.
2) أبنية الثلاثي: تسعة آلاف ألف وستمائة وخمسون (9000650) بناء.
3) أبنية الرباعي: أربعمائة مائة وواحد وتسعون ألفا وأربعمائة (491400) بناء.
4) أبنية الخماسي: أحد عشر ألف ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وتسعون ألفا وسِتمائة (11793600) بناء.
5) جملة أبنية كلام العرب المُستَعمَل والمهمل من غير تكرار= اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر (12305412) بناء.

وما يلفت الانتباه في هذه الأرقام هو ضخامة كمّ الأبنية التي تعبّر عنها. ومن الأسئلة التي يطرحها ذلك: كيف يتجلى كل هذا الكم، أو على الأقل في جزء منه، على مستوى الاستعمال ؟

2-1-1 تعدد الأبنية على مستوى الكمي المستعمل:

يتجلى ذلك في فروع المقولات المعجمية الاشتقاقية. والمقولات المعجمية الاشتقاقية في العربية ثلاث هي الاسم والفعل والصفة.

---

[1] ينظر: المزهر: السيوطي، 1/72-76

1) تعدد الأبنية في فروع مقولة الاسم:

تنقسم مقولة الاسم إلى قسمين: جامد ومشتق. ويتفرع الاسم المشتق إلى مصدر، واسم آلة، واسم زمان واسم مكان. ولكل فرع من هذه الفروع أنماط صيغية مختلفة مزيدة ومجردة.

وحرصنا نحن أن نتقصى عدد نماذج منها. فأخذنا كتاب المزهر للسيوطي مصدرا باعتباره آخر الكتب التي جُمِعَت فيها أبنيةُ العربية. ومما انتهينا إليه في مما تفحصناه بأنفسنا من أبنية المصادر ثلاثة وسبعون بناء. ومن هذه الأبنية الأبنية الثلاثية المجرّدة التي منها فَعْل كأكْل، وفِعْل كسِلْم، وفَعَل كسَفَر...إلخ. أما غير ذلك من الأسماء كاسم المكان فقد تقصينا منه تسع صيغ، منها على سبيل المثال مِفْعَل كمِنْبَر، ومَفْعَل كمَخْزَن.مَطْعَم، ومَفْعِل كمَجْلِس ومسجِد، ومَفْعَلة كمحلّة، ومُفْتَعَل كمُستَقَرّ.

2) تعدد الأبنية في فروع مقولة الفعل:

يتفرع الفعل في أبنيته من حيث عدد الأصول إلى ثلاثي ورباعي ومن حيث نوع الحروف إلى مجرد ومزيد. ولكل فرع من هذه الفروع أبنية يختص بها. فأبنية الفعل الثلاثيّ المجرّد ثلاث صيغ هي: فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ. أما المزيد منه فله أنماط صيغية متعددة منها الصيغ المعروفة كأفْعَلَ وفاعَلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ واستَفْعَلَ وانْفَعَلَ. وقد أحصينا منه سبعا وخمسين صيغة.

3) تعدد الأبنية في فروع مقولة الصفة:

تتفرع مقولة الصفة إلى خمسة فروع، وهي: صفة الفاعل وصفة المفعول والصفة المشبهة وصفة المبالغة وصفة التفضيل والنسبة. ولكل فرع من هذه الفروع أنماط صيغية متعددة، مثال ذلك أننا نجد في صفة المبالغة أنماطا مثل: فَعُول كما في أكُول وفَعَّال كما في كَذَّاب، وفَاعُول كما في حَاسُوب...إلخ، وفي الصفة المشبهة أنماطا مثل: فَاعِل وفَعِل وفَعِيل...إلخ، كطَاهِر وفرِح وطَوِيل.

يبيّن ما ذكرنا أنّ المقولة الواحدة يمكن أن تتفرع إلى أجزاء، والأجزاء يمكن أن تتفرع بدورها إلى جزيئات أصغر من الجزء. ومثال ذلك مقولة الصفة فإنها تتفرع إلى صفة فاعل وصفة مفعول وصفة مشبهة وصفة مبالغة وصفة تفضيل ونسبة. وكل واحدة من هذه الصفات يمكن أن تتفرع إلى جزيئات كتفرع صفة الفاعل إلى الأنماط الصيغية: فَعِل ومُفْعِل ومُسْتَفْعِل... إلخ. فهذه العناصر تتمايز صيغميا بحسب القوالب الشكلية (الصيغ) التي تكون لكل مفردة[1].

ويظهر هذا التفريع ما يتخفّى وراء كل مقولة من صيغ وما يُبْطِنُه نظام اللغة من كمّ في الأبنية. وهذا الكمّ قد لا يتناسب حجمه في الاستعمال مع حجمه النظري. لكن ضخامة عدده النظري وكثرة الفروع المقولية التي تستوعبه جزئيا أو كليا في الاستعمال، يبعثان على السؤال المحوري التالي: هل ينتظم هذا الكمّ صرفيا وفق أنواع معينة من العلاقات أم هو مجرد ثراء لغوي تراكم عبر عصور اللغة ثم جمعه اللغويون ؟

للإجابة عن جانب من هذا السؤال قمنا بجدولة الأبنية التي جمعناها من كتاب المزهر للسيوطي، وذلك قصد تقديم صورة نموذجية نستجلي من خلالها طريقة توزع تلك الأبنية وأهمية كل صنف منها مقارنة بغيره. فكان ما جمعنا 982 بناء منها ما في الجدول التالي الذي نبيّن فيه كيفيةَ انتظامها من خلال طريقة توزعها المقولي التي تفحصناها من خلال هذه المدونة:

[1] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص89.

توزّع الصيغ في فروع المقولات

المقولة	عدد الأبنية
صيغ الاسم العام (الجنس والعلم)	401
صيغ المصدر	73
صيغ اسم المكان	9
صيغ اسم الآلة	11
صيغ صفة فاعل	14
صيغ صفة مفعول	14
صيغ صفة مشبهة	30
صيغ صفة مبالغة	198
صيغ الفعل الثلاثي المجرد	6
صيغ الفعل الثلاثي المزيد	18
صيغ الفعل الرباعي المجرد	14
صيغ الفعل الرباعي المزيد	19

فالملاحظ من هذا الجدول أنّ التعدد الصيغي يكوّن فروعا مقولية تتفاوت كمّا. لكنّ هذا التفاوت الكمي ينطوي هو أيضا، بالضرورة، على أنواع أخر ى من الفروع منها فروع أنواع الصيغ. ولا يهمنا من كل ذلك في هذا البحث إلا فرعا واحدا يوجد ضمنيا في كمّ الأبنية العام ويكوّن جزءا منه، وهو الصيغ المترادفة. ونعني بالصيغ المترادفة الصيغ المتعددة التي تكون للمفردة الواحدة، وبلغة لسانية حديثة: مجموعة الصياغم التي تتناوب في التعبير عن مفردة واحدة تنتمي إلى جزء من أجزاء مقولة معجمية (راجع السياق الذي جاء فيه معنى "جزء" في الفقرة السابقة) كالصيغ التي تعبّر عن المصدر المجرّد (غير المزيد) وهي مشتقة من جذر واحد، مثل تعبير الصيغتين: فَعَال وفُعُول على المصدر من "ذَهَبَ"، حيث يقال: ذَهَبَ ذَهَابًا وذُهُوبًا. فالصيغتان فَعَال وفُعُول هما صيغتان مترادفتان تُعدّان مظهرا من مظاهر الترادف.

ونبيّن في الفقرة التالية بتفصيل أكثر مظاهر الترادف. وهدفنا من ذلك، إثارة بعض جوانب هذه القضية في إطار البحث عمّا يبررها لسانيا إسهاما منا في إثراء الجهود التي تبحث في نظامية المعجم بوجه عام.

2-1 مظاهر الترادف الصيغي:

يمثّل الترادف الصيغي جزءا من المجموع العام لأبنية العربية. فلا يشمل الترادف الصيغي إذن التنوّعَ الكمّيّ لصياغم المقولة المعجمية الواحدة أو الفرع المقولي منها، وإنما العكس هو الصحيح، أي إنه لا يشمل إلا مجموعة الصياغم التي تتعلق بصرفم معين ينتمي في شكله المعجمي إلى إحدى المقولات المعجمية التامة كأن يكون فعلا أو مصدرا أو اسما عاما أو صفة. فتكون صياغم ذلك الصرفم مترادفة. ومن الأمثلة على ذلك مما وجدناه في "لسان العرب" لابن منظور:

1) الأفعال: نجد على سبيل المثال، أنّ الفعل "بَصَرَ" يرد أيضا على صيغة فَعُلَ فيكون بَصُرَ، فهو يبنى على النمطين الصيغيين فَعَلَ بالفتح، وفَعُلَ بالضم. ونجد أيضا أن للفعل "نَضَرَ" صيغتين أخريين هما فَعُلَ بالضم، وفَعِلَ بالكسر. فهو بثلاث صيغ: فَعَلَ / نَضَر، وفَعُلَ/نَضُر، وفَعِلَ /نَضِر.

2) المصادر: يتجلى الترادف في نوعين منها : في المشتق من المجرّد وفي المشتق من المزيد. فمثال المصادر المشتقة من المجرد: المصدر من الفعل "لَقِيَ": فهو يتشكل على ثلاثة عشر صيغما مترادفا تتجسم في لِقاء ولِقاءة ولَقًى ولُقْيًا ولُقْــيٌ ولَقــيٌ ولَقْيَة ولِقْيانٌ ولُقْيانٌ ولِقْيَانَة وتِلْقَاء ولُقًى ولَقَاة، والمصدر من "وَقَى": هو مصدر تتوزعه ستة أبنية مترادفة هي: وَقْيٌ ووِقَايَة وواقِيَة وتُقًى وتَقِيَّةٌ وتِقَاءٌ، والمصدر من "هَدَى"، فله خمسة أبنية هي: هُدًى وهَدْيٌ وهِدايةٌ وهِدْيةٌ وهُدْيةٌ، والمصدر من "نَصَرَ"، له ثلاث صيغ هي: نصْرٌ ونُصورٌ ونُصْرة، والمصدر من

"ذَهَبَ" له صيغتان: ذَهاباً وذُهوباً، أضف إلى ذلك ما يندرج في ما يعرف بالمثلثات وهي المفردات التي تأتي على ثلاثة صيغ[1].

ومثال المصادر المشتقة من المزيد المصدر من الفعل "تَفَاوَتَ"، فهو يرد على ثلاثة أنماط صيغية، وهي: تَفَاعُل/تَفَاعَل/ تَفَاعِل فيقال: تَفَاوَتَ الأمرُ تفاوُتاً وتفاوَتاً وتفاوِتاً، وكذلك المصدر من الفعل "تَكَلَّمَ" فهو يأتي على: فَعَال/ تِفِعَّال/ تَفَعُّل فيقال: كَلاَمٌ وتِكِلاَّمٌ وتكلُّمٌ.

3) الاسم العام: مثاله أُنْمُلَة (التي فيها الظفر، والتي جمعها أنامل)، فلها تسع بدائل صيغية تتولد بتثليث الهمزة والعين على الصيغم "فعلة". فقد جاءت هذه الكلمة على تسع لغات وذلك بتثليث ميم الصرفم وهمزته.

ومن أمثلة الترادف في الاسم العام أيضا الاسم "ظُفْرٌ"، فله إلى جانب صيغته هذه وهي "فُعْل"، ثلاث صيغ أخرى ترادفه إذ يرد أيضا على فُعُل وأَفْعَالَة وأُفْعُول فيقال: ظُفْر وظُفُر وأظْفَارَة وأُظْفورٌ، فيكون مجموع الصياغم المترادفة أربعة، وهي: فُعْل/فُعُل/أَفْعَالَة/أُفْعُول.

4) الصفات: من ذلك الصفة المشبهة من الفعل "اختَال في مشيته" فهي ترد على: أُفَاعِل ومُفْتَعِل، فيقال: رجل أُخايلٌ ورجل مخْتالٌ، بالمعنى نفسه، وصفة المبالغة من الفعل"زَمَلَ" فهي تجيء على خمسة أنماط صيغية مترادفة هي: إِفْعَوْل/ إِفْعَوْلَة/ فُعَّل/فُعَّيْل/فُعَّال، فيقال: إِزْمَوْلٌ وإِزْمَوْلَةٌ وزُمَّلٌ، وزُمَّيْلٌ، وزُمَّالٌ بمعنىً واحد، وهو الجبانُ الضعيف، وكذلك صفة المبالغة من "عَلِمَ" فهي تشتق من هذا الفعل على فَعِيل/عَلِيم وفَعَّال/عَلاَّم وفَعَّالة/عَلاَّمة.

فهذه الأمثلة تعكس جميعا عناصر من الاختلاف الشكلي بين الأنماط الصيغية للمفردة الواحدة. وهذه العناصر هي التي تجسّد نوع الاختلاف العلائقي

---

[1] ينظر من كتب المثلثات: مثلثات قطرب لأبي علي محمد بن المستنير المسمى قطرب (ت 206 هـ/ 821 م)، و"التحفة القليبية في بعض المثلثات اللغوية" لموسى بن محمد القليبي المالكي (ت 1332 هـ/ 1913 م).

الذي يباعد بين الأبنية الصرفية رغم اجتماعها مقوليا. وعليه فإن هذه العناصر هي صورة لعلاقات الترادف القائمة بين مجموعة من الصياغم الصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن للترادف مظاهر تصريفية أيضا دون المظاهر الصرفية التي ذكرنا. وهي لا تعنينا في هذا البحث لكننا نذكر أمثلة منها للتوضيح. فمن ذلك تعدد أنماط الجمع للصرفم الواحد، ومثاله كلمة "قَطِيع" التي هي بمعنى الغُصْن الذي تَقْطَعُه من الشجرة، فإنّها تجمع جمع التكسير على أربع صياغم مترادفة هي: أَفْعِلَة وفَعُل وفَعُلاَت وأَفَاعِيل، فيقال: أَقْطِعةٌ وقُطُعٌ وقُطُعاتٌ وأَقاطِيعُ. ومن الأمثلة أيضا كلمة "مقْتَويّ" وهو الخادم، فإنها تجمع على صيغتي جمع المذكر السالم وجمع التكسير، فتكون فيها صيغة جمع المذكر السالم "مَفْعَلُون" فيقال: مَقْتَوون وصيغة جمع التكسير "مَفَاعِلَة" فيقال: ومَقَاتِوَةُ ومَقَاتِيةُ.

على أنّ أغلب الدراسات التي تتناول الترادف إنما تتناوله من الناحية القاموسية لا الصرفية. وهي في ذلك لا تتجاوز الحديث عن وجوده في اللغة أو عدم وجوده من خلال البحث في الفويرقات بين المترادفات. ولذلك نحاول في ما بقي من هذا الفصل إثارة جوانب نلامس فيها علاقة من علاقات هذا الترادف وبعض المبادئ العامة والقوانين التي نرى فيها تفسيرا لسانيا لمظاهره، لكن ليس من الناحية القاموسية بل من الناحية الصرفية، أي من ناحية الأنماط الصيغية التي يتجلى فيها إذ أنّ هذا هو مجال بحثنا في هذا العمل.

2- العلاقات بين المترادفات الصيغية:

المترادف صنف من أصناف الوحدات المعجمية. والبحث فيه من حيث بناه الصرفمية أو بناه الصيغمية هو بحث معجمي أساسا لأنه بحث في المفردات. والمفردات هي موضوع علم المعجم لأن علم المعجم "قوامه المفردات، ونظريته هي نظرية المفردات"[1]، أي إن علم المعجم هو العلم الذي يتخذ من مفردات اللغة موضوعا له.

[1] ابن مراد: مقدمة، 57.

ونحن نروم معرفة العلاقات الرابطة بين الصياغم المترادفة للكشف عن بعض مظاهر انتظامها لأن هذا الانتظام يعكس نظامية فيها. لكن قبل أن نبحث في ذلك نشير إلى أنّ المواقف من المعجم ليست واحدة إذ نجد في ذلك ما نعتبره ثلاثة اتجاهات. وهذه الاتجاهات الثلاثة هي:

1) اتجاه يرى المعجم قائمة من المفردات غير المنظمة. وبالتالي فإن المعجم لا يمثّل نظاما. ومن أصحاب هذا الرأي التأصيليون عموما[1]، وعدد من اللسانيين الغربين والباحثين العرب. فمن الغربيين على سبيل المثال بلومفيلد (Bloomfield (L.)) في كتابه "اللغة" (Language)[2]، وشومسكي (Chomsky (N.)) في كتابه "مبادئ النظرية التركيبية" (Aspects de la théorie syntaxique)[3]، وألان راي (Rey (A.)) في قاموسه "روبار الصغير" (Le petit robert)[4]. ومن الباحثين العرب تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"[5].

وهذا الموقف تفنّده المعجمية النظري (Lexicologie) والتطبيقية (Lexicographie) اليوم. ونجد ردّا صريحا لإبراهيم بن مراد على ذلك في كتابه "مقدمة لنظرية المعجم"يغني عن ذكر ما يدحض هذا الموقف[6].

2) موقف يرى أن المعجم موزع بين النظامية وعدمها. وهذا رأي بعض المختصين في الخطاب. وهم يذهبون إلى أن اللغة نظام، إلا أن من عناصر اللغة ما يفلت من قيود هذا النظام كالعناصر التي تعبّر عن مظاهر الانفعال الحادة أو

---

[1] يذهب صنف من الباحثين – وهم الأصوليون (Fondamentalistes)- إلى أنّ وحدات اللغة توجد وجودا فوضويا. والسبب في ذلك كثرتها التي يصعب ردّها إلى تفسير يبرر وجوه الترابط بينها. فهي أقرب إلى اللانظامية (Irrégularité) منها إلى النظامية (Régularité /Analogie)[1] (ينظر: Ducrot : Dictionnaire encyclopodique, pp.171-172). ولا يخرج الترادف عن هذا الحكم لكونه مظهرا من مظاهر تلك الكثرة.

[2] ينظر: Bloomfield : Language,p.274.

[3] ينظر: Chomsky : Aspects de la théorie syntaxique,p.120

[4] ينظر: Rey : Le petit robert,p.x

[5] ينظر: حسان تمام: اللغة العربية معناه ومبناها، ص39، 311-316

[6] ينظر: ابن مراد: مقدمة، خاصة ص ص 21-32.

البعيدة الغور في النفس، فلا تستطيع اللسانيات العامة بقواعدها الشكلية أن تصف هذه العناصر. فما يصفها هو علم اللسانيات النفسي وعلم اللسانيات الاجتماعي. وممن يذهب إلى ذلك جون جاك لوسركل (Jean-Jacques Lecircle) في كتابه "عنف اللغة". ويسمي العناصر التي يعتبرها منفلتة بـــ"المتبقّي"[1]، أي ما انفلت من قيود النظام اللغوي وبقي حرّا.

3) موقف يعتبر المعجم نظاما. وهو موقف يمثله اليوم الباحثون في علم المعجم. وهو علم ينقسم إلى فرعين: فرع المعجمية النظرية (Lexicologie)، وفرع المعجمية التطبيقية (Lexicographie). ومن آراء أصحاب هذا الاتجاه أن اللغة نظام، والمعجم من مكونات هذا النظام فهو إذن نظام. وهذا النظام لا تخلو فيه الوحدات من طرق التبويب والجدولة ومن أنواع العلاقات الشكلية والدلالية والائتلافية والاختلافية التي هي أساس النظامية. ونتناول في عملنا هذا، إحدى علاقات الاختلاف التي تفسّر الترادف الصيغي، وهي علاقات الاستبدال الشكلية التي تجري بين الصياغم والتي تبدو أهمّ علاقاته الظاهرة، فلعلّ ذلك يُظهِر، ولو جزئيا، جوانب من نظاميته. ففيم يتجلى هذا النوع من العلاقات ؟

العلاقات الاستبدالية (Relations paradigmatiques) نوع من علاقات الاختلاف التي تقوم على التباين الشكلي. والعلاقات المعجمية الاختلافية أبرزها أربع، ثلاث منها شكلية والأخرى دلالية. وهذه العلاقات الأربع هي[2] : 1) العلاقات المقولية التي تحدد انتماء المفردة المقولي فتكون اسما أو فعلا أو صفة أو غير ذلك. و2) العلاقات الصوتية التي بها تتمايز المفردات بحسب الفروق في التأليف الصوتي. و3) العلاقات الصرفية، أي بحسب الفروق في الأبنية الصرفية. و4) العلاقات الدلالية، أي بحسب الفروق بين المفردات في الدلالة.

---

[1] ينظر: لوسركل: عنف اللغة، تعريب محمد بدوي، الدار العربية للتوزيع والمركز الثقافي العربي، بيروت 2005- ص ص 205-266

[2] ينظر: ابن مراد: من المعجم إلى القاموس، ص ص 85-86.

والترادف الصيغي، شأنه شأن الترادف في المفردات، تحكمه هذه العلاقات. وتتمثل علاقات الترادف الصيغي الاستبدالية في تناوب الأنماط الصيغية المسندة إلى نفس المفردة. فهي إذن فرع من علاقات الاختلاف الصرفي الذي تجري فيه المفردة المعبرة عن معنى صرفي واحد، على صيغ مختلفة. ونحن نسعى في هذه الفقرة إلى إيجاد تفسير لساني لذلك.

يتجسّد الترادف الصيغي في إمكانية حلول صيغة مكان أخرى لنفس المفردة في إطار الانتماء إلى الفرع المقولي الواحد كأن يستبدل الصيغم "فَعِيل" المنتمي إلى الفرع المقولي صفة المبالغة في قولك: عَلِيمٌ بالصيغم "فَعَّال" في قولك عَلاَّمُ الغيوبِ. وهذا يدعو إلى السؤال التالي: هل استبدال صيغم بصيغم لنفس الوحدة المعجمية من نفس الفرع المقولي هو خرق لنظام اللغة أم هو استبدال تحكمه علاقة ما ؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال توجب تقديم الملاحظة التالية التي نستمدها من المثال الذي قدّمنا وهو: فَعِيل (عَلِيم) ← فَعَّال (عَلاَّم). وهذه الملاحظة هي أنّ عمليّة الاستبدال لم تكن بين المفردتين الحالتين في الصيغمين بل بين الصيغمين فقط، ذلك أن الاستبدال قد تم بين صيغمين من حيث أنّ الصيغم وعاء للمفردة. فعلاقة الاستبدال إذن هي قوة تنبثق من صيغمين يحلّ أحدهما محل الآخر بصورتهما المجرّدة أي بإقصاء المفردتين الحالتين فيهما. لكن لماذا يتمّ هذا الاقصاء ؟ يمكن الإجابة عن ذلك حين نقارن عملية الاستبدال الصيغمي بعملية استبدال مجازية كالتي تحدث في الاستعارة حيث تستبدل الكلمة الحقيقية بكلمة غير حقيقية قائمة على علاقة تشبيه من أجل تحقيق تواصل أكثر فعاليّة. وكذلك الشأن في عملية الاستبدال الصيغي، فكأن الصيغم الأصلي حين نستعيض عنه بمرادفه، قاصر عن أداء وظيفته التواصلية فنُحِلّ محله صيغما مرادفا يبدو لنا أكثر قدرة على تحقيق عملية الإبلاغ.

إذن تفسّر علاقة الاستبدال، حسب هذا المعطى، بوظيفة اللغة التي تحددها اللسانيات الوظيفة في كون اللغة "أداة تواصل تحلل من خلالها التجربة البشرية إلى

وحدات تمتلك مضمونا دلاليا وتعبيرا صوتيا"[1]، وفي كون هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية للغة إذ بها يتم تحقيق التفاهم بين الأفراد لتكون اللغة من ثَمّ "مؤسسة اجتماعية"[2].

فعملية الاستبدال تتم لئلاّ يحدث فشل في التواصل، أي إن احتمال سوء التفاهم هو الذي يدفع بالمتكلم إلى استبدال صيغة بأخرى حتى يضمن لنفسه تحقق عملية التواصل. ويكون حاصل ذلك أن عملية التواصل تتمّ ليس بالمفردة بل بعملية استبدال للصيغم أي بعملية بنيوية غير محسوسة ولا يسمعها المتقبّل. وهذا يعني أنّ شكلا لغويا مجردا لا وجود له في الخارج هو الذي يعبّر بطريقة خفية عن الحقيقة المطلوبة. وذاك الشكل المجرّد هو الصيغم المرادف الذي يدل على تلك الحقيقة التي تبدو في مظهرها الخارجي نفس الحقيقة التي يدل عليها المرادف الأصلي.

توهم عمليات الاستبدال، إذن، بأن الحقيقة واحدة وأن شيئا لم يتغيّر من تلك الحقيقة حين يتم استبدال صيغم بآخر. لكن في واقع الأمر، كل شيء قد تغيّر. فالحقيقة هي حقيقة أخرى في بعدها الخفي والمجرّد تمت عن طريق الاستبدال الصيغي. والصيغم المرادف هو الذي صنع تلك الحقيقة المغايرة.

إذن، يختلف الاستبدال على مستوى الصياغم عن الاستبدال على مستوى الوحدات المعجمية. فكل صيغم مرادف يحيل إلى نفس الوحدة المعجمية الدنيا لكن ليس كل صيغم مرادف يحيل إلى مرادف آخر من مجموعته. وبهذه الكيفية تكون العلاقة بين الصياغم المترادفة علاقة اسبدال شكلية تعمل فيها الصياغم على نحو تقابلي فيما بينها لتحقيق وظيفة اللغة التواصلية بفعالية أكثر جدوى.

وهذه النتيجة التي انتهينا إليها تبيّن أن من علاقات الترادف الصيغي علاقات الاستبدال الشكلية. وهذه العلاقات تنفي عنه القول بكونه غير منتظم. فهل يتجلى ذلك أيضا على مستوى المبادئ العامة والقوانين ؟

---

[1] ينظر: Martinet : Eléments,p.20

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 8.

3- مبادئ الترادف العامة وقوانينه اللغوية:

تعتبر المبادئ اللغوية العامة والقوانين اللسانية مبادئ وقوانين نظامية لكونها تنبع من النظام اللغوي وتؤسس قواعده. فكيف يستجيب الترادف الصيغي لذلك ؟

3-1 المبادئ اللسانية العامة للترادف الصيغي:

نعني بالمبادئ العامة ما تتوقف عليه مسائل العلم، وهي المقدمات التي تُعَدّ من الضروريات والتي تنتهي الأدلة والحجج إليها. ولا تحتاج المبادئ إلى البرهان[1].

وبناء على هذا فإن المبادئ العامة لا تشتمل على قواعد أو قوانين بل تنتهي إليها القوانين والقواعد لأنها أوليات العلم العامة التي توحّد بين عناصره ومسائله في إطار ما بين هذه العناصر والمسائل من السمات العامة المشتركة. فما هي إذن المبادئ العامة للترادف الصيغي؟

لا نعتقد أنّ الترادف يخرج في مبادئه العامة عن المبادئ اللسانية العامة وذلك لأنه مسألة لغوية. لكن ليست جميع المبادئ اللسانية ذات صلة مباشرة به. واستتباعا لذلك فإننا نذكر من هذه المبادئ إلا بعض ما نراه من المقدمات التي يمكن أن ترتكز عليها مبررات القول بنظاميته. ومن هذه المبادئ مبدءان مما هو متعارف عليه في البحوث اللسانية، وهما: اعتباطية (Arbitraire) الدليل اللغوي، والتداخل اللغويّ (Interférence linguistique).

1) اعتباطية الدليل اللغوي:

تعدّ الاعتباطية مبدأ من المبادئ اللسانية كما يذهب إلى ذلك سوسير de (Saussure)، لأنها في نظره من تداعيات اللغة في علاقتها بالفكر للتعبير عن الأشياء. فالعلاقة بين اللغة والفكر ليست علاقة سابق بلاحق كما يصوره الجدل الفلسفي بل هي علاقة تماسّ بينهما تفضي إلى تفاعل بينهما. فباللغة يتحرك الفكر

---

[1] ينظر: صليبا: المعجم الفلسفي، 2/320-321؛ Rey : Le Petit Robert,p.1530

وبالفكر تتولد اللغة لتعبّر عن المفاهيم والأشياء. وعلاقة التماس هذه تتجسّد، في جانب، في الدليل اللغوي باعتباره صورة سمعية تتجلى في الكلمات، وفي جانب آخر، في الصورة الذهنية التي هي المفهوم الحاصل في الذهن عن الشيء[1].

ومعنى الاعتباطية، كما يفهم من سوسير، أنك تستطيع أن تمثّل التصور الذهني بأية مجموعة من الأصوات[2]. فتمثله أنت بدال من لغتك يشيع بين جماعتك اللغوية بالتواضع (Convention)، ويمثله شخص آخر بدال آخر من لغته يشيع هو أيضا بالتواضع.

لكن قيمة الدال، كما يفهم من سوسير أيضا، ليست في ذاته بل في وظيفته التي تتمثل في التعبير عن المدلول.

وخاصية الاعتباطية استقلال الدال عن المدلول والحرية في اختياره دون أي تبرير بالنسبة إلى المدلول[3]. وهذا من شأنه أن يوفر عدة دوال لمدلول واحد سواء داخل الجماعة اللغوية الواحدة فيحدث الترادف، أو بين مجموعات لغوية متباينة. ومعنى هذا أن المدلول الواحد قد يكون له أكثر من دال، وأن الدال قد تكون له صيغ مختلفة إذ ليست علاقة المدلول بالدال علاقة مناسبة بالضرورة، ذلك أنه يمكن أن ينفصل أي مدلول عن دال سبق أن وضع له لينضوي في دال آخر تواضعت عليه الجماعة اللغوية، كما يمكن أن تتعدد أشكال الدال مع تحمله نفس المدلول.

ونتيجة لذلك فإن الدال هو شكل حر لمدلول ما، والمدلول مضمون عفوي لدال ما، وهو ما يمكن أن يؤول إلى ظاهرة تعدد الدوال للمدلول الواحد هذا التعدد الذي يؤدي بدوره إلى ظاهرة تعدد الأنماط الصيغية للجزء الواحد من أجزاء المقولات المعجمية.

---

[1] ينظر: Saussure (de) : Cours ,p.155-157

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 100.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

على أنّ الاعتباطية لا تعني الفوضى، ذلك أننا لو قارنّاها بالإبداعية لوجدناها محكومة بشرطين يقيدانها: الشرط الأول هو التواضع، فما لم تتواضع عليه الجماعة اللغوية مما يتولد من الأدلة يسقط. والشرط الثاني أن وجود الدليل يخضع لما يسمح به نظام اللغة من قواعد التوليد. فكل دليل لا تتوفر فيه الشروط التي تفرضها قواعد التأيف الصوتي على سبيل المثال، لن يقبله النظام اللغوي[1].

2) التداخل اللغوي:

يعرّف التداخل اللغوي في اللسانيات المعاصرة بأنه امتزاج غير واع لظواهر لغة أجنبية مع ظواهر لغة أمّ نتيجة عوامل اجتماعية أو ثقافية أو تاريخية[2].

وتوجد مصطلحات أخرى قريبة من هذا المصطلح مثل: "الانتقال اللغوي" و"الاقتراض اللغوي" و"استعارة الألفاظ". لكنّ التداخل اللغوي يتميز بكونه مظهرا من مظاهر الاستعمال اللغوي الذي تشهد فيه نفس الوحدات اللغوية شكلين أو أكثر بنفس القيمة، وذلك نتيجة عوامل ثقافية واجتماعية وتاريخية تكون سببا في ذلك التعدد الشكلي[3].

على أن التداخل اللغوي يمكن أن يكون من ذات اللغة[4]. ويحدث ذلك عندما يكون لهذه اللغة لهجات مختلفة. وهذا ما ذهب إليه ابن جني قديما. فقد سمى في كتابه "الخصائص" هذا المظهر بـــ"تركّب اللغات" وهو تداخل اللهجات القبلية حتى يبدو بعضها شاذا عن اللغة المشتركة[5].

---

[1] ينظر في ذلك علاقة الإبداعية بالاستعمال والمعيار الاجتماعي في: Guilbert: La créativité lexicale,p.21

[2] ينظر: Dubois et al: Dictionnaire de linguistique,p.252

[3] ينظر: Agues Martins (M.R): Les phénomènes d'interférence linguistique,p.5.

وينظر في الفروق بين هذه المصطلحات وأنواع التداخل المرجع نفسه، ص ص 39- 81

[4] ينظر: Fishman (J. A) : Bilinguism with and without Diglossia , Journal of social Issue, n° 32, 1967.

[5] ينظر: ابن جني: الخصائص، 374/1.

ومن أبرز مظاهر هذا التداخل استعارة الألفاظ بين القبائل العربية واختلاط هذه الألفاظ مع الألفاظ الأصلية للغة كل قبيلة. ومن أسباب ذلك اختلاف اللهجات. وقد نتج عن ذلك وجود ألفاظ في اللغة العربية تجري على أكثر من وجه في نطقها، من ذلك على سبيل المثال: حِبــِك بكسرتين وحُبُك بضمتين، أي بلغتين، كما توجد أيضا أسماء تكسر أوائلها مع أنّ الغالب في ذلك الفتح، ومن هذه الأسماء على سبيل المثال: شِعير وبِعير[1].

ونَجِدُ بعضا من قبيلة طيء يقولون الهُدَاء بدل الهُدَى[2]. وذكر السيوطي أنه في بعض اللغات: حسُن الشيء وحسَن وصلَح وصلُح، وأنّ من العرب من يقول حِملاق، بكسر السين، ومن يقول حُملاق، بالضم[3].

ونبه ابن درستويه على أنّ "فَعَلَ" و"أفْعَلَ" "لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين"[4].

ومن ذلك أيضا ما نبه عليه الفارابي من كون الحجازيين يميلون إلى صيغة "فَعْل" للمصدر من الفعل المتعدّي، وتميل نجد إلى "فُعُول"[5]، وكذلك تنحو نجد إلى "فَعَلَ" من الفعل الناقص، بفتح العين، فتقول: رَضَى وهَوَى بينما يستعمل غيرهم "فَعِل" فيقولون: رضِي وهوِي[6].

وبقدر ما تعبّر هذه الأمثلة عما في العربية من تداخل لهجي فإنها تعكس صيغا متعددة للكلمة الواحدة. فمصدر الفعل "هَدَى" على سبيل المثال، نجد له من خلال ما ذكرنا من الأمثلة نمطين صيغيين هما: "فُعَلٌ" و"فُعَالٌ". وكذلك الشأن

---

[1] ينظر: الأستراباذي: الشافية 1/ 142 – 146.

[2] إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 126.

[3] ينظر: السيوطي: المزهر 1/ 103 – 113.

[4] ابن سيده: المخصص، 171/14.

[5] ينظر: الأستراباذي: الشافية، 1/ 157.

[6] ينظر: الفارابي: ديوان الأدب 2/ 138.

بالنسبة إلى بقية الأمثلة فلكل واحد منها نمطان صيغيان أو أكثر من ذلك، وهو ما يؤول إلى الترادف الصيغي.

وليس اختلاف علماء اللغة في الأصول الاشتقاقية لبعض المفردات بمنأى عن أسباب هذا التعدد الصيغمي، فالأصول الاشتقاقية لبعض الصرافم هي موضع تباين بين علماء اللغة. وهو ما سبب في وجود صيغمين أو أكثر لنفس الكلمة. ونجد هذا الاختلاف في صيغ الأفعال وكذلك في صيغ الصفات والأسماء. فالاختلاف في صيغ الأفعال نذكر على سبيل المثال الفعل "احْرَنْجَمَ". فهو عند بعضهم ثلاثي، زيدت إليه الألف والنون، فوزنه: افعَنْلَل، وعند بعضهم الآخر خماسي على اِفْعَلَّلَ[1].

ومن الاختلاف في صيغ الصفات نجد مثلا أنّ "خَفَنْجَلاً" (الثقيل الوَخِم) هي عند بعضهم أيضا زيدت إليها النون واللام، فوزنها فَعَنْلَل، وعند بعضهم الآخر من الخماسي ووزنها "فَعَلَّل"[2].

ومثال ذلك أيضا جَنَعْدَل (البعير الضَّخْم) و"هُنْدَلع" فهما بالنسبة إلى السيوطي من الرباعي المزيد، الأولى على فَنَعْلَل والثانية على على "فُنْعَلَع"، وهما عند الزبيدي خماسيتان: الأولى على فَعَلَّلٍ، والثانية على فُعَلَلٍ[3].

ومن الاختلاف في صيغ الأسماء الاختلاف في صيغة المصدر "طَاغوت". فقد قيل إنّ أصله طاغيوت فوزنه "فَاعَلُوت". وقيل وزنه: فَلْعوت مقلوب من طَغَى. وقيل: فَاعُول، جعلوا التاء عوضاً من الواو المحذوفة[4].

---

1 ينظر: ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال، ص ص 97-99

2 السيوطي: المزهر، 29/2.

3 المرجع نفسه، 29/2.

4 المرجع نفسه، 25/2.

فالواضح من هذه الأمثلة أن من عوامل الترادف الصيغي الاختلاف حول أصول المفردات. وهذا العامل لا يختلف كثيرا في آثاره الصرفية عن عامل اختلاف اللهجات. فكل من الاختلافين هو سبب للترادف الصيغي.

2-3 قوانين الترادف الصيغي العامة:

نعني بها القواعد العامة التي تكون من داخل اللغة والتي يمكن أن تتضمّن جملة من القواعد الفرعية التي تفسّر مظهرا لغويا ما. وهذه القواعد، بنوعيها العامة والفرعية، هي نظامية بالضرورة لكونها من داخل اللغة. لكن هل تتوفر في نظام اللغة قواعد تفسّر الترادف الصيغي ؟ أم أنّ هذا الترادف ليس له من تفسير سوى كونه مظهر ثراء في اللغة وكثافة في أبنيتها ؟

إن الناظر في أبنية اللغة يكتشف عند معالجة نماذج منها، عددا من القواعد الفرعية التي تتحكم فيها. ويمكن أن تكوّن تلك القواعد الفرعية في حال اجتماعها قوانين عامة.

وفي كتب علماء اللغة العربية القدماء ذكر لبعض هذه القوانين والقواعد، وكذلك في البحوث النظرية والتطبيقية الحديثة. ومما يمكن أن يهتدي إليه الدارس مما يتيسر له أن يطلع عليه من ذلك ومما يستطيع استنباطه بنفسه من خلال معالجته نماذج من الأبنية ودراستها، القوانين التالية التي فيها ما يفسّر مظهر الترادف:

1) قانون التطور اللغوي:

التطور اللغوي هو التغيير الذي يصيب عناصر اللغة[1]. وهو قانون طبيعي عام يطرأ على كل اللغات معجما ونحوا.

ومن قوانين التطور اللغوي الصرفية بروز صيغ جديدة تزيد من كمّ الصيغ الموجودة. وقد تكون بعض الصيغ المولّدة سببا في وجود الترادف. فمن المفردات

[1] ينظر: بعلبكي: معجم، ص179.

المولدة ما يمكن أن تكون صيغتها بديلا شكليا (Allomorphe) لصيغة سابقة كانت عليها. ومن الأمثلة على ذلك مما نجده من مظاهر التطور الصرفي المفضي إلى الترادف الصيغ التالية:

فَعَال ← فَاعَال كما في خَاتَم ← خاتَام ؛ فِعَال ← فِعَّال، بالتضعيف، كما في قِتَال ← قِتَّال؛ أَفْعُل ← أفعِل ← أَفْعَل، كما في أَصبَع ← أَصبُع ← أَصبِع[1]؛ أَفْعُل ← أُفْعُول، كما في أُصبُع ← أُصبُوع[2]؛ فُعَال ← فُعَّال، كما في طُوَال ← طُوّال[3]؛ فَعْلُول (بفتح الفاء) ← فُعْلُول، بضم الفاء، كما في جَمْهُور ← جُمْهُور، فجُمْهُور أصلها جَمْهور بفتح الجيم[4].

إلاّ أنّ القول بأن كل تنوّع في صيغة مفردة من المفردات هو تطور مسألة فيها نظر. فقد يكون ذلك اختلافا لهجيا آنيّا (Synchronique) إذ قد تتكلم كل قبيلة بما تراه منسجما مع طريقة نطقها، فتكون "قِتَال" على سبيل المثال، بالتخفيف في قبيلة، وتكون بالتضعيف على النمط الصيغيّ "فِعَّال" في قبيلة أخرى، فقد عدّ الفراء مثلا، قِتَّال (بالتضعيف) لغة يمانية[5].

2) قانون التولّد الذاتي في اللغة:

هو مظهر من مظاهر الإبداعية اللغوية يُبرِز طبيعة الطاقة التي تحرك النظام الصرفي في قدرته على توليد الأبنية باعتبار أنّ تعدد الأبنية هو انعكاس لتلك القدرة. وقد بيّنت اللسانيات الحديثة هذه الطاقة التوليدية الذاتية في اللغة، وهي طاقة توفر للمتكلم إمكانية استعمال أكثر من نمط صيغي للتعبير عن حقيقة واحدة. فيتجمع للحقيقة الواحدة بذلك نمطان صيغيان أو أكثر.

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص 139.

[3] برجشتراسر: التطور النحوي، ص 63.

[4] المرجع نفسه، ص 63.

[5] الفراء؛ معاني القرآن 229/3؛ وسميّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص 227.

3) قانون التكوّن الشكلي للمفردات:

نقصد به مجموعة القواعد العامة التي تمكّن من تأليف المفردة وتكوينها لتصبح وحدة معجمية قابلة للاستعمال. وأهم القواعد العامة القواعد الصوتية والصرفية باعتبارها القواعد الرئيسية في تكوّن بنية المفردة.

أ) القواعد الصوتية: مما يمكن أن نهتدي إليه منها القواعد التالية:

(أ) قواعد التموضع الحركي: منها:

- قابلية الحركات على التموضع في أي مكان من الكلمة. والمثال النموذجي لذلك هو كلمة"إصْبِع" التي جاءت فيها عشر لغات أتينا بها مثالا على التقليب الحركي في الفقرة : 1 -1-2 من الفصل الثاني من الباب الثاني. وهذه اللغات العشر لا تعكس فقط مظهر التقليب الحركي في حدّ ذاته بل تعكس أيضا مرونة الحركات في التموضع. وهذه اللغات العشر هي، للتذكير: إِصبَع وإِصبِع وإِصبُع: بكسر الهمزة وتثليث حركة الباء؛ أَصبَع وأَصبِع وأَصبُع: بفتح الهمزة وتثليث حركة الباء؛ أُصبُع وأُصبِع وأُصبَع: بضم الهمزة وتثليث حركة الباء؛ أُصبُوع: بضم الهمزة وإطالة ضمة الباء.

وما تجدر ملاحظته أن تغير مواضع الحركات في هذا المثال يفضي إلى تولّد عشر صياغم لكلمة إصبع كل صيغم منها صيغم قائم بنفسه.

- قدرة الحركات على تحقيق التكافؤ في الكلمة من حيث نوع الحروف. ومثال ذلك أنّ الفتحة تدخل لخفتها، على حروف الحلق فتعدّل من ثقلها. فحروف الحلق ثقيلة يتعسر النطق بها لاستفالها. فلا يلين النطق بها إلا بالفتحة. فكلما حدث ذلك خفّ النطق.

- قابلية الحركات للبقاء والسقوط: من مظاهر ذلك تخفيف المتحركين بحذف حركة أحدهما، مثلما هو في المضاعف وفي كلمات من قَبِيل: أُذُن وأُذْن، وفَرَح وفَرْح[1].

---

[1] ينظر: الأستراباذي: الشافية 1/ 40- 47.

(ب) قواعد التعامل الصوتي لحروف اللين:

حروف العلة أو حروف اللين، هي أصوات لينة تكيّف بدخولها في بنية الكلمة صلابة المفردة التي تتالى فيها الحروف الصحيحة. ومن مظاهر التعامل الصوتي فيها:

- القدرة على التحول إلى حركة قصيرة أو طويلة عن طريق قواعد المماثلة الصوتية كما في: مَبْيُوع ومَبِيع، وهما صيغتان متساويتان في الاستعمال.

- القدرة على الانقلاب من حركة إلى حركة أخرى عن طريق القواعد نفسها كما في حِبِــكٍ بكسرتين وحُبُكٍ بضمتين، ورَضَى ورَضِيَ، وهَوَى وهَوِيَ، وهو مما رأينا أعلاه في فقرة التداخل اللغوي.

(ج) تموضع حروف الذلاقة في بنية الكلمة:

هذه الحروف ستّة، وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وسُمِّيَتْ كذلك "لأن الذلاقة في المنطق إنّما هي بطَرَف أسَلَة اللّسان والشفتين وهما مَدْرَجتا هذه الأحرف الستة"[1]. فالأحرف: ر، ل، ن تخرج من ذَلْقَ اللسان، والأحرف: ف، ب، م تخرج من بين الشَّفَتيْن.

ووظيفة هذه الأحرف تسهيل النطق لتكثير الأبنية. فقد قال الخليل في ذلك: " فلمّا ذَلَقَتِ الحُروفُ السِّتَّةُ، ومَذَلَ بِهِنَّ اللِّسان وسَهُلَتْ عليه في المَنْطِقِ كَثُرَتْ في أَبنِيَةِ الكلام، فليس شَيْءٌ من بِناء الخماسيِّ التَّامِّ يَعْرَى منها أو من بعضها (...) لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلاَّ وفيها من حروف الذَلَق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر "[2].

ب) القواعد الصرفية: من ذلك :

(أ) قواعد الزيادة: يوفّر نظام الزيادة إلى اللغة كمّا كبيرا من الأبنية لأن قواعد الزيادة متعددة إذ "تكون الزيادة أوّلا أو وسطا أو آخرا، أو أوّلا ووسطا معا،

---

[1] الخليل: العين، 37/1.

[2] المرجع نفسه، 37/1.

أو وسطا وآخرا، أو أولا ووسطا وآخرا. وكذلك حروف الزيادة، فهي غير مقيدة بصنف معين ذلك أن جميع الحروف قابلة لأن يكون كل حرف منها حرفا مزيدا"[1].

(ب) قواعد إسناد حركة عين الفعل: من ذلك إسناد الفتح في الأفعال المتعدية والضم في الأفعال اللازمة[2].

واستتباعا لما ذكرنا فإنه يمكن الانتهاء إلى القول بأن الترادف الصيغي ليس في ما تبيّنا من خصائصه، ما يُعتبر به قائمة ليس لها علاقات عضوية في نظام اللغة. ففي قوانين اللغة العامة من القواعد الصوتية والصرفية التي توجهه ما يبرز فيه نظامية تمكنه من الدخول في نسيج جدولي مع غيره من بقية أصناف الأبنية والاندراج في علاقات وظيفية معها. لكن ما ذكرنا من تلك القوانين والقواعد يبقى محاولة محدودة في إبانة العلاقات الشكلية التي يوفرها بين أبنية اللغة المختلفة.

4- نظمنة الترادف:

لم تتوفر دراسات مخصوصة تتعلق بالنظمنة الصرفية للترادف الصيغي. لكننا نجد مقابل ذلك نوعين من البحوث الصرفية: بحوث صرفية عامة وهي التي تتسم بنوع من الشمول كقضايا الاشتقاق والمقولات المعجمية وأنواع الأبنية، وبحوث خاصة وهي التي تهتم بقضية صرفية محددة كدراسة المعاني الوظيفية لنمط صيغي معيّن أو حركة عين الفعل المعتل أو قواعد توليد الفعل الرباعي المجرد...إلخ. وفي كل هذه الدراسات ما يفيد في نظمة الترادف لو تم استخراجه.

4-1 البحوث العامة:

نذكر من هذه الجهود نموذجين: النموذج الأول يتعلق بمناهج التبويب ويتمثل في محاولة الباحثين، القدماء منهم والمحدثين، تصنيف الأفعال والأسماء والصفات وتنظيمها في مجموعات متناسقة للبحث في ما يوحّد بينها. ومثاله ما قام به إبراهيم

---

[1] منصور: الأبنية الصرفية، ص 17.

[2] ابن جني؛ الخصائص 379/1، وينظر له: المنصف 186/1.

أنيس حديثا من تبويب للأفعال الواردة في القرآن في الماضي والمضارع حسب قراءة حفص للبحث عن قاعدة حركة عين الفعل[1].

والنموذج الثاني يتعلق بأحكام اللغة وأصولها. ومثاله ما قام به ابن جني. فقد حاول هذا الرجل نظمنة الأبنية باعتبار الأحكام العامة في أصول اللغة، وهي السماع والقياس والشذوذ والاطراد. فقد جمع كل حكم من هذه الأحكام الأربعة مع ما يقابله ليؤلف بعملية الجمع هذه أربعة مبادئ عامة يتكوّن كل مبدإ منها من ثنائية تقابلية تحاصر كمّا ما من أبنية اللغة. وهذه المبادئ العامة الأربعة التي ذكرها ابن جني هي: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في الاستعمال القياس معا[2].

وقد ترجم ابن جني هذه الأحكام بنماذج من اللغة نكيّفها نحن بما يكون مثالا على الأبنية الصرفية، فمن ذلك:

1) مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وذلك نحو المصادر من المزيد. فهذه المصادر متعددة لكنها جميعا مقيسة، ومثاله من المترادف ترادف فِعَال ومُفَاعَلة من فَاعَلَ، حيث: قَاتَلَ ← قِتَال/ مُقَاتَلَة.

2) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو ورود الصفة المشبهة سماعا على "فَاعِل" مرادفا للصيغة القياسية "مُفْعِلٍ" كما في" "مَكَانٌ مُبْقِلُ " من أبْقَل الموضعُ فهو مُبْقِل من نبات البقل، هذا هو القياس، لكنّ الأكثر في السماع بَاقِل.

على أنّ المرادف السماعي "فَاعِل" يُقصِي أحيانا النظير القياسي "مُفْعِل" إقصاء تاما كما في: ليْل لايلٌ، وأغضى الليل فهو غاضٍ/ وأمحلَ البلدُ فهو مَاحِلُ[3]، و"أوْرَس الشجر فهو وارس إذا أوْرَقَ (...) وأيْفع الغلام فهو يافع (...) وفي

[1] ينظر: إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص 147.

[2] ينظر: ابن جني : الخصائص، 97/1.

[3] ينظر في المثالين: السيوطي، المزهر:82/2.

الصحاح: بلد عاشب، ولا يقال في ماضيه إلاّ أعشَبت الأرضُ. وفيه: أقربَ القومُ إذا كانت إبلهم قوارب فهم قاربون ولا يقال مُقْرِبون (...) وفي أمالي القالي: القارب: الطالب للماء يقال: قَرَبت الإبل وأقرَبها أهلُها، قال الأصمعي: فهم قاربون ولا يقال مُقْرِبون، وهذا الحرف شاذ. قالوا: قاربون لأنهم أرادوا: ذو قرب وأصْحابٌ قُرْبٌ، ولم يبنوه على أقرب"[1].

ولهذا المبدإ مظاهر في الصيغ التصريفية أيضا مثالها جمع "ظُفْر" على أفْعَال ذلك أنّ المسموع هو أظفَار، والقياس أن يكون على أفاعيل، أي أظافير، لكن لم يتكلموا بهذا القياس لأن السمع آنَسُ [2].

3) مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استصوبْت الأمر. ولا يقال: استصبْت الشيء. ومنه أيضا استحوذ، وأغْيَلت المرأةُ، واستنوق الجملُ واستتْــيَست الشاةُ، فلا يقال: استحاذ، وأغالت المرأة، واستناق الجمل، واستتاست الشاة رغم أن ذلك هو القياس في جميعها.

4) الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول في ما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. لكن لم يَحُلْ ذلك دون استعمال صيغتي "مَفْعُول" و"فَعُول" مترافين لأداء المعنى الصرفي نفسه.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأحكام الأربعة أحكام أخرى عن طريق استقراء النظام الصرفي أو معجم العربية الجماعي (Lexique)، من ذلك مثلا الحكم: متعدد مهمل. والمقصود بالمهمل "ما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة"[3]. وهو على ضربين : "ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة، وذلك كجيمٍ تؤلَّف مع كاف، أو كافٍ تقدَّم على جيمٍ، وكعيْن مع غيْن،

---

[1] ينظر المرجع السابق، 76/2.

[2] ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: ظفر.

[3] ابن جني : الخصائص، 54/1.

أو حاء مع هاء أو غين. فهذا أو ما أشبه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألف حروفه لكنّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول: عَضَخَ"[1].

فهذه المبادئ الأربع قادرة، ولو إلى حدّ على محاصرة الأبنية. على أنه ليس لها دائما القدرة الكافية على محاصرة ما ينضوي فيها من الأبنية. فالمبدأ الأول على سبيل المثال، وهو الاطراد في القياس والاستعمال معا، تتعارض فيه بعض أصناف الأنماط الصيغية المقيسة مع طبيعة المقولة المعجمية التي تنتمي إليها. فقد يكون النمط الصيغي مقيسا لكنّه يندرج ضمن مقولة لها أنماط صيغية متعددة تمنعها من أن تكون قياسية بسبب ذلك التعدد. من ذلك مثلا، وجود عدد من الأنماط الصيغية المقيسة في صفة المبالغة. لكن تعدد الأنماط القياسية في نطاق هذه المقولة يجعل هذه المقولة، في عمومها، مقولة متنازعة بين القياسية والسماعية.

4-2 البحوث الخاصة:

نجد سعيا من علماء اللغة إلى تقعيد بعض الأبنية الصرفية قصد الحدّ من خاصية السماع والسيطرة على بعض الأبنية. من ذلك الجهود التي بذلها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تقييس بعض صيغ المصدر وضبط قواعد اشتقاق اسم الآلة، وغير ذلك. ونحن نرى في مثل هذه الجهود ما يفيد في وجود قواعد تنتظم ما في الترادف الصيغي من الأبنية. ومما يمكن استخلاصه في هذا المجال مما نرى له انعكاسا مباشرا على نظمنة الترادف الصيغي ما يلي:

1) تصنيف صيغ المصدر المشتق من الفعل الواحد إلى مصدر دال على الاسمية وآخر دال على الحدثية كما في قَبُول وقُبول، ووَضوء ووُضوء. فقَبول ووَضوء، بالفتح، للاسمية، وقُبول ووُضوء، بالضم، للمصدرية.

2) تخصيص الأنماط الصيغية من الفعل المتعدي لاشتقاق صفة المبالغة والأنماط الصيغية من الفعل اللازم للصفة المشبهة. ويكون الحاصل من ذلك التمييز الشكلي الواضح

---

[1] السيوطي : المزهر، 240/1.

بين نوعي الصفة فيتقلص الترادف الصيغي داخل الفرع الواحد من الصفة. فيكون النمطان الصيغيان فَعِيل وفَعْلان على سبيل المثال

3) تخصيص النمط الصيغي "فَعَلَ"، بفتح العين، للحدثية، و"فَعِلَ"، بالكسر للصفات العرضية، أي للأحوال، و"فَعُلَ"، بالضم، للصفات القارة، أي للطبائع.

4) استخراج كل صيغة قياسية من أيّ مقولة اسما كانت أو صفة أو فعلا، بهدف تحقيق أحادية صيغمية للاشتقاق لأن الصيغم الواحد المقيس لا ينقاس عليه إلا صرفم واحد.

ومن الأمثلة على على ذلك مما نلاحظه في الترادف الصيغي التناوب في القياسية بين الصغمين: أفعَل وفَعِل في ما يتعلق بصفات الحسن والقبح في الإنسان كما في: أرمد/رمِدٌ وأحْمَق/حَمِقٌ وأخشَن/خَشِن وأحدب/حَدِبٌ وأبَحّ/بَحِحٌ وأنْكَدُ/نَكِدٌ وأوجَل/وَجِل وأقْعَس/قَعِسٌ وأشعَثُ/شَعِثٌ وأجْرَبُ/جَرِبٌ وأجْدَعُ/جَدِعٌ أرمد/رمِدٌ وأحْمَق/حَمِقٌ وأخشَنُ/خَشِن وأحدبُ/حَدِبُ وأبَحّ/بَحِحٌ وأنْكَدُ/نَكِدٌ وأوجَل/وَجِل وأقْعَس/قَعِسٌ وأشعَثُ/شَعِثٌ وأجْرَبُ/جَرِبٌ وأجْدَعُ / جَدِعٌ[1].

5) تخصيص بعض أنواع الأفعال من حيث الصحة والاعتلال باشتقاق صيغ بعينها كتخصيص الفعل الأجوف باشتقاق النمط الصيغي فَيْعِل للتعبير عن الصفة المشبهة. فبهذا النوع من التبويب يمكن على سبيل المثال، تجميع مترادفات من قبيل: فَيْعِل/فَعْل في مثل مَيِّتٍ/مَيْتٍ وفَيْعِل/فَاعِل في مثل شَيِّق/شَائِق وفَيْعِل/فَعِيل في مثل قَيِّم/قَوِيم لإبانة أنّ ما يوحّد بينها هو الصيغم "فَيْعِل". وهذا من شأنه أن يحقق فائدتين الأولى محاولة تقييس بعض الصيغ، والثانية جدولة الترادف بما يوفّر للباحث مزيدا من الوضوح لدراسته.

6) ربط النمط الصيغي بحركة عين الفعل، مثاله ربط النمط الصيغي "فَعِل" في الصفة المشبهة بما كان مكسور العين من الأفعال، ومثال ذلك أيضا ما قاله محمد بن أبي بكر الرازي (تــ 666 هــ/1268م) في خطبة معجمه "مختار الصحاح" فقد نصّ على أنّه " متى كان فَعِلَ مكسور العين، ويفعَل مفتوح العين، كان مصدره على وزن فَعْل بسكون

[1] المرجع السابق، 2/82-83.

العين أيضا إن كان الفعل متعديا، على وزن فَعَلٍ، بفتحتين، إن كان لازما"[1]. وهذا أيضا من شأنه أن يفضي إلى جدولة للصيغ المترادفة.

7) ترك الصيغ والمفردات التي تثقل اللغة بما لا يضيف شيئا. وهذا الاتجاه نراه في القواميس الحديثة، من ذلك المعجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فاللجنة التي أوكل لها المجمع هذا المعجم تعمدت عدم إيراد ما رأته غير مجد من المصادر المشتقة من الفعل الواحد. فلم تذكر على سبيل المثال من المصادر العشرة من الفعل "لقي" إلا المتداولة وهي خمسة، وهي: لقاء وتِلْقاء ولُقِيّ ولُقْيان ولُقْيَة[2]. وكذلك نصت في مقدمة المعجم على أنها "أغفلت بعض المترادفات التي تنشأ عن اختلاف اللهجات، مثل: اطمأنّ واطبأنّ، ورعس ورعث...إلخ. وعُنُويت بإثبات الحيّ السهل المأنوس من الكلام والصيغ".

تبرز هذه النماذج من الجهود المخصوصة أنه يمكن أن تشمل الترادفَ الصيغي دراسةٌ تفصيلية رغم ما يمكن أن يلاحظ من تقابل أو بعد للصلة المباشرة بين بعض هذه الجهود. فالتقابل أو ضعف الصلة بين بحث وآخر لا يحول دون تقريب وجهات النظر أو وضع نسق من العلاقات بين نتائج جميع البحوث.

ولئن كانت هذه المحاولات معبّرة عن جهد كبير في استغلال قواعد النظام اللغوي قصد نظمة مظاهر التعدد الصيغي فإنها مازالت غير كافية لأن الكثير من الأبنية مازال خارجا عن حدود السيطرة ومحكوما عليه بمقولة السماع ولأن تلك المحاولات لم يوجد فيها من الضوابط الدقيقة ما نستطيع به أن نحاصر الأبنية المترادفة.

5- خـــاتـــمة:

بينا في هذا الفصل مظهر الترادف الصيغي في إطار تعدد الأبنية اللغوية. وهو مظهر يعبّر عن ثراء اللغة العربية المعجمي وطاقتها الكبيرة في التوليد. وقد بدا كأنه صورة من صور الفوضى في اللغة. فكان ذلك السببَ الذي دعانا إلى

---

[1] الرازي : مختار الصحاح، ص6.

[2] مجمع: الوسيط (لقي)، ص 836

استعراض جوانب من هذه المسألة ومحاولة تفسيرها انطلاقا من بعض النماذج التي رصدناها من الكم الكبير الذي استطاع علماء اللغة العربية جمعه من الصيغ.

وقد تبيّن لنا بعد أن استعرضنا مظاهر التعدد في الأبنية الصرفية وتفريعاتها في الباب الواحد، أن تلك الأبنية الصرفية التي تجسّم الترادف والتي هي صنف من الصياغم ذات الانتماء المقولي الواحد والمشتقة من نفس الجذر، إنما هي خاضعة في أساسها لنظام اللغة ونابعة من قوانينه ومبادئه العامة. وهي من ثَمّ تمثّل نوعا من أنواع العلاقات الصرفية بين الأبنية. ولئن بدا بعضها كأنه نتيجة عوامل خارجية، كالاختلاف اللهجي وتباين القبائل في استعمال بعض المفردات واستخدام بعض الصيغ، فإنه في الحقيقة لم يكن كذلك لأن الخصوصيات النطقية والاختلاف في توظيف الأنماط الصيغية مما تسمح به قوانين النظام اللغوي العامة. فطرق النطق لها في نظام الأصوات من القواعد ما يفسّرها، وكيفية استغلال الأنماط الصيغية وتوجيهها لها هي أيضا من القواعد الصرفية ما يفسّرها. واستتباعا لذلك فإن الترادف الصيغي لا يخرج من خلال ما تبيّنّا، عن نظام اللغة. فقد وجدنا من المبادئ العامة التي توجهه والقوانين التي تنتظمه والقواعد التي تعلله ما يدعو إلى القول بنظاميته. على أن قواعد نظمنته الداخلية مازالت لم تتوفر حولها البحوث الكافية. فقد اقتصرت أغلب البحوث على النظر في العلاقات بين أبنية اللغة العامة كالعلاقات الجدولية التي تربط بين مجموعات الصياغم والعلاقات الدلالية أو الشكلية التي تؤدي إلى قياسية الأنماط الصيغية، دون التوصل مع ذلك، إلى نتائج حاسمة.

خـــاتـــمة عـــامة:

تميز المصطلح "صرف" في تاريخ اللغة العربية بتنازع في المفهوم تجلى خاصة مع مفهوم التصريف نتج عنه خلط وتداخل في مسائلهما.

وكادت تقتصر وظيفة علم الصرف التقليدية على الاشتقاق دون غيره من طرق التوليد ودراسة المفردات من ناحية صيغها وأنواع تلك الصيغ ومعانيها في إطار تصور لعدد مغلق من المباني حتى غدا مفهوم الاشتقاق يرادف مفهوم الصرف في تصوره المدرسي. بل إنّ مفهومي الصرف والاشتقاق تداخلا أيضا مع مفهوم التصريف فأصبح تحويل صيغة من الماضي إلى المضارع أو تغيير جهة المخاطبة تعدّ صرفا أو اشتقاقا.

وقد كان سبب هذا الخلط المفهومي تمسك الدرس التقليدي بما تضمنه كتاب "التصريف" للمازني من مسائل. فبقي هذا الدرس منحصرا في ما وضعه المازني ومن جاء بعده من أبواب اعتبرت موضوع هذا العلم في سياق سهو عن وظيفة أخرى رئيسة هي مساءلة النظام الصرفي في العناصر التي يتألف منها وإبراز سماتها، وتحديد أشكالها، ووصف قواعد عملها في إطارها النموذجي النظري وفي مجال استعمالها.

وكان من نتائج هذا السهو غفلة علماء اللغة القدماء أيضا عن البحث في قضايا شائكة تتعلق بنظام اللغة في عمومه. فلم تتجاوز دراساتهم ما قرّره سيبويه في الكتاب ذلك أنّ البحوث التي جاءت بعد هذا الكتاب إلى بداية العصر الحديث لم يتجاوز الاجتهاد في توضيح ما تضمنه دون إعادة نظر في المفاهيم الأساسية لفروع الدرس اللغوي أو في مكونات نظام اللغة العربية وما يتعلق به من القضايا.

وفي وقتنا الحاضر تبذل جهود جمة في سبيل تطوير الدرس اللغوي العربي عامة والدرس الصرفي خاصة. وليس هذا البحث الذي قدمنا إلاّ أحدها. وقد تناولنا فيه قضايا مفهومية وأخرى مضمونية. فعالجنا في المقدمة المفهومين المسندين إلى

الصرف والتصريف وتبيّنا ملامح دلالاتهما عند علماء اللغة وعما فيهما من مظاهر الخلط. ثم ميزنا بينهما مستفيدين في ذلك من اللسانيات المعاصرة، وغايتنا من ذلك بلورة بعض المفاهيم الكبرى لفروع الدرس اللغوي من أجل وضع المسائل في مواضعها الصحيحة ومعالجة ما يُحتاج إليه منها في الإطار الحقيقي من البحث اللغوي.

وقاربنا في الأبواب الأربعة بعض ما هو كامن في نظام اللغة العربية الصرفي من مسائل مضمونية. فتناولنا في الباب الأول قضايا صرفمية تتعلق بطرائق تكوّن الوحدات المعجمية من الجذور ومن الجذوع من خلال أربع نظريات تجسم ذلك: نظريتي الجذر الثابت والمتحرك، ونظريتي الجذع الثابت والمتحرك أيضا في إطار وجهة نظر حديثة تستمد مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية اللسانيين لتفسير بنى مفردات اللغة العربية وكيفية تكوّنها.

وتناولنا في الباب الثاني قضايا صيغمية. فقدمنا رؤية في الفرق بين مفهومي الصيغة والوزن واستعرضنا مناويل الانبناء الصيغي مما اعتبره علماء اللغة صيغا كثيرة الاستعمال وبينّا من خلال ذلك قصور الدرس الصرفي التقليدي عن وصفها. ثم اجتهدنا بعد ذلك في الكشف عن طرائق تكوينها بإبانة كيفية الانتظام السطحي لعناصر بناها العميقة مقتبسين في ذلك بعض جهود القدماء كالاقتباس الذي سميناه "الدائرة الصرفية" والذي أخذناه عن الدائرة العروضية للخليل بن أحمد. وقد كشفت لنا هذه الاقتباسات عن أن عمليات الانبناء الرياضي للصيغ تنتج صيغا بعضها يَشهد الاستعمالُ بكثرة نماذجه، وبعضها الآخر يوصف بالقلة أو الشذوذ، وبعضها الآخر أيضا يُعتبَر من عداد المهمل لاقتصاره على الوجود النظري. لكن النتيجة الأساسية التي انتهينا إليها من ذلك هي أن بنى الصيغ المجرّدة من الزيادة على وجه التحديد، هي في الحقيقة انعكاسات سطحية لبنى عميقة تمثل مكوناتُ الجذر الصناعي (ف.ع.ل) وصوائتُ العربية العناصرَ المحرّكةَ لها.

وطرحنا في الباب الثالث قضية التوليد الصرفي فسبرنا جهود علماء اللغة العربية القدماء وما انتهى إليه البحث اللساني المعاصر وما قدمه دارسو اللغة

العربية اليوم من وجهات نظر في ما يتعلق بإمكانات العربية التوليدية على المستوى النظري والتطبيقي.

وقاربنا في الباب الرابع العلاقات الصرفية فتحدثنا عن الاشتراك والترادف الصيغيين باعتبارهما مظهرين علائقيين في سياق ما يطرحه علم الصرف من وجوه الصلة بين الأبنية في مستوى استعمالها. واعتمدنا في ذلك على مدونة جمعنا فيها عددا هاما من أبنية الكلم في العربية. وقد مكنتنا هذه المدونة من وصف إجمالي للصيغ العربية وكشفت لنا على وجه الخصوص، عن حجم الاشتراك الصيغي ضمن قائمة الصيغ العربية المستعملة وعن أنواعه وعن العلاقات التي تربط بين تلك الأنواع. وأبرز نتيجة يمكن أن نذكرها من ذلك، هو أنّ الاشتراك الصيغي يجسّم في النظام الصرفي مبدأ الانحسار الكمي للصيغ مقابل الامتداد والتوسع الذين يجسّمهما الترادف.

والخلاصة من الأبواب جميعا أنّ قيمة النظام اللغوي في وضوح مفاهيمه، وأنّ قيمة علم الصرف في ما يكمن فيه من القوانين.القواعد التي تتحكم في تكوين مفردات اللغة وصيغها، وفي القدرة على إدراك تلك القوانين والقواعد لأن مفردات اللغة وصيغها يجب أن تدرك عقلا بالنسبة إلى الباحث من خلال قوانين انتظامها قبل أن تدرس حسّا من خلال مظاهر استعمالها. فليس الحكم على مظهر من مظاهر الاستعمال بالكثرة أو بالقلة إلا حكما ظاهريا لا قيمة لأن لكل واجد منهما مكانا في نظام اللغة وقدرة على تحقيق التواصل.

وربما بدت محاولة إعادة النظر في بعض ما تناولنا من المسائل تجاوزا لبعض ما يعدّ من المسلمات التي لا تقبل الجدل. لكن الحقيقة أنّ التمسك بالمألوف هو مغالاة في التمسك بما استقر في الأذهان. وهو موقف اجتماعي يجد تبريره في الصراع بين المحافظة والتجديد وليس موقفا لغويا علميا يقوم على مبدإ: الشك طريق إلى اليقين.

واعتبارا أنّ الدرس اللغوي درس علمي لا يجوز فيه القول بالثبات أو سلامة ما ورثناه من القواعد والمبررات، كانت مراجعتنا لبعض قضايا هذا الدرس رغم ما فيه

من القواعد العلمية الدقيقة، ذلك أن القواعد العلمية وإن دقّت وطال عهد استقرارها فإنها تبقى مع ذلك قابلة للمراجعة قصد التصحيح والتطوير ليتم بذلك التقدم العلمي وتجاوز الثبات والخروج من الجمود والتقليد. فلولا الشك في ما يُتَوصّل إليه في البحوث من نتائج وفي الأسس والقواعد المؤدية إليها لما تطور العلم ووقعت الاكتشافات. وليس علم اللغة مخالفا لسائر العلوم في هذه الخاصية ولا هو بمنأى عن المراجعة بغض النظر عن أهمية ما بذل فيه من جهود.

واستنتباعا لذلك نعتبر عملنا هذا مراجعة لجوانب من الدرس الصرفي العربي من أجل المساهمة في إيجاد منهج علمي يقدم تفسيرا صرفيا لبنى المفردات. الصيغ وطرائق توليدها والعلاقات الصرفية العامة التي تربط بينها، ذلك أننا لا نكاد نجد في الدرس التقليدي خطة متناسقة قائمة على جهاز مفهومي لا تتداخل فيه فروع الدرس اللغوي العام. فالدرس الصرفي التقليدي تعتريه نسبة من القصور في التفسير. ذلك أن الكثير من القضايا الصرفية البحتة تردّ فيه إلى ما هو نحوي. وليس تفسير علماء اللغة القدماء للشكل الذي عليه صيغة "فُعِلَ" بكونه بناء لما لم يسم فاعله إلا دليلا على ذلك. وكذلك الشأن في الصيغ "فَعَلَ"، و"فَعِلَ"، "فَعُلَ" وفي أفعال من قبيل "لَيْتَ" و"بِئسَ"، فإن هؤلاء علماء لم يجدوا لذلك من تفسير سوى قولهم إن "فَعَلَ"، و"فَعِلَ"، و"فَعُلَ" هي صيغ مبنية للمعلوم وإنّ "لَيْتَ" و"بِئسَ" وأمثالهما أفعال غير متصرفة.

إذن، لقد اعترى الدرس الصرفي نقص في تحديد بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة الوطيدة بأبواب اللغة كالتي عالجنا، وعجز عن تعليل قضايا صرفية كالتي تتعلق ببنى الصيغ وذلك نتيجة غياب ما يكفي من قواعد الوصف. فبقي الدرس الصرفي في حاجة إلى المراجعة والإثراء وإلى مزيد النظر في نظام اللغة. وقد يكون بحثنا هذا أفاد بنزر في هذا المجال. فما سبرناه من جهود عدد من علماء اللغة العربية القدماء في ما تناولنا من المسائل وما عرضناه من وجهات النظر اللسانية الحديثة إنما ننزله في إطار مساءلة للنظام الصرفي ونقدٍ للدرس اللغوي العربي التقليدي ومراجعةٍ له وتحيين لما نراه أساسيا من مضامينه.

الملاحق والفهارس

1- ملحق أبنية المشترك الصيغي
2- قائمة المراجع
3- فهرس أسماء الأعلام العربية
4- فهرس أسماء الأعلام الأعجمية
5- فهرس المصطلحات العربية
6- فهرس المصطلحات الأعجمية
7- فهرس المواضيع

1- أبنية المشترك الصيغي

في الأسماء والصفات

- تقديم:

خصص السيوطي لأبنية الأسماء والصفات مسألة سماها "معرفة الأشباه والنظائر" ووضع لها الباب الأربعين من الجزء الثاني من كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ص ص 3-301) جمع فيه ما انتهى إليه وُسْعُه في البحث والاجتهاد وما تفرّق في تآليف الأئمة من تلك الأبنية. وأبرز هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت 515 هـ/ 1121 م) في كتابه "أبنية الأسماء والمصادر والأفعال". وقد ذكر هذا الأخير أنّ أوّل من تعمّد إحصاء أبنية الأسماء (ويعني أيضا الصفات) من أئمة العربية القدماء وادعى أنه أتى عليها بالحصر سيبويه في "الكتاب"، "فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به. وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً. وزاد أبو عمر الجَرْمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة. وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر"[1].

وقد نقل السيوطي عن هؤلاء ما جمعوه فضلا عما اجتهد هو في تقصيه، فكان ما جمعه على حدّ عبارته، ألف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة[2].

وقد راجعنا جميع ما أورده من الأبنية في الفقرة التي سماها " ذكر أبنية الأسماء وحصرها" (ص ص 4-49)، في ما جاء متفرقا في الفقرة التي وسمها بـ " ذكر ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها" (ص ص 49- 159). وضبطنا بالشكل ما لم يُضبَط من الأبنية والأمثلة، وقدمنا تعريفا لكل بناء حتى يُعرف بناؤه أ من الأسماء هو أم من الصفات، وتُدركَ مقولته فيُفهمَ من أي نوع من الأسماء هو ومن أي نوع من الصفات، معتمدين في ذلك على خمسة معاجم من أمهات المعاجم العامة القديمة، وهي: مقاييس اللغة (مقا) لأحمد بن فارس (ت 395 هـ / 1005 م)، والصحّاح في اللغة (ص) لأبي نصر الجوهري (ت

---

[1] السيوطي: المزهر، 4/2.

[2] المرجع نفسه، 4/2.

398 هـ/ 1007 م)، والعباب الزاخر(عب) للحسن بن محمد الصاغاني (ت 650 هـ / 1253 م)، ولسان العرب (ل) لجمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور (ت 711 هـ / 1311 م)، والقاموس المحيط (قا) لمجد الدين الفيروزآبادي (ت 817 هـ/ 1415م).

وانتهينا بعد الفرز والتمحيص والاستغناء عمّا هو مكرّر من الأبنية[1]، إلى مدونة تعدّ تسعمائة واثنين وثمانين بناء (982). على أن ذلك لا يمنع من إمكان وجود أبنية أخرى لم يهتد إليها السيوطي أو من تناول هذا الموضوع. فقد تتضمن معاجم اللغة العامة، كلسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي أبنية أخرى في ثنايا صفحاتها. إلا أن ذلك لا يقلص من أهمية ما جمعه السيوطي. فقد حاول مع من سبقه تقصي ما استعمله العرب من صيغ الأسماء والصفات. وقد أتى في ما بدا لنا، على أغلبها. على أننا سنواصل البحث في هذه الأبنية لنخصها بقاموس يستوفي ما ذكره أصحاب كتب الجمع من الصيغ.

واستخرجنا من هذه المدونة قائمة خاصة تتعلق بالمشترك الصيغي، وهي القائمة التي نوردها في هذا البحث ملحقا لما تناولناه في فصل الاشتراك الصيغي وهو الفصل الأخير من عملنا هذا. فقد خصصنا هذا الفصل للحديث عما يطرحه التوليد الصرفي من قضايا في نطاق الاستعمال. ومن هذه القضايا قضية العلاقات بين الصيغ التي اخترنا منها قضية الاشتراك الصيغي لكونها مسألة لم تتوفر فيها المراجع الكافية. وعليه، فإننا رأينا أن نعرض هذه القائمة لبيان جدوى ما انتهينا إلى درسه من هذه القضية في الفصل المذكور ولتمكين غيرنا من الاطلاع على هذا الجهد، فقد يدفعه إلى مزيد إبانةٍ للمنزلة التي يحتلها الاشتراك الصيغي في نظام اللغة العربية الصرفي.

---

[1] من الأبنية المكررة على سبيل المثال، البناء "فَعَل" من أبنية المضعّف، فقد أعاده السيوطي بسهو منه مرتين، كل مرة بمثال، وذلك عند تعديده لأبنية المضعّف المجرد. بل إنه كرر أبنية المضعّف من الثلاثي المجرد في الثلاثي المجرد غير المضعّف، معتبرا إياها أبنية أخرى لكونها تتعلق بمظهر آخر من الكلام. وكذلك فعل مع الأبنية المشتركة في المزيد منهما؛ وكذلك الشأن في الأبنية التي تكون في الصحيح وتكون في المعتل، مثل "فُعُول"، فقد ذكر السيوطي هذا البناء في أبنية الثلاثي الصحيح وأعاد ذكره في مسألة ما يكون على فعول آخره الواو، مستدركا عليه بقول الزبيدي: "لا يكون جمع على مثال "فُعول" آخره الواو إلاّ قولهم: نُجُوّ وفُتوّ وهما نادران" 2/ 77. ونحن استغنينا عن هذا التكرار لأننا نرى أن تجسّم البناء الواحد في مظهرين مختلفين أو أكثر لا يغير من صيغته المجردة شيئا، وهو من ثم ليس إلا بناء واحدا.

ونشير إلى أن الاشتراك الصيغي في نظام اللغة العربية العام يتجلى في مظهرين: المظهر الأول يتعلق بعلم الصرف في مسألة بعينها هي اشتقاق الصيغة من حيث هي البنية النظرية الدنيا والتامة للكلمة، والمظهر الثاني يتعلق بالتصريف، أي بما يطرأ على الصيغة الأصلية من مظاهر التغيير عند إضافة المقولات النحوية. وموضوع اهتمامنا في هذا العمل ما يرتبط بعلم الصرف لا بعلم التصريف بالمعنى الذي قدمنا لهذا العلم في الفصل الثاني (ف:2-3) من هذا الكتاب. فدراسة الاشتراك الصيغي من جهة علم الصرف تختلف عن دراستها من جهة علم التصريف. ومذهبنا في ذلك أن علم الصرف يدرس الصيغة من حيث هي بنية شكلية تعطي للمفردة هيئة بنائها وهي مستقلة عن التركيب، أي باعتبارها وحدة قائمة الذات لها خصائصُ تفرُّدِها البنائي من حيث جذرها، وقاعدة تحولها إلى جذع.

أما دراسة الاشتراك الصيغي من جهة علم التصريف فهي دراسة تندرج في إطار ما يلحق الصيغة من خصائص مظهرية عارضة تتحدد تبعا لأغراض الخطاب ومقتضيات التركيب وأحكامه كمقولات النوع (عاقل/غيرعاقل) والجنس (منكر/مؤنث) والعدد (مفرد/مثنى/جمع) والتعيين (معرفة/نكرة) والإعراب (مرفوع/ منصوب/مجرور) والبناء (مبني/معرب). وعليه فإن اشتراكا من قبيل الاشتراك في صيغة العاقل وغير العاقل، أو الاشتراك في صيغة المؤنث والمذكر أو الاشتراك في صيغة المفرد والجمع هو اشتراك يتعلق بعلم التصريف الذي هو جزء من علم النحو لا بعلم الاشتقاق الذي هو جزء من علم الصرف.

وقد عرّفنا في هذه القائمة بالصيغ المشتركة اعتمادا على:

1) نوع المقولة الاشتقاقية (اسم، صفة، نوع الاسم، نوع الصفة).

2) المقولة العددية في المفرد أو في المثنى، أو في الجمع).

3) الدلالة المعجمية للمفردة ضمن صيغتها الواردة فيها.

4) نموذج الاستعمال.

وعناصر التعريف الأربعة هذه رأيناها ضرورية ومتلازمة لأنها من متطلبات تبيُّن المقولة الاشتقاقية الأصلية. فلئن كان من الصيغ ما يسهل تبيّن وجوه الاشتراك فيه مثل "فَعْل" في: قَلْب (اسم) وخَصْم (صفة)، فإن من الصيغ الأخرى ما يعسر فيه ذلك. ومثال ذلك "فُعَالَى" في مثل "حُبَارى" و"ذُنَابَى" و"سُمانى" و"جمادى". فإنه لا يتسنى لنا الاهتداء إلى كون هذه الصيغة هي من المشترك الصيغي ونوع هذا الاشتراك إلا إذا عرفناها على النحو التالي:

– فُعَالَى: اسما، في المفرد: حُبَارى (طائر، والجمع حُبَارَيات)، وذُنَابَى (ذنب الطائر)؛ و[اسما في الجمع]: سُمانى (طائر، واحدته سُمَانَاةٌ)؛ وصفة مبالغة، في المفرد: جمادى (أي جامدة).

فبمثل هذا التعريف نهتدي إلى أنّ صيغة "فُعَالَى" يشترك فيها اسم في المفرد واسم في الجمع، وصفة مبالغة في المفرد.

ولم نغير ما أورده السيوطي من عناصر التعريف بل تركناه على أصله، أضفنا ما رأيناه ضروريا لتبيّن نوع المقولة ونبهنا إلى ذلك بوضعه بين معقفين. وعلى هذه الطريقة في التعريف أنجزنا قائمة المشترك الصيغي، وهي التالية.

قائمة الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات

1– أَفاعِل: [اسما، في الجمع]: أَفَانٍ : نبت (جمع أَفانية كثمانية)، أَفاكِل ل: فكل: الأَفْكَل أَبو بطن من العرب يقال لبنيه الأَفاكِل]، و[صفة مشبهة، جمعا]: أَفَاضِل، وأَجَارِد ل: جرد: الجَرَدُ من الأَرض: ما لا يُنْبِتُ، والجمع الأَجاردُ].

2– أُفاعِل: اسماً [في المفرد]: أُجَارِد، وأُبَاتِر ل: جرد: الجارِدوأُجارِد، بالضم: موضعان أَيضاً، ومثله أُباتِر] وأُحامِر ل: حمر: حامِرٌ وأُحامِر، بضم الهمزة: موضعان، لا نظير له من الأَسماء إِلاَّ أُجارِدُ، وهو موضع]. وصفة [مشبهة]: أُخَايِل ل: دبر: رجل أُخايِلٌ: المُخْتالُ].

3– أَفاعِيل: [اسما، في الجمع]، نحو: أَفانين، وأَباطيل وأَساليب، وأَسَانِين (اسم جبل على صيغة الجمع)، وصفة [مشبهة في الجمع]: أَقَاطيع ل: قطع: القَطِيع: الغُصْنُ تَقْطَعُه من الشجرة، والجمع أَقْطِعةٌ وقُطَعٌ وقُطُعاتٌ وأَقاطِيعُ].

4- أَفْعَال: اسماً [في المفرد]: جاء منه بالهاء أظْفَارَة، للظفر، وهو نادر؛ وجمع تكسير: أَحْمَال، وصفة [مشبهة، في الجمع]: أبطال.

5- إفْعال (بكسر الهمزة): اسماً [في المفرد]: إعصَار، وإنسان، وإبهام وإمْخَاض (السقاء الذي يمخض فيه اللبن)؛ ومصدرا (قياسي لــ "أَفْعَلَ"): إقْبَال؛ وصفة [مشبهة]: إسكاف [ل: سكف: الإسكاف: الصانعُ، أيّاً كان؛ عب: سكف: قال الليث: الإسكافُ حرفته السِّكَافَةُ، ولا فعل له]، وإنشاط (يقال: بئر إنشاط وهي التي تخرج منها الدلو بجذبة واحدة).

6- أَفْعَل: اسْماً [في المفرد]: أفْكَل وأصبَع، وصفة [مشبهة، في المفرد]: كالأغْلب (الغليظ الرقبة)، والأملس، والأجْذم، وامرأة أرْمَل، و[صفة تفضيل: رجل أكْبَرُ مني].

7- أفْعُلّ (بفتح الهمزة): اسما [في المفرد]: أَبْهُل [ل: بهل: لأزهري: الأَبْهَل شجرة يقال لها الايرس، وليس الأبهل بعربية محضة]، وأُصبُع (لغة في إصبَع)، وآنُك [ل: أنك: الآنك: قال كراع: هو القزدير ليس في الكلام على مثال فاعُل غيره، فأما كابُل (اسم مدينة فأعجمي. (...) وقيل: يحتمل أن يكون الآنُك فاعُلاً لا أَفْعُلاً (...) قال الجوهري: أَفْعُل من أبنية الجمع ولم يجئ عليه للواحد إلا آنُك وأشُدّ]، وأنْمُلة (لغة في أُنْمُلَة). ومن الجمع: اسما: أكْلُب، وأعصُرٌ، وأنْعُم، وأصبُح، وأصْوُعٌ، وأقرُن، وأختُمٌ. ومن الجمع صفةً: أعبُد.

8- أُفْعُل: اسما [في المفرد]، قليل: أُبلُم، وأُصبُع؛ وصفة [مشبهة في المفرد]: لبن أُمْهُج.

9- أَفْعِلاَء: [اسما، في مفرد]:الأَرْبِعاء، والأَرْمِداد وهو الرماد العظيم، وأجفِلاء، وقال الأندلسي في المقصور والممدود: جاء في المعرّب: أرْيِحَاء، مدينة العماليق بالشأم، وأنْصناء قرية بمصر؛ [ومصدرا: ارْعِوَاء؛ وصفة مشبهة، في الجمع]: أربَّاء (جمع ربيب)، و[صفة مبالغة، في الجمع]: أصدقاء (جمع صديق).

10- إفْعِلاَن: اسماً [في المفرد]، قليل: إسْحِمَان، وهو جبل، وإمِدَّان، وإرْبِيان؛ وصفة [مشبهة، في المفرد]: ليلة إضْحِيان.

11– أُفْعُلاَن:[اسم جنس جمعي[1]]: أُقْحُوان (واحدته أُقْحوانة)، وصفة [مبالغة، في المفرد]: أُسْحُوان [مقا: سحو: رجلٌ أُسْحُوانٌ: كثير الأكل كأنَّه يسحو الطّعامَ عن وجه المائدة أكلاً].

12– أَفْعِلَة: اسما [في الجمع]: أَقْبِيَة. وصفة [مشبهة، جمعا]: أئِمَّة.

13– إِفْعَلّ: [اسما، في المفرد]: إِرْدَبّ [ل: ردب: الإِرْدَبُّ:مِكْيالٌ ضَخْمٌ لأَهلِ مِصْرَ (ينظر أيضا: إفعِلّ / اسم)]؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: إِرْزَبّ [قا: رزبه: والإِرْزَبُّ،كقِرَشَبٍّ: القَصِيرُ والكبيرُ، والغَلِيظُ الشديدُ، والضَّخْمُ].

14– إِفْعَوْل: اسما [، في المفرد]: إِرْدَوْن (معلف الدابة)، [عب: سحف: إِسْحَوْفٌ، مثال إِدْرَوْنٍ: الدينوري: الأُسْحُفَانُ –بالضم–: نبت يمتد حبالاً على الأرض]؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: إِزْمَوْل [ص: زمل: إِزْمَوْلٌ وإِزْمَوْلَةٌوالزُمَّلُ، والزُمَّيْلُ، والزُمَّالُ بمعنىً، وهو الجبانُ الضعيف]، إِدْرَوْن: كالقول في إِزْمَوْلٍ.

15– أُفْعُول: اسماً [، في المفرد]: أُفْنُون: وقيل وزنه: فُعْلُون كعُرْجُون، ينظر: فُعْلُون]، وأُسلُوب، وأُفْحُوص القطاة (موضع بيضها)، وأُسلوب: الطريق، وأُخْدُود: الخد في الأرض، وأُنبوب: ما بين كل عقدتين من القناة والقصبة والأُرْكُوب (الركب)، أُسبوع من الأيام؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: أُملُود، ودم أُثْعوب وأُسكوب: إذا انسكب.

16– أُفْعُولة: [اسما، في المفرد]: الأُرْجوحة، وأُثفيّة: واحدة الأثافي، وأُرْوِية: وهي الأنثى من الأوعال، وأُنشوطة: عقدة يسهل انحلالها، وأُطْروحة: مسألة يطرحها الرجل على الرجل، وأُثْبية: وهي الجماعة من الناس، وأُدْحية: موضع بيض النعام: وهي الأُدحيّ، أُغْنيَّة في قولك تغنيت أُغْنيَّة..[صفة مبالغة، في المفرد]:]: أُغويّة: (داهية).

17– إِفْعِيل: اسما [في المفرد]:إِكْلِيل: ما كُلِّل به الرأس من ذهب وغيره، وإِزْفير: من الزفير وهو النَّفَس، وإِزْميل: الشَّفْرة، وإِحْرِيض: صبغ أحمر، إبريق: نوع من الآنية، فارسي

---

[1] اسم الجنس الجمعي "هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء مثل: كَلِمٌ– كَلِمَةٌ وشَجَرٌ – شَجَرَةٌ. وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو: رُومٌ – رُومِيٌّ وزِنْجٌ – زِنْجِيٌّ (ينظر : الدقر: المعجم النحوي، ص 16).

معرب؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: سيف إصليت: ماض، وجارية إبريق: براقة الجسم، وأرض إمليس: واسعة.

18- أَفَنْعَل: اسماً [في المفرد]: أَرَنْدَج (الجلد الأسود)، وأَلَنْجَج (عودُ الطيبِ)، وصفة [مبالغة، في المفرد]: أَلَنْدَد (من: ألدّ، وهو الشديد الخصومة بالباطل).

19- إِنْفَعْل:[اسما، في المفرد]: إِنْقَلْس، (سَمَك). و[صفة مبالغة، في المفرد]: إِنْقَحْل (رجل إنقحل: مُخلّق من الكِبَر والهَرَم)، وإِنْزَهْو (ذو زهو).

20- تَفَاعُل: تَفَاوُت (مصدر بضم العين في الأصل، جاء مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً: تَفَاوَتَ الأمرُ تفاوُتاً وتفاوَتاً وتفاوِتاً). وصفة [مبالغة قياسية في الجمع]: تحَالُب (جمع تُحلُبَة).

21- تَفْعال: مصدراً كتَطْواف وتَرْداد، واسما: مَضى تَهْواء من الليل، وصفة [مبالغة]: رجل تَيْتَاء [أي: تيت: رجل تَيْتَاءُ وتِيتَاءُ: وهو مثل الزُّمَّلِق، وهو الذي يَقْضِي شهوتَه قبل أن يُفْضِيَ إلى امرأته.]

22- تِفْعَال:(بكسر التاء): مصدرا: تِبيَان، وتِلْقاء (قُبَالَة)، و[اسما، في المفرد]: تِمْثَال: خيط يشد به الفُسطاط، وتِمساح: حيوان (وتِمْسَح أكثر وأفصح). وصفة [مبالغة، في المفرد]: تِنْبال للقصير اللئيم، ورجل تِلْقام وتِلْقامة ونحوه (وصف بالمصدر، والهاء للمبالغة).

23- تِفِعَّال : [مصدرا]: تِمِلاّق وتِقِطَّاع وتِكلاَّم وتِلِقَّاع وتِتِقَّام وسِجِلاَّط وهو الياسمين، و[صفة مبالغة، في المفرد]: جهنّام : البئر البعيدة القعر، وتِتِبَّال (قصير).

24- تَفِعلَة: [اسما، في المفرد]: يقال: جئتك على تَفْئِة ذلك أي على أثره، وهو اسم وليس بمصدر؛ و[مصدرا]: تَئِيَّة، تَعِلَّة، من العلل، وتَجِرّة من اجترارك الشيء لنفسك.

تَفْعَلُوت: اسماً [مص]، قليل: تَرْنَمُوت: ترنُّمُ القوس، و[صفة مبالغة]: قوسٌ تَرْنَموتٌ: لها حَنينٌ عندَ الرَّمْيِ.

25- تُفْعُول: بالتاء مضمومة: اسماً [في المفرد]، قليل: تُؤثُور وهي حديدة تُجعل في خف البعير ليقتص آره، و[مصدرا]: تُهلوك: لغة في الهلاك.

26- تِفْعِيل: (مصدرا): تِرْعِيب (لغة)، وصفة [مبالغة، في المفرد]: تِرْعِيد.

27- فَأْعَل: اسماً [في المفرد] فقط: شأمل، وصفة [مشبهة في المفرد]: زَأْبَل، أي قصير.

28- فاعِل: اسماً [في المفرد]: غارب [ل: غرب: الغاربُ الكاهِلُ من الخُفِّ، وهو ما بين السَّنام والعُنُق]، وقاقِل (نبات)؛ و[صفة فاعل]: ضارِب، وآمّ، [صفة مشبهة، في المفرد]: امرأة حائض، وجمل بازل، من "أفْعَلَ: أبْقَل الموضع فهو باقل من نبات البقل، وأَوْرَس الشجر فهو وارس، أَيْفع الغلام فهو يافع، وبلد عاشب، ولا يقال في ماضيه إلاّ أعْشَبت الأرض، أقْرب القوم إذا كانت إبلهم قوارب فهم قاربون ولا يقال مُقْرِبون. والقارب: الطالب للماء يقال: قَرَبت الإبل وأقربَها أهلُها قال الأصمعي: فهم قاربون ولا يقال مُقْرِبون. قالوا: قاربون لأنهم أرادوا: ذو قرب وأصحاب قرب ولم يبنوه على أقرب.

29- إفْئَعْل: اسما في المفرد: نِئْدَل (الكابوس)، وصفة [مشبهة، في المفرد]: نِئْطَل (الداهية)].

30- فَاعِلاَّء : [اسم جنس جمعي]: بَاقِلاَّء (الفول، واحدته باقِلاَّة وباقِلاَّءَة)، وشاصلاَّء (نبت الفول)، و[مصدرا]: كاربَّاء (=الكَرْب؟)

31- فاعُلوت: [مصدرا]: طَاغوت، أصله طاغيوت. وقيل وزنه: فَلْعوت مقلوب من طَغَى. وقيل: فَاعُول، جعلوا التاء عوضاً من الواو المحذوفة.

32- فَاعُول: اسماً [في المفرد]: طاوُوس: طائر (أعجمي وقد تكلمت به العرب)، وكذلك جاموس، وهو نوع من البقر، وصاقُور: فأس تكسر بها الحجارة، وطَابُون: الموضع الذي تُطْبَن فيه النار أي تستر برماد لتبقى، وفانوس: قنديل المركب، وماعون، وتابوت، وحانوت، و[اسم آلة، في المفرد]: هاوُون (الذي يُدَقُّ فيه، قال ابن فار س في المجمل: هو من الهون، عربي صحيح). وصفة [مبالغة، في المفرد]: جَارُوف، وجاسُوس، وحاذُور: خائف من الناس لا يعاشرهم.

33- فاعُولاَء: اسما [في المفرد]: عاشوراَء، سامُوعَاء، وهو اللحم في التوارة، وخَابُوراَء : النهر، و[مصدرا]: ضَارُوراَء وسَارُوراء للضراء والسراء، ودالُولاَء: الدلالة.

34- فَعاعيل: اسما [في المفرد]: عكاكيس (ذكر العنكبوت)، وجمعا: اسما: سكاكين.

35- فَعَال: اسماً [في المفرد]: غزال، وجَنَان (الجَنَانُ: الليلُ؛ الجَنَانُ: رُوعُ القلب، وربما سمّي الرُّوحُ جَناناً) وقَتَاد (شجر)، وجناح، وصباح، ونهار، ورماد. ومصدرا: ذهاب. وصفة

[مشبهة، في المفرد]: جبَان، و[ص[صفة مبالغة]: رجل بَجَال (كبير عظيم)، وامرأة نَزاَع (سريعة الغَزَل).

36-فُعَال:[اسم جنس إفرادي]: دُخان، وعُثّان (الدخان والغبار)، وغُبَار، وفُتَات، و[اسما في المفرد]: غُرَاب. وصفة [مشبهة، في المفرد]: شُجَاع؛ وصفة [مشبهة، في الجمع]: مثل: رُبَاب، واحدتها رُبَّى وهي الشاة الحديثة النتاج، وبُراء: جمع بَرِئ،وتُؤَام جمع تَوْأَم.

37-فِعَال: اسماً [في المفردا]: عِصَام (العِصامُ: رِباطُ القِرْبَةِ وسَيْرُها الذي تُحْمَل به. وكلُّ شيءٍ عُصِمَ به شيءٌ عِصامٌ. ويرد العصام جمعا في غير هذا حيث يرد جمع جمع ل: عصم: عُصُمٌ جمعُ عِصامٍ، فيكون جمعَ الجمع])؛ و[اسما في الجمع]: قِصَاص (مفردها قُصَّة المرأة)؛ ومصدرا: قِصَاص (القَوَدُ)، ومِدَاد و[وِصَال]، وصفة [مبالغة في المفرد]: ضِنَاك (الضَّخْمة)، وفي الجمع: جِلال، و[صفة مشبهة، في الجمع]: عِشَار (جمع عُشَرَاء)، ونِفَاس (جمع نُفَسَاء).

38-فُعالاء: [اسما، في المفرد]: ثُلاثاء، و[مصدرا]: قُصاصاءُ القَصَاص).

39-فَعَالاء: اسماً [في المفرد]: ثَلاثَاء، وصفة [مشبهة، في المفرد]: طَبَاقَاء (رجل طَبَاقَاءُ: أحمق).

40-فُعالة: [اسما، في المفرد]: زُجاجة، و[مصدرا]: الحُسَافة: ما سقط من التمر والحُرامة: ما التقط منه بعد ما تَصَرَّم يلقط من الكرب، والكُرَابة مثله والحُثالة: الرديء من كل شيء والحُفالة مثله.

41-فَعالِل: اسماً [في الجمع]: قَرادِد (جمع قَرْدَد، والقَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض)، حَبَارِج، وصفة [مبالغة، في الجمع]: رَعابِب، قَرَاشِب [قا: القِرْشَبُّ، كإِرْدَبٌّ: المُسِنُّ، والسَّيِّئُ الحالِ، والأكولُ، والضَّخْمُ الطويلُ، والأَسَدُ، والسَّيِّئُ الخُلُق، والرَّغِيبُ البَطْنِ،ج: القَراشِبُ].

42-فُعالِل: اسماً [في المفرد]: بُرَائِل، وخُناصِرة [ل: خنصر: خُناصِرَةُ،بضم الخاء: بلد بالشام]. وصفة [مبالغة، في المفرد]: قُرافِص، وجُخادِب، ودُواسِر، ودُلامِص، وعُكالِد، ورجل زُغادِب: غليظ الوجه، وجُنَادِف: غليظ قصير الرقبة، وصُنَادِل: صلب، وكُنَادر [ل: كندر: الكُنْدُورُ والكُنادِرُ والكُنَيدِرُ من الرجال: الغليظ القصير مع شدّة، ويوصف به الغليظ من حُمُر الوحش (...): حمار كُدُرٌّ وكُنْدُر وكُنادِرٌ: غليظ]، (ينظر: فُناعل).

43– فُعالِن: اسماً [في المفرد]: فُراسن، وصفة [مبالغة، في المفرد]: رُعاشن.

44– فَعَالوَة: [مصدرا، في الجمع]: على هذا الوزن إلاّ سَوَاسوَة لغة في سَوَاسِيَة (جمعُ سَواءٍ من غير لفظِه)، [وصفة مشبهة، في الجمع]: مقَاتِوَة [ل: قتا: الواحد مقْتَوِيٌّ، بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقْتَى، وهو مصدر (...) والمقْتَوون والمقاتوَةُ والمقَاتِيةُ: الخدام، واحدهم مقْتَوِيٌّ، ويقال: مقْتَوِينٌ].

45– فَعَالَى: فَعَالى: اسماً [في الجمع]: صَحَارى، وصفة [مشبهة، في الجمع]: حَبَالى.

46– فُعَالَى: [اسما، في المفرد]: حُبَارى (طائر، والجمع حُبَارَيات)، ونُنَابَى (ذنب الطائر)، وشُكَاعى: شجرة ذات شوك، واحدتها شُكَاعى أيضا؛ وصُعَادَى: موضع؛ و[اسم جنس جمعي]: سُمانى (طائر، واحدته سُمَاناةٌ)؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: لُبادَى (طائر على شكل السُّمانى إذا أَسَفَّ على الأرض لَبَدَ فلم يكد يطير حتى يُطار)، وجمادى [ل: جمد: جُمادَى أي جامدة لا تَدْمَع (...) وجمادى من أسماء الشهور المعروفة سميت بذلك لجمود الماء فيها عند تسمية الشهور]؛ أو [صفة مشبهة، جمعا]: سُكَارى، عُجَالى، وفُرادَى.

47– فَعَاليت: اسماً بالقياس في جمع ملكوت: ملاكيت. وصفة [مبالغة، في الجمع]: سَبَارِيت [ل: سبرت: السُّبْرُتُ، والسُّبْرُوتُ، والسِّبْرِيتُ، والسِّبْرَاتُ: المحتاج المُقِلُّ (...) رجال ونساء سَبارِيتُ، وهم المساكين والمحتاجون].

48– فَعالِية (بفتح الفاء وتخفيف الياء): اسما [في المفرد]: ثمانية (عدد)، ومصدرا: كَراهِية، ورَفَاهِية، وطَوَاعِيَة. وصفة [مبالغة، في المفرد]: حمار حَزَابِية (غليظ)، ورجل عَبَاقِية: داهية منكر. و[صفة مشبهة في الجمع: مقَاتِيَة (ينظر: فَعَالِوَة)].

49– فُعالِيَة: بالضم وتخفيف الياء: [مصدرا]: هُبارِيَة، وهو ما يسقط من الرأس إذا مشط، وخُناقِية: داء يعرض في حلق الإنسان، و[صفة مبالغة، في المفرد]: صُراحية: أمر مكشوف واضح، وبعير قُراسية: صلب شديد.

50– فَعَاليل: اسماً [في الجمع]: سلاليم، وقَناديل؛ وصفة [مبالغة، في الجمع]: بَهَاليل [ل: بهل: البُهْلُول من الرجال: الضَّحَّاك، والبُهْلول: العزيز الجامع لكل خير]، وعواوير [ل: عور: العُوّار: الضعيف الجبان السريع الفرار كالأعْوَر، وجمعه عواوير]؛ وغَرانيق في قول مَنْ جعل النون أصلية [ل: غرنق: الغرانيق شُبَّان الرجال، واحدهم غُرْنُوقٌ].

51–فَعَاليّ: اسماً [في الجمع]: بخَاتيّ، وصفةً [نسبةً، في الجمع]: ذَرَاري [ل: ذرر: الذُّرِّيَّةُ فُعْليَّةٌ منه، وهي منسوبة إلى الذَّرِّ الذي هو النمل الصغار، وكان قياسه ذَرِّيَّةٌ، بفتح الذال، لكنه نَسَبٌ شاذ لم يجئ إلاَّ مضموم الأول .(...) والجمع الذَّرَاري والذُّرِّيَّاتُ].

52–فُعَائِل: [اسما، في المفرد]: قُرَائِس؟ (لعله بمعنى القُرناس، وهو عرناس المغزل (راجع: ابن منظور: لسان العرب، مادة: قرنس))، و[صفة مبالغة، في المفرد]: غُرائِق.

53–فَعَاوِل: [اسماً، في الجمع]: جَدَاول، وصفة [مبالغة،/ في الجمع]: حَشَاوِر [ل: حشر: الحَشْوَرُ من الدواب: المُلَزَّز الخَلْقُ، ومن الرجال: العظيم البطن].

54–فَعَاويل:[اسماً، في الجمع]: بالقياس عَصَاويد جمع عُصواد، وصفة [مشبهة، في الجمع]: قَرَاويح [ل: قا: القَرْح: لقِرْواحُ، بالكسر: الناقةُ الطويلةُ القَوائِمِ، والنَّخْلَةُ الطويلةُ المَلْساءُ، ج: قَراويحُ].

55–فَعَايِل: [اسماً، في الجمع]: عَثَاير، وصفة [مشبهة، في الجمع]: عرايِر [ل: عرر: العَرارُ والعَرارة: المُعجَّلانِ عن وقت الفطام (...)، والعَرِيرُ، فَعيل بمعنى فاعل، وأَصله من قولك عَرَرْتَه عَرّاً، فأَنت عارٌّ، إذا أَتيته تطلب معروفه، واعْتَرَرْتَه بمعناه. وقد يجئ صفة بالقياس في جمع طِرْيَم [ل: طرم: الطِّرْيَمُ: الطويلُ].

56–فُعايِل: [اسما، في المفرد]: نُبَايِع (اسم مكانٍ أَو جَبَل أَوْ وادٍ في بلاد هذيل، (ينظر: نُفاعل))، و[صفة مشبهة، في المفرد]: حُطَائِط [صغير قصير].

57–فُعَّال: [اسماً، في المفرد]: خُطّاف (الخُطَّاف: الحديدة الـمُعْوَجَّةُ كالكلُّوبِ يُخْتَطَفُ بها الشيءُ)، وخُشّاءُ (العظْمُ الدَّقيق العاري من الشعر الناتئُ خلف الأُذن)؛ واسما في الجمع: جُدَّاد [ل: جدد: الجُدَّادُ: الجُدَّادُ: صِغارُ العضاهِ؛ وقال أَبو حنيفة: صغار الطلح، الواحدة من كل ذلك جُدَّادةٌ وجُدَّادُ الطلح: صغارُه وكلُّ شيء تَعَقَّد بعضُه في بعضٍ من الخيوط وأَغصانِ الشجر، فهو جُدَّادٌ]؛ وصفة [مبالغة] في المفرد: حُسَّان (مثل كُبَّار).

58–فِعّال :[اسم جنس جمعي]: القِثّاء [ل: قثأ: القِثّاءُ: الخيار، الواحدة قِثّاءة]، الحِنّاء، ومصدرا: وكذبوا بآياتنا كِذَّاباً، وصفة [مبالغة، في المفرد]: خِنّاب (للرجل الطويل)، وهو مما جاء شاذاً على أصله لأن الأصل في الوصف به: فِعّالَة.

59–فِعّلَة: اسما [في المفرد]: صِنّارة، وصفة [مبالغة، في المفرد]: دِنّامة: الرجل القصير.

60–فُعّل: [اسما، مفردا]: نحو: سُكَّر وسُلَّم، وجُبَّأ [ل: جبأ: الجُبَّأ: طَرَفُ قَرْن الثَوْر]، و[اسما، في الجمع]: قُمَّل [ل: قمل: القُمَّلُ صِغار الذَّرِّ والدَّبَى، وقيل: هو الدَّبى الذي لا أَجنحة له]. و[صفة مبالغة، في المفرد]: تُبَّعٌ (تابع)، و[في الجمع]: حُوَّل [ل: حول: رجل حُوَلٌ وحُوَلَة، مثل هُمَزَة، وحُولَ، وحُوَل وحَوَلِيٌّ وحُوَالِيٌّ وحولْوَل: مُحتّال شديد الاحتيال. وجمعا: الحُوَل والحُوَّل: الدَّواهي، وهي جمع حُولة]، [وصفة فاعل، في الجمع] : غُبَّر [غُبَّر وغابرون: جمع غابر].

61–فِعّل: اسماً [في المفرد]: قِنَّب [ل: قنب: القِنَّبُ والقُنَّبُ: ضَرْبٌ من الكتَّانِ]، و[اسم جنس جمعي]: حِمَّص [ل: مص:الحِمَّصُ والحِمِّصُ: حَبُّ القدر (...)، واحدتُه حِمَّصَةٌ وحِمِّصَة]، و[صفة مبالغة في الجمع]: دِنَّم [ل: دنم: الدِّنَّامَةُ والدِّنَّمَةُ: القصير].

62–فِعّل: اسماً [في المفرد]: جِلِّق (موضع وهو دمشق. وهو معرب، قاله ابن دريد في الجمهرة، و[اسم جنس جمعي]: حِمِّص [ل: حمص:الحِمَّصُ والحِمِّصُ: حَبُّ القدر (...)، واحدتُه حِمَّصَةٌ وحِمِّصَة]. [وصفة مبالغة، في المفرد]: حِلِّز، رجل حِلِّز وحِلِّزة: البخيل.

63–فِعّلان: [اسم جنس جمعي]: صِلِّيان: شجر واحدته صِلِّيانةٌ [ل: صلا: الصِّلِّيانُ نبْتٌ؛ قال بعضهم: هو على تقدير فِعِّلان، وقال بعضهم: فِعْلِيان، فمن قال فِعْلِيان قال هذه أَرضٌ مَصْلاةٌ]؛ وعِزّقان. و[صفة مبالغة، في المفرد]: عِنْظِيان [ل:ى عنظ: العِنْظِيانُ: الشِّرِّير المُتَسمِّع البَذِيُّ الفحّاش]، وصِفِّتان [ل: صفت: الصِّفْتاتُ من الرجال: الشديدُ المُكْتَنِز].

64–فُعَلّ: [اسما، في المفرد]: قالوا: كُمَّهْرَة للحشفة. و[صفة مبالغة، في المفرد]: شُمَّخْر [ل: شمخر: الشُّمَّخْرُ والشِّمَّخْرُ من الرجال: الجسيم]. قيل: لم يجئ إلا صفة [ولعل ذلك عند خلوه من التاء].

65–فِعَلّ: اسماً [في المفرد]: هِمَّرْش (لغة)، وصِنَّبْرٌ، وهِنَّبر (الثور والفرس): أثبتهما الزبيدي وابن القطاع في مزيد الرباعي. ونفاه بعضهم، وصفة [مبالغة، في المفرد]، نحو: عِلَّكْد.

66–فَعُّول: مفتوح الأول: [اسما، في المفرد]: فَرُّوج، وسَفُّود (حديدة ذات شُعَب مُعَقَّفة يُشْوي بها اللحم)، ودَمُّون وهو موضع، وحَيُّوت: ذكرُ الحيات. و[اسم جنس جمعي]: نحو: كَمُّون ل: كمن: الكَمُّون، بالتشديد: معروف حَبٌّ أَدقُّ من السِّمْسِم، واحدته كَمُّونة]، وبَلُّوط (شجر)، وشَبُّوط: ضرب من السمك [عب: شبط: الشبُّوط: ضربٌ من السّمك (...)، الواحدةُ: شبوْطةٌ]، وخَرُّوب (واحدته خُرْنُوبةٌ وخَرْنُوبةٌ)، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قَيُّوم، ودَيُّوم، وبَلُّوق: أرض لا تنبت، وماء بَيّوت إذا بات ليلة، وسهم صَيّوب، ومطر صَيُّوب أيضاً، وقوم سَلُّوقَ: يتقدمون العسكر، شجر زقُّوم.

67–فِعِّيل: [اسما، في المفرد]: حِلِّيت: موضع، ومِرِّيخ: سهم طويل ونجم أيضا؛ [اسم جنس جمعي]: بِطِّيخ (واحدته بطيخة)؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: عِنِّين، ورجل سِكِّير: دائم السُكر، وطائر غِرِّيد: حسن الصوت، والسجِّيل: الصلب الشديد.

68–فِعِيِّلى: مصدرا فقط، نحو: خِلِّيفى (الخلافة)، والهِزِّيمى، والخِطِّيمى، والرِّثِّيثَى والرِّتِّيدَى، والهِجِّيرَى. وزعم الكسائي أنه سمع المد والقصر في خِصِّيصى؛ وأمرهم فِيضُوضَى بينهم، ومَالُ القوم خِلِّيطى أي مختلط، وأخذه خِلِّيسَى أي خُلْسة؛ و[صفة مشبهة، في المفرد]: خِطِّيبى (المرأة التي يخطبها الرجل)، وخِصِّيصى (يقال هذا لك خِصِّيصى: أي خاص).

69–فُعْفُعٌ: [اسما]: بُلْبُل (العَنْدَليب، وطائر حَسَن الصوت)؛ و[اسم جنس جمعي]: كُرْكُم ل: كركم: الكركم الزعفران، القطعة منه كُرْكُمة].

70–فَعْلِل: [اسماً، في المفرد]: شَهْشِق ؟، وصفة [مبالغة، في المفرد]: شَفْشِلِق ل: شفشلق: الشَّفْشَلِيق والشَّمْشَلِيق: المُسِنّة. يقال: عجوز شَفْشَلِيق وشَمْشَلِيق إذا استرخى لحمها].

71–فَعْلَلَى: [اسما، في المفرد]: قَرْقَرى (موضع)؛ و[اسم جنس إفرادي]: صَفْصَلَى (نَبْتٌ).

72–فَعْلَلِيع : [صفة مبالغة، في المفرد]: ماء سَلْسَبِيل.

73–فَعْلَلِيل: اسما [في المفرد]: دَرْدَبِيس (خَرَزَةٌ سوداءٌ)، وصفة [مبالغة]: مَرْمَرِيت، ودَرْدَبِيس (من باب الوصف بالاسم: الداهية).

74–فَعَل : اسماً نحو: جَمَلٌ؛ ومصدرا: طلَبٌ، ورقَصٌ، وسلَبٌ، وجلَبٌ، وصَمَم؛ وصفة [مشبهة، في المفرد]، نحو: بَطَل، وغَمَم؛ وجمعا لفِعال وفَعيل وفاعل، وفعول، نحو: أهَب جمع إهَاب، وعَسَب جمع عَسيب، وخَدَم جمع خَادم، وعَمَد (و أيضا عُمُد) جمع عمود.

75–فَعُل: اسماً [في المفرد]، نحو: سَبُع، وصفة [مشبهة، في المفرد]، نحو: نَدُس [ل: ندس: رجل نَدُسٌ ونَدْسٌ ونَدِسٌ أي فَهِمٌ سريع السمع فَطِن].

76–فَعِل: اسما [في المفرد]: كَبِد، ومصدرا: خَنَق خَنِقا وحلَفَ خَلِفا وحبَق حبِقا وسرَقَ سَرِقا ورضَعَ رضِعا. وصفة [مشبهة]، نحو: نَرِدٌ وحَذِرٌ.

77–فَعْل: اسماً [في المفرد]، نحو: دَعْد (اسم امرأة)، وفَهْد، بَبْر. ومصدرا: حظٌ وتَقْوًى. وصفة، نحو: صَعْب وخَبّ[1].

78–فُعَل: اسماً [في المفرد]: نحو: خُزَز، وطُوَى، سُمًى (اسم فرس)، وزُحَل (نجم)، وهُبَل (صنم)؛ [واسما معدولا عن الفعل]، نحو: عُمَر، و[اسما معدولا عن الصفة، مثل: مُضَر، من أسماء الرجال[2]]، و[اسما في الجمع]: كثير، نحو: طُلًى وهي الأعناق: واحدها طُلاَة وطُلْيَة، وربىً واحدها وربْوة، وحُكًى [ل: حكي: الحُكاةُ، مقصور: العَظاية الضخمة، وقيل: هي دابة تشبه العَظاية وليست بها، روى ذلك ثعلب، والجمع حُكىً من باب طَلْحَةٍ وطَلْح]؛ ومصدرا: تُقًى، وهُدًى، ولُقًى، وسُرىً وهو سَيْرُ عامَّةِ اللَّيلِ؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]، نحو: عُقَق (مبالغة في عاقّ)، وحُطَم (قليل الرحمة)، والصراط السُّوَى.

79–فُعُل: اسماً [في المفرد]، نحو طُنُب، وصفة [مشبهة]، نحو: جُنُب.

80–فُعْل: اسماً [في المفرد]، نحو: قُفْل، ودُبّ، وصفة [مشبهة]، نحو: حُلْو، ومُرّ.

81–فِعَل: [اسماً مفردا]، نحو: ضِلَع (الضِّلَعُ والضِّلْعُ لغتان: مَحْنِيّة الجَنْبِ)، في الجمع، نحو: عِلَل ومفردها عِلَّة، وبِضَع من اللحم ومفردها بِضْعَة، وهِضَب مفردها هَضْبَة، وثِلَل مفردها ثُلَّة، وحِلَق مفردها حَلَقَة؛ وصفة [مشبهة في المفرد]، نحو: لحم زِيَم أي متفرق، وقِيَمٌ،

---

[1] الخَبُّ :الحَبْل من الرَّمْل اللاَّطِئ بالأرض، الخَدَّاع من الرجال.

[2] لبَن مَضِيرٌ: حامض. قال الليث: يقال إن مُضَر، وهو مُضَرُ بن نِزار بن مَعَدّ بن عدنان، كان مُولَعاً بشربه فسمي مُضَرَ به (ينظر: ابن منظور: اللسان، مادة: مضر).

وسوًى من قوله تعالى: "ديناً قِيَماً" "وَمكاناً سِوًى"، وماء صرًى، وماءٌ روًى أي كثير، وسيًى طيبَة ؛ و[صفة مشبهة في الجمع]: عِدًى (أي أعداء)، وطرائق قِدَد أي متفرقة.

82- فِعِل: بكسرتين: اسماً مفردا نحو: الإبِط (الإبِطُ، بكسرالباء: ما تحت الجَناح والإبْطُ، بتسكين الباء: باطِنُ المَنْكِب)، والبِلِص (طائر)، وإبِد (لغة في الأبَد في قولهم: لا أفعل ذلك أبد الإبدِ)، ومِشِط (لغة في المُشْط)، وعِبِل (اسم بلد)، ووتِد، وإطِل (الخَصْر)؛ واسما جمعا: إبِل (لم يحفظ سيبويه غيرَه). وصفة [مشبهة، في المفرد]: أتَانٌ إبِد (متوحشة)، وامرأة بلِز (ضخمة)؛ ورجل حلِز بتخفيف اللام، أي بخيل ضيّق، فإذا شددت اللام فهو ضرب من النَّبْت).

83- فِعْل: اسماً [في المفرد]، نحو: جِذْع، وطِبّ، وديْس. وصفة [مشبهة، في المفرد]، نحو: نِكْس، وخِبّ.

84- فَعَلاَء: بفتح العين [اسما، في المفرد]، قالوا: قَرَمَاء وجَنَفَاء وهما مكانان، والسَّحَناء: الهيئة، لغة في السحْناء. وصفة [مشبهة، في المفرد]: قالوا: للأَمَة ثَأْداء بتسكين الهمزة وثأَداء بفتحها. وفي الصحاح: لم يجئ فعَلاء بفتح العين في الصفات وإنما جاء حرفان في الأسماء فقط قَرَماء وجَفَناء وقد قالوا: الثَّأَداء للأمة بالتحريك وهو نادر. وفي كتاب المقصور للقالي زيادة نَفساَء لغة في النُّفَسَاء.

85- فَعْلاء: اسما [في المفرد]: حلْفَاء، وبيداء (الفلاة)؛ ومصدرا: بأساء، وبغضاء؛ وصفة [مشبهة، في المفرد]: حَمْرَاء، وأَمَة تَأْداء وكلبٌ عوَّاء يَعْوي كثيراً)، وقيل وزنها: فَعَّال [فتكون صفة مبالغة].

86- فُعَلاَء: اسما [في المفرد]: خُشَشَاء، ومصدرا: خُيَلاء، وغُلَواء الشباب، ورُحَضَاء (الحمى تأخذ بعرَق، من: رُحِضَ الرجلُ رَحْضاً: عَرِقَ حتى كأنه غُسِلَ جسدُه، والرُّحَضاءُ: مشتقّ من ذلك)، وصُعدَاء في قولك وهو يتنفس الصُّعدَاء؛ و[صفة مشبهة، في المفرد]، سوى: امرأة نُفَساء وناقة عُشَراء؛ وجمع تكسير، مثل: شُهداء (جمع شهيد)، وشُدَداء (جمع شَديد). وهذا الأخير لم يرد غيره، حكاه سيبويه.

87- فِعَلاء (بكسر الفاء وفتح العين.المد): [اسما، في المفرد]: السِّيَراء: ضرب من البُرود، و[اسم جنس إفرادي]: الحِوَلاَء (الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا وُلِد)، والكلام

فيه بالضم [أيضا]؛ و[اسم جنس جمعي]، قليل: العِنَباء للعنب (واحدته عِنَبة)، ويقال: الذهب؛ ومصدرا: الخِيَلاء.

88- فِعْلاء : اسماً: عِلْبَاء، وحِرْبَاء، وصفة [مشبهة، في المفرد]: إلاّ طور سيناء، والطور: الجبل، والسِّيناء: الحسن، وهلباجِ جِلْدَاء، وزيزاء، وصِلْدَاء، وصِمْحَاء، وقيقاء: كل ذلك: الأرض الصلبة، فيحتمل أن تكون صفات وأن تكون أسماء.

89- فَعْلال: اسما [في المفرد]: بَغْدَاد، وقَشْعام (العنكبوت)، وقَمْقار، وخَزْعال (الخَزْعال: الضلْع. فأما القَسْطَال فقيل: الألف إشباع، وقيل: هو على فُعْلال [ل: قسطل: القَسْطَل والقَسْطال والقُسْطُول والقَسْطَلان، كله: الغُبار الساطِع)؛ [وصفة مبالغة]: قَضْقاض [ل: قضقض: أسد قَضْقاضٌ وقُضاقِضٌ: يحطِم كلَّ شيءٍ ويُقَضْقِضُ فَرِيسَتَه].

90- فُعْلاَل: اسماً [في المفرد]: قليل: قُرْطاس، وفُسْطاط، وحُمْلاَق [ل: حملق: الحِمْلاقُ والحُمْلاقُ والحُمْلوقُ: ما غَطَّت الجُفُونُ من بَياضِ المُقْلة]. فأما الفُسْطاط فحرف روميّ وقع إلى العرب فتكلمت به. وصفة [مبالغة، في المفرد]: هُلْباج (بالضم، وفي اللسان بالكسر فقط) [ل: هلبج: الهِلْباجُ والهِلْباجةُ والهُلَبِجُ والهُلابِجُ: الأحمق الذي لا أحمق منه].

91- فِعْلال، نحو: اسماً [في المفرد]: قِنْطار، قِرْطاس، وجِلْباب، وجِرْيال، وشِمراخ، وعِلْباء؛ و[مصدرا: زلزال]، وصفة [مبالغة، في المفرد]: شِمْلال [ل:شمل: ناقة شِمِلَّة، بالتشديد، وشِمال وشِمْلالٌ وشِمْليلٌ: خفيفة سريعة مُشمَّرة]، وسِرْدَاح، وحِمْلاق.

92- فَعَلان (بفتح أوله وثانيه): اسما [في المفرد]: حَدَثان، ودَبَران، ورَمَضان، وسَرَطان، وعَلَجان، وغَطَفان، وكَرَوَان، ويَرَقان. ومصدرا: لَمَعَان، وهَيَجَان. وصفة [مشبهة، في المفرد]: قَطَوان [ل: تألب: القَطَوانُ: الذي يُقارِب خُطاه].

93- فَعْلان: اسماً [في المفرد]: قليل: رَدْمان ورَخْمان وسَلْمان وقَرْمان وصَعْران: أسماء مواضع. وصَفْوان وسَعْدَان وحسَّان: من أسماء الرجال. وصفة [مشبهة، في المفرد]: سكْرَان.

94- فُعْلان: اسماً، في المفرد]: عُثْمان، و[صفة مشبهة، في المفرد]: خُمْصَان [ل: خمص: الخَمْصانُ والخُمْصانُ: الجائعُ الضامرُ البطنِ]، [وفي الجمع]: خُلاَّن (جمع خليل).

95- فِعْلان: اسماً، في المفرد]: ضِيْعان وهو ذكر الضباع، سِرْحان وهو الذئب. ومصدرا: حِرْمان، وصفة [مبالغة، في المفرد]: عِلْيان [ل: علا: رجل عِلْيانٌ وعِلِّيانٌ: ضَخْم طويل، والأُنثى بالهاء. وناقة عِلْيان: طويلَة جسيمة]، وزِمَّان [ل: زمن: قال ابن بري: زِمّان فِعْلان من زَمَمْتُ]. والجمع، كثير، ومنه: صِبْيَان، وغِلْمان.

96- فُعْلانِين: [اسما]: سُلْمانين. ويجوز أن يكون جمعاً سمي به، والمفرد: سُلْمان كعُثْمان.

97- فِعْلأُوَة: [مصدرا]: عِنْدَأْوة (من: عِنْدَ)، [ل:عندأ:العِنْدَأْوةُ: العَسَرُ والالْتِواءُ يكون في الرِّجل، وقال بعضهم العِنْدَأْوَةُ: المكْرُ والخَديعةُ، (ينظر: فِنْعَأْلة)]. و[صفة مبالغة]: إلاّ سِنْدَأْوة: جريء، ورجل حِنْظَأْوة: عظيم البطن وكِنْثَأْوة: عظيم اللحية: وقِنْدَأْوة: صلب شديد، وعِنْدَأْوة: نحوه .

98- فَعْلَة: [اسما، في المفرد]: هَضْبَة، وقَصْعة، وعَقْدة (مكان ذو شجر)، بَضْعة من اللحم، وحلْقة (الدِّرْعُ، والحَبْلُ)، ثلّة: الجماعة من الغنم؛ و[مصدرا]: عَيْبَة (عيب)، و[صفة مشبهة، في المفرد]: بَدْرة وحَدْرَة [ل: بدر: عَيْنٌ حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ؛ وحَدْرَةٌ: مكْتَنِزَةٌ صُلْبَةٌ، وبَدْرَةٌ: تَبْدُرُ بالنظر].

99- فُعَلَة: [اسماً، في المفرد]: الزُهَرَة (نجم)، والنُّخَرَة (من الحمار والفرس: مقدم أنفه)، ومُهَاة (ماء الفحل في رحم الناقة)، وحُكَاة (شبه العَظَاءة). واسما جمعا: طُلاَة (جمع، وهي الأعناق)؛ ومصدرا: التُّؤَدَة، والجُشَأَة (الاسم من تجشأت تجشؤا)؛ و[صفة مبالغة]: الدُوَلَة (الداهية)، وهذا رجل ضُحَكة (كثير الضحك)، ولُعَنَة (كثير اللَّعْن للناس)، رجل طُلَبَة (يطلب الأمور).

100- فَعْلَعَال: [اسما، في المفرد]: سَرَطْرَاط [السَّرَطْراطُ: الفالوذج، شامية]. و[صفة مبالغة، في المفرد]: شَجَوْجَاء (ينظر: فَعَوْلاَء).

101- فَعْلَعَل: اسماً [في المفرد]: جَبَرْبَر ؟، و[صفة مبالغة، في المفرد]: زَبَعْبَق [سيِّءَ الخُلق]، وصَمَحْمَح.

102- فُعْلُعْل: [اسما، في المفرد]: سُقُرْقُع (ينظر: فُعُفْعُل): حبشية ليست من كلام العرب، وهي شراب يتخذ من الشعير والحبوب،)؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: كُنُبْنُب.

103– فَعَلِل : [اسما، في المفرد] : زَلَزِل: الأثاث والمتاع، [وصفة مبالغة، في المفرد] :مكان ضَلَضِل ل: ضلل: يقال للدّليل الحاذق الضُّلاضِل والضُّلَضِلة... وأرضٌ ضَلَضِلٌ وضُلاضِلٌ: غليظة].

104– فَعْلَل: [اسما، في المفرد] نحو: جعفر، وجَوْهَر، وجدْول، مَهْدد ؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: عيَّن [يقال سِقاء عَيَّنٌ، إذا كانت فيه كالعُيون]، وضيْغَم ل: ضغم: الضَّيْغَم: الذي يَعَضُّ، والياء زائدة. والضَّيْغَم والضَّيْغَمِيُّ: الأَسد مشتق من ذلك، وقيل: هو الواسع الشِّدْق منها]، ورَعْشَن ل: رعش: جمل رَعْشَنٌ: سريعٌ لاهتزازه في السير (...) والنون زائدة في الرَّعْشَن كما زادوها في الصَّيْدَنِ، وهو الأَصْيَدُ من الملوك، وكما قالوا للمرأة الخلاَّبة خَلْبَنٌ؛ ويقال : الرَّعْشَنُ بناءٌ رباعيّ على حِدَة، وشَجْعَم، وسَهْلب. وقيل: الميم في شَجْعَم والهاء في سَهْلب زائدتان (ينظر: فَعْهَل فَعْلَم).

105– فُعْلَل: [اسما، في المفرد]: جؤذَر/ جؤذُر، وجُنْدَب/ جُنْدُب، وحُنْظَب/حُنْظُب، وبرقَع/برقُع؛ و[اسم جنس جمعي]: طُحلَب/ طُحلُب ل: طحلب: الطُّحْلُبُ والطِّحْلِبُ والطُّحلَبُ: خُضْرَة تَعْلو الماء الــمُزمِنَ. وقيل: هو الذي يكون على الماء، كأَنه نسج العنكبوت، والقِطعة منه طُحْلُبة وطِحلِــبَة]؛ و[مصدرا]: سؤدَد (السيادة) /سُؤدُد؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: جُخْدَب/ جُخْدُب (الضَّخْم الغليظُ من الرِّجال والجِمال)، كلها مفتوحة ومضمومة، وجُرْشَع، وعُوطَط، وعُنْدَد، وقُعْدَد.

106– فُعْلُل: اسما [في المفرد]: جُنْدُب، وبُرثُن، وبُرْقُع، قُحْقُح وهو العظم اللطيف بالدبر، وزُمْرُذ (لغة في زُمُرُّذ)، [اسم جنس جمعي]: قُطْنُن ل: قطن: ـــ: واحدته: قُطْنَةٌ وقُطُنة وقُطُنَّة]، وقيل وزنه: فُعلُن، وطُحلُب ل: طحلب: الطُّحْلُبُ: هو الذي يكون على الماء، كأَنه نسج العنكبوت، والقِطعة منه: طُحْلُبة وطِحلِــبَة]؛ و[صفة مبالغة]: كُحكُح وهي الناقة الهرمة التي لا تَحْبس لُعابَها، ودُخْلل، وجُرْشُع.

107– فِعْلَل: بكسر الفاء وفتح اللام:[اسما، في المفرد]: بِرْوَع: اسم امرأة صحابية ذكره في الجمهرة، وزاد سيبويه قِلْعَم؛ ودِرْهم وهو معرّب، وضِفْدَع؛ و[اسم جنس إفرادي]: عِثْيَر، وقِلْفَع وهو الطين اليابس المتفلق في الغدران وغيرها، وقِرْدَع وهو قَمْلُ الإبل، وخِرْوَع وهو كل نبت لين؛ وصفة [مبالغة]: هِجْرَع. وقيل: الهاء زائدة، ورماد رِمْدَد.

108– فِعْلُل: [اسما، في المفرد]: زِعْبُر، و[اسم جنس إفرادي]: خِرْقُع إل: خرفع: الخُرْقُع والخِرْقِع والخِرْفُع، بكسر الخاء وضم الفاء؛ الأَخيرة عن ابن جني: القُطْنُ، وقيل: هو القطن الذي يَفْسُد في بَراعِيمه].

109– فِعْلِل: [اسما]: نحو: زِبْرِج (الوشي)، وزِمْرِد، و[صفة مبالغة، في المفرد]: دِلْقِم (الناقة إذا سقطت أضراسُها هَرَماً)، والجِهْبِذُ (بالكسر: النَّقَّادُ الخَبيرُ)، خِرْمِل إل: خرمل: الخِرْمِل، بالكسر: المرأَة الرَّعْناء].

110– فُعُلٌّ: [اسم جنس جمعي]: جُبُنٌّ (بتضعيف النون، وهو الذي يؤكَل، وهو الجُبْن. والواحدة بالهاء: جُبْنة وجُبُنَّة)؛ [مصدرا]: عُمُمّ (وهوتمام الجسم والشباب والمال)؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: هُدُبّ.

111– فِعَلٌّ: اسما: صِقَعْل، جِدَبّ (الجَدْب)، [مصدرا]: حِيَضٌ إل: عرض: الجِيَضّ والجِيضَّى: مَشْيٌ في مَيَلٍ]؛ [صفة مبالغة، في المفرد]: نحو: سِبَطْر، قِمَطْر (الجمل القوي) ألحق به خِدَبّ.

112– فَعْلَلاَء: [اسما، في المفرد]: ثَرْمَدَاء إل: صطك: (...) وثَرْمَداءُ: موضع]، ومَصْطَكاء إل: صطك: المُصْطُكَى: من العُلُوك؛ روميّ، وهو دخيل في كلام العرب (...). ابن الأنباري: مَصْطَكاء بالمد، عن الفراء (...)، قال: وهي على مثال فَعْلَلاء؛ وقد قصره الأغلب ضرورة، في القاموس أن المقصور فيه الفتح والضم، والممدود فيه الفتح فقط] (ينظر: مَفْعَلاَء، ومَفْعَلَى)؛ و[اسم جمع]: بَرْنَسَاء إل: برس: البَرْنَساءُ: الناسُ، وفيه لغات : بَرْنَسَاءُ ممدود غير مصروف مثل عَقْرباءَ].

113– فُعْلُلاَء: [اسم جنس جمعي]: عُرْقُصاء إل: عرقص: العُرْقُصُ والعُرَقِصُ والعُرْقُصاءُ والعُرَيْقِصاءُ والعُرَيْقِصانُ والعَرَنْقُصانُ والعَرْقَصانُ والعَرَنْقَصُ، كله: نبت، وقيل: هو الحَنْدَقُوق، الواحدة بالهاء (...) ومن قال عُرَيْقِصاء وعُرْقُصاء فهو في الواحدة، والجمع ممدودٌ على حال واحدة). و[مصدرا] (قليل): قُرْفُصَاء.

114– فِعْلَلاَء: [اسما، في المفرد]: هِنْدَبَاء إل: هندب: الهِنْدَبُ، والهِنْدَبا، والهِنْدِباءُ والهِنْدَباءُ: كل ذلك بَقْلَةٌ من أَحْرارِالبُقُول، يُمَدُّ ويُقْصر]... ويكون وزنها فِنْعَلاء من مزيد

الثلاثي، (ينظر: فِنْعَلاَء)؛ و[صفة مشبهة، في المفرد]: صفة فقط: طِرْمِسَاء [ل: طرمس: الطِّرْمِساءُ، ممدوداً: الظلمةُ، وقد يوصف بها فيقال ليلة طِرْمِساءُ].

115– فُعُلاَّء: [اسما]: سُقُطْرَاء (سُقُطْرى: موضع)، و[مصدرا]: مُغُلاَّء (المَغْل:الوشاية ؟).

116– فِعِلاَّل: [اسما، في المفرد]: قِرِصْطَال (حجر)، سِجِلاَّط [ل: سجلط: لسِّجِلاَّطُ، على فِعِلاَّلٍ: الياسَمينُ]؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: طِرِمَّاح، في قول إحدى الميمين أصلية.

117– فَعْلَلاَن: [اسم جنس إفرادي]: (قليل): زَعْفَرَان: صبغ؛ و[اسم جنس جمعي]: عَرْقَصَان: نبت، الواحدة بالهاء ؛ وصفة [مبالغة]: شَعْشَعان.

118– فُعْلُلاَن: اسماً [في المفرد]: عُقْرُبان: ذكر العقارب، ثُعْلُبان: ذكر الثعالب، وأُفْعُوان: ذكر الأفاعي. وصفة [مبالغة، في المفرد]: دُحْمُسَان [ل: دحمس: الدُّحْمُسانُ: الأَسود الغليظ].

119– فِعْلِلان: [اسم جنس جمعي]: حِنْدِمَان [ل: حندم: الحِنْدِمانُ قبيلة، مَثَّلَ به سيبويه]، وصفة [مبالغة]: حِذْرِجَان [ل: حدرج: الحِذْرِجانُ، بالكسر: القصير؛ مَثَّل به سيبويه].

120– فَعْلَلَة: [مصدرا: دحرجة] ؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: شَهْرَبَة [العَجوزُ الكبيرة].

121– فَعْلَلِل: اسما [في المفرد]: قَهْبَلِس [الكَمَرَة؛ وقد يوصف به]، و[صفة مشبهة، في المفرد]: نَخْوَرِش [جَرْوٌ نَخْوَرِشٌ: قد تحرك وخَدَشَ]، وجَحْمَرِش [من النساء: الثقيلةُ السمِجَة، وأَيضاً: العجوز الكبيرة]، وقَهْبَلِس [الضخمة من النساء، والأَبيض الذي تعلوه كُدْرة]، هَمَّرِش [ل: الهَمَّرِشُ، كجَحْمَرِشٍ: العَجوزُ الكبيرَةُ، والناقةُ الغَزيرَةُ]، وهَمَّرِش (ينظر: فَعَّلِل ؛ فَنْعَلِل).

122– فَعَلَّل: اسماً [في المفرد]: عَقَرْطَل (الأُنْثَى من الفِيَلَة)، وسَفَرْجَل؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: عَدَبَّس، وشَمَرْدَل، وعَقَلْقَل، وهَمَلَّع [ل: هملع: رجل هَمَلَّعٌ: مُتَخَطْرِفٌ خفيف الوَطْءِ، (ينظر: فمعل)]، هَمَرْجَل (سريع)، قيل: حروفه كلها أصول فهو خماسي، وقيل: اللام زائدة، فيكون من مزيد الرباعي، ووزنه: فَعَلَّل. وقيل: اللام والميم زائدتان من هَرَج ووزنه فَمَعْلَل. وقيل: اللام والهاء زائدتان من مَرَج ووزنه: هَفَعْلَل. (ينظر: فَمَعْلَل وهَفَعْلَل)، وسَبَعْطَر ؟ (قد تكون العامية التونسية "زبرطعي" بمعنى المتحيّل الكثير المراوغة، تحريفا لها)، وسَبَهْلَل (كلُّ فارغٍ).

123– فُعَّلِّ: اسماً: خُزَعْبِل، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قُذَعْمِل [ل: قذعمل: القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة: لقصير الضخم من الإبل]، وعُجَلِّط.

124– فُعُلّ: اسماً، في المفرد]: صُعُرَّر (طائر)، و[اسم جنس جمعي]: الزُّمُرُّذ: حجر، واحدته: زمرُّذَة.

125– فُعُلّ: اسماً [في المفرد]: عُرْطُبَّة (عود الغناء)، وصفة [مبالغة، في المفرد]: قُسقُبّ [ل: قسقب: القُسقُبُّ: الضخم، والله أعلم.].

126– فِعْلَلّ: [اسما، في المفرد]: إِرْدَبٌ [مِكْيالٌ ضَخْمٌ لأَهلِ مِصْرَ] وإِنْزُونُ [آريُّ الدابة]، [واسم جنس جمعي: قِرْطَعْب [والقِرْطَعْبَةٌ: قِطْعَةُ خِرقَةٍ]؛ و[صفة مبالغة]: إِنْقَحْل [رجل إِنْقَحْل وامرأة إِنْقَحلة، بكسر الهمزة: مُخلَقان من الكِبَر والهَرَم]. هِرْشَفّ، جِرْدَحْل، وعِلْوَدّ، وعِرْبَدّ.

127– َعَلُّول: اسما [في مفرد] نحو: عَضْرَفُوط [قا: العَضْرَفُوطُ: العُنْفُوطُ، أَو ذَكَرُ العِظَاء، أَو هو من دَوَابِّ الجنِّ وركائبِهم؛ عب: عنفط: العضْرفوطُ: دُوَيبة تسمى العسودة، بيضاء ناعمة]، وحَنْدَقُوق [ل: حندق: الحَنْدَقوقَى والحَنْدَقُوقُ: بقلة أَو حَشيشة كالفَثِّ الرَّطْب، نَبَطِيّة مُعرَّبة]، وعَقْرَقوف: موضع، يَسْتَعور (ينظر: يَفْتَعُول)، وعنْكبوت على تقدير أصالة النون، ومَنْجَنُون: الدولاب (ينظر: مَنْفَعُول)؛ و[اسم جنس إفرادي]: خَيْسَفُوج [ل: خسفج: الخَيْسَفُوجُ: حَبُّ القُطْنِ]؛ و[صفة مبالغة]: ناقة غلطموس: عظيمة الخَلْق.

128– فَعْلُون: اسماً [في المفرد]: مَنْجَنُون [ل: منجنون: المَنْجَنُونُ: الدولاب التي يُسْتَقَى عليها]، وصفة [مبالغة]: حَنْدَقُون، كذا ذكره سيبويه وقال غيره: هي بقلة فتكون اسماً.

129– فَعْلَلَى: اسماً: جَحْجَبَى (حَيٌّ من الأنصارِ)؛ و[مصدرا]: قَهْمَزَى (السُّرْعَةُ، والنَّشاطُ)، وَهقَرى [ل: قهقر: القَهْقَرَى مصدر قَهْقَرَ إذا رجع على عقبيه].

130– [فِعِلَّى]: [اسما، في المفرد]: دِمِمَّى [كزِمِكَّى]، وزِمِكَّى (مَنْبِتُ ذَنَبِ الطائرِ)؛ ومصدرا: عِرِضَّى [ل: عرض: عِرِضَّى، فِعِلَّى، من الاعتِراضِ مثل الجِيَضِّ والجِيِضَّى: مَشْيٌ في مَيَلٍ]. و[صفة مبالغة، في المفرد]: كِمِرَّى [ل: كمر: رجل كِمِرَّى إذا كان ضخم الكَمَرَة].

131– فُعَلْية: اسما [في المفرد]: سُلَحْفِية، و[مصدرا]: بُلَهْنِية: الرَّخاء وسَعَةُ العَيْش [ل: بلهن: البُلَهْنِية والرُّفَهْنِية: سَعَة العيش، وكذلك الرُّفَغْنِية. يقال: هو في بُلَهْنِيةٍ من العيش أي في

سَعة ورَفاغِية، وهو مُلْحق بالخماسي بألف في آخره] ؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: رجل سُحَفْنِيَة، ووزنه على هذا: فُعلْنية. وقد ذكره سيبويه في فُعلِّيَة [ل: سحف: السُّحَفْنِيةُ: ما حلَقْت، ورجل سُحَفْنِيةٌ أي مَحْلوقُ الرأْسِ، فهو مرة اسم ومرَّة صِفة، والنون في كل ذلك زائدة]، (ينظر: فُعلْنِيَة).

132– فَعْلَيل: اسماً [في المفرد]: عَنْدَليب، وقَفْشَليل، ومَنْجَنيق (خلاف في حروفه الأصلية، فإن كان رباعيا والنون ليست أصلية فهو على فَنْعَليل). ومصدرا: قَرْقَر الحمام قَرْقَرِيراً، وسمعت غَطْمَطِيط الماء، وازمهرّ يومنا زَمْهريراً (اشتد برده)، ومَرَّ مَرْمَرِيراً، وهَنْدَليقا (كثرة الكلام). و[صفة مبالغة، في المفرد]: نحو: عَلْطَميس [ل: عَلْطَمس: الناقة الضخمة]، وعَرْطبيل، وحَرَبْصِيص، وامرأة صَهْصَلِيق (صخّابة)، وماء سلسبيل (ماءٌ صاف سهل المدخل في الحلق)، وناقة خَرْعَبيل (صلبة).

133– فُعَلِّيل: مصدرا، نحو: خُزَعْبيل (الحديث المستطرف)، أُلحق به قُشَعْرِيرة. وصفة [مبالغة، في المفرد]: قُذَعْميل، وسُمَهْجِيج [السَّمْهَجِيجُ من أَلبان الإبل: ما حُقِنَ في سِقاء غير ضَارٍ فلبث ولم يأْخذ طَعْماً].

134– فُعلُم: [اسم جنس إفرادي]: قُرْطُم [ل: قرطم: القُرْطُمُ والقِرْطِمُ والقُرْطُمُّ والقِرْطِمُّ: حب العُصفُر]؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: سُتْهُم [ل: ستهم: رجل سُتْهُم: إذا كان ضَخْمَ الاسْتِ؛ ل: شدقم: الشَّدْقَمُ الواسِعُ الشِّدْق، وهو من الحروف التي زادت العرب فيها الميم، مثل زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ وفُسْحُمٍ]، وزُرْقُم.

135– فِعلِم:[اسم جنس إفرادي]: قِرْطِم (ينظر: فُعلُم)؛ وصفة [مبالغة]: دِقْعِم، وسِرْطِم [ل: سرطم: السَّرْطَم والسِّرْطِمُ: الرجل الواسع الحلق السريع البَلْعِ مع جسم وخَلْق، والبَيِّنُ الأَقوال في كلامه].

136– فَعلَمان: [مصدرا]: هَيْلَمَان [ل: هيل: الهَيْلَمان، فَيْعَلان، والياء زائدة بدليل قولهم هَلْمان فسقطت الياء، أو وضعوا الهَيْل الذي هو المصدر موضع الاسم أي بالمَهِيل، شبه بالرمل في كثرته فالميم على هذا في الهَيْلَمان زائدة كزيادتها في زُرْقُم، الأَلف والنون زائدتان فالوزن على هذا فعلَمان]؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: قَشْعَمان [صح: قشعم: العظيمُ الذَكَرُ من النسور].

137– فعَلّن: [اسم جنس جمعي]: قَطْنَن؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: رَعْشَن: الذي يرتعش، وضيفن، وامرأة خلبن، (ينظر: فعَلّل).

138– فِعلْن: اسماً (قليل) * : Ø. وصفة [مبالغة، في المفرد]: خِلَفْنٌ.

139– فَعلْنَى: اسما [في المفرد]: جَلَنْدَى: اسم رجل، وحَبَوْنى: موضع. وصفة [مبالغة، في المفرد]: كفَرْنَى [ل: كفر: خاملٌ أحْمَقُ].

140– فِعلْنَة : [مصدرا] : يمشي العِرَضْنَة: إذا مشى معترضاً، و[صفة مبالغة، في المفرد]: رجل خِلَفْنة: كثير الخلاف.

141– فُعلْنِيَة: [مصدرا]: (والهاء لازمة): بُلَهْنِيَة [ل: بلهن: البُلَهْنِية والرُّفَهْنِية: سَعَة العيش]. وصفة [مشبهة، في المفرد]: رجل سُحَفْنِيَة [ل: سحف: رجل سُحَفْنيةٌ أي محلوق الرأس] (ينظر: فُعَلِّية).

142– فَعلُوت:[اسما]: تَلَبُوت: أرض، واسم وادٍ بين طَيِّئٍ وذُبْيانَ. [ومصدرا]: ملَكوت، وجَبَرُوت، ورَحَمُوت (من الرحمة)، ورَهَبُوت (من الرهبة) وعَظَموت (من العظمة) وسلَبوت (من السلب)، و[صفة مبالغة، في المفرد]: ناقة تَرَبوت: آنسة لا تنفر، وحلَبوت وركَبوت: تصلح للحلب والركوب، ورجل خلَبوت: خداع مكار.

143– فَعلُوتى: [مصدرا]: إلاّ رَحَمُوتَى من الرحمة، ورَهَبُوتَى من الرهبة، ورَغَبُوتَى من الرغبة، وملَكوتى: الملك، وجَبَروتى: العظمة، [صفة مبالغة في المفرد]: ناقة حلَبُوتَى وركَبوتَى.

144– فَعلُوس: [اسما، في المفرد]: قَرَبُوس [ل: قربس: القَرَبُوس: حِنْوُ السَّرْج، والقُرْبُوس لغة فيه حكاها أبو زيد، وجمعه قَرَابيس].

145– فَعلْوَل: [اسم جنس جمعي]: كنَهْوَرٌ (للمطر الدائم. وقال الزبيدي: قطع من السحاب كالجبال، واحدها: كَنَهْوَرَة. فعلى هذا يكون اسماً)، وصفة [مبالغة، في المفرد]:]: كنَهْوَرٌ أيضا [قا: كنهور: الكَنَهْوَرُ، كسفرجلٍ، من السَّحاب: قطَعٌ كالجِبالِ، أو المُتَراكِمُ منه، والضَّخْمُ من الرِّجالِ (فعلى هذا يكون صفة)]، وبلَهْوَر [ل: بلهر: كُلُّ عظيم من ملوك الهند بلَهْوَرٌ ؛ قا: البَلَهْوَرُ، كغَضَنْفَرٍ: المكانُ الواسع].

146– فعَلُول: اسما [في المفرد]: قَربُوس (السَّرج)، وطَرَسُوس (بلد)[1]، ونَفَقُور: النصارى، وبَلَصُوص: طائر أسود. وصفة [مبالغة في المفرد]: بَلَعُوس، حلَكوك (الشديد السواد).

147– فعْلُول: بفتح الفاء: [اسما، في المفرد]: الزَّرْنُوقان: العمودان ينصب عليهما البكرة، وطَرْسُوس (بلد)، وقَرْبُوس (السَّرج)، قال ابن دَرَسْتَويه في شرح الفصيح: العامة تقول: طرْسُوس بسكون الراء، وقرْبوس، بسكون الراء، وهما خطأ لإن "فَعْلول" ليس من أبنية كلام العرب ولا في المعرب كلمة إلاّ واحدة أعجمية معربة في قول العجاج: "من آل صَعْفُوق وأتباع أخَر"، وهو اسم معرفة بمنزلة إبراهيم وإسماعيل ونحوهما من الأسماء الأعجمية التي ليست على أبنية العربية؛ و[صفة مبالغة في المفرد]:]: صَعْفُوق وهو الذي يحضر السوق للتجارة ولا نقد معه وليس له رأس مال فإذا اشترى أحد شيئاً دخل معه[2].

148– فُعْلُول اسما [في المفرد]: عُصفور، جُنْمور، عُسْلوج، عُنْقود، حُرْقُوصهُنَيٌّ مثل الحصاة صغير، دُوَيبَّةٌ كالبُرْغوثِ)، وبُعكوك (الرهج والغبار)؛ وصفة [مبالغة في المفرد]: البُعكوكة من الإبل: المجتمعة العظيمة، وبُهلُول، وبُرْغُوز للشابّ الطريّ وللغزال، وحُلْكوك (الشديد السواد).

149– فِعْلَوْل: [اسما، في المفرد]: فِرْدَوْس أَصله رُوميّ عرّب، وهو البُستان. وصفة [مبالغة في المفرد]: عِلْطَوْس [قا:علطس: العِلْطَوْسُ،كفِرْدَوْس: الخِيارُ الفارِهَةُ من النُّوق، والرجُلُ الطويل]، وحِرْذَوْنٌ [ل: حرذن: الحِرْذَوْنُ: العَظَاءَةُ (...) والحِرْذَوْنُ من الإبل: الذي يُركَبُ حتى لا تَبقى فيه بقيَّة. الجوهري: الحِرْذَوْنُ دُوَيْبَّة، بكسر الحاء، ويقال: هو ذكرُ الضَّبِّ].

150– فَعْلُون: [اسما، في المفرد]: عَرْبُون (لغة في عُرْبُون)؛ و[اسم جنس إفرادي]: سَرْجُون (لغة في سِرْجين: والسَّرْجينُ والسِّرْجينُ والسِّرْقِينُ: الزِّبْلُ، مُعَرَّبا سَرْكينِ، بالفتح).

---

[1] طَرَسوس: بلد، ولا يخفف إلاّ في الشعر لأن فَعْلُول (بفتح الفاء وسكون العين) ليس من أبنيتهم ولَمْ يجئ منه غير صَعْفُوق (ينظر: ابن منظور، اللسان/ مادة: طرس).

[2] مما جاء على فَعلول، بالفتح: بَعْصُوص (جمع بعصوصة، وهي دُوَيبّة)، بَرْشوم وهو ضرب من التمر، وغَرنوق وهو طير من طيور الماء، والخَرْنوب. والفصحاء يضمونها جميعا والعامة هي التي تفتحها. (ينظر: المؤجغ السابق/ مادة: صعفق).

151– فَعْلَى: اسما [في المفرد]: رَضْوَى [ل: رضي: قال ابن سيده: ورَضْوى اسم جبل بعينه، وبه سميت المرأةُ، قال: ولا أحمله على باب تَقْوَى لأنه ليس في الكلام (ر.ض.ي) فيكون هذا محمولاً عليه؛ ص: رضا: وقالوا: رَضِيَ، لمكان الكسر، وحقُّه أن يقال رَضُوَ]، عَوَّى [ل: عوي: قال ابن سيده: العَوَّاءُ: مَنْزِلٌ من منازل القمر يُمَدُّ ويُقْصَر، والألف في آخره للتأنيث بمنزلة ألف بُشْرَى]؛ و[مصدرا]: عَوَّى: من عَوَيْت، بَقْوَى وتَقْوَى وفَتْوَى، و[صفة مشبهة، في المفرد]: تجيئ بالهاء، نحو: ناقة حَلْبَاة وركبَاة، وبألف التأنيث: نحو: سكْرى، وعَبْرى، وثَكْلى، وعَلْقَى: نبت، وقال سيبويه: تكون واحدة وجمعاً، ورَهْوى: عيب تعاب به المرأة، وامرأة جَهْوى: قليلة التستر، وقيل وزنهما: فُعْل، وفَعْل.

152– فُعَلَى بالضم والقصر: [اسما، في المفرد]: شُعَبَى وأُدَمَى (موضعان)، وجُنَفَى (موضع أيضا)، وأُدَمى (حجارة حمر في بلاد بني قشير، وهو غير الأدَمى السابق)، وجُعَبَى (عظام النمل التي تعض ولها أفواه واسعة). و[صفة مبالغة: أُرَبَى: من أسماء الداهية و[الرجل في الربَّا يُرْبي].

153– فُعْلَى: [اسما في المفرد]: مُوسى (الحديدة) مصروفة وغير مصروفة. و[اسم جنس جمعي] بُهْمَى: نَبْت [ل: بهم: قال الليث: البُهْمى نَبْت (...) ويقولون للواحد بُهْمى، والجمع بُهْمى؛ قال سيبويه: البُهْمى تكون واحدة وجمعاً وألفها للتأنيث؛ وقال قومٌ: ألفها للإلْحاق، والواحدة بُهْماةٌ]. [ومصدرا]: طُوبَى [ل: طيب: طُوبى: فُعْلى من الطِّيبِ؛ كأَن أَصله طُيْبَـــى، فقلبوا الياء واواً للضمة قبلها، و[صفة مشبهة]: حُبْلى، و[صفة تفضيل]: دُنْيَا، روى ابن الأعرابي: دُنْياً منوّاً، شبهوه بفُعْلَل.

154– فِعْلَى: اسماً (كثير)، منه [في المفرد]: مِعْزَى، الشِّعْرى: نجم، قالوا: كِسْرى؛ و[اسم جنس إفرادي]: دِفْلى: نبت. وفي الجمع: الظِّرْبَى جمع ظَرِبان، والحِجْلى جمع الحَجَل. وصفة [مشبهة]: لم يجئ مقصورا إلا قسمة ضيزى (هي على فُعْلى بالضم عند بعضهم، مثل: حُبْلى)، ورجل كيصَى (نقله ثعلب منوّناً، فقيل هو صفة، وقيل اسم وصف به، وقيل هو فِعْلَى كضيْزى غير منوّن)، وعِزْهى، وامرأة سِعْلاة. وحكى الجرْمي في الفرخ: امرأة حيكى. وما سوى ذلك جاء بالهاء: رجل عِزْهاة، وذكره ابن القطاع بغير هاء.

155– فِعْلِياء : اسما [في المفرد]: كِيمِيَاء وهو معرّب، [مصدرا]:كِبْرِياء، وسيمياء وهي مثل السيمَى [صح: سوم: السيما، مقصورٌ من الواو. قال تعالى: "سيماهُمْ في وُجوهِهِمْ" وقد تجيء السيماءُ والسيمياءُ ممدودين؛ل: سوم:السُّومَةُ والسِّيمةُ والسِّيماء والسِّيمِياءُ: العلامة]، و[صفة مشبهة،في المفرد]:قِرْحِياء (الأرض الملساء)، جِرْبِياء [قا: الجَرَب: الجِرْبِياءُ: ككِيمِياءَ: الشَّمْأَلُ، أو بَرْدُها، أو الرِّيحُ بين الجَنوبِ والصَّبَا، والرَّجُلُ الضَّعيفُ].

156– فِعْلِيانة: [اسما، في المفرد]: صِلِّيانةٌ (واحدة الصِّلِّيَان، هو شجر) و[اسم جنس جمعي]: نِرْسِيانة [ل: نرس: النِّرْسِيانُ: ضرب من التمر يكون أجوده (...) وفي التهذيب: نِرْسِيان واحدته نِرْسِيانَة].

157– فَعَلِيل: [اسم جنس جمعي]: حَمَصِيص [ل: حمص: الحَمَصِيصُ بَقْلَةٌ دون الحُمَّاضِ في الحُموضة طيّبةُ الطعم تنبُت في رَمْل... واحدته حَمَصِيصةٌ]. وصفة [مبالغة]: صَمَكِيك [ل: صمك: الصَّمَكِيكُ والصَّمَكُوكُ: الغليظ من الرجال الجافي، وقيل: الجاهل السريع إلى الشر والغَواية]، وحَبَلِيل، وحَمَقِيق.

158– فِعْلِيل: اسماً [في المفرد]: بِرْطِيل، ودِهْلِيز. و[صفة مبالغة، في المفرد]: حِرْبِيش، وصِهْمِيم، ورِعْديد، وزِنْجِيل، (ينظر: فئعيل).

159– فَعْلَل:[اسما، في المفرد]: بَلْنَطٌ، [قا: البَلَنْطُ، كجَعْفَرٍ: شيءٌ كالرُّخامِ (ينظر أيضا: فَعَنْل)، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قَعْنَب [ل: قعنب: القَعْنَبُ: الصُّلْبُ الشَّديدُ من كل شيءٍ].

160– فُعُنْل: : [اسم جنس جمعي]: تُرُنْج، من الحمضيات [ل: ترج: التُّرُنْج، واحدته تُرُنْجَةٌ]؛ وصفة [مبالغة]: وتَرٌ عُرُنْدٌ أي غليظ، عُرُنٌ الرجل الشديد الذي لا يطاق؟ = عِرْنَةٌ).

161– فِعْلال: [اسم جنس إفرادي]: فِرِنْداد [قا: الفِرْدُ: الفِرِنْدادُ: شجرٌ، وموضع به قَبْر ذي الرُّمَّة]، جِعِنْبَار؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: جِعِنظَار [قا: جعظري: والجِعِنْظارُ: الشَّرِهُ النَّهِمُ، أو الأكولُ الضَّخْمُ، كالجَعَنْظَر].

162– فَعَنْلَل: [اسم جنس جمعي]: عَرَنْقَصٌ (ينظر: فُعْلُلاء)]، و[صفة مبالغة، في المفرد]: الجحَنْفَل، قال الزبيدي: م يأت اسماً، والجحَنْفَل: العظيم الشفة [قا: الجحفل: والجَحَنْفَلُ: الغَلِيظُ الشَّفَةِ]؛ وعَبَنْسَق (السَّيِّءُ الخُلُق)، وحَزَنْبَل، وعَفَنْجَج.

163- فَعَنْل: [اسم جنس إفرادي] (قليل): قَرَنْفُل، [اسم جنس جمعي]: عَرَتُن (ينظر: فَعَلُل).

164- فَعَنْلى: اسماً [في المفرد]: عَكَنْبَى: العنكبوت، وقَرَنْبَى [ل: قرنب: القَرَنْبَى، مقصور، فَعَنْلى، معتلاً. حكى الأَصمعي: أنه دُوَيْبَّة شِبْهُ الخُنْفُساء أَو أَعظم منها شيئاً، طويلة الرجل]، وبَلَنْصَى [قا: البَلَنْصَى: طائِرٌ أَخْضَرُ البَيْضِ جمعه بَلاصِيُّ. و[اسم جنس جمعي]: بَلَنْصَى [قا: البَلاَّص: البَلَنْصَى: جَمْع، والواحد: بلنصاة: بقلة]. وصفة [مبالغة]: سَرَنْدى: الشَّديد، وعَلَنْدى: الصلب الشديد، وضرب من الشجر أيضاً؛ وشَرَنْدى وشَرَنْتَى: غليظ، وكَلَنْدى: أرض صلبة، وخَبَنْدى: جارية ناعمة، وحَطَنْطَى: الرجل الأحمق، وَعَبَنْقَى وَعَقَنْبَى من صفات العُقاب، وجاء صفةً بالهاء، قالوا: عقاب عَقَنْبَاة.

165- فَعْنَلَى: اسما [في المفرد]: صَعْنَبَى (موضع باليَمامةِ). و[اسم جنس إفرادي]: هَرْنَوَى (نبت، ينظر: فَعْلَوى).

166- فِعَنْلَى: [اسم جنس جمعي]: بِلَنْصَى (ينظر: فَعَنْلى)، و[مصدرا]: فيه حرف واحد وهو العِرَضْنَى: الاعتراض في المشي، يقال: هو يمشي العِرَضْنَى، و[صفة مبالغة]: خِلَفْنَاة [ل: خلف: رجل خِلَفْناة: مُخالفٌ).

167- فِعْوَال: اسماً [في المفرد]: سِرْوَال، وعِنْوَان. وصفة [مبالغة، في المفرد]: جِلْوَاخ [ل: جلخ: الجِلْواخُ الواسع الضخم الممتلئ من الأَودية].

168- فَعَوْعَل: اسما [في المفرد]: قَنَوْنَى: موضع، وحَضَوْضَى (النار)؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: عَثَوْثَل، ورَنَوْنَى دائم النظر)، وشَطَوْطَى (ناقة عظيمة السَّنام)، وشَجَوْجَى (الرجلُ المُفْرِطُ الطُّول).

169- فَعُول: [مصدرا]: قَبول، بالفتح. ويقال في لغة: توضأت وَضوءاً حسناً، بالفتح، للمصدر، والوَقود كذلك.. القَبول والوَلوع مفتوحان وهما مصدران شاذان. وما سواهما من المصادر فمبني على الضم. وصفة [مبالغة، في المفرد: عَروب: المرأة المحبة لزوجها]، وعَتود (الجَدْيُ الذي استَكْرَشَ وبلغ السِّفادَ)، وناقة أَصُوصٌ (شديدةٌ مُوَثَّقةٌ)، وماء طَهُور، وغَرور (من صفات الشيطان)، صَدُوق، وعَدُوّ، والسَّقوف (ما يستف)، والرَّكوب (ما يركبون).

170– فُعُول : اسما [في المفرد]: نُجُوّ [ل: نجا: النَّجْوُ السَّحاب الذي قد هَراقَ ماءَه ثم مَضَى، وقيل: هو السحاب أَوَّل ما يَنشأُ، والجمع نِجاءونُجُوٌّ]، و[في الجمع]: فُلُوس؛ و[مصدرا]: سُرور، وجلوس؛ و[صفة مشبهة، في الجمع]: فُتوّ [قا: الفَتَى: الشابُّ، والسَّخِيُّ الكريمُ، وهُما فَتَيانِ وفَتَوانِ، ج: فِتْيانٌ وفِتْوَةٌ وفُتُوٌّ وفُتِيٌّ؛ وهْيَ فَتَاةٌ].

171– فِعْوَل: [اسما، في المفرد]: درهم، عِتْوَد [قا: العتِيد: عِتْوَدٌ،كدِرْهَمٍ ويُفْتَحُ: وادٍ]، وذِرْوَد؛ وقال قوم: اسم المرأة بَرْوَع خطأ إنما هو بِرْوَع. و[اسم جنس إفرادي]: إلاّ: خِرْوع: وهو كل نبت لاَنَ.

172– فَعْوَل: اسماً [في المفرد]: جَدْوَل، وصفة [مبالغة، في المفرد]: حَشْور [ل: حشر: الحَشْوَرُ من الدواب: المُلَزَّز الخَلْقُ، ومن الرجال: العظيم البطن].

173– فَعُولاء: [اسما، في المفرد]: عَشُوراء [ل: عشر: عاشُوراءُ وعَشُوراءُ، ممدودان: اليومُ العاشر من المحرم]؛ حَرُوراء، وهو اسم موضع[1]، ودَبُوقَاء، وهي العَذِرَةُ، وغِراءٌ يصادُ به الطَّيْرُ، و[صفة]: دَقُوقَاء (لقب رجل، من: دَقَّ، ويقصَر).

174– فَعَوْلَن: اسماً [في المفرد]، (قليل): حَبَوْتن [ل: حبن: حَبَوْتَن: اسمُ وادٍ؛ عن السيرافي، وقيل: هو اسم موضع بالبحرين، وروى ثعلبي : حَبَوْنَى؛ قا: حَبَوْتَنٌ: عَلَمٌ، ووادٍ]؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: عَشَوْزَن العَسِرُ الخُلُق من كل شيء)، وحَبَوْكَر (داهية)، وفدَوْكَس (شديد).

175– فَعَوْلَى: اسما [في المفرد]: قَنَوْنَى وعَدَوْلَى (موضعان)، وصفة [مبالغة]: رَنَوْنَى، وشَطَوْطَى، وشَجَوْجَى، (ينظر: فَعَوْعَل).

176– فِعْيَال: اسماً [في المفرد]: كِرْيَاس [ل: كرس: الكِرْيَاس: الكَنِيف]. وصفة [مشبهة]: عِنْيَان [صح: عنن: وقد يكسر، فيقال عِنْوانٌ وعِنْيانٌ؛ مقا: عنّ: عُنْيان الكِتاب، وعُنْوانه، وعُنْيانه. وتفسيره عندنا أنّه البارز منه إذا خُتِم].

[1] حروراء: بديل شكلي لـــ: حرّ، وحَرُورى، حَرُورِيَّة، يؤيده ما جاء في لسان العرب (مادة: حرر) حيث قال ابن منظور: حَرُوراءُ اسم قرية، يمد ويقصر، ويقال: حَرُورِيٌّ بَيِّنُ الحَرُورِيَّةِ.

177- فَعِيل: اسماً [في المفرد]: بَعير، جليل (اسم نبات). و[صفة مشبهة]: [صغير]، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قالوا: قِدْرٌ وئيَّة (ضخمة)، وبئر قَعيرة (بعيدة القعر)، وعليم بالأمور.

178- فَعْيَل: بفتح الفاء: اسما [في المفرد]: عَثْيَر، وصفة [مبالغة، في المفرد]: ضَهْيَد وهو الرجل الصلب. وقال ابن جني: هما مصنوعان.

179- فِعْيَل: اسماً [في المفرد]: حِمْيَر، وطِرْيَف: موضع، و[اسم جنس إفرادي]: عِثْيَر وهو الغبار، وحِثْيَل وغِرْيَف وهما ضرب من الشجر؛ وصفة [مبالغة]: غِرْيَد: ناعم، وطِرْيَم: العسل أو السحاب المتراكم، وغِرْيَل وغِرْيَن: الماء الخاثر الكثير الحمأة والطين.

180- فَعِيلاء: اسماً [في المفرد]: عَجيساء وقَرِيثَاء، جعلهما سيبويه اسمين وجعلهما غيره صفتين، وعَجِيساء عند سيبويه الظُّلمة، وعند غيره العظيم من الإبل. وصفة [مبالغة، في المفرد]: كَثِيرَاء.

181- فَعَيْلَل: [اسما، في المفرد]: خَفَيْلَل (لعلها من خفل فتكون بمعنى الخافل أي الهارب، فتكون صفة)، وحَفَيْدَد (لعلها من حفد أي أسرع وخفّ، فتكون أيضا صفة). وصفة [مبالغة، في المفرد]: عَمَيْثَل [ل: عمثل: العَمَيْثَل من كل شيء: البطيء لعِظَمه أو ترَهُّله، والأُنثى بالهاء]، وخَفَيْدَد [ل: خفد: الَخفَيْدَد: الظليم الطويل الساقين]، وسَمَيْذَع.

182- فُعَيْلَى: اسماً [في المفرد]: قُصَيْرَى [ل: قصر: القُصَيْرَى: أَسْفَلُ الأَضْلاعِ]، و[مصدرا]: المُطَيْطَى [ل: مطط: المُطَيطى، مقصور؛ عن كراع، والمُطَيْطاء، كل ذلك: مِشْيةُ التبختر].

183- فِعْيَول: اسماً [في المفرد]: كِدْيَوْس (لعلها تعني الكدس وهو العَرَمَة من الطعام والتمر والدراهم)، وصفة [مبالغة، في المفرد]: عِذْيَوْط.

184- [فَمْعَل: اسما، في المفرد: عَمْلَق (ينظر: فِمْعَال)]، و[صفة مبالغة]: سَمْحَج [ل: سمحج: فرس سَمْحَجٌ: قَبَّاءُ غليظة اللحم مُعْتَزَّةٌ].

185- فَناعِل: اسماً [في الجمع]: جنَادب، وصفة [مبالغة، في المفرد]: عَنَابِس [ل: عنبس: عَنَابِسٌ والعَنْبَسيُّ: من أسماء الأسد، أُخذ من العُبُوسِ].

186– فُناعِل: اسماً [في المفرد]: خُناصِرة [ل: خنصر: خُناصِرَةُ، بضم الخاء: بلد بالشام]، وصفة [مبالعة، في المفرد]: كُنَادر. وقيل هو فُعَالل، (ينظر: فُعَالل).

187– فِنعال: اسما [في المفرد]: سِنْداد [ل: سند: سِنْداد: اسم نهر]، وعِنْقَاد [ل: عقد: العُنْقُودُ: واحد عناقيدِ العنب، والعِنقادُ لغة فيه]. وصفة [مبالغة، في المفرد]: قِنعَاس [ل: قنعس: ناقة قِنْعاسٌ: طويلة عظيمة سَنِمَةٌ، وكذلك الجمل؛ وقيل : القِنْعاس الجمل الضخم العظيم، وهو من صفات الذُّكور عند أَبي عبيد].

188– فُنْعَل: [اسما، في المفرد]: جُنْدَب (لغة)، وعُنْصَلٌ (يقال عُنْصُل وعُنْصَل للبَصَل البَرّي)، و[صفة مبالغة، في المفرد]: ضُنُأْك (ينظر: فُعُأْل)، وغُنْظَب، ولِحْيَة كُنْثَأة، نقله أبو عبيدة، وأثبته الزبيديّ في الصفات، وقيل النون أصلية.

189– فِنْعِل: اسماً [في المفرد]: زِبْرِجٍ [قا: الزِّبْرِجُ، بالكسر: الزِّينَةُ من وَشْيٍ أو جَوْهَرٍ، والذَّهَبُ، والسَّحابُ الرَّقيقُ فيه حُمْرَةٌ]، هِنْبِر (الضبع). و[صفة مبالغة]: قِنْطِرٌ الداهية)]، حِنْدِس.

190– فَنَعْلَل: [اسم جنس جمعي]: كَنَهْبَل، بفتح الباء وضمِّها: شجر عِظام، وهو من العِضاه. واحدته كَنَهْبَلة، [صفة مبالغة، في المفرد]: جَنَعْدَل (البعير القويُّ الضخم، والغليظ من الرجال).

191– فَنَعْلُل: [اسم جنس جمعي]، قليل: كَنَهْبُل، بفتح الباء وضمِّها: شجر عِظام، وهو من العِضاه. واحدته كَنَهْبَلة. [وصفة مبالغة، في المفرد]: جَنَعْدُل، أثبته الزبيدي خماسياً في الصفات لفقدان فَنَعْلُل. وأما عجوز شَنَهْرَبَة فقيل: هي كسَفَرْجَلَة. والظاهر أنها فَعَلَّلَة.

192– فَنْعليل: اسماً [في المفرد]: فَنْطَلِيس، وزَنْجبيل: معرب، وقال قوم: هو الخمر، وعَنْدليب: طائر، ومَنْجنيق إن كان رباعيا، ومَنْجَنِين: الدولاب (ينظر: مَنْفَعيل). وصفة [مبالغة، في المفرد]: عَنْتَرِيس، وحبّ حَنْبريت: خالص، ورجل خَنْشَلِيل أي ماض). وذكر سيبويه في باب التصغير أن خَنْشَلِيل وزنها فَعَلِّيل.

193– فِنعيل: [اسم جنس جمعي: قِنْبِيرٌ : ضَرْبٌ من النبات]، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قِنْطِيرٌ (الداهية)]، وزِنْجيل: الرجلُ الضعيف البدن (ينظر: فنْعيل)، وشِنْظِير: السَّيِّئُ الخُلُق الفَحَّاشُ، وصِنْديد.

194– فَوَاعِل: [صفة مشبهة، في الجمع]: صفة لمؤنث كحائض وحوائض، أو لمذكر مَنْ يعقل كفوارس، أو لمذكر مَنْ لا يعقل كجمل بازل وبوازل، و[صفة فاعل، في الجمع]: لمذكر مَنْ يعقل كهوالك، ونواكس. والمعروف أنه جمع لفاعلة كضاربة وضوارب.

195– فَوْعَال: اسماً: (قليل): قالوا: تَوْرَاب للتراب؛ والتَّوْلاب معرب؛ ومصدرا: حَوْقال (=حوقلة ؟). وحكى بعضهم أنه جاء صفة [مبالغة]، قالوا: رجل هَوْهَاء [ل: هوه: رجل هَوْهاءٌ، وهَوْهاءةٌ، وهَوْهاةٌ: ضعيف الفؤاد جبان].

196– فَوْعَل:[اسما في المفرد]: زورق، وجوْشن: الصدر، وجَوْرب: فارسي معرب، [اسم جنس إفرادي]: دوصق (البصل)، و[اسم جنس جمعي]: عَوْسج (شجر من شجر الشوك، واحدته: عَوْسَجة)، و[مصدرا]: شَوْكر: اسم من الشكر، ونوفل: من النافلة؛ وصفة [مبالغة]: هَوْزَب، وكوثر: كثير، وعَوْطب: من أسماء الداهية، وكَوْمَح: متراكب الأسنان، والسوحق: الطويل.

197– فَوْعَلاَن: [اسم جنس إفرادي]: ضَوْمَرَان [ل: ضمر: الضَّيْمُرانُ والضَّوْمَرانُ، ميمهما تضم وتفتح: ضرب من الشجر؛ قا: الضَّيْمَرانُ والضَّوْمَرانُ: من رَيْحانِ البَرّ]، و[مصدرا]: حَوْقَزَان [ل: حفز: والحَوْفَزانُ: فَوْعلان، من الحَفْز].

198–[فَوْعَلة: اسما، في المفرد: حَوْصَلة (ينظر: فَوْعَلاَء)، ومصدرا: حَوْقَلة (سرعة المَشْي، والإعْياء والضعف)].

199– فَيَاعِل:اسماً [في الجمع]: غيَالِم (والغَيْلَمُ: ذكَر السلَّحفاة)، وصفة [مبالغة، في الجمع]: غيالِم (والغَيْلَمُ: المرأة الحَسْناء، والجارية المُغْتَلِمةَ، والشاب الكثير الشعر العريض مَفْرِقِ الرأس)، وعَياهِم [ل: عهم: العَياهِمُ: الشِّدادُ من الإبل، الواحد: عَيْهَمٌ وعَيْهُومٌ].

200– فَيْعال: [اسم جنس جمعي]: عَيْثام: ضرب من الشجر (واحدتُه عَيْثامةٌ)، و[صفة مبالغة، في المفرد]: غَيْدَاق: ممتلئ الشباب، وهَيْذار: كثير الكلام.

201– فِيعَال: اسماً [جنس إفرادي]: ديمَاس، في أحد احتمالاته [ل: دمس: الدِّيمَاسُ والدَّيْماسُ: الحَمَّامُ]؛ ومصدرا نحو: ميلاَغ (من: ولَغَ).

202– فَيْعَل: [اسما، في المفرد]: السَّيْطل: الطَّسْت، وشَيْزر: موضع، وخَيْبَر: موضع، والتَّيْرب: التراب، والغَيْلم: ذكر السلاحف، والدَّيْدَن: الدأب، وقَيْصر: اسم أعجمي، وبيْدَر،

ونَيْدَل [ل: ندل: النِّيدل بكسر النون وفتحها وتثليث الدال وبفتح النون وضم الدال، والنئدلان مهموزة بكسر النون والدال وتضم الدال، والنئدل بكسر النون وفتحها وضم الدال: الكابوس، ومَيْمَس: ـــ ؟، وقيل وزنه: فَعْمَل مشتقاً من ملس، (ينظر: فَعْمَل)؛ و[اسم جنس إفرادي]: هَيْشر: ضرب من النبت؛ و[صفة مشبهة، في المفرد]: ضَيْفَن: الذي يَتْبع الضيف، و[صفة مبالغة، في المفرد]: قَيْقَم [ل: قمم: رجل قَيْقَمّ: واسع الخُلُق]، وصَيْدح: شديد الصوت، وصَيْقَل، وصَيْرَف (النقّادُ من المُصارفةِ)، وخَيْفَق، وبَيْئَس، وضَيْغَم، وامرأة عَيْطَل: طويلة، وصيْرَف.

203– فَيْعَل: [اسما، في المفرد]: نَيْدَل (ينظر: فَيْعَل)، و[صفة مشبهة، في المفرد]: خَيْزُبٌ [في اللسان بالفتح: ل: خزب: والخَيْزَبُ والخَيْزَبانُ: الرَّخْصُ اللَّيِّنُ.].

204– فَيْعَلاَن: [مصدرا: هَيْلَمَان (ينظر: فَعْلَمَان)]، ونَيْدَلان [ل: ندل: النَّيْدُلانُ والنَّيْدَلانُ: الكابوسُ، والنيدلان، بكسر النون والدال وتضم الدال]؛ واسم جنس إفرادي: ضَيْمَرَان (ينظر: فَوْعَلاَن)؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: تَيَّحَان [مقا: نيح: رجلٌ مِتْيَحٌ وتَيِّحَان وتَيَّحَان: عرِّيضٌ في كلِّ شيءٍ]، تَيَّهَان[ل: تيه: رجل تائهٌ وتَيّاهٌ وتَيَّهان ورجل تَيْهانٌ وتَيِّهانٌ إذا كان جَسُوراً يَركَبُ رأسَه في الأمور]، ودَيْدَبان [ل: دبب: الديدبان: الطليعة، فارسي معرب، وأصله ديذه با ؛ قا: الوَعْ: الدَّيْدَبانُ يكونُ واحداً وجَمْعاً]، طَيْلَسَان: فارسي معرب معناه أسود حالك [عب: طلس: الطيلَسان: الأسود (...) وقال الليث: الطَّيْلَسَان يُفْتَح ويُكْسَر، ولم أرَ فَيْعَلان مكسوراً غَيْرَه، وأكثر ما يَجِيءُ مفتوحا].

205– [فَيْعُلان: اسم جنس إفرادي: ضَيْمُرَان (ينظر: فَوْعَلاَن)، ومصدرا: نَيْدُلاَن (ينظر: فَيْعَلاَن)، صفة مبالغة، في المفرد: كَيْذُبان، وطَيْلُسَان (ينظر: فَيْعَلاَن)].

206– فَيْعَلَة: [اسما ؟]: رَيْحَنَة ؟ (لعلها الريحانة أو بمعنى الراحة فتكون مصدرا)، [مصدرا: بَيْطَرَة (معالجة الدواب)].

207– فَيْعَلُول: [مصدرا: دَيْدَبُون [ل: ددن: الدَّيْدَبُون: اللهو]؛ و[صفة مبالغة، في المفرد]: زَيْزَفُون [ل: زفن: قوْس زَيزَفون: مُصَوِّتة عند التحريك... قال ابن جني: هي في ظاهر الأمر فَيْعَول من الزَّفْن لأنه ضرب من الحركة مع صوت، وقد يجوز أن يكون زَيزَفون رباعيّاً قريباً من لفظ الزَّفْن؛ قال ابن بري: ومثله في الوزن دَيْدَبون، قال: ووزنه فَيْعَلُول،

الياء زائدة]، ناقة عَيْسَجور: سريعة، وخَيْتَعور: لا يدوم على العهد، وناقة صَيْلَخود: صلبة شديدة.

208- فَيْعلون: [مصدرا]: دَيْدَبُون: اللهو(ينظر: فَيْعلُول). وجاءت كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عَيْدشون: دويبَّة، وصَيْخَدون: الصلابة. وصفة [مبالغة في المفرد]: حَيزبون: العجوز، وقيدحون: سيء الخلق.

209- فَيْعُول: [اسم جنس إفرادي]: قَيْصُوم، وقَيْعُون (كلاهما نبت)؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: غَيْشُوم.

210- فَيْعُولى: [اسما، في المفرد]: هَيُّولى (ينظر: فَعُّولى)، و[مصدرا]: فَيْضُوضَى (ينظر: فِعِّليلاء).

211- مَفَاعِل: اسماً (لا يكون إلا جمعاً): مَنَابر، وصفة [مبالغة، في الجمع]: مَدَاعس [ل: دعس: المَداعِسُ: الصُّمُّ من الرماح (مفردها: مِدْعَس)].

212- مَفَاعِيل: اسم [في الجمع]: مناديل، وصفة [مبالغة، في الجمع]: مغاوير (جمع مغوار وهو المبالغُ في الغارة).

213- مِفْعال: [اسم آلة في المفرد]: منقار (منقار الطائر: مِنْسَرُه)، والمِنْقار (حديدة كالفأس يُنْقَرُ بها)، مِزْمَار؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: مِفْساد.

214- مَفْعَل: [اسما، في المفرد]: مَوْهَب: اسم رجل، ومرْيَم: اسم امرأة وهو أعجميّ، ومَوْكَل: اسم موضع. وقولهم: دخلوا مَوْحَد وموزَن: موضِعان و[اسم جنس إفرادي]: مَحْلَبُشَجَرٌ له حَبٌّ يُجْعَلُ في الطِّيب)، و[اسم مكان: مَلْعَب (موضع اللعب، ومَرْمًى (موضع الرمي)]؛ ومصدرا [ميميا]: مَهْيَع (من هاَعَ يَهِيعُ)، ومفَرّ، ومضرَب، ومَدْعًى، وقالوا: المعجَز والمعجِز في العجْز الذي هو ضد الحزم، وكذلك قالوا في المعجَزة والمعجِزة، والمعتَبة والمعتِبة.

215- مَفْعُل: أثبته بعضهم بغير هاء، نحو: [مصدرا] : مكرُم، ومَعُون. مَأْلُك [ل: ألك: الأَلوك، والمَأْلَكة، والمَأْلُكة: الرسالة لأنها تُؤْلَك في الفم (...) وقد يقال مَأْلُكة ومَأْلُك]، ومَيْسُر، ومَهْلُك؛ [اسم مكان]: مَقْبُر، وقيل هو جمع لما فيه التاء. وقال السيرافي: مفرد أصله الهاء. [و] قال سيبويه: وليس في الكلام مَفْعُل، قال ابن خالويه في شرح الدريدية: وذكر الكسائي

والمبرّد مكْرُماً ومَعُوناً ومألُكاً فقال من يحتج لسيبويه: إن هذه أسماء جُموع وإنما قال سيبويه لا يكون اسم واحد على مَفْعُل. قال ابن خالويه: وقد وجدت أنا في القرآن حرفاً "فنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرَة" كذا قرأها عطاء.

216– مَفْعِل: (بفتح الميم وكسر العين): مصدرا: مَرجِع (رجوع). واسم مكان: نحو: مشرِق، ومغرِب، ومسجِد، ومَضرِب: موضع الضرب، ومَفَرّ: موضع الفرار، والمجزِر: موضع الجِزارة. وصفة [مبالغة، في المفرد]: رجل مَنْكِب (عَرِيف) [ل: نكب: مَنْكِبُ القوم رأْسُ العُرَفاء، على كذا وكذا عريفاً مَنْكِبٌ].

217– مُفْعَل: اسما، [في المفرد]: مُصْحَف. وصفة للفاعل: أقبَل فهو مُقْبِل، وأدبَر فهو مُدْبِر، وأسْهَب فهو مُسْهِب[1]؛ وصفة للمفعول: أكرمته فهو مُكْرَم.

218– مِفْعَل: [اسم مكان]: مِنْبر، وصفة [مبالغة]: مِطْعن، مِكرّ، مِفَرّ، ومِكْوَز: اسم رجل (والفعل: تَكَوَّزَ القومُ: اجْتَمَعُوا، و[اسم آلة: مِبْرَد، ومِنْخَل).

219– مِفْعِل: اسماً [في المفرد] فقط: مِنْخِر. وقيل حركة الميم إتباع، والأصل الفتح. وقد أجاز سيبويه الوجهين. وصفة [مبالغة، في المفرد]: مِنْتِن. قال سيبويه: وليس هذا من البناء (...) إنما كسروا أوائل هذين الحرفين إتباعاً لكسرة العين.

220– مَفْعِلَة: مصدرا: معذِرة، ومَعرِفة، ومَذِمَّة، ومَظِنَّة. [وصفة مبالغة، في المفرد]: نحو: أرض مَزِلَّة مَضِلَّة، و[صفة مفعول، في المفرد]: مَغِيرَة [ل: غير: أَرض مَغِيرة، بفتح الميم، ومَغْيُورة أي مَسْقِيَّة].

221– مِفْعِلّى: [اسم جنس إفرادي]: غير حرف واحد وهو: مِرْعِزّي [المِرْعِزّى: الزَّغَب الذي تحت شعر العنز]. و[صفة مبالغة، في المفرد]: رجل مِرِقِدَّى (دائم الرقاد)، وقيل: من الوصف بالاسم.

---

[1] في اللسان: سهب: قال ابن الأعرابي: أَسْهَب الرجلُ أكثرَ الكلام، فهو مُسْهَب، بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادر. ومما جاءَ فيه أَفْعَلَ فهو مُفْعَلٌ: أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ إذا أفْلَس، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ.

222- مُفْعول: (بضم الميم): اسما [في المفرد]: المُغرود (قيل: وزنه فُعلول: ضرب من الكمْأة)، والمُغْبُور، والمُغْثُور، والمُعْقُور: صمغ؛ [اسم آلة]: المُزمور (لغة في المزمار)، والمُنْخُور (لغة في المنخار)، والمُعلوق (ما يعلق به الشيء: المعلاق).

223- مَفْعُولاء: اسماً [في الجمع]: مَعْيوراء [مقا: عير: العَيْر: الحِمار الوحشيّ والأهليّ، والجمع الأعيار والمعيوراء]. وصفة [مشبهة، في الجمع]: مَشْيُوخاء [صح: شيخ: جمع الشَيْخِ شُيوخٌ وأَشْياخٌ وشِيَخَةٌ وشيخانٌ ومَشْيَخَةٌ ومَشايخُ ومَشْيوخاءُ].

224- مِفْعِيل: اسماً [في المفرد]: مِنْديل، وصفة [مشبهة، في المفرد]: مِسكين.

225- نِفْعِل: [اسم جنس إفرادي]: نِرْجِس (ينظر: نَفَاعِل)، و[صفة مبالغة]: نِفْرِج: وقيل نِفْرج فِعْلِل، وتعاقب الفاء والنون يدل على الزيادة [ل: فرج: رجل نِفْرِجٌ ونِفْرِجَةٌ ونِفْراجٌ ونِفْرِجاءُ، ممدود: ينكشف عند الحرب. ونِفْرِجٌ ونِفْرِجةٌ، وتِفْرِجٌ وتِفْرِجَةٌ: ضعيف جَبانٌ].

226- يَفاعِل: [اسما]، في الجمع: يَرَامِع الحَصى البيض تتَلألأ في الشمس، والواحدة يَرْمَعة)؛ و[صفة مبالغة، في الجمع]: جِمَالٌ يَعَامِلُ [ل: عمل: اليَعْمَلَة من الإبل: النَّجيبة المُعْتَمَلَة المطبوعة على العَمَل، ولا يقال ذلك إلا للأُنثى؛ هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي يَعْمَلٌ ويَعْمَلة]، وقيل: من الوصف بالاسم[1] [ل: عمل: اليَعْمَلُ عند سيبويه: اسم لأَنه لا يقال جَمَلٌ يَعْمَلٌ ولا ناقة يَعْمَلَةٌ، إنما يقال يَعْمَلٌ ويَعْمَلَة، فيُعلَم أنه يُعْنى بهما البعير والناقة، ولذلك قال لا نَعلَم يَفْعَلاً جاء وصفاً. وقال في باب ما لا ينصرف: إن سميتَه بيَعْمَلٍ جمعِ يَعْمَلةٍ فَحَجِّرْ بلفظ الجمع أَن يكون صفة للواحد المذكر. وبعضهم يَرُدُّ هذا ويَجْعَلَ اليَعْمَلَ وصفاً].

227- يفاعيل: اسما [في الجمع]: يَعَاسِيب؛ وصفة [مبالغة، في المفرد]: يَخاضِير.

يَفْعَلِّى: يَفْعَلِيّ: [نسبة]: يَرْقَئِيّ، (ينظر: يَفْعَاليّ).

[1] الوصف بالاسم في "يعمل" هو مذهب السيوطي. فقد جاء في أثناء تعليقه على " يلمق أن قولهم "جَمَل يَعمل وناقة يعملَة ورجل يَلْمَع" هو باب من الوصف بالاسم، وأن ما زاده بعضهم من نحو يزيد ويشكر ويوسف ويَحْمَد فلا يثبت به أصل بناء لأنه منقول من فعل أو أعجمي.

228- يفْعُول: اسماً [في المفرد]: يَرْبوع: دُوَيبَّة أكبر من الفأرة ولُطول قوائم وأذنين، ويَرْموك: موضع، ويأْجُوج، فيمن همز؛ وصفة [مبالغة]: جوع يَرْقوع: شديد، وظبي يَنْفور: شديد النفرة والقفز، ويَحْموم (شديد السواد).

229- يفْعِيل: [اسما، في المفرد]: يبْرين: اسم بلد معروف، [اسم جنس إفرادي]: يَعْضيد: نوع من الشجر، و[واسم جنس جمعي]: يقطين لشجر القرع [ل: قطن: اليَقْطينة القَرْعة الرَّطبة. التهذيب: اليقطين: شجر القرْع.]؛ وصفة [مبالغة]: يَعْقِيد: العسل المعقود بالنار.

2- قائمة المراجع[1]

أ) المراجع العربية:

1) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان): الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985.

2) ابن جني (أبو الفتح عثمان): التصريف الملوكي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، د. ت.

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، د.ت. 3 أجزاء.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1999، جزءان.

- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث، القاهرة، 1954.

- اللمع في اللغة، المحقق : فائز فارسالناشر، دار الكتب الثقافية - الكويت

3) ابن خلدون (عبد الرحمان): المقدمة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1983.

4) ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994.

5) ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996 .

[1] مرتبة بحسب ألقاب أصحابها ترتيبا ألفبائيا ورسمنا بخط غليظ العناوين كما أوردناها في ثنايا البحث.

6) ابن سلام الجمحي (محمد) : طبقات الشعراء، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

7) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل): المُحكَم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

8) ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن): المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، 1972 .

– الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1966.

9) ابن فارس (أبو الحسن أحمد): الصاحبي في فقه اللغة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

– مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 19816 أجزاء).

10) ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر): أبنية الأسماء والمصادر والأفعال، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999.

11) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله): شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، 1990.

12) ابن المثنى (أبو عبيدة معمر): مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتب الخانجي، مصر، 1954.

13) ابن مراد (إبراهيم): مقدمة لنظرية المعجم (مقدمة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

– مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي أ بيروت، 1997.

– من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010 .

14) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب (اللسان)، دار صادر، بيروت، 2000، (15جزءان).

15) ابن النديم (أبو الفرج محمد بن اسحاق): الفهرست، المقالة الثانية: في أخبار النحويين واللغويين، تحقيق رضا- تجدد، طهران، 1971.

16) ابن هشام (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المغني)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (جزءان)، د.ت.

17) ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي): شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

18) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.

19) الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسين): شرح شافية ابن الحاجب (شرح الشافية)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، (4 أجزاء).

20) الأندلسي (أبو حيان): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

21) أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ط.6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2003.

22) برجشتراسر (ج): التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.

23) بركة (بسام): علم الأصوات العام، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1988.

24) بعلبكي (رمزي منير): معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي- عربي) معجم)؛ دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

25) البكوش (الطيب): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1992.

26) تمام (حسان): اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994.

27) الجارم (علي) وأمين (مصطفى): البلاغة الواضحة، دار المعارف، مصر، د.ت

28) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن): المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987.

- دلائل الإعجاز، ط 3، دار الطليعة، بيروت، 2001

29) الجرجاني (علي): التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004.

30) الجندي (أحمد علم الدين): اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1978 (جزآن).

31) حسن (عباس): النحو الوافي، ط6، دار المعارف، مصر، 1981، (3 أجزاء).

32) الحمزاوي (محمد رشاد): العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

33) حمزة (حسن): من قضايا التأصيل في المعجم العربي التاريخي المختص: مصطلحات النحو العربي في مرحلة النشأة، في: اللقاء العلمي الدولي الأول لقاموسية "قضايا المعجم العربي التاريخي"، تونس 6-8 جوان 2003.

- في الوضع والاشتقاق والدلالة، مجلة المعجمية، العدد المزدوج الثامن عشر والتاسع عشر/ 2002 - 2003، تونس، 2004، ص ص 81-98.

34) الحملاوي (أحمد) : شذا العرف، دار الكيان، مصر، د.ت.

35) الخويسكى (زين كامل): الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (الزوائد في الصيغ)، تقديم عبدة الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985 (جزآن).

36) الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد): المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، ط2، دار الفكر، بيروت، 1997.

37) الدقر (عبد الغني): المعجم النحوي، دار قهرمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1975.

38) الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد): سير أعلام النبلاء، ط2، ج4، تحقيق مأمون الصاغرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.

39) الرماني (أبو الحسن بن علي): الحدود في النحو، تحقيق: بتول قاسم ناصر، كلية الآداب، بغداد، د.ت.

40) الزبيدي: (أبو بكر محمد بن حسن): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1973.

41) الزَّمَخْشَرِي (أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.

42) سيبويه (عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

43) السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو (الاقتراح)، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976 .

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت، ج2.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979.

44) الشافعي (محمد علي بن علان الصديقي): معجم الأفعال المبنية للمجهول المعروف بإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

45) الشدياق (أحمد فارس): سر الليال في القلب والإبدال، المطبعة العامرة السلطانية، 1864.

46) شندول (محمد): التطور اللغوي في العربية الحديثة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2011.

47) الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت، ج 1.

48) صليبا (جميل) : المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، 1982.

49) عبد الدائم (أحمد محمد): قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

50) غاليم (محمد): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم سلسلة "المعرفة اللسانية، الدار البيضاء، 1987.

51) الفراهيدي (الخليل بن أحمد): العين، مرتبا على حروف المعجم)، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

52) الفهري عبد القادر الفاسي): المعجم العربي: دراسة تحليلية جديدة (المعجم العربي)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.

53) الفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب): القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، (4 أجزاء)، د.ت.

54) الفيومي (أحمد بن محمد): المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.

55) اللغوي (أبو الطيب): الأبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق 1960.

56) الكرملي (أنستاس ماري): نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، المطبعة العصرية، القاهرة، 1938.

57) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، ج1، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994.

58) المتوكل (أحمد): قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، الرباط، 1995.

59) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (القرارات العلمية)، أخرجها وراجعها شوقي أنيس وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.

60) المخزومي (مهدي): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، شركة مطبعة ومكتبة مصطفى الباني الحلبي، مصر، 1958.

61) المغربي (عبد القادر): الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، 1908.

62) منصور (وسمية عبد المحسن): ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة، مجلة الدراسات اللغوية – مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية 2005م، الإصدارة الأولى الملحقة بالعدد 54 / 2005.

63) المهيري (عبد القادر)، وعبد الوهاب بكير، والتهامي نقرة، وعبد الله بن علية: الصرف العربي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1983 .

64) الميداني (أحمد بن محمد): نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت،1981.

65) نور الدين (عصام): أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (أبنية الفعل)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

66) ياقوت (أحمد سليمان): الأفعال المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989.

67) يعقوب (إميل، وآخرون): قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، 1999.

ب) المراجع الأعجمية:

68) Agues Martins (Maria Rosa): Les phénomènes d'interférence linguistique dans l'enseignement, ISE , JUNHO, 2007.

69) Anderson(S): A-Morphous morphology, Cambridge, University Press, 1992

70) Aronoff (Mark) & Fudeman (Kirstin): What is morphology ?, 2^{th} ed, Wiley-Black-well, United Kingdom, 2011

71) Barbot (Michel) : La structure du mot en arabe littéral, Modeles linguistiques, TXII fasc2, 1990

72) Bloomfield : A set of Postulates for The Science of Language, in : Language, Vol.2, n° 3, 1926, pp.153-164

73) Language, The Universityof Chicago Press, Chicago, 1984.

74) Bohas (G.) : Apropos du signe linguistique : arbitraire ou motivé (communication au colloque « Universaux de la forme sonore », III^{es} journées d'études linguistiques de Nante, 23-25 Mars 2002).

75) Cantineau (Jean) : Racines et Schèmes, in : Mélanges William Marçais. Institut d'études islamiques de l'Université de Paris, éd.G.P. Maisonneuve, 1950.

76) Carr (Philip.): A Glossary of phonology, Edimburgh University Press Ltd, Great Britian, 2008.

77) Chomsky (.N): -Aspects de la théorie syntaxique; trad: J.C. Milner, ed. Seuil, Paris, 1971.

78) Structures syntaxiques, Traduit de l'anglais pr Braudeau (M.), Seuil, Paris, 1957.

79) Cohen (D.) : Dictionnaire des racines sémitiques, fasc. 1 et 2, Paris, 1976.

80) Dubois (J) et al: Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse, Paris, 1994.

81) Ducrot (Oswald) / Todorov(Tzvetan) : Dictionnaire encyclo-pédique des sciences du langage , 4eme éd. Seuil, Paris, 1974. pp.71-74

Encyclopædia UNIVERSALIS : Grammaires (Histoire des), La tradition arabe

82) Guilbert (L) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.

83) Hadj salah (A.): Les origines de la grammaire arabe, Revue des études islamiques, 40/1972

84) Hamzé (H): La traduction de la voix objective entre le français et l'arabe, un aspect du vocabulaire, in:Travaux de CRTT, PUL, Lyon,1998.

85) Harris (M): The evolution of french syntax: a comparative approch, Longman Group LTD, NewYork, 1978.

86) Hjelmslev & all : Outline of Glossematics : a study in the methodology of the humanities with special reference to linguistics, 2d ed. Copenhagen : Nordisk Sprog- og Kulturforlag, 1957.

87) Hjelmslev L): Le langague; trad: Orsen.M, Minuit, Paris, 1966.

88) LA Société de Linguistique de Paris : LA MORPHOLOGIE LEXICALE: UN DOMAINE AUTONOME DE LA GRAMMAIRE?, Series: Mémoires de la Société de linguistique de Paris. Nouvelle Série : 17 , T: XVII , Peeters, Paris, 2009.

89) Lehmann (A)/ Martin-Berthet (F): Introduction à la lexicologie: Sémantique et morphologie, DUNOD, Paris, 1998.

90) Lerot: Précis de linguistique générale, Minuit, Paris, 1993.

91) Lewis (Mechael): Implementing the lexical approach: Putting Theory into Polywords practice, Heinle, Cengage Learning, United Kingdom, 2008.

92) Lyons (J): Linguistique générale: introduction à la linguistique théorique; trad:F. Dubois- Charle et D. Robinson, Larousse, Paris, 1970.

93) Martinet (A): - Eléments de linguistique générale, 3ème éd. Armand Colin, Paris,1991.

94) Matthews (P.H): Morphology, 2nd ed. Cambridge Textbooks in Linguistics, Cambridge University Press, 1991.

95) Milner (J.C): Introduction à une science de langage, Seuil, Paris, 1989.

96) Niklas Salminen, Aïno: La lexicologie, Collection « Cursus »,: Armand Colin, Paris, 1997.

97) Pioche (J): Précis de lexicologie française, l'etude et l'enseignement du vocabulaire, Nathan, France, 1990.

98) Polguère , Alain : Notions de base en lexicologie, Université de Montréal, Montréal (Québec) - Canada, 2000.

99) Pustejovsky (J.) : Generative lexicon, 2th.ed, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 1996.

100) Rey et all : Le Petit Robert, LE ROBERT, Paris, 1983.

101) Riegel (M.) & Pellat (J.C) & Rioul (R.) : Grammaire méthodique du français, 3ème éd. puf, Paris, 2008.

102) Saussure (F.de): Cours de linguistique générale; Payot, Paris, 1985

فهرس الموضوعات